

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد
-تلمسان-



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص نقود ، بنوك و مالية

وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي
دراسة حالة الاقتصاد الجزائري.

إعداد الطالب: شكوري سيدي محمد
تحت إشراف: أ.د. بن بوزيان محمد
أعضاء اللجنة المناقشة :

أ.د. بلمقدم مصطفى	أستاذ التعلم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. دربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
د. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بن سعيد محمد	أستاذ محاضر	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. مختاري فيصل	أستاذ محاضر	جامعة معسكر	ممتحنا

السنة الجامعية 2011-2012

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين-

يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمد بن بوزيان الذي وافق وأشرف على هذا الموضوع-

وأقدم بأسمى معاني التقدير للأساتذة الأفاضل الذين تحملوا عبء قراءة ومناقشة هذه الأطروحة-

شكرا

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .
أهدي عملي هذا إلى الوالدين الكريمين ، إلى زوجتي و إلى ابنتي .

فهرس المحتويات :

vii.....	قائمة الجداول
xi.....	قائمة الأشكال
أ.....	المقدمة العامة
	الجزء الأول : وفرة الموارد الطبيعية ، تأثيراتها السلبية على الاقتصاد وسبل تجنبها
1.....	مقدمة الجزء الأول
	الفصل الأول : نقمة الموارد الطبيعية
2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول: وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي
12.....	المبحث الثاني: التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية
12.....	المطلب الأول : نظرية المرض الاقتصادي الهولندي
13.....	1 . نموذج (1976) Gregory :
15.....	2 . النموذج الأساسي (The Core Model)، أثر حركة الموارد و أثر النفقات :
18.....	3 . أثر اختلال التوازن النقدي :
22.....	المطلب الثاني : دورية السياسة المالية
25.....	المبحث الثالث: التفسير السياسي و المؤسساتي لنقمة الموارد
25.....	المطلب الأول : المرض السياسي الهولندي
29.....	المطلب الثاني: التفسير المؤسساتي
29.....	1 . دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية :.....
32.....	2 . نوعية المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد :.....
34.....	3 . وفرة الموارد الطبيعية والفساد:.....
38.....	المطلب الثالث : وفرة الموارد الطبيعية و الصراعات المسلحة
41.....	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: تجنب نقمة الموارد الطبيعية
42.....	تمهيد
43.....	المبحث الأول : دور السياسة المالية في تجنب نقمة الموارد الطبيعية
43.....	المطلب الأول: استجابة السياسة المالية لانتعاش قطاع الموارد الطبيعية
45.....	المطلب الثاني: السياسة المالية و إدارة فوائض عائدات الموارد

46.....	1. مؤسسات المالية و الميزانية المتخصصة و إدارة مداخل النفط:
46	1.1. صناديق النفط :
53.....	2.1. القواعد المالية و تشريع المسؤولية المالية :
55	3.1. سياسة التحويط ضد تقلبات أسعار النفط:
55	4.1. اعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية :
56.....	5.1. تعزيز دور المؤسسات :
57.....	المبحث الثاني : سياسة حماية سعر الصرف من التأثيرات السلبية لوفرة الموارد
57.....	المطلب الأول: تخفيض العملة و مراقبة الواردات
57.....	1. سياسة تخفيض العملة :
59.....	2. سياسة مراقبة الواردات:
60.....	المطلب الثاني: التعقيم و السياسة النقدية لتجنب ارتفاع الصرف الحقيقي
62.....	المطلب الثالث : خيارات أخرى لحماية قطاع السلع ق.ت.ت.
	المبحث الثالث : التنوع الاقتصادي و دور رأس المال البشري في تجنب نقمة الموارد الطبيعية
63.....	:
63.....	المطلب الأول : التنوع الاقتصادي و تجنب نقمة الموارد الطبيعية :
63.....	1. مفهوم التنوع الاقتصادي:
63.....	2. الحكم ، نوعية المؤسسات و التنوع الاقتصادي :
65.....	المطلب الثاني : تراكم رأس المال البشري و تجنب نقمة الموارد الطبيعية:
69.....	خلاصة الفصل الثاني
	الجزء الثاني : تأثير وفرة الموارد الطبيعية (البترول) على أداء وهيكل الاقتصاد
	الجزائري من الناحيتين الاقتصادية و المؤسساتية
70.....	مقدمة الجزء الثاني
	الفصل الثالث : التفسير الاقتصادي و المؤسسي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر
71.....	تمهيد
72.....	المبحث الأول : مكانة و أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري
72.....	المطلب الأول : استغلال البترول و الغاز الطبيعي في الجزائر :
73.....	1. البترول :
73.....	2. الغاز الطبيعي :
74.....	المطلب الثاني : قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري :

1.	عائدات و صادرات قطاع المحروقات في الجزائر :	74.....
2.	المساهمة في الناتج الداخلي الخام :	76.....
	المبحث الثاني : تشخيص لأعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري	76.....
	المطلب الأول : الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف	76.....
1.	سياسة الصرف في الجزائر:	77.....
2.	تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري:	80.....
	المطلب الثاني : تراجع قطاعي الصناعة و الفلاحة و توسع قطاعي البناء و الخدمات:	81.....
1.	هيكلية الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد الجزائري (1972-	
	1989):	82.....
2.	هيكلية الاقتصاد الجزائري أثناء فترة التحول نحو اقتصاد السوق (1990-2009) :	87.....
	المبحث الثالث : دورية السياسة المالية في الجزائر :	91.....
	المطلب الأول : مسار السياسة المالية في البلدان النامية و البلدان الصناعية :	92.....
	المطلب الثاني : أهم خصائص السياسة المالية في الجزائر :	96.....
	المطلب الثالث : إجراءات الحكومة الجزائرية لعزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات	
	البتترول.	100.....
	المبحث الرابع: التفسير المؤسسي و السياسي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر :	103.....
	المطلب الأول : ثروة النفط و الاقتصاد السياسي للجزائر :	103.....
1.	مكانة ثروة النفط في الاقتصاد السياسي للجزائر :	103.....
2.	الثقافة السياسية المهيمنة في الجزائر :	106.....
	المطلب الثاني : ثروة النفط و البيئة المؤسساتية في الجزائر :	110.....
1.	البيئة المؤسساتية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :	110.....
2.	نوعية المؤسسات والتنوع الاقتصادي في الجزائر :	113.....
	خلاصة الفصل الثالث :	117.....
	الفصل الرابع : تقييم قياسي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر	
	(من خلال دراسة تأثير تقلبات أسعار البترول على متغيرات انتقال تأثيراتها الاقتصادية)	
	تمهيد	119.....
	المبحث الأول : نمذجة قياسية لتطبيقات سلسلة سعر البترول:	120.....
	المطلب الأول : تحليل لمنهجية الدراسة التطبيقية :	120.....
1.	مفهوم الاستقرارية :	120.....

2.	نماذج الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة ، ومنهجية بوكس-جانكينس لتحليل السلاسل الزمنية:	124.....
3.	نماذج الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة الكسرية ARFIMA و اختبار الذاكرة الطويلة :	127.....
4.	نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات تباينات الأخطاء (النماذج ARCH):	131.....
	المطلب الثاني : نمذجة تطاير (volatility) سعر البترول بالاعتماد على النماذج ARCH.....	137
1.	المرحلة الأولى : دراسة إستقرارية سلسلة أسعار البترول:	137.....
2.	المرحلة الثانية : اختبار وجود ذاكرة طويلة في سلسلة أسعار البترول :	140.....
3.	المرحلة الثالثة : تحليل السلسلة الزمنية لأسعار البترول وفقا لمنهجية بوكس جانكينس	142
4.	المرحلة الرابعة : نمذجة تباين سلسلة بواقي أسعار البترول بإستخدام نموذج ARCH و GARCH ،	144.....
	EGARCH	
5.	المرحلة الخامسة : حساب سلسلة تطاير أسعار البترول the volatility of oil price	146.....
	المبحث الثاني : استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لتقلبات أسعار البترول في الجزائر :	147.....
	المطلب الأول : الدراسات السابقة :	147.....
	المطلب الثاني : دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول و المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري :	150.....
1.	وصف المعطيات :	150.....
2.	منهجية الدراسة التطبيقية :	152.....
3.	نتائج الدراسة التطبيقية و التحليل :	154.....
1.3.	خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات:	154.....
2.3.	نتائج اختبار التكامل المترامن :	155.....
3.3.	تحليل دوال الإستجابة الدفعية Impulse response function:	157.....
4.3.	تحليل التباين Variance decomposition:	161.....
5.3.	العلاقات في المدى القصير:	163.....
	خلاصة الفصل الرابع :	165.....
	الخاتمة العامة	166.....
	قائمة المراجع	179.....

قائمة الجداول :

- الجدول (1-1) : وفرة الموارد و نمو GDP بالنسبة للفرد 8
- الجدول (2-1) : الارتباط بوفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي..... 11
- الجدول (4-1) : استجابة السياسة المالية 27
- الجدول (5-1) : مؤشر نوعية المؤسسات في بعض البلدان الغنية بالموارد..... 32
- الجدول (6-1) : ترتيب بعض البلدان الغنية بالموارد حسب درجة الفساد..... 38
- الجدول (7-1) : الارتباط بين ثروة الموارد و الحروب الأهلية..... 39
- الجدول (1-2):صناديق النفط في بعض البلدان المنتجة للبتترول..... 50
- الجدول (1-3) : احتياطات الجزائر المؤكدة من البترول و الغاز الطبيعي (1987-2007)..... 74
- الجدول (2-3) : هيكله العائدات الحكومية من 1993-2005 ، بالنسبة لمجموع العائدات 75
- الجدول (3-3) : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام 76
- الجدول (4-3) : سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر بالنسبة للفرنك الفرنسي 78
- الجدول(3-5) : توزيع الاستثمارات العامة حسب القطاعات 1974-1984..... 84
- الجدول (3-6): مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام (بـ %)..... 85
- الجدول (3-7): معدل نمو القيمة المضافة لقطاعي الفلاحة و الصناعة 1967-1989..... 86
- الجدول (3-8): مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام : 1970-1989 87
- الجدول (3-9) : مؤشرات : الإنتاج الصناعي ، المحروقات ، الفلاحة 1989-2007..... 88
- الجدول (3-10) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام..... 89
- الجدول (3-11): نسبة مساهمة المحروقات في مجموع الصادرات..... 90
- الجدول (3-12): تطور كتلة الأجور من 1997 إلى 2005 91
- الجدول (3-13) : مؤشر دورية السياسة المالية..... 94
- الجدول (3-14):عدم استقرار متغيرات الميزانية (1990-2005)..... 97
- الجدول (3-15) : رصيد الميزانية بالنسبة لـ PIB و أسعار البترول ، في الجزائر 1980-2005 98
- الجدول (3-16) : وضعية صندوق ضبط الإيرادات (2000-2005)..... 101
- الجدول (3-17) : المؤشرات الحكومية في الجزائر ، تونس و فرنسا 1996-2002:..... 114
- الجدول (1-4): إختبار الجذور الوحيدة..... 140
- الجدول(2-4) : تقدير معامل التفاضل الكسري d باستخدام طريقة Geweke et Porter-Hudak..... 141
- الجدول(3-4) : تقدير معامل التفاضل الكسري d باستخدام طريقة الإمكان الأكبر..... 142
- الجدول (4-4) : اختبار الجذور الوحيدة العليا ADF..... 154

154.....	الجدول (4-5): اختبار الجذور الوحيدة Philips-Perron
155.....	الجدول (4-6): اختبار الجذور الوحيدة Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin KPSS
155.....	unit root test: (KPSS)
155.....	الجدول (4-7): نتائج اختبار التكامل المتزامن
162.....	الجدول (4-8): تحليل التباين الثنائي بين سعر البترول (OILP) و كل GDP ، GOVEXP ، REER و M1GDP بالاعتماد على النموذج VECM
163.....	الجدول (4-9): تحليل التباين الثنائي بين تطاير سعر البترول (CSDGARCH) و كل GDP ، GOVEXP ، REER و M1GDP بالاعتماد على النموذج VAR
163.....	الجدول (4-10): اختبار العلاقات السببية بين سعر البترول (OILP) و كل GDP ، GOVEXP ، REER و M1GDP
163.....	الجدول (4-11): اختبار العلاقات السببية بين تطاير سعر البترول (CSDGARCH) و كل GDP ، GOVEXP ، REER و M1GDP

قائمة الأشكال البيانية :

- الشكل (1-1) : مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد و الدول التي تتميز بوفرة أقل في الموارد الطبيعية 5
- الشكل (2-1) : النمو الاقتصادي و رأس المال الطبيعي..... 8
- الشكل (3-1) : نموذج Gregory..... 13
- الشكل (4-1) : نموذج Corden..... 16
- الشكل (5-1) : منحني تقلبات أسعار البترول العالمية من 1861 حتى مارس 2008..... 23
- الشكل (6-1) : المحددات العميقة للدخل 31
- الشكل (1-2) : تقلبات كل من المداخل و النفقات في فنزويلا من 1980-1999..... 50
- الشكل (2-2) : تقلبات كل من المداخل و النفقات في الشيلي من 1980-1999..... 51
- الشكل (3-2) : تقلبات كل من المداخل و النفقات في النرويج من 1980-1999..... 52
- الشكل (4-2) : تقلبات كل من المداخل و النفقات في الكويت من 1980-1999..... 53
- الشكل (5-2) : التعليم و النمو الاقتصادي..... 68
- الشكل (1-3) : إجمالي إنتاج الجزائر من البترول و الغاز الطبيعي 1984-2004..... 75
- الشكل (2-3) : سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري..... 80
- الشكل (3-3) : سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري و سعر البترول 81
- الشكل (4-3) : تطور كل من سعر البترول الحقيقي و الإنفاق العام بالنسبة للناتج الداخلي الخام..... 96
- الشكل (5-3) : تطور كل من النفقات الحكومية و عائدات البترول 96
- الشكل (6-3) : تطور رصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام و أسعار البترول من 1986 حتى 2006..... 98
- الشكل (7-3) : قيود الفساد على نشاط المؤسسات المحلية..... 106
- الشكل (8-3) : الصادرات الجزائرية (%) من 1966 حتى 2007 110
- الشكل (9-3) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1980 - 2008..... 115
- الشكل (1-4) : التمثيل البياني لسلسلة سعر البترول من 1970 حتى 2009 ، معطيات شهرية ... 138
- الشكل (2-4) : التمثيل البياني لسلسلة سعر البترول من 1970 حتى 2009 ، معطيات شهرية ... 139
- الشكل (3-4) : بعض المعلومات الإحصائية الوصفية المتعلقة بسلسلة سعر البترول 139
- الشكل (4-4) : التمثيل البياني (D(Inoilprice) من 1970 حتى 2009 ، معطيات شهرية 142
- الشكل (5-4) : بيان الارتباط الذاتي لسلسلة D(In oil price)..... 143
- الشكل (6-4) : نتائج عملية تقدير النموذج AR(1)..... 143

144.....	الشكل (4-7) : بيان الارتباط الذاتي للبواقي
144.....	الشكل (4-8) : بيان الارتباط الذاتي لسلسلة مربع البواقي لعملية التقدير
145.....	الشكل (4-9) : نتائج إختبار نموذج ARCH
146.....	الشكل (4-10) : نتائج تقدير النموذج $GARCH(1,1)$
146.....	الشكل (4-11): تطاير سعر البترول (الانحراف المعياري الشرطي $GARCH(1,1)$ CSD)
151.....	الشكل (4-12): المتغيرات المستعملة في الدراسة :
156.....	الشكل (4-13): تطور تطاير سعر البترول معبر عنه بـ $CSDGARCH$
157.....	الشكل (4-14) : إستجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لصدمة في سعر البترول
158.....	الشكل (4-15) : تطور كل من الدخل الحقيقي للحكومة و سعر البترول
160.....	الشكل (4-16): إستجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لصدمة في تطاير سعر البترول $CSDGARCH$

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

لا تختلف معظم الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصادها أسوأ من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد ، غير أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول الوفيرة الموارد ، فهناك بعض هذه البلدان من يتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى (إندونيسيا التي تعتمد على النفط وبتسوانا الغنية بالماس) ، لكن في الكثير من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه البلدان ، فحالات الإخفاق في تحقيق التنمية في الدول المصدرة للنفط و لموارد أخرى تعتبر كثيرة .

إن هذا الأداء الاقتصادي الضعيف و المخيب للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بتلك البلدان الفقيرة من حيث وفرتها على هذه الموارد يعتبر أمراً محيراً في تاريخ الاقتصاد العالمي ، ففي القرن السادس عشر ، كانت مدنا مثل جنيف ، أمستردام و لندن كأهم المدن الاقتصادية في العالم آنذاك رغم أنها كانت مدن صناعية متخصصة في الصناعات النسيجية لا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية ، على خلاف مدن أخرى مثل لشبونة (البرتغال) و مدريد (اسبانيا) و التي رغم أنها كانت تستقبل تدفقات كبيرة من السبائك الذهبية والفضة من مستعمراتها إلا أنها لم تكن مدنا اقتصادية عالمية ، و هذا ما قد يكون أشار إليه (في القرن السادس عشر) الكاتب الإسباني الشهير Miguel De Sarvantes Saavedra في مؤلفه المعروف Don Quixote de la Mancha حين قال : " إن الاستفادة من الثروة لا تأتي من مجرد امتلاكها أو الإسراف في إنفاقها و لكن في طريقة استعمالها ."¹ و هذا في مرحلة كانت فيها اسبانيا غنية بموارد مستعمراتها ؛ إذن فقبل أن يتم دراسة ظاهرة الارتباط السلبي بين التنمية و وفرة الموارد حديثاً وإعطائها تفسيرات اقتصادية محضة ، فقد حاول علماء الاجتماع تفسيرها قديماً ، على غرار الفيلسوف و السياسي الفرنسي (1576) Jean Bodin الذي كتب يقول : " الرجال الذين يمتلكون أرضاً واسعة وخصبة يعتبرون في العموم كسلاء ، و عكس هذا فالبلد القاحل يجعل الرجل معتدلاً بالضرورة وبالتالي حذراً ، يقضا و ذؤوبا ."²

كذلك نجد نفس الظاهرة تتكرر في نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين ، فنجد دولاً مثل اليابان و دول جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونكونغ و سنغافورة) و التي رغم أنها لا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية إلا أن قوة اقتصادياتها و تنوعها تتجاوز اقتصاد روسيا القيصرية ، و اقتصاديات دول أخرى تصنف من أغنى الدول من حيث توفرها على ثروات نفطية هامة على غرار معظم بلدان أفريقيا و الشرق الأوسط و أمريكا اللاتينية .

و حديثاً فقد بينت العديد من البحوث و الدراسات الاقتصادية وجود علاقة ارتباط مباشرة وسالبة بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي ، و لعل أبرزها هي دراسة Sachs et Warner (1995) اللذان وجدا

¹ Ebrahim-zadeh C., " Dutch Disease : Too Much Wealth Managed Unwisely " , Finance and Development ,International Monetary Fund , Mars 2003 , P:50.

² Sachs J.D. & Warner A.M., Sachs J.D. & Warner A.M. , " Natural Resource Abundance and Economic Growth " , National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995 , P.05.

أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للنواتج الداخلي الخام في سنة 1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة من 1971 حتى 1989 ، و كما هو الشأن بالنسبة لـ Sachs et Warner (1995) نجد اقتصاديين آخرين يؤيدون هذه النظرية ، نذكر من بينهم كل من (1998) Auty et Mikessel ، (1999) Gylfason , Herbertsson et Zeoga ، و الذين يؤكدون على وجود علاقة سلبية مباشرة بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي ، و تأتي كل هذه النتائج لهؤلاء الاقتصاديين و آخرين لتعدي أطروحة نقمة الموارد الطبيعية (Natural Resource curse) ، و التي ظهرت مع نهاية الثمانينات في أعمال مجموعة من الاقتصاديين ، من بينهم (1989) Gelb ، (1990) Ranis ، (1992) Mahon ، (2001) ، (1990) Auty .

و قد قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد أو ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية (Natural Resource curse) ، و تنقسم هذه التفسيرات إلى تفسيرات اقتصادية ، و تفسيرات مؤسسية ترتبط بالاقتصاد السياسي للبلدان الغنية بالموارد .

تتمثل التفسيرات الاقتصادية لنقمة الموارد الطبيعية في كل من :

- نظرية المرض الاقتصادي الهولندي Dutch Disease Theory : فالبعض يرى أن وفرة الموارد يمكن أن تؤثر سلبا على أداء قطاع المنتجات الصناعية الذي يتراجع إنتاجه و حجم صادراته ، و بما أن هذا القطاع يخلق أثر خارجي ضروري للنمو ، فإن انكماشه يساهم في خفض نمو الاقتصاد (2001) Torvik ، (1999) Sachs and Warner ، (1992) Matsuyama ، كما أن انتعاش قطاع الموارد يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، الذي بدوره يؤثر سلبا على تنافسية قطاع المنتجات الصناعية و يحول العمل و رأس المال خارج هذا القطاع (Corden and Neary and van Wijnbergen,1986) (Neary,1982) .

- دورية السياسة المالية " Procyclical fiscal policy " : و من بين الاقتصاديين الذين يدعمون هذا التفسير نذكر من بينهم (على سبيل المثال لا الحصر) (2005) El-Anshasy, Bradly and joutz ، (2008) Husain et Al ، و الذين يعزون الأداء الاقتصادي الضعيف لبعض البلدان المصدرة للنفط إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار البترول (The Responce of Fiscal Policy to Oil Price Shocks) ، حيث انه في معظم هذه البلدان ترتبط النفقات الحكومية ارتباطا كبيرا بعائدات صادرات المحروقات ، و تؤدي تقلبات عوائد الصادرات النفطية التي ترتبط بعدم استقرار أسعار النفط إلى تقلبات موازية في سير سياسة الإنفاق العام ، و يؤدي هذا إلى دورية السياسة المالية التي لها تداعيات سلبية على اقتصادات البلدان المصدرة للبترول .

• تطاير أسعار البترول Oil price volatility : إن التطاير (volatility) في مداخل تصدير الموارد الطبيعية الذي مصدره تطاير أسعار المواد الأولية يقيد النمو في الاقتصاد الذي يتميز بنظام مالي متخلف (Fredirick van der ploeg and steven poelhekke (2009)) ، كما أن التقلبات في أسعار البترول تؤدي إلى تطاير في سعر الصرف الحقيقي (Cashin&Al(2004) ، Korhonen and (2007) ، Juurikkala (2006) ، Zalduendo) ، و بما أن لارتفاع سعر الصرف الحقيقي تأثير سلبي على تنافسية قطاع المنتجات الصناعية (المرض الاقتصادي الهولندي) فإن هذا يعطي مبرر إضافيا في تفسير لماذا يؤدي تطاير في أسعار الموارد الطبيعية إلى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ، و بالإضافة إلى هذا فإن عدم الاستقرار و تطاير في أسعار و بالتالي عائدات الموارد الطبيعية ينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية " Procyclical fiscal policy " ، و يترتب عن دورية السياسة المالية تقلبات في المتغيرات الاقتصادية ، انحصار الاستثمار في رأس المال المادي و البشري ، انخفاض النمو الاقتصادي و تأثيرات سلبية على الفقراء (Bradly ، A.El Anshasy (2009) ، El-Anshasy, and joutz (2005) ، Husain et Al (2008)) .

أما التفسيرات المؤسسية لنقمة الموارد الطبيعية فتشمل كل من :

• التفسير المؤسسي Institutional explanations : أما البعض الآخر فيعزي الأداء الضعيف لبعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بتلك البلدان التي تفتقر لهذه الموارد ، إلى نوعية المؤسسات في هذه البلدان ، حيث أن البلدان الغنية بالموارد من المتوقع أن تطبق سياسات سيئة ، تعرقل تقدم الإصلاحات بها و تنوع اقتصاداتها ، كما أن البلدان الغنية بالموارد على غرار البلدان البترولية تتميز بهيمنة الزمر السياسية الحاكمة التي تعمل على خدمة مصالحها الضيقة، و انتشار ظاهرة الفساد (Auty 2001a, 2001b) .

• نظرية المرض السياسي الهولندي Political Dutch Disease : و أما البعض فيرى أن جوهر المشكلة هو سياسي بالدرجة الأولى، أي أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية (Ricky Lam and Leonard Wantchekan, 2003) (L. Ross ,1999) ، لأنه في الواقع وفرة الموارد تؤدي إلى زيادة تدفقات الإيرادات المالية في يد الحكومة و هذا له تداعيات على الإدارة الاقتصادية و المالية في هذه البلدان ، لأن هذا الربح يعيد توجيه الحوافز الاقتصادية للأفراد للمشاركة في التنافس على الوصول إلى الإيرادات النفطية (سلوك البحث عن الربح Rent-seeking) وبعيدا عن الأنشطة الإنتاجية التي تدعم النمو الاقتصادي (Tornell and Lane,2001),(Torvick,2002) .

و الجزائر تعتبر من بين هذه الدول التي تمتلك وفرة في الموارد البترولية من جهة و تراجع في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى ، فالجزائر تمتلك ثروة بترولية يعود الشروع في استغلالها إلى سنة 1958 بعد اكتشاف حقلي النفط و الغاز الطبيعي في منطقتي حاسي مسعود و حاسي الرمل بشمال الصحراء ،

وتقدر احتياطات الجزائر المؤكدة من البترول بأكثر من 11.3 مليار برميل أي حوالي 1 % من الاحتياطات المؤكدة العالمية ، أما احتياطاتها من الغاز فتقدر بحوالي 4.5 مليار متر مكعب و هذا ما يعادل تقريبا 3 % من الاحتياطات العالمية المؤكدة . أما فيما يتعلق بالإنتاج فقد بلغ الإنتاج المتوسط من البترول الخام سنة 2003 حوالي 1.2 مليون برميل في اليوم ، و إذا أضفنا إليه 0.45 مليون برميل في اليوم من الغاز الطبيعي (0.25 برميل في اليوم من الغاز السائل) ، فيصل الإنتاج الكلي من البترول إلى 1.8 مليون برميل في اليوم أي ما يعادل 2.4 % من الإنتاج العالمي من النفط ، تصدر الجزائر منه إلى الخارج أكثر من 90 % .

و يعتبر قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري ، فنسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لم تتوقف عن الارتفاع حيث قفزت من 29 % سنة 1995 إلى 48.86 % في سنة 2005 ، كما أن الصادرات خارج نطاق المحروقات بقيت مستقرة عند مستويات منخفضة بينما زادت مساهمة صادرات البترول في مجموع الصادرات (98.05 % سنة 2005) ، و هذه الوضعية لهيكلية الاقتصاد الجزائري لم تتغير منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي ، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري بقي يحتفظ بنفس الخصائص أي اقتصاد يعتمد أساسا على إنتاج و تصدير النفط رغم تعدد و تعاقب الإصلاحات الاقتصادية .

ومن خلال هذا التحليل الأولي لواقع و هيكلية الاقتصاد الجزائري ، و الذي يتميز من ناحية ، بتوفره على موارد طبيعية هامة ممثلة في النفط و الغاز ، و من ناحية أخرى بارتباطه الشديد بقطاع المحروقات و بعائداته ، و قلة تنوعه الاقتصادي و ضعف أدائه خارج المحروقات ، و الذي يتضح أنه لا يختلف كثيرا عن الإطار النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية ، فإن هدف دراستنا هذه هو الإجابة على الإشكالية التالية :

هل الاقتصاد الجزائري يعاني حقيقة من نقمة الموارد الطبيعية ؟.

و من أجل الإحاطة بكل جوانب هذه الإشكالية ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية ، و التي نوجزها فيما يلي :

1. هل الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الاقتصادي الهولندي ؟.
2. ما مدى تأثير ثروة النفط على البيئة المؤسساتية في الجزائر ؟.
3. ما هي أهمية تقلبات أسعار البترول (تطايير أسعار البترول) في تفسير الأداء الاقتصادي الضعيف للاقتصاد الجزائري و عدم تنوعه ؟.

و للإجابة على هذه الإشكالية فقد و ضعنا الفرضيات التالية :

1. إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات قطاع المحروقات نتج عنه تراجع كبير وواضح في نمو قطاعي الصناعة و الفلاحة ، و هذا ما يدعم فرضية تعرض الجزائر للمرض الاقتصادي الهولندي .

2. نتج عن الوفرة الكبيرة في الموارد البترولية وارتفاع عائداتها انتشار سلوك البحث عن الربح الذي ساهم إلى حد كبير في تكوين بيئة مؤسسية غير ملائمة ، كانت من بين أهم الأسباب التي عرقلت سياسات الإصلاح الاقتصادي و أدت إلى إخفاق الجزائر في خلق اقتصاد متنوع.
3. إن التقلبات الكبيرة في أسعار البترول و عدم استقرارها طيلة العقود الماضية تعتبر من بين العوامل التي جعلت الاقتصاد الجزائري عرضة لنقمة موارده الطبيعية .

و بالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي وخاصة لما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية بالنسبة للاقتصاد الجزائري فهي نادرة جدا ، باستثناء بعض المقالات العلمية ، و التي نذكر من بينها مقالة لـ (Auty, R.M, 2003) حول مدى تعرض الاقتصاد الجزائري للمرض الهولندي ، و توصل هذا الأخير إلى أن تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري كان واضحا خلال الفترة من 1972 حتى 1990 ، ومقالة أخرى لـ يوسف بن عبد الله (2006) بعنوان النمو الاقتصادي و المرض الاقتصادي الهولندي في الجزائر ، حاول فيها معرفة مدى تعرض الاقتصاد الجزائري لأعراض المرض الاقتصادي الهولندي ، و قبلهما كانت دراسة (Gelb, 1988) التي قام فيها بدراسة مدى تأثير المرض الاقتصادي الهولندي على مجموعة من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية و من بينها الجزائر ، و توصل في دراسة مقارنة إلى أنه ليست معظم البلدان النامية الغنية بالموارد تعاني من المرض الهولندي غير أنه توصل إلى أن في غالب هذه البلدان يدفع انتعاش قطاع الموارد الحكومات إلى تبني سياسات غير منتجة ولفترات طويلة ، و ما يمكن ملاحظته من هذه المقالات هي تركيزها فقط على المرض الاقتصادي الهولندي فقط ، أما في دراستنا هذه فسوف نتعرض لما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية التي تقدم لها مجموعة من التفسيرات ، و يعتبر المرض الهولندي واحد من هذه التفسيرات بالإضافة إلى تفسيرات أخرى سوف نتناولها و نحاول معرفة مدى تعرض الاقتصاد الجزائري لها.

و لغرض معالجة أسباب تراجع الاقتصاد الجزائري و جذوره السياسية ، المؤسساتية و الاقتصادية ، ومحاولة معرفة هل أن الأمر يتعلق بفرضية نقمة الموارد الطبيعية ، فقد قمنا بتقسيم عملنا هذا إلى جزء أول نظري و جزء ثاني تطبيقي .

تضمن الجزء الأول فصلين، حاولنا فيهما عرض الإطار النظري لعملنا ، و هذا من خلال عرض لأدبيات الاقتصاد الحديث التي تبين علاقة الارتباط السلبي بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي و شرح لأهم التفسيرات الاقتصادية و المؤسساتية لنقمة الموارد الطبيعية في الفصل الأول، أما الفصل الثاني فقد خصصناه للدور الذي ينبغي للحكومة القيام به لتجنب التأثير السلبي لوفرة الموارد ، و هذا من خلال قيامها بمجموعة من الإجراءات تمس كل من السياسة المالية ، السياسة النقدية

وسياسة سعر الصرف بالإضافة إلى التنويع الاقتصادي و الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري وبناء مؤسسات جيدة .

أما الجزء الثاني من عملنا فقد اشتمل **على فصلين** ، خصصناهما لدراسة مدى تأثير وفرة الموارد الطبيعية (المتتمثلة في البترول و الغاز الطبيعي) على أداء و هيكلية الاقتصاد الجزائري ، محاولة منا معرفة ما إذا كان الاقتصاد الجزائري قد تعرض فعلا لنقمة الموارد الطبيعية ، و هذا من خلال قيامنا بمحاولة إسقاط التفسيرات المقدمة لهذه الظاهرة سواء منها الاقتصادية أو السياسية على الاقتصاد الجزائري .

الفصل الثالث خصصناه لدراسة و تحليل أهم القنوات التي يمكن أن تؤثر بها وفرة الموارد الطبيعية على الاقتصاد الجزائري ، ابتداء من المرض الاقتصادي الهولندي ، و دورية السياسة المالية ، إلى العوامل المؤسسية و السياسية .

وكما أشار إلى ذلك كل من Corden(1981) و Corden & Neary(1984) (بالإضافة إلى أعمال أخرى نذكر أهمها S.Van Wijnbergen(1984) ، S.Edwards(1985) ، Neary & Wijnbergen(1986) ، M.Aok & S.Edwards (1982)) فإن ارتفاع أسعار أو مخرجات قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و تراجع في إنتاج وصادرات القطاع الصناعي ، و هذا ما يسمى بالمرض الهولندي و الذي يؤدي في المدى الطويل إلى انخفاض في النمو الاقتصادي ، وقد أصبحت نظرية المرض الهولندي حاليا تمثل إطارا للتحليل للعديد من الاقتصاديين و لكل من البنك و صندوق النقد الدوليين لغرض الوقوف على الأسباب التي جعلت العديد من الدول التي تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية تعاني من انخفاض في مستويات كل من النمو و التنمية الاقتصادية بها ، و لأجل معرفة ما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض هذه الظاهرة الاقتصادية فقد قمنا في هذا الفصل بتحليل و مطابقة هذه الأعراض على الاقتصاد الجزائري ، **حيث بدأنا أولا بتحليل أثر هذه الظاهرة على سعر صرف الدينار الجزائري** ، أما فيما يتعلق بما نتوقعه نظرية المرض الاقتصادي الهولندي بشأن تراجع قطاعات سلع التبادل التجاري أي تراجع كل من القطاع الصناعي و القطاع الفلاحي ، ونمو قطاعات سلع خارج التبادل التجاري ، و محاولة منا تشخيص مدى تحقق هذه الأعراض بالنسبة للاقتصاد الجزائري فقد قمنا بتحليل لهيكلية الاقتصاد الجزائري من خلال تتبع تطور الوزن الاقتصادي لكل قطاع من هذه القطاعات على فترتين ، فترة التخطيط المركزي للاقتصاد (1972-1989) و فترة التحول نحو اقتصاد السوق (1990-2009) ، كما تطرقنا في هذا الفصل لدراسة مسار السياسة المالية في الجزائر باعتبارها تمثل أهم قناة تضخ بواسطتها عائدات تصدير الموارد في الاقتصاد المحلي ، حيث يؤدي عدم الاستقرار في عائدات النفط إلى تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية " Procyclical fiscal policy " (Gavin and Perotti (1997) ، Talvin and Vegh ، (2000) ، Kamnsky , Reinhart and Vegh (2004) ، Ethan Ilzetzki & Carlos A. Vegh (2008) ،

(Lane (2003 b)، Vein & Gupta & al (2004)، Ethan Ilzetzki (2008)) التي يترتب عليها تقلبات في مجتمعات الإنفاق العام و الخاص مما يؤدي إلى تقلبات في سعر الصرف الحقيقي ، و تؤدي تقلبات الصرف الحقيقي هذه إلى عدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري ، مما يثبط الحافز على الاستثمار في هذا القطاع ، كما يترتب على الزيادة الكبيرة في النفقات العامة في فترة قصيرة انخفاض في نوعية الإنفاق و تراجع في فعالية النفقات العامة ، و تناولنا في هذا الجزء أهم خصائص السياسة المالية في الجزائر ، و التي تميزت بارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول ، و عدم استقرار مكونات الميزانية من نفقات وإيرادات ، بالإضافة إلى أهم الإجراءات التي طبقتها الحكومة الجزائرية لعزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات البترول النفقات . أما المبحث الأخير فقدمنا فيه التفسير السياسي و المؤسسي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر ، والذي يرتبط أساسا بالعوامل السياسية السائدة و بنوعية المؤسسات في البلد ، و كما أشرنا إلى ذلك سابقا فإن العديد من الدراسات : L. (Ross ,1999) ، (J.Robinson , R.Torvik & T.Verdier , 2006) (A.Tornell & R. Lane ,1999)) ترجع سبب الإخفاقات في الإصلاحات الاقتصادية و فشل التنمية في البلدان البترولية إلى الحافز السياسي الذي تحدثه وفرة الموارد أو ما يسمى ريع النفط من جهة وطبيعة المؤسسات في هذه البلدان من جهة أخرى ، و الذي يشجع على توسع الأنشطة المؤثرة غير المنتجة ، و يؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد . و في هذا المبحث وباعتماد على مقاربة الاقتصاد السياسي ، حاولنا البحث عن مصدر هذا الإخفاق الاقتصادي و العجز المستمر في تنويع الاقتصاد الجزائري ، رغم تبني الحكومات الجزائرية المتعاقبة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية ، و التي حتى الآن لم تتجح في تخليص الاقتصاد الجزائري من تبعيته لعائدات المحروقات ، و لم تتجح في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية التي في كل مرة تتحمل الحكومة أعباء تطهيرها المالي ، و لم تتجح في خلق قطاعات مصدرة أخرى غير المحروقات ، و بقي الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطيا بامتياز منذ بدء استغلال هذا المورد الطبيعي سنة 1958 ، فالبترول لعب دورا محوريا في الاقتصاد السياسي للجزائر قبل استقلالها عن فرنسا سنة 1962 ، و استمر هذا التأثير إلى مرحلة ما بعد الاستقلال و لا يزال إلى غاية اللحظة ، أما البيئة المؤسسية فلقبت اهتماما قليلا من قبل صانعي السياسات في الجزائر، وحتى الجوانب المؤسسية التي تم التركيز عليها لم تكن أكثر من تلك المتعارف عليها كتغيير القوانين و التنظيمات الرسمية حتى تتماشى مع اقتصاد السوق ، أما أنواع المؤسسات الأخرى مثل القواعد الغير رسمية فقد أهملت .

أما الفصل الرابع فقد خصصناه لتقييم قياسي لنقمة الموارد الطبيعية أو ما يسمى كذلك بنقمة البترول في الاقتصاد الجزائري و هذا من خلال دراسة تأثير تغيرات أسعار البترول على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمثل قنوات انتقال نقمة الموارد للاقتصاد ، وبما أن أسعار البترول تتميز بالتقلب المستمر ، فقد قمنا في المبحث الأول بنمذجة سلسلة سعر البترول و استخراج سلسلة التطاير باعتبارها تعكس أهم الصدمات في أسعار البترول منذ صدمتي 1972-1973 وصولا إلى التقلبات الأخير التي

عرفتها أسواق البترول العالمية ، و من أجل قياس تطاير (volatility) سلسلة سعر البترول فقد استخدمنا النماذج GARCH من أجل استخراج التباين الشرطي (conditional variance) الذي يعتبر مقياسا للتطاير ، لأنه و كما أشار إلى ذلك Lee et al (1995) دراسة العلاقة السببية بين صدمات سعر البترول و المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام متغير سلسلة سعر البترول على المستوى تعتبر غير فعالة ، لهذا ينبغي دراسة العلاقة باستخدام سلسلة تطاير سعر البترول ، أما في المبحث الثاني فقد قمنا في مرحلة أولى بدراسة تأثير تغيرات سلسلة أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، أما في المرحلة الثانية فدرسنا العلاقة بين تقلبات أسعار البترول معبر عنها بالانحراف المعياري الشرطي و المتغيرات الاقتصادية الكلية ، و هذا تماشياً مع ما قام به العديد من الاقتصاديين في دراستهم للعلاقة بين صدمات البترول و المتغيرات الاقتصادية الكلية ، على غرار : (Darby 1982) ، (Lardic and Mignon 2006) ، (Lee , Ni and Raati 1995) ، (Mork 1989) ، (Hamilton 1983) ، (Eltony and Al-Olomola and adejumo 2006) ، (Farzanegan and Markwardt 2009) ، (Berument and Ceylan 2005) ، (Awadi 2001) .

أما خاتمة هذه الدراسة فسوف تجمع أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يتعلق بتأثير وفرة الموارد الطبيعية متمثلة في البترول على أداء الاقتصاد الجزائري ، سواء منها ما تعلق بالجوانب الاقتصادية والجوانب المؤسساتية التي أحدثتها ثروة النفط في الجزائر ، و هذا منذ الشروع في استغلال هذا المورد خلال السنوات الأولى للاستقلال مروراً بمرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد وصولاً إلى فترة التحول نحو اقتصاد السوق .

الجزء الأول :

وفرة الموارد الطبيعية ، تأثيراتها السلبية على الاقتصاد

وسبل تجنبها:

مقدمة الجزء الأول :

تشير معظم الدراسات و البحوث التي شملت بلدانا تتوفر على موارد طبيعية ضخمة أن الأداء الاقتصادي للغالبية العظمى من هذه البلدان كان ضعيفا ، بمعنى أن الوفرة في الموارد الطبيعية قيدت فرص تحقيق تنمية اقتصادية في هذه البلدان ، غير أنه من المفروض أن يحدث نظريا عكس هذا ، وتؤدي عائدات هذه الموارد إلى دعم التنمية و النمو الاقتصادي ، و قد بينت تجارب التنمية في أكبر البلدان المصدرة للنفط على غرار الجزائر ، انغولا ، نيجيريا و بلدان أخرى ، أن نعمة الموارد الطبيعية تحولت في حالات كثيرة إلى نقمة .

وقد خصصنا الجزء الأول من هذه الدراسة للجانب النظري المؤطر للعلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ، و قد تضمن هذا الجزء فصلين نظريين .

في الفصل الأول تعرضنا لنظرية نقمة الموارد الطبيعية (Natural Resource curse) ، و التي ارتبطت تاريخيا بالأداء الاقتصادي الضعيف و المخيب للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بتلك البلدان الفقيرة من حيث وفرتها على هذه الموارد ، و هي تمس حاليا عددا لا يستهان به من البلدان المصدرة لمورد النفط ، فالبرغم من الوفرة الكبيرة في العائدات النفطية ، إلا أن معظم اقتصادات هذه البلدان المصدرة حققت أداءا اقتصاديا مخيبا ، و ضعفا واضحا في مؤشرات التنمية الاقتصادية ، وفي هذا الفصل سقنا أهم النظريات التي قدمت تفسيراً لهذا الارتباط السلبي بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ، و تنقسم هذه التفسيرات إلى تفسيرات اقتصادية تتمثل في كل من المرض الاقتصادي الهولندي و دورية السياسة المالية ، و تفسيرات ترتبط بالاقتصاد السياسي للبلدان الغنية بالموارد و ضعف مؤسساتها .

أما الفصل الثاني ، فقد استعرضنا فيه أهم السبل التي تساعد على تجنب نقمة الموارد الطبيعية ، والتي منها ما يرتبط بالجانب الاقتصادي و منها ما يرتبط بالجانب المؤسسي ، فمن الناحية الاقتصادية يعتبر التنويع الاقتصادي من بين أهم الحلول التي ينبغي على البلدان الغنية بالموارد الطبيعية السعي إلى تحقيقها ، كذلك تمثل السياسة المالية أداة هامة لدى صانعي القرار في هذه البلدان على اعتبار أنها أهم أداة لتوزيع الثروة بين الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية كما أنها تسمح من حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار الموارد الطبيعية ، لكن و حتى تحقق هذه الإجراءات الاقتصادية النتائج المرجوة منها ينبغي أن تتوفر لها بيئة مؤسسية ملائمة و إرادة سياسية لدى السلطات ، لهذا يتعين على هذه البلدان بناء مؤسسات ذات نوعية جيدة ، سواء تعلق الأمر بمؤسسات الديمقراطية ، مؤسسات حماية حقوق الملكية الخاصة ، و مؤسسات تنظيم النشاط الاقتصادي ، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري و تحسين نوعية التعليم .

الفصل الأول:
نقمة الموارد الطبيعية

تمهيد :

لا تختلف معظم الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصادها أسوأ من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد ، غير أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول الوفيرة الموارد ، فهناك بعض هذه الدول من يتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى (إندونيسيا التي تعتمد على النفط وبتسوانا الغنية بالماس) ، لكن في الكثير من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه البلدان ، فحالات الإخفاق في تحقيق التنمية في الدول المصدرة للنفط و لموارد أخرى كثيرة ، على غرار نيجيريا ، سيراليون ، فنزويلا و الجزائر ، فمثلا معدل دخل الفرد في إندونيسيا ونيجيريا وكلاهما تصدر للنفط كان متساو تقريبا منذ حوالي ثلاثين سنة ، أما حاليا، فقد بلغ معدل دخل الفرد في إندونيسيا أربعة أضعاف نظيره في نيجيريا، وفي الحقيقة، لقد هبط معدل دخل الفرد في نيجيريا عما كان عليه في الفترة التي تلت استقلالها في الستينات .

و قد قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد أو ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية (Natural Resource curse) ، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن نظرية المرض الاقتصادي الهولندي ودورية السياسة المالية و تطاير أسعار الموارد الطبيعية ، تعتبر من بين أهم التفسيرات الاقتصادية لنقمة الموارد الطبيعية (van Neary & Wijnbergen, 1986, Corden & Neary, 1982) ، و أما البعض الآخر فيرى أن جوهر المشكلة هو سياسي بالدرجة الأولى (Ricky Lam & Leonard Wantchekan 2003) و يرتبط هذا التفسير بكل من نظرية المرض السياسي الهولندي (Ricky Lam & Leonard 2003) Political Dutch Disease ، و التفسير المؤسسي institutional explanations لنقمة الموارد الطبيعية .

و في هذا الفصل سوف نتعرض لأهم هذه التفسيرات الاقتصادية، المؤسسية و السياسية لنقمة الموارد الطبيعية في البلدان الغنية بالموارد .

المبحث الأول: وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي :

تناولت المؤلفات الاقتصادية بإستفاضة أسباب إخفاقات الاقتصاديات الوفيرة الموارد الطبيعية في تحقيق نمو و تنمية اقتصادية رغم توفرها على ثروة طائلة ، و في هذا المجال تعتبر الدراسة التي أجراها عالما الاقتصاد (1995) J.D.Sachs &A.M.Warner واحدة من أكثر الدراسات شمولاً المستندة إلى التجربة ، و التي كانت بعنوان " وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي " . و قد توصل ج.د.زاكس و أم.ورنر (1995)¹ إلى أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام لسنة 1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة من 1971 حتى 1989 . كما استخلصا هذان الاقتصاديان أن من بين أبرز الخصائص الحديثة للنمو الاقتصادي المثيرة للدهشة هو أن الدول التي تتميز بوفرة في الموارد تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة بتلك الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة ، غير أن هذا الارتباط السلبي بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي يبدو للوهلة الأولى كأنه لغز ، لأنه لا يخطر على البال أن تؤدي وفرة الثروة إلى تراجع نمو مختلف قطاعات الاقتصاد ، لأن قبل كل شيء ، وفرة الموارد تؤدي إلى زيادة ثروة البلد بواسطة مضاعفة حجم الصادرات المحلية من الموارد ، رفع مداخيل الاقتصاد و ترجيح كفة معدلات التبادل التجاري لصالح البلد المصدر لهذه الموارد ، و بالتالي فمن المتوقع أن يعرف هذا الاقتصاد زيادة معدلات الاستثمار و النمو الاقتصادي و ليس العكس .

و يؤكد تاريخ الاقتصاد العالمي و جهة النظر هذه ، ففي القرن السادس عشر ، كانت مدنا مثل جنيف ، أمستردام و لندن كأهم المدن الاقتصادية في العالم أُنذاك رغم أنها كانت مدن صناعية متخصصة في الصناعات النسيجية لا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية ، على خلاف مدن أخرى مثل لشبونة (البرتغال) و مدريد (اسبانيا) و التي رغم أنها كانت تستقبل تدفقات كبيرة من السبائك الذهبية و الفضة من مستعمراتها إلا أنها لم تكن مدنا اقتصادية عالمية ، و هذا ما قد يكون أشار إليه (في القرن السادس عشر) الكاتب الإسباني الشهير Miguel De Sarvantes Saavedra في مؤلفه المعروف Don Quixote de la Mancha حين قال : " إن الإستفادة من الثروة لا تأتي من مجرد امتلاكها أو الإسراف في إنفاقها و لكن في طريقة استعمالها ."² و هذا في مرحلة كانت فيها اسبانيا غنية بموارد مستعمراتها ؛ إذن فقبل أن يتم دراسة ظاهرة الارتباط السلبي بين التنمية و وفرة الموارد حديثاً وإعطائها تفسيرات اقتصادية محضة ، فقد حاول علماء الإجتماع تفسيرها قديماً ، على غرار الفيلسوف و السياسي الفرنسي (1576) Jean Bodin الذي كتب يقول : " الرجال الذين يمتلكون أرضاً واسعة

¹ Sachs J.D. & Warner A.M. , " Natural Resource Abundance and Economic Growth " , National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995 , P:2,3 .

² Ebrahim-zadeh C.," Dutch Disease : Too Much Wealth Managed Unwisely" , Finance and Development ,International Monetary Fund , Mars 2003 , P:50.

وخصبة يعتبرون في العموم كسلاء ، و عكس هذا فالبلد القاحل يجعل الرجل معتدلا بالضرورة وبالتالي حذرا ، يقضا و ذؤوبا " .¹

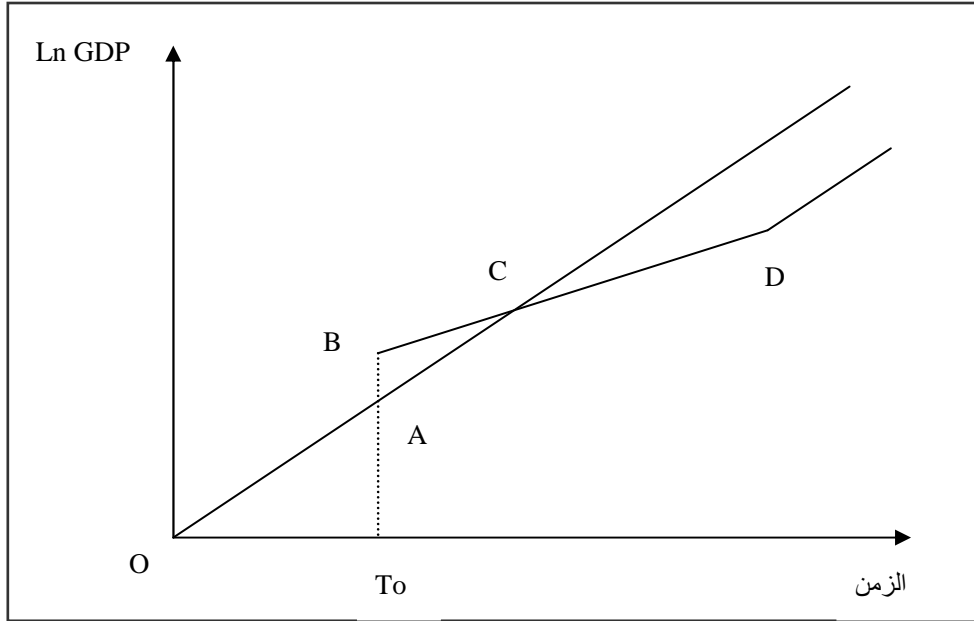
و لأجل إثبات علاقة الارتباط السلبي هذه من الناحية النظرية فقد وضع ج.د.زاكس و أم.ورنر (1995) ، نموذجا للنمو الاقتصادي الداخلي² يتكون فيه الاقتصاد من ثلاثة قطاعات ، قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا ، قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري و قطاع الموارد الطبيعية ، تعتمد دالة الإنتاج في قطاع السلع غير المتاجر بها و قطاع سلع التبادل التجاري على عاملي الإنتاج العمل ورأس المال ، بينما قطاع الموارد يفترض أنه لا يستخدم لا عمل و لا رأس مال ، و يباع إنتاجه وتحدد أسعاره في الأسواق العالمية ، كما يفترض ج.د.زاكس و أم.ورنر أن قطاع السلع المتاجر بها (القطاع الصناعي) هو الذي ينتج المعرفة و يستفيد قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري من هذه العملية بسبب افتراض الانتشار التام للمعرفة " Spill Over " ، و الفرضية الأساسية في نموذج ج.د.زاكس و أم.ورنر هي أن تراكم المعرفة لدى العمال هي مصدر النمو الاقتصادي و التي يكون السبب فيها التعلم عن طريق العمل " Learning by Doing " الذي يحسن العمل و يزيد إنتاجيته . و التعلم عن طريق العمل يشمل ظاهرة زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف من خلال تكرار العملية الإنتاجية ؛ و ترى مختلف أدبيات الاقتصاد الحديث أن القطاع الصناعي يخلق أثرا خارجيا للتعلم عن طريق العمل تستطيع قطاعات الاقتصاد الأخرى الاستفادة منه ، عكس قطاع الموارد الذي ينتج أثر خارجي للتعلم عن طريق العمل خاص به ولا تستفيد منه القطاعات الأخرى ، بالإضافة إلى أن القطاع الصناعي يساهم بقسط كبير في عملية التعلم .

و في هذه الدراسة فإن ج.د.زاكس و أم.ورنر يلقيان الضوء على نقطتين هامتين ، فالأولى تتمثل في أن الاقتصاديات الوفيرة الموارد تتميز بنمو اقتصادي بطيء ، أما الثانية ، فانتعاش قطاع الموارد يمكن أن يؤدي إلى مسار خاص و مختلف يسلكه نمو الناتج الداخلي الخام في هذه الدول مقارنة بالدول الفقيرة من حيث وفرتها على موارد طبيعية ، و يظهر مسار النمو في الدول الغنية بالموارد في المنحنى الذي يمثل في الشكل (1-1) .

¹ Sachs J.D. & Warner A.M., Ibid , P.05.

² نظريات النمو الاقتصادي الداخلي ، أو تسمى كذلك بالنظريات الحديثة للنمو و التي ظهرت في منتصف الثمانينات (Paul Romer 1986) ، هي لا تفسر النمو على أساس أنه باقي خارجي أي تحكمه عوامل خارجية ، و لكن يتم تفسيره بواسطة تراكم عوامل داخلية كالمعارف و المهارات التي يكتسبها العمال من خلال عملهم المستمر .

الشكل (1-1) : مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد و الدول التي تتميز بوفرة أقل في الموارد الطبيعية .



Source : Sachs J.D. & Warner A.M, " Natural Resource Abundance and Economic Growth " , National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995 , P:Appendix B FigureB1.

في هذا الشكل ، يفترض ج.د.زاكس و أ.م.ورنر أنه يوجد اقتصادين لهما نفس معدل النمو، يمثله لوغاريتم الناتج الداخلي الخام في شكل خط مستقيم بين النقطة 0 و النقطة A ، ثم يفترض أن قطاع الموارد الطبيعية لأحد الاقتصاديين عرف انتعاشا في الزمن T_0 ، فيترتب عليه ارتفاع لحظي لنتاجه الداخلي الخام GDP إلى النقطة B أي أن هذا الاقتصاد سوف يحقق في المدى القصير نموا اقتصاديا أكبر من النمو الذي يحققه الاقتصاد الآخر ، غير أنه في المدى الطويل سوف ينخفض من جديد نمو الاقتصاد المنتعش نحو النقطة C ثم النقطة D ، لأن توسع و انتعاش قطاع الموارد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع خارج التبادل التجاري و بالتالي تخصيص أقل للعمل و رأس المال لصالح قطاع المنتجات الصناعية ، فوفرة الموارد في أي اقتصاد تجعل أغلب المبادلات التجارية للبلاد تتركز في الموارد الطبيعية بدلا من منتجات الصناعة ، فيؤدي هذا إلى تحول رأس المال و العمل من القطاع الصناعي نحو قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري ، و تكون النتيجة الأساسية لإنتعاش قطاع الموارد هي تراجع إنتاج و صادرات القطاع الصناعي و توسع قطاع السلع غير المتبادلة ، و هذا الإنكماش في قطاع المنتجات الصناعية يصير مرضا حقيقيا و مصدر بقاء دائم في النمو الاقتصادي إذا كان القطاع الصناعي يخلق أثر خارجي يتمثل في التعلم عن طريق العمل¹ ، و هذا ما يبينه الخط الذي ينطلق من النقطة D ، حيث الاقتصاد المنتعش يتميز بمعدل نمو اقتصادي منخفض دائما بالنسبة

¹ Sachs J.D. & Warner A.M, " Natural Resource Abundance and Economic Growth " , Center for International development and Harvard Institute for International development , Harvard University , Cambridge , November 1997 , P:6-8.

لنمو في الاقتصاد الآخر ، وبالتالي فإن التأثير السلبي للمرض الهولندي على القطاع الصناعي و الذي (القطاع الصناعي) يولد أثر خارجي للمعرفة يساهم في زيادة إنتاجية العمل، يجعل تراجعها يدفع بمعدل النمو الاقتصادي لهذا الاقتصاد باتجاه الانخفاض.

بالإضافة إلى دراسة ج.د.زاكس و أم.ورنر (1995) ، توجد عدة أعمال تناولت العلاقة بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي من خلال نموذج للنمو الاقتصادي الداخلي يدمج التعلم عن طريق العمل Learning by Doing كأهم مفسر لتراجع نمو الاقتصاديات الغنية بالموارد ، و يمكن الإشارة إلى أعمال كل من :

¹S.Van Wijnbergen(1984a) ، الذي يعتبر المرض الهولندي ظاهرة غير صحية بالنسبة للاقتصاد ، كونه يؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها على القطاع الإنتاجي المحلي من خلال رفع سعر الصرف الحقيقي و الاسمي للعملة المحلية و هذا بدوره يؤثر سلبا على تنافسية صادرات البلد من المنتجات الصناعية و الفلاحية و يترتب عنه تراجع في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري (القطاع الصناعي والفلاحي) ، التي تعتبر أكثر القطاعات خلقا لليد العاملة مقارنة بقطاع الموارد الطبيعية الكثيف رأس المال ، وفي أغلب حالات الدول المنتجة للموارد الطبيعية تتدخل السلطات العمومية لحماية قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري التي تشغل السواد الأعظم من اليد العاملة ذات الأجور المنخفضة (الصناعات الصغيرة الكثيفة العمالة و القطاع الصناعي) من التغيرات في الأسعار النسبية و تدفقات الموارد المالية .

و يرى س.فانبارجن أنه إذا كان التقدم التقني أكبر في القطاع الغير محمي من الاقتصاد (قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري) مقارنة بقطاع السلع الغير قابلة للتبادل ، كما أكدته دراسة (Balssa 1964) ، وإذا تم افتراض أن التقدم التقني الذي يزيد من إنتاجية العمل لا يعتبر متغيرا خارجيا ، و إنما يأتي من تراكم التجارب بواسطة ما يعرف بالتعلم عن طريق العمل " learning by doing " ² ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أعمال (R.Solow 1957) الذي يرى أن تراكم رأس المال وحده لا يفسر إلا جزءا ضئيلا من معدل النمو الاقتصادي ، وإذا كان الجانب الأكبر من النمو الاقتصادي سببه التعلم عن طريق التمرن الذي يؤدي إلى التقدم التقني و الذي يفترض أن يكون أكبر في قطاع السلع المتاجر بها (القطاع الصناعي) فإن تراجع هذا القطاع نتيجة ارتفاع الصرف الحقيقي الذي مصدره المرض الاقتصادي الهولندي سوف يؤدي إلى فقدان المعرفة و انخفاض الدخل الفردي ، و تراجع النمو.

¹Van Wijnbergen, S, " The Dutch Disease: A Disease After All?", *The Economic Journal*, Vol. 94, No. 373. Mars 1984, P: 41-55 .

²Darreau, P. , " Croissance et Politique Economique " , Bruxelles , De Boeck Université , 2003 , P 73.

و حديثاً قدم (1991) Kiminoni Matsuyama نموذجاً أطلق عليه تسمية " مقاربة الارتباط " (Linkage Approach) لغرض تحليل الإرتباط بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي ، وهذا من خلال تحليل لدور القطاع الفلاحي في نموذج يتميز فيه القطاع الصناعي بصفة التعلم عن طريق العمل التي تنتشر فقط داخل هذا القطاع ، و قد توصل م.ميتسوياما إلى أن القوى التي تدفع الاقتصاد بعيداً عن الصناعة و نحو الفلاحة تجعل معدل نمو الاقتصاد ينخفض من خلال خفض التعلم الذي يسبب نمو الصناعة ، و أن التجارة الحرة في اقتصاد كثيف الأرض (يعتمد كثيراً على الزراعة) يمكن أن تتسبب في بطيء النمو الاقتصادي و هذا يدفع الاقتصاد لتحويل تخصيص الموارد من القطاع الصناعي اتجاه الفلاحة .

و في نموذج م.ميتسوياما يظهر الأثر العكسي لارتفاع الإنتاج الفلاحي بسبب الاستعمال المباشر للقطاع الفلاحي لعوامل الإنتاج التي يستخدمها القطاع الصناعي كذلك ، و يمكن أن ينطبق هذا التحليل على الدول التي تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية الذي تتركز أغلب عملياته التجارية في قطاع الموارد ، فيؤدي هذا إلى تخصيص أكثر لعوامل الإنتاج في هذا القطاع و أقل في القطاع الصناعي الذي سوف يعرف نشاطه انكماشاً فينخفض بذلك النمو الاقتصادي في هذا الاقتصاد نتيجة لتراجع التعلم الذي يخلقه قطاع المنتجات الطبيعية ، إلا أن هذا التحليل قد يكون أقل وجاهة بالنسبة لقطاع الموارد مثل إنتاج النفط الذي يستعمل عمالة قليلة و بالتالي قد لا يمتص مباشرة العمالة المستخدمة في القطاع الصناعي . (ج.د.زاكس و أ.م.ورنر (1995)).

أما¹ (2001) Throvaldur Gylfason ، فقد توصل إلى أن أغلب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالبلدان الفقيرة الموارد ، ويضرب مثلاً ببلد يعتبر من أكبر البلدان المنتجة و المصدرة للنفط ، نيجيريا ، فالناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد في هذا البلد الأفريقي حالياً هو ليس أكبر مما كان عليه بعيد استقلاله سنة 1960 ؛ و هذا لا يخص نيجيريا وحدها ، فمن سنة 1965 حتى 1998 كان نمو GDP بالنسبة للفرد في إيران و فنزويلا في حدود -1 % في المتوسط ، -2 % في ليبيا ، -3 % في العراق و الكويت و -6 % في قطر ، أما بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC فقد انخفض نمو GDP بالنسبة للفرد فيها مجتمعة بـ -1.3 % في المتوسط سنوياً (1965-1995) .

¹ Gylfason T., " Natural Resources ,Education, and Economic Development" , European Economic Review 45, 2001,P:848-850.

الجدول (1-1) : وفرة الموارد و نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد.

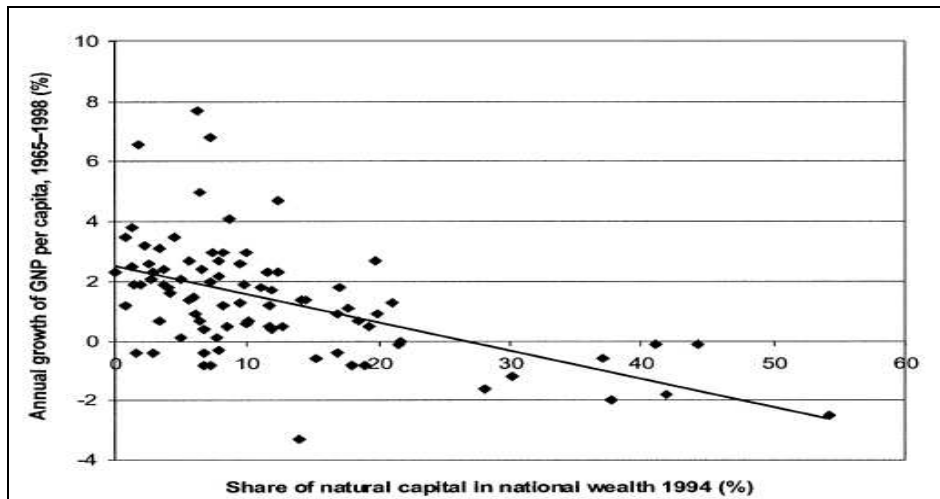
الدول	نسبة رأس المال الطبيعي في الثروة الوطنية* (%)	نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد من 1965 - 1998
ساحل العاج	18.0	3.7-
السينيغال	16.8	3.5-
الطوقو	15.2	3.6-
فنزويلا	18.9	3.0-
موريتانيا	21.6	3.2-
رواندا	21.7	3.6-
سيراليون	28.0	5.1-
جمهورية أفريقيا الوسطى	30.2	4.2-
تشاد	37.1	3.9-
غينيا بيساو	44.2	3.7-
مدغشقر	41.9	4.9-
مالي	41.0	3.6-
النيجر	54.2	5.5-
زامبيا	37.8	5.2-
بوتسوانا	6.3	4.0
الصين	7.2	2.9
إندونيسيا	12.4	1.0
اليابان	0.8	1.4
كوريا	1.7	3.6
ماليزيا	8.6	1.2
موريتي	1.2	1.0
تايلندا	6.5	1.7

*الثروة الوطنية تضم كل من رأس المال المادي ، رأس المال البشري و رأس المال الطبيعي ، أما رأس المال الطبيعي المستعمل فيأتي من القياس المباشر لكثافة

الموارد الطبيعية بين الدول و حصة صادرات الموارد من مجموع الصادرات و مساهمة قطاع الموارد في تشغيل القوة العاملة .

Source : World Bank (2000),P :171

الشكل (2-1) : النمو الاقتصادي و رأس المال الطبيعي.



Source: .Gylfason ,G., Natural Resources ,Education, and Economic Development , European Economic Review 45, 2001,P:849.

يبين الشكل (2-1) العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد من 1965 حتى 1998 و وفرة الموارد معبر عنها بنسبة رأس المال الطبيعي من إجمالي رأس المال الذي يضم كل من رأس المال المادي ، رأس المال البشري و رأس المال الطبيعي ، و قد توصلت جيلفسون (2001) أن زيادة

بـ10 نقاط بالمائة في حصة رأس المال الطبيعي تؤدي إلى ارتفاع في نمو GDP بالنسبة للفرد بنقطة مئوية واحدة في المتوسط في السنة .

ومن خلال التحليل السابق يظهر جليا أن أداء البلدان الغنية بالموارد والبلدان المصدرة للنفط على وجه الخصوص، أقل كثيرا من أداء البلدان الفقيرة الموارد على مدى العقود القليلة الماضية ،ويرجع ت.جيفلسون (2001) هذا الارتباط السلبي بين ثروة الموارد و النمو إلى أربعة عوامل رئيسية :

1. تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، و بالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي و انخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية و تغير في تركيبة هذه الصادرات التي تتخفف من مكوناتها خاصة صادرات المنتجات الصناعية و صادرات الخدمات التي لها دور هام في دعم النمو الاقتصادي .

2. إن وفرة الموارد قد تؤدي إلى ما يسمى بسلوك البحث عن الربح Rent-Seeking ، و في كثير من الأحيان يظهر مثل هذا السلوك في البلدان التي تقوى فيها سلطة الزمر الحاكمة في عملية توزيع الربح الناتج عن تدفق الإيرادات من الموارد ، وبالتالي تصبح هي من يحدد نسبة الربح التي تستفيد منها كل فئة ، الوضع الذي سوف يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة من جهة ، و انتشار الفساد و عدم الشفافية في مجالات الأعمال ، التخصيص الغير منتج للعمل ، انخفاض مستوى الاستثمار و تباطؤ معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى¹.

3. إن توفر البلد على ثروة كبيرة من الموارد يجعل حافز العمل لدى أفراد الشعب ينخفض ، و يقل الحافز لديهم على خلق الثروة بالعمل بسبب توفرهم على إمكانية استخراجها من باطن الأرض و البحر كما أن هذا الوضع يجعل الحكومات تهتم أقل بالمصلحة الاقتصادية في إبرامها للإنفاقات التجارية و التجارة الحرة مع دول أخرى ، مما يفضي إلى قدر كبير من الضرر بقطاعات الاقتصاد المنتجة و لا يشجع على الاستثمار .

4. إن البلدان التي تعتقد أن الموارد هي أهم الأصول التي تمتلكها ، يجعلها تقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية ، بإعطاء إهتمام أقل و تخصيص نفقات منخفضة للتعليم ، و لهذا فليس بالأمر الغريب أن يرتبط التسجيل في التعليم عكسا بوفرة الموارد في غالبية هذه الدول .

و يعزز² T.gylfason & G.Zoega (2002) ما توصل إليه من خلال تقديم تصنيف لـ 65 دولة حسب كل من نمو GDP بالنسبة للفرد و نسبة رأس المال الطبيعي من ثروتها الوطنية (الجدول (1-2)) ، فغالبية البلدان التي تمثل فيها حصة رأس المال الموارد أكثر من 15 % من ثروتها الوطنية حققت معدلات نمو اقتصادي سالبة ، و بصفة عامة ، فإن غالبية الدول المكونة لهذه العينة يبدو أنها تتمركز

¹ Lam,Rickey. & Wantchekan Leonard ", Political Dutch Disease", Working paper, April 2003 , P:4.

².Gylfason ,T.&Zoega G., " Natural Resource and Economic Growth : the Role of Investment" , Working paper , Third Revision , June 2002 , P:4-6.

على طول الخط (القطر) الذي يمتد من الجنوب الغربي إلى الركن الشمالي الشرقي من الجدول ، وهذا يعني أن البلدان التي تتجاوز حصة رأس مال الموارد فيها أكبر من 30 % و التي تصنف كبلدان غنية بالموارد ، نمو GDP بالنسبة للفرد فيها أقل من -3 % ، و كلما انخفضت حصة رأس مال الموارد بدأت الدول تتركز في الركن الشمالي الشرقي للجدول ، أي الجهة التي تدل على نمو موجب في نصيب CDP بالنسبة للفرد ، كذلك توجد بعض البلدان فوق هذا الخط (قطر الجدول) بمعدلات نمو منخفضة و أقل وفرة على الموارد ، و هي تضم بعض الدول من وسط و جنوب أمريكا و الكاريبي ، و يمكن التمييز في هذا الجدول بين مجموعتين من الدول ، فالمجموعة الأولى تتكون من ثمانية بلدان (جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، غينيا بيساو ، مدغشقر ، مالي ، النيجر ، سيراليون و زامبيا) وكلها بلدان ترتبط اقتصادياتها ارتباطا كبيرا بالموارد و يمثل رأس المال الطبيعي فيها أكبر من ربع ثروتها الوطنية و هي تتميز بمعدل سالب لنمو CDP بالنسبة للفرد ، أما المجموعة الثانية فهي أيضا تتكون من ثمانية دول اقتصادياتها لا ترتبط بمواردها الطبيعية (بوتسوانا ، الصين ، اندونيسيا ، اليابان ، كوريا ، ماليزيا ، موريتي و تايلندا) و التي عرفت نموا سريعا منذ 1965 ، و من بين الدول الغنية بالموارد فقط أربعة دول حققت نمو GDP بالنسبة للفرد يتجاوز 4 % سنويا في المتوسط ، و هي بوتسوانا ، إندونيسيا ، ماليزيا و تايلندا .

الجدول (1-2) : الارتباط¹ بوفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي

Table 1. Natural resource dependence and economic growth

Share of natural capital in national wealth (%)	Growth of GNP per capita per year 1965-1998, adjusted for initial income (%)						
	≤ -3%	-3% < ≤ -2%	-2% < ≤ -1%	-1% < ≤ 0%	0% < ≤ 1%	1% < ≤ 2%	3% <
≤ 5%	Jordan	El Salvador South Africa	Guatemala Morocco	Netherlands Switzerland Turkey U.K. U.S.	Austria Belgium Denmark Egypt France Greece Italy Portugal Spain	Japan Mauritius	Korea
5% < ≤ 10%	Benin Ghana Haiti	Honduras Jamaica Kenya Peru Zimbabwe	Argentina Costa Rica Panama Philippines	Brazil Chile Colombia Dominican Rep. Mexico Pakistan Sri Lanka Sweden Trinidad and Tobago Tunisia	Finland Ireland Norway	Malaysia Thailand	Botswana China
10% < ≤ 15%	Nicaragua Malawi Mozambique	Congo The Gambia	Bangladesh Namibia Uruguay	Australia Paraguay	Canada	Indonesia	
15% < ≤ 20%	Côte d'Ivoire Senegal Togo Venezuela	Burkina Faso Burundi Nepal Papua New Guinea	Ecuador New Zealand	India			
20% < ≤ 25%	Mauritania Rwanda	Cameroon					
25% < ≤ 30%	Sierra Leone						
30% <	Central African Rep. Chad Guinea Bissau Madagascar Mali Niger Zambia						

diversification as well as drought. But see footnote 5.

Source : Gylfason, T. & Zoega, G., " Natural Resource and Economic Growth : the Role of Investment", Working paper, Third Revision, June 2002, P: 6.

¹ يتم التمييز بين كثافة ووفرة الموارد الطبيعية، فالكثافة أو الارتباط تشير إلى أهمية رأس مال الموارد بالنسبة للاقتصاد الوطني، بينما الوفرة يقصد بها عرض رأس مال الموارد بالنسبة للفرد.

و قد قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من الأسباب الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد ، فالبعض يرى أن وفرة الموارد يمكن أن تؤثر سلبا على أداء قطاع المنتجات الصناعية الذي يتراجع إنتاجه و حجم صادراته ، و بما أن هذا القطاع يخلق أثر خارجي ضروري للنمو ، فإن انكماشه يساهم في خفض نمو الاقتصاد ، و أما البعض الآخر فيرى أن جوهر المشكلة هو سياسي بالدرجة الأولى (Ricky Lam & Leonard Wantchekan 2003) لأنه في الواقع وفرة الموارد تؤدي إلى زيادة تدفقات الإيرادات المالية في يد الحكومة و هذا له تداعيات على الإدارة الاقتصادية والمالية في هذه البلدان ، لأن هذا الريع يعيد توجيه الحوافز الاقتصادية للأفراد للمشاركة في التنافس على الوصول إلى الإيرادات النفطية (سلوك البحث عن الريع Rent-seeking) و بعيدا عن الأنشطة الإنتاجية التي تدعم النمو الاقتصادي .

المبحث الثاني : التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية :

المطلب الأول : نظرية المرض الاقتصادي الهولندي :

تهدف نماذج المرض الاقتصادي الهولندي " Dutch Disease " لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات و أسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية ، و خاصة إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الإجمالية لاقتصاد البلد ، و قد ظهرت هذه النماذج ابتداء من سنوات الستينات في أعقاب التجربة التي شهدتها هولندا خلال الفترة الممتدة من 1959 حتى عام 1975¹ ، ففي سنة 1959 ، تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط و الغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال ، و التي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي و انكماشها في قطاع الصناعة التحويلية خاصة ، فكانت المجلة البريطانية The Economist في أحد أعدادها الصادرة سنة 1977 هي أول من أطلق تسمية المرض الاقتصادي الهولندي على هذه الأعراض التي ظهرت في الاقتصاد الهولندي ، و هذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين حينها لمحاولة فهم هذه الظاهرة الغريبة التي تتلخص في التأثيرات السلبية لتضاعف صادرات الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى و خاصة قطاع المنتجات الصناعية .

و من أوائل علماء الاقتصاد الذين تعرضوا لمفهوم المرض الهولندي، نجد الأعمال الرائدة لكل من: (1982) W.Max Corden & J.Petter Neary ، (1984) W.Max Corden ، (1984) S.Van Wijnbergen ، (1984) J.Petter Neary ، هذا بالإضافة إلى أعمال (1976) R.Gregory و الذي رغم أنه لم يذكر مصطلح المرض الهولندي إلا أن دراسته كانت تعالج نفس أعراض هذه الظاهرة الاقتصادية التي مست الاقتصاد الأسترالي .

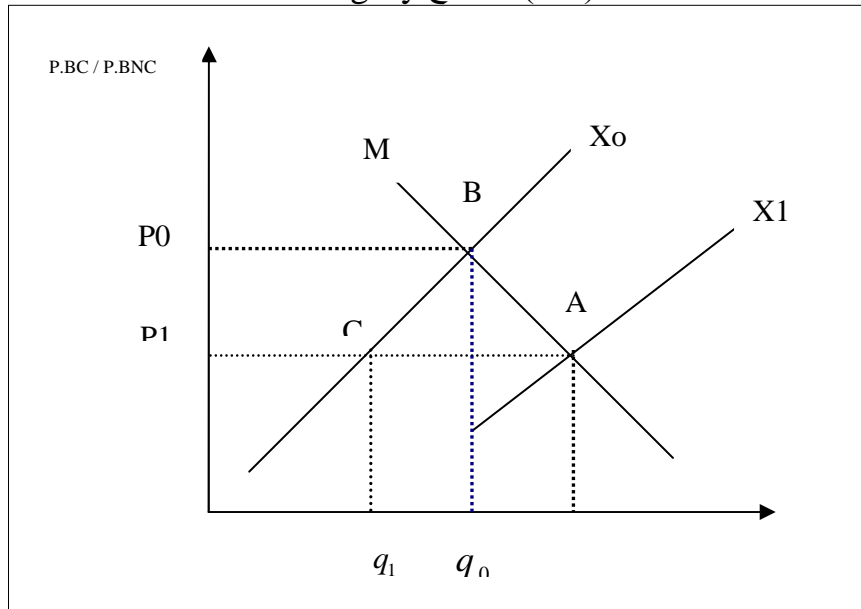
¹ Arzelier , Marie-Pierre , " Dépenses Publiques , Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle : Une Comparaison Afrique-Asie " , Revue économique, Vol. 49, No. 1, Janvier 1998 , P.120.

و كل هذه الأعمال التي ذكرناها سابقا تتبنى نفس الإطار النظري الذي استعمله و.م.كوردن و ج.بيتر نيري (1982) لغرض تحليل الآثار الناتجة عن التوسع في استغلال الموارد الطبيعية .

1 . نموذج (1976) Gregory :

إن الفكرة التي نقول بأن الانتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع نسبي في القطاعات الاقتصادية و خاصة قطاع المنتجات الصناعية تعود إلى سنة 1976 في أعمال¹ Gregory، وفي دراسته هذه ، اهتم هذا الاقتصادي بالتركيز على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأسترالي بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم ، حيث وضع Gregory نموذجا مبسطا وضح من خلاله تأثير الأسعار المحلية على عرض الصادرات و الطلب على الواردات . و خلاصة ما توصل إليه Gregory ، هو أن الاكتشافات من الموارد الطبيعية و المنجمية في أي دولة تؤدي إلى نمو في عرض الصادرات و بالتالي إلى فائض في ميزان المدفوعات ، و ينجم عن هذا الفائض إما ، ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار سلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري ، أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي . و من خلال و ضعه لهذا النموذج البسيط فإن هذا الاقتصادي يحاول توضيح الصعوبات التي يمكن أن يواجهها قطاع المنتجات الصناعية في اقتصاد وفرة الموارد الطبيعية ، و يمكن توضيح النموذج الذي وضعه Gregory في الرسم البياني الممثل على الشكل (1 - 3) .

الشكل (3-1): نموذج Gregory



Source..Gregory,R..G," Some implication of the growth mineral sector " , Australian Journal of the Agricultural Economics , 20 Aout 1976 , P:08.

حيث تمثل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة لأسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري على المحور العمودي و تمثل هذه النسبة في الواقع سعر الصرف الحقيقي (B.C/B.N.C) ،

¹ Gregory,R..G," Some implication of the growth mineral sector " , Australian Journal of the Agricultural Economics , 20 Aout 1976 , P:05 .

- و على المحور العمودي يتم تمثيل كل من حجم الصادرات و الواردات .
و قد وضع Gregory نموذج على أساس الفرضيات التالية :
- 1 . ثبات محددات التبادل التجاري الدولي ¹ .
 - 2 . وحدات الصادرات و الواردات تم اختيارها على أساس أن كل وحدة صادرات تبادل بوحدة واردات .
 - 3 . النموذج يلغي حركة رؤوس الأموال و يتمحور تحليله فقط على الميزان التجاري
 - 4 . الأسعار النسبية للواردات تتحدد في الأسواق العالمية دون أن يكون للاقتصاد الأسترالي تأثيرا عليها ، وبالمقابل فإن السلع خارج التبادل التجاري الدولي يتحدد سعرها في السوق المحلي بتقابل كل من الطلب والعرض المحلي .
- في الرسم البياني ، تمثل X_0 و M_0 على التوالي كل من ، منحنى الصادرات (خارج صادرات قطاع المناجم) ، و منحنى الطلب على الواردات ، و تتساوى الصادرات مع الواردات عند تقاطع X_0 مع M_0 عند النقطة P_0 ، و مع اكتشاف موارد منجمية يتضاعف حجم الصادرات المحلية (المنجمية و غير المنجمية) فينتقل منحنى الصادرات من X_0 إلى X_1 ، و بالمقابل يبقى منحنى الطلب على الواردات M_0 بدون تغيير في مرحلة أولى ، و تسمح حركة سعر الصرف (عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية) بتصحيح هذا الوضع لأن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلبا على الصادرات المحلية و يحفز الواردات التي يصبح سعرها أكثر انخفاضا بالعملة المحلية ، و في الحالة العمة ، فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (B.C/B.N.C) يؤدي بالتزامن إلى ارتفاع في حجم الواردات و انخفاض في حجم الصادرات خارج القطاع المنتعش (من q_0 إلى q_1 أو من B إلى C) ، و يضيف Gregory أن انتعاش قطاع الموارد المنجمية يترتب عليه تراجع في نشاط الصناعات التي تنتج سلعا لإحلال الواردات و الصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل قبل الاقتصاد (قبل اكتشاف الموارد المنجمية) و زيادة في حجم الواردات من خلال حركة سعر الصرف الحقيقي ² .
- و يعتقد هذا الأخير، أن هذه التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد يمكن أن تدفع في المدى القصير الحكومات للتدخل سواء من خلال سياسة تخفيض العملة المحلية أو الرغبة في تقديم إعانات خاصة لقطاع سلع التبادل التجاري ³ .

¹ في الاقتصاد الدولي ، يمثل مصطلح معدل التبادل التجاري الدولي les termes de l'échange النسبة بين مؤشر سعر الصادرات ومؤشر سعر الواردات لمنتوج معطى ، و يعكس القوة الشرائية لصادرات البلد بالنسبة للواردات .

² Gregory, R.G, Ibid , P : 07.

³ Sid Ahmed , A. , "Economie de L'industrialisation à partir des ressources naturelles (I.B.R.) " , O.P.U , Tome 02 , P.23.

بالنسبة للإعانات ، يرى الكاتب أنه لن يكون لها أثر دائم و لا يمكنها أن تحمي قطاع سلع التبادل التجاري ، بل على العكس فإنها سوف تزيد من حجم الفائض في الميزان التجاري و بالتالي تدفع أكثر سعر الصرف نحو الارتفاع من جديد ، أما تخفيض العملة ، فإنه غير مرغوب فيه لأن هذا الإجراء من شأنه أن يقلل من حجم الأرباح التي تأتي من تصدير الموارد المنجمية بالنسبة للاقتصاد المحلي . ثم يستخلص الكاتب أنه لا توجد أي وسيلة لتجنب التراجع النسبي لقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري باستثناء الاستثمار الخارجي للمداخل المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية ، و أن الحماية الكاملة للاقتصاد تتطلب استثمار كل المدخيل في الخارج مما يمنع الاقتصاد المحلي من الاستفادة من انتعاش قطاع الموارد المنجمية .

و في الأخير فإن الكاتب يرى أن هذا التحليل ينطبق على كل حالة يكون فيها للقطاع المنتعش تأثير على الميزان التجاري ، حيث ينصرف التوسع في استغلال هذه الموارد الطبيعية معدنية كانت أو زراعية إلى انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة التي يتراجع نسبيا إنتاجها المحلي من جهة ، و لا تكاد تصمد للمنافسة السعرية في أسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى ، و في غياب أي تدخل للدولة فإن الممتلكين لهذه الموارد و الأشخاص الموظفين في قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري (الخدمات ، البناء ، ...) هم المستفيد الأكبر من الحصيلة المالية ، على حساب اليد العاملة الموظفة في قطع سلع التبادل التجاري (الصناعات التحويلية) .

2 . النموذج الأساسي (The Core Model)، أثر حركة الموارد و أثر النفقات :

في دراسة قام بها¹ Corden (1984) وضع نموذجا جديدا يشرح من خلاله ظاهرة المرض الهولندي و قد أطلق على هذا النموذج تسمية النموذج الأساسي " The Core Model " ، و ينطلق هذا النموذج من فرضية وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات :

أولا : القطاع المنتعش " *Booming Sector* " B: و الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية (المناجم والبترو) ، ثانيا : القطاع المتأخر " *Lagging Sector* " L ، : يتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية ، و يشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية و القطاع الفلاحي ، ثالثا : قطاع السلع الغير القابلة للتبادل التجاري " *Non-Traded Goods* " N : أي أن إنتاجه ليس محل مبادلة خارجية ، و يتمثل خاصة في قطاعات الخدمات ، البناء و النقل و مختلف الأشياء التي يصعب استيرادها و تصديرها ، و تتحدد الأسعار فيه محليا بتقابل كل من العرض و الطلب .

كما يفترض و م. كوردن أن لكل قطاع عامل إنتاج خاص به (رأس المال) و عامل إنتاج متحرك و مشترك بين كل القطاعات (العمل) ، و افتراض ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها ، و لغرض تحليل الآثار الحقيقية على الاقتصاد فإن النموذج يترك جانبا الجوانب النقدية .

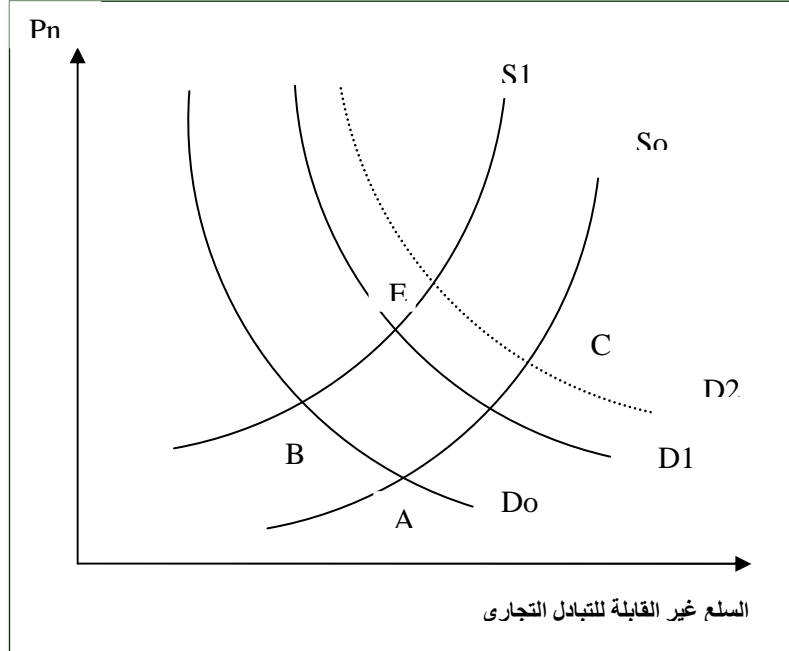
¹ Corden, M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation", *Oxford Economic Papers* , New Series , Vol 36 , Nov.1984 , P : 360-363..

ويمكن توضيح عمل هذا النموذج في المخطط البياني الممثل في الشكل (1-4) ، حيث تظهر أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري p_n على المحور العمودي ، و على المحور الأفقي يمثل إنتاج السلع خارج التبادل التجاري ، المنحنى D يمثل منحنى الطلب على منتجات القطاع N ، أما المنحنى S فيمثل منحنى عرض منتجات هذا القطاع .

يدرس هذا النموذج أثر انتعاش أو التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى ، و قد توصل و.م.كوردن أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يولد أثرين على الاقتصاد المعني ، و هما : أثر النفقات و أثر حركة الموارد .

أثر النفقات " Spending Effect " : يحدث أثر النفقات بسبب ارتفاع مداخل الاقتصاد نتيجة ازدهار القطاع B ، وإذا ما تم إنفاق جزء من هذا الفائض من المداخل سواء مباشرة من طرف الدولة أو من قبل المستفيدين الآخرين ، و إذا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع N موجبة فإن أسعار هذه المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري ، و هذا يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و زيادة الطلب على منتجات القطاع N ، و ينعكس هذا في المنحنى من خلال انزلاق منحنى الطلب من D_0 نحو D_1 ، و بالتالي ارتفاع الأسعار p_n و تحول الموارد من القطاعين B و L لصالح القطاع N .

الشكل (1-4) : نموذج Corden



Source: Corden, M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation" , Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36 , Nov.1984 , P : 361.

أثر حركة الموارد " *Resource Movement Effect* " : يؤدي انتعاش القطاع B إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه و يترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاعين L و N نحو القطاع B ، و يؤدي هذا التأثير حسب و.م.كوردن إلى أثرين مهمين¹ :

- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع المزدهر B يجعل إنتاج القطاع L ينخفض ، و يسمى هذا بالأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي *Direct De-industrialisation* وهو مباشر لأن القطاع N لم يكن له دخل ، و هذا التراجع لم يكن نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي .
- كذلك هناك تحول لليد العاملة من القطاع N نحو القطاع المنتعش B بسعر صرف حقيقي ثابت ، و في هذه الحالة يؤدي أثر الموارد إلى تحرك منحنى العرض من S_0 إلى S_1 (انخفاض إنتاج القطاع N بسبب تحول الموارد منه نحو القطاع B) و بالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري N يضاف للطلب الناتج عن أثر النفقات ، و يظهر هذا الطلب الإضافي في المنحنى D_2 .

و يتولد عن الجمع بين الأثرين تحول في اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع N و بالتالي ظهور ما يسمى بالأثر الغير مباشر لتراجع القطاع الصناعي *Indirect De-industrialisation* و الذي يكمل أثر تراجع القطاع الصناعي الناتج عن تحول العمل من القطاع المتأخر L نحو القطاع B ، و يلاحظ من خلال هذا التحليل أن إنتاج قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري الخارجي يمكن أن يكون أكثر أو أقل من الحالة الابتدائية ، حيث أن أثر النفقات يتجه لزيادته و أثر حركة الموارد يجعله ينخفض .

و في الأخير فقد أشار و.م.كوردن إلى حالة خاصة و التي تتميز انتعاش قطاع الموارد الطبيعية ، و هي الحالة التي لا يستخدم فيها هذا القطاع عامل إنتاج متحرك في باقي الاقتصاد ، و في هذه الحالة فإن الأثر الوحيد هو أثر النفقات ، كما يشير و.م.كوردن كذلك إلى ملاحظة أخرى هامة و هي الحالة التي يشمل فيها القطاع المتأخر L ، القطاع الصناعي بالإضافة إلى وجود قطاع فلاحي مصدر للخارج ، و في وضعية مثل هذه فإن المرض الاقتصادي الهولندي سوف يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي *De-industrialisation* و تراجع القطاع الفلاحي *De-agriculturation* .

أما من ناحية التوزيع القطاعي ، فإن كلا الأثرين يخفضان المداخيل الحقيقية لعامل الإنتاج الخاص بالقطاع المتأخر L ، و هذه النقطة تمثل المشكلة الرئيسية للمرض الاقتصادي الهولندي لأن زيادة الأسعار النسبية لما لا يقبل التداول دولياً يصحبه عادة ارتفاع معدلات الربح فيها، وهذا عامل رئيسي في دفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في قطاعات السلع والخدمات التي يصعب استيرادها، أكثر من

¹ Corden, M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation" ,ibid. P.361.

استثمارها في قطاع المنتجات الصناعية ، وهذا من أهم أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دولياً، وتزايد اعتماد الاقتصاد على الاستيراد .
و يرى و.م. كوردن و ج.ب. نيري (1982)¹ أن فعالية و هيمنة كل أثر من الأثرين (النفقات و حركة الموارد) بالنسبة للأخر تعتمد على عدة متغيرات ، أما فعالية أثر النفقات فإنها تتوقف على مدى الميل لإستهلاك الخدمات في الاقتصاد ، وأما أثر حركة الموارد فإن تأثيره يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكثافة استخدام عوامل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، فإذا كان قطاع الموارد الطبيعية يتميز مثلاً بكثافة رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط ، ففي هذه الحالة فإن أثر النفقات سوف يهيمن على أثر حركة الموارد.

و عندما يتحقق في اقتصاد معين كل من الأثرين مجتمعين ينتج ما يلي :

- ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي .
- ارتفاع مخرجات القطاعات الغير مصدرة (البناء و الخدمات) .
- ينخفض الإنتاج في قطاع المنتجات الصناعية .
- تنخفض صادرات القطاع الصناعي .

3 . أثر اختلال التوازن النقدي :

إن النموذج النظري الذي وضعه و.م. كوردن و ج.ب. نيري (1982) و و.م. كوردن (1984) يتناول بالتحليل الطريقة التي يؤثر بها انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية على القطاعات الأخرى للاقتصاد ، و هذا من خلال التركيز على سعر الصرف الحقيقي كأهم آلية ينتقل بها أثر الانتعاش إلى باقي الاقتصاد ، و قد بينت أغلب الدراسات التي تناولت أثر انتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد - و التي عرفت بأدبيات المرض الاقتصادي الهولندي - أن التوسع في القطاع المصدر للطاقة يؤدي في الحالة العامة إلى ارتفاع حقيقي في العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) ، زيادة الإنتاج في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري و تراجع العمالة و الإنتاج في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري ، ويحدث هذا التحول في الاقتصاد من خلال أثرين مهمين هما أثر حركة الموارد و أثر النفقات . و بالإضافة إلى هذا التأثير على الاقتصاد الحقيقي ، فإن لانتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية ، في المدى القصير ، أثر نقدي هام " Monetary Effect " يؤثر أيضاً على سعر الصرف الحقيقي ، و من بين أهم الدراسات التي تناولت الأثر النقدي للمرض الاقتصادي الهولندي على قطاعات الاقتصاد الأخرى ، نذكر أعمال (1985) S.Edwards ، J.P. neary & S. Van ، Wjinbergen (1986)² ، M.Aok & S.Edwards (1982)² .

¹ Corden .M. & Neary P., " Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", *The Economic Journal* , Vol. 92, december 1982 ,P: 826.

².Aok .M.&Edwards,S., " Export Boom and Dutch Disease : a Dynamic analysis" , *UCLA Department of Economics , Working Paper* , 1982 .

أما¹ S.Edwards (1985) ، فقد وضع نموذجاً لحالة اقتصاد صغير سائر في طريق النمو ، يتميز بعدم وجود أسواق مالية محلية و فرض رقابة على حركة رؤوس الأموال ، و يتكون هذا النموذج من جانب نقدي و جانب يمثل الاقتصاد الحقيقي .

فالجانب النقدي عبر عنه S.Edwards بكل من الطلب و عرض النقود في الاقتصاد ، في المعادلات التالية²:

$$\dot{M}_t = \alpha \dot{R}_t + (1-\alpha) \dot{DCR}_t \dots\dots\dots (1)$$

\dot{M}_t : معدل نمو عرض النقود . \dot{DCR}_t : معدل نمو القروض المحلية المقدمة للاقتصاد .

\dot{R}_t : الاحتياطات الأجنبية معبر عنها بالعملة المحلية .

المعادلة (1) ، تبين أن عرض النقود في الاقتصاد يعتمد على كل من احتياطات الصرف المتراكمة

لدى البنك المركزي و القروض الممنوحة للاقتصاد ، فزيادة \dot{R}_t تعني زيادة في عرض النقود المحلية كما أن ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد يزيد في نمو الكتلة النقدية لأن معظم الدول النامية تلجأ إلى آلية خلق النقود من خلال مضاعفة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد كأهم مصدر لتمويل النفقات الحكومية .

$$\dot{R}_t = \gamma_0 \left[\overset{d}{M}_t - \overset{d}{M}_{t-1} \right] + \gamma_1 \overset{c}{P}_t \dots\dots\dots (2)$$

$\overset{d}{M}_t$: الطلب على النقود في الفترة t .

$\overset{d}{M}_{t-1}$: عرض النقود للفترة t-1 .

$\overset{c}{P}_t$: أسعار السلع المصدرة معبر عنها بالعملة المحلية في الفترة t .

حسب هذه المعادلة ، احتياطات البلد من الصرف الأجنبي تستجيب لعاملين ، أولاً ، الفائض في تدفق الطلب أو عرض النقود يترجم سواء في زيادة تراكم أو تراجع تراكم احتياطات العملات الأجنبية ، وثانياً ، التغير في الأسعار المحلية للسلع المصدرة في الفترة t يؤدي إلى تغير في الاحتياطات لنفس الفترة ، فارتفاع أسعار السلع المصدرة ينعكس بزيادة إيرادات البلد و بالتالي نمو الاحتياطات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي .

¹Edwards,S., " Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link " , National Bureau of Economic Research , Cambridge, 1985 , P . 1-10.

²يشير $\overset{\circ}{X}$ إلى نسبة التغير للمتغير X ، أو معدل نمو هذا المتغير .

و يكتمل الجانب النقدي لهذا النموذج بإضافة معادلة تصف معدل تغير الطلب على النقود في الاقتصاد:

$$M_t = P_t + \sigma Y_t \dots\dots\dots(3)$$

P_t : معدل النمو في المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم في الاقتصاد .

Y_t : الدخل الحقيقي .

إن الطلب على النقود يعتبر دالة لمستوى الدخل الحقيقي ، حيث أن زيادة الدخل يترتب عليها زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات .

أما الجانب الحقيقي من الاقتصاد فتم تمثيله بمعادلة الدخل الحقيقي :

$$Y_t = g + \rho \left(P_t^{*c} - P_{Tt}^* \right) \dots\dots\dots(4)$$

g : معدل نمو المخرجات (الإنتاج) في المدى الطويل .

P_t^{*c} : أسعار السلع المصدرة بالعملة الأجنبية معبر عنها بما يعادلها من العملة المحلية .

P_{Tt}^* : معدل التغير في أسعار الصادرات معبر عنها بالعملة الأجنبية .

و هذه المعادلة تبين أن التغير في الأسعار الحقيقية للسلع المصدرة $(P_t^{*c} - P_{Tt}^*)$ يؤدي إلى تغير في الدخل الحقيقي في المدى الطويل ، و هذا يعني أن لتغير أسعار السلع المصدرة تأثير على عائدات البلد. أما سعر الصرف الحقيقي فيعرف على أنه السعر النسبي للسلع الغير القابلة للتبادل التجاري إلى سعر سلع التبادل التجاري .

و كما هو الحال بالنسبة لتأثير توسع القطاع المصدر على الاقتصاد الحقيقي ، فإن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي (كما توضحه المعادلة (4)) وزيادة في الطلب على مخرجات القطاع الغير مصدر ، و بدوره يؤدي هذا الفائض في الطلب إلى ارتفاع في الأسعار النسبية للسلع خارج التبادل التجاري ، و يحدث هذا بفعل أثر النفقات .

أما فيما يتعلق بالجانب النقدي ، فإن ارتفاع أسعار السلع المصدرة للخارج و ما يرافقها من ارتفاع في الدخل الحقيقي و في أسعار السلع الغير متاجر بها سوف يؤثر في كل من الطلب و عرض النقود ، وكما توضحه المعادلة (3) فإن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود ، حيث بينت مختلف النماذج التي تناولت ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي و أدمجت العوامل النقدية ، حدوث هذا الارتفاع في الطلب على النقود كنتيجة لإنتعاش القطاع المصدر ، و هناك أثر هام ينتج عن هذا الارتفاع في الطلب على النقود والذي يتمثل في تراجع في مستوى الأسعار المحلية Deflationary Effect و يحدث هذا في الحالة التي لا يتغير فيها عرض النقود بعد الانتعاش ، و بالتالي فإن التوازن

النقدي يتحقق فقط إما بانخفاض المستوى العام للأسعار P_t أو بتراجع في الدخل الحقيقي¹ (المعادلة (3)).

و يضيف S.Edwards(1985) ، أن زيادة الطلب على النقود يعتبر الأثر النقدي الأول فقط لإنتعاش القطاع المصدر ، و هناك أثر نقدي ثاني يخص عرض النقود ، و كما يظهر من خلال المعادلتين (1) و (2) اللتان تصفان كل من عرض النقود و تغير الإحتياطي من الصرف الأجنبي فإن انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات و بالتالي زيادة تراكم الإحتياطيات الأجنبية ، و إذا تم تحويل هذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية فإن هذا سوف يؤدي إلى توسع القاعدة النقدية و زيادة عرض النقود ، و في هذه الحالة فإن الأثر النهائي على الاقتصاد يكون إرتفاع الأسعار المحلية و التضخم ، و يؤدي بدوره هذا الإرتفاع في الأسعار إلى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير .

و سواء الآثار الحقيقية للمرض الهولندي (أثري حركة الموارد و النفقات) أو الآثار النقدية (زيادة الطلب و العرض على النقود) كلها تفضي إلى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي و عجز في النشاط الإنتاجي الصناعي بالذات و ضعف تنافسية صادرات المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية و ميل المستهلك المحلي نحو الواردات التي تصبح أقل سعرا .

كذلك تعتبر أعمال J.P. Neary & S.Van Wijnbergen(1986) من بين النماذج النظرية التي عالجت الأثر النقدي لإنتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد ، و يدمج هذان الاقتصاديان بالإضافة إلى الجانب الحقيقي للاقتصاد - و الذي تم تمثيله بالتوازن في سوق السلع الغير قابلة للتبادل التجاري - جانبا نقديا يتمثل في سوق النقود ، فبالنسبة للجانب الحقيقي فإن تأثير الانتعاش ينتقل للاقتصاد بواسطة أثري حركة الموارد و النفقات ، أما في الجانب النقدي فيرتفع الطلب على النقود نتيجة زيادة الدخل الحقيقي .

و قد توصل هذان الاقتصاديان أنه في إطار اقتصاد مفتوح و مهما كانت طبيعة نظام الصرف المطبق ، فإن الأثر النقدي (أثر السيولة) يؤدي إلى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي، مما يضعف تنافسية القطاع المصدر ، و في حالة نظام الصرف الثابت فإن الإرتفاع الحقيقي في سعر الصرف يصحبه إنخفاض في المستوى العام للأسعار ، أما في حالة نظام الصرف المرن فيصحب إرتفاع الصرف الحقيقي نمو في معدل التضخم .

إن أغلب النماذج النظرية التي تعالج النتائج النقدية لإنتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد ، تنصرف إلى أن المرض الهولندي يساهم في زيادة الطلب على النقود من خلال تحسن الدخل الحقيقي و يؤثر كذلك على عرض النقود بزيادة تراكم إحتياطيات الصرف الرسمية ، و يمثل هذا الأثر النقدي و الذي

¹Edwards,S,Ibid, P : 08.

يضاف لكل من أثر حركة الموارد و أثر النفقات و التي كلها تؤدي إلى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

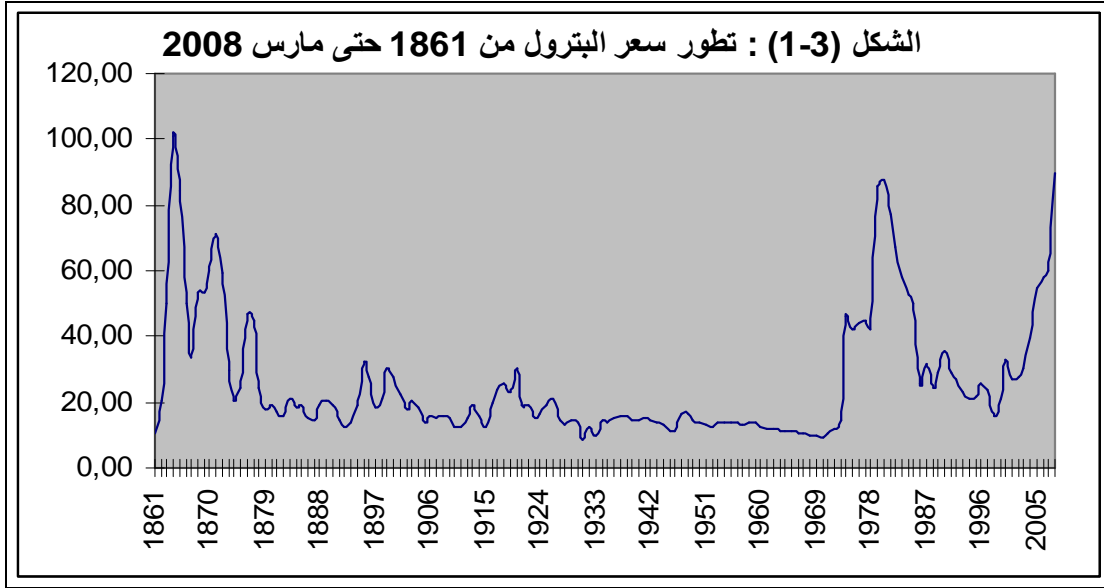
المطلب الثاني : دورية السياسة المالية :

إن أهم ما يميز أسعار النفط هو تقلبها الدائم و عدم إمكانية التنبؤ بها في المستقبل ، و في معظم الأحيان يرجع الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي بنسبة كبيرة لتقلبات أسعار النفط ، كما أن تقلب عائدات النفط تجعل من إدارة الاقتصاد عملية صعبة و معقدة خاصة في الحالة التي لا يمكن التنبؤ بهذه التغيرات الدورية .

و يتجلى تأثير هذه التقلبات في مداخيل النفط على الاقتصاد ، في علاقة الارتباط الموجبة بين المداخيل المحصلة و النفقات العامة ، و بالتالي فإن التقلبات في المداخيل و التي يرافقها تقلبات في مجتمعات الإنفاق العام و الخاص سوف يؤدي إلى تقلبات في سعر الصرف الحقيقي ، و تؤدي تقلبات الصرف الحقيقي هذه إلى خطورة و عدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري ، مما يثبط الحافز على الاستثمار في هذا القطاع .

يمثل الشكل (1-5) منحنى تقلبات أسعار البترول العالمية و التي لم يستقر فيها سعر برميل النفط على سعر دائم ، و إنما بدأ يتأرجح بين الانخفاض و الارتفاع ، فبينما تجاوز سعره 104 دولار (بسعر الدولار الأمريكي لسنة 2004) سنة 1864 ، عشرة سنوات من بعد انخفض إلى 20.29 دولار للبرميل ، ليتجاوز سعره في نهاية 1970 و بداية 1980 حاجز 77 دولار ، أما في سنة 1998 فلم يتجاوز سعره 15 \$ ، أما حالياً (2008) فقد تجاوز سعر البرميل الواحد عتبة 100 \$ في أسواق النفط العالمية ، أما فيما يتعلق بعرض النفط ، فقد تأثرت كثيرا عمليات الاستكشاف و الاستغلال بداية من سنوات 1990 بسبب التراجع الكبير في الأسعار (حوالي 23 \$ للبرميل في سنة 2004) و ارتفاع تكاليف البحث و التنقيب ، أما التقلبات في أسعار البترول فتحكمها مجموعة عوامل معقدة منها ما هو مرتبط بالعرض و الطلب ، و منها ما يعود لعوامل سياسية و أمنية و عدم الاستقرار ، و عمليات المضاربة ، بالإضافة إلى تقلبات سعر صرف الدولار، و التنبؤات بشأن نمو الاقتصاد الأمريكي والمخزون الأمريكي من النفط .

الشكل (1-5) منحنى تقلبات أسعار البترول العالمية من 1861 حتى مارس 2008



و بالإضافة إلى هذه العوامل التي تؤثر على الأسعار ، فإن ما يميز الصناعة النفطية كذلك هو التأخر الطويل في استجابة جانب العرض للطلب ، فأى استثمار في هذا القطاع يتطلب مدة طويلة قبل أن ينعكس تأثيره على ارتفاع الإنتاج و العرض ، و هذا يعني أن التغير في طاقات الإنتاج تعتبر جد بطيئة و يمكنها أن تأخذ عدة سنوات لإعادة التوازن بين العرض و الطلب في الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بسبب زيادة الطلب ¹.

أما إذا تم الاعتماد على معطيات الفترات السابقة لأسعار النفط فإنه لا يبدو أن لسعر البترول متوسطا ثابتا ، أو على الأقل ليس له متوسط يعود إليه في فترة من الوقت ، و لذا لا يمكن الجزم بما قد تكون عليه الأسعار في المستقبل و لا يمكن القول أن تغيرات أسعار البترول دائمة أو مؤقتة ، كما أنه سوف يكون من الصعب التنبؤ بصدمات أسعار البترول التي قد تستمر فتجعل البلدان المنتجة للنفط عرضة لصدمات دورية (سواء الارتفاع أو الانخفاض في الأسعار) يترتب عنها جانب كبير من عدم الاستقرار في اقتصادياتها .

إن عدم الاستقرار و التدبذب في عائدات النفط ينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية " Procyclical fiscal policy " و التي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش (زيادة المداخيل) و تكون انكماشية في فترات الركود (أو تراجع المداخيل) ، و يترتب عن دورية السياسة المالية تقلبات في المتغيرات الاقتصادية ، انحصار الاستثمار في رأس المال المادي و البشري ، انخفاض النمو الاقتصادي و تأثيرات سلبية على الفقراء ².

¹ . Carneiro Francisco G , " Development Challenges of Resource-Rich Countries: The Case of Oil Exporters" , working paper, The World Bank , Africa Region , 2007,p:07-09.

² Manasse Paolo , " Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS " , International Monetary Fund , working Paper ,2006,P.04.

تعتبر الدول المنتجة للبتروول من بين أهم البلدان الغنية بالموارد لطبيعية ، و في أغلب الحالات فإن استجابة السياسة المالية في هذه البلدان لارتفاع عائدات النفط يكون بزيادة نفقاتها العامة بشكل كبير ، وإذا ما تتبعنا كل من أسعار النفط و نفقات هذه البلدان فيتضح أنه بعد الانخفاض الحاد في الأسعار في سنوات 1998 و 1999 عاودت أسعار النفط الارتفاع بأكثر من 50% في سنة 2000 ، و تجاوزت حاجز 100 دولار للبرميل سنة 2008 ، و هذا ما أدى إلى ارتفاع في عائدات هذه البلدان ، و تبعاً لهذا فقد بينت دراسة لصندوق النقد الدولي (2005) ¹ أنه خلال سنة 2005 استعملت حكومات البلدان المنتجة للنفط أكثر من نصف مداخلها من البتروول لزيادة النفقات في مجالات خارج البتروول ، و ارتفع العجز في القطاعات غير البتروول من 26% من الناتج الداخلي الخام سنة 1999 إلى 37.5% من الناتج الداخلي الخام خارج البتروول سنة 2005 .

كما أن غالبية البلدان المنتجة للبتروول عرف ميزان مدفوعاتها تحولا من حالة العجز في أواخر التسعينات إلى نمو في الفائض بعد ارتفاع الأسعار بداية من 2000 ، حيث أن متوسط التغير في رصيد الميزانية انتقل من عجز مقداره 3.5% من GDP سنة 1999 إلى فائض — 12% من الناتج الداخلي الخام سنة 2005، و قد بينت دراسة أخرى قام بها (Katz & Al 2004) أن ارتفاع أسعار البتروول يؤدي إلى ارتفاع النفقات ، و أن معامل الارتباط بين هذين المتغيرين لمجموعة من البلدان المنتجة للبتروول كان في حدود 0.7 خلال الفترة من 1971 حتى 2001 .

و يترتب على الزيادة لكبيرة في النفقات العامة في فترة قصيرة انخفاض في نوعية الإنفاق و تراجع في فعالية النفقات العامة بسبب الارتفاع الكبير في نسبة المشاريع التي لم يتم إنشاؤها بسبب المدة القصيرة لعائدات الموارد و التي تتراجع بمجرد تراجع الأسعار .

علاوة على ذلك ، تؤدي تقلبات أسعار البتروول إلى تقلبات مماثلة في التدفقات المالية في ميزانية الدولة ، و هذا الارتباط للعائدات بقطاع النفط يجعل النفقات العامة عرضة لتقلبات عوامل و متغيرات خارجية ، و بمعنى آخر يبقى النفقات العامة خارج رقابة صانعي السياسات ، كما أن التقلبات الكبيرة و الغير متوقعة في النفقات العامة يمكن أن تؤدي إلى تكاليف اقتصادية كلية هامة ، و تشمل هذه كل من تخصيص الموارد المرافقة لتغيرات الطلب ، و الأسعار النسبية ، و تقلبات سعر الصرف الحقيقي و زيادة المخاطر التي يواجهها المستثمرون في القطاعات خارج الموارد ، كما أن التقلبات الحادة في النفقات الحكومية تجعل القطاع الخاص يواجه صعوبات في تخطيط استثماراته و اتخاذ قراراته في المدى الطويل ، و بما ينطوي هذا من آثار سلبية على الاستثمار الخاص و على النمو في قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج قطاع النفط ² (Hausmann et Al 1993) .

¹ INTERNATIONAL MONETARY FUND , " The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom" , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 5, 2007,P.06.

² Barnett S.& Ossowski R., "Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries" IMF Working Paper ,Fiscal Affairs Department, October 2002,P.15.

ولدورية السياسة المالية (تقلبات السياسة المالية) تأثير غير مرغوب فيه على الفقراء ، باعتبار أنهم يملكون رأس مال بشري أقل قدرة على التكيف مع تراجع سوق العمالة ، و يمتلكون أصولا قليلة لا تسمح لهم بالاقتراض للمحافظة على مستوى استهلاكهم عندما تنخفض النفقات العامة ، مما قد يؤدي إلى تراجع كبير في مستوى معيشتهم و تعليمهم إذا لم تتوفر آليات لدعم الفقراء ، حيث بينت دراسة للبنك العالمي أن مستويات الفقر ترتفع بحدة في فترات الانكماش و لا تعود لمستواها الأصلي (لا تنخفض) في فترات الرواج الاقتصادي¹.

و من ناحية أخرى تؤثر صدمات أسعار البترول على مستوى تقلبات سعر الصرف الحقيقي الفعلي من خلال عدة قنوات ، من بينها أثر النفقات الناتج عن المرض الهولندي و الذي سبق أن تكلمنا عنه ، وكذلك تعتبر التقلبات الدورية في النفقات الحكومية " Procyclical Government Spending " إحدى أهم القنوات التي تنقل التقلبات الخارجية إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي و بالتالي التأثير على قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري².

المبحث الثالث: التفسير السياسي و المؤسسي لنقمة الموارد :

لقد توصلت أغلب البحوث الحديثة التي كان هدفها البحث في طبيعة العلاقة بين كثافة الموارد و النمو إلى أن وفرة الموارد تؤثر على مستوى مخرجات الاقتصاد و النمو عبر تأثيرها السلبي على القطاع الصناعي (ظاهرة المرض الهولندي) وخفض العائد المتوقع على الاستثمار في رأس المال البشري و على الطريقة التي تدار بها اقتصاديات الموارد الطبيعية أو ما يسمى بالاقتصاد السياسي للبلدان الغنية بالموارد .

و خلال هذا المبحث سوف نقوم بتحليل كيف أن ريع الموارد الطبيعية يؤثر و يشكل الاقتصاد السياسي لهذه البلدان و هذا من خلال إلقاء الضوء على أهم الأبحاث التي تعرضت لهذه المسألة والتي نذكر من أبرزها (1999) Aaron Tornell & Philip R. Lane ؛ Ricky Lam & Leonard (2003) ؛ Wantchekon (2003) ؛ J.Robinson , R.Torvik & T.Verdier (2006) .

المطلب الأول : المرض السياسي الهولندي :

قدم³ Rickey Lam & Leonard Wantchekon (2003) ورقة بحثية بعنوان " المرض السياسي الهولندي " " Political Dutch Disease " في محاولة لمعرفة كيف تتأثر الأنظمة السياسية بالتغيرات في القطاعات الاقتصادية و خاصة بإنتعاش قطاع الموارد الطبيعية ؛ و قد وضع ر.لام و ل.وننتشكون (2003) نموذجا نظريا يبين تغير كل من النمو الاقتصادي ، توزيع الدخل ، و تخصيص السلطة السياسية عند اكتشاف الموارد الطبيعية ، فوجد أن وفرة الموارد تقاوم من توسع اللامساواة

¹ Perry G. , "Can Fiscal Rules Help Reduce Macroeconomic Volatility in the Latin America and the Caribbean Region? " , Prepared for the IMF/World Bank Conference on Fiscal Rules and Institutions Oaxaca, Mexico, February 2002 , P.2-5.

² Carneiro Francisco G. ,Ibid , P.20.

³ Lam Ricky & Wantchekan Leonard " , Political Dutch Disease" , Working paper, April 2003 , P:6-16.

بين الشعب والزمير الحاكمة ، و في هذا النموذج تؤدي وفرة الموارد إلى مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل بسبب تأثيرين أحدهما مباشر و الآخر غير مباشر ، فأما التأثير المباشر فسببه رقابة الحكومة و التي تسمح لها بالحصول على أكبر قدر من ريع الموارد ، أما الأثر غير المباشر فالسبب فيه هو تراجع الأداء الاقتصادي عامة كنتيجة لظاهرة المرض الهولندي الذي يزيد من حدة عدم المساواة في توزيع الدخل لأن توزيع أرباح النمو الاقتصادي تخضع لنفس مبدأ توزيع الريع ، فالنخب البيروقراطية و السياسية تستمد قوتها و سلطتها من خلال عملية توزيع الريع بإعتبار أنها هي التي لها الحق في تحديد من ونسبة الريع التي تذهب لكل فئة من الشعب (و في الغالب تعتمد هذه الأخيرة إلى تخصيص جانب مهم من الريع و الإنفاق العام لصالحها الخاص) ، و ينتج عن هذا الوضع ما يسمى بسلوك السعي لتحقيق الريع الذي يوجه الحوافز الاقتصادية نحو التنافس على المكاسب من الريع بدلا من الأنشطة الاقتصادية المنتجة .

و في الأخير يستنتج ر.لام و ل.وننتشكون أن وفرة الموارد لا تؤدي فقط إلى إبطاء معدل النمو الاقتصادي لكن أيضا إلى تقوية سلطة الأنظمة المستبدة ، و هذه النتائج تدل على أن هيمنة الأنظمة غير الديمقراطية في الشرق الأوسط و في بعض بلدان أفريقيا ترجع إلى هيكله اقتصادياتها بالدرجة الأولى .

و يدعم الاقتصادي¹ Michael L. Ross (1999) فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد و يرى أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية و في هذا السياق فقد اعتبر م.ل.روس(1999) أن التفسير السياسي لنقمة الموارد يمكن أن يصنف إلى ثلاثة نظريات :

1- النظرية الإدراكية " Cognitive Theories " :التي ترجح أن تؤدي التندفات المفاجئة لعائدات الموارد إلى أفق سياسي قصير الأجل بين الفاعلين السياسيين و هذا ما يفسر لماذا فشلت عدة حكومات في تنويع صادراتها و المحافظة على إستقرار السياسات و ضعف قطاعها الخاص ، الأمر الذي جعل منها عرضة لظاهرة المرض الهولندي .

2- النظرية الإجتماعية " Societal Theories " : إن هذه المقاربة الإجتماعية تؤيد فكرة أن وفرة الموارد و ارتفاع عائداتها تقوي مجموعات المصالح التي تسعى لعرقلة الإصلاحات الداعمة للإنتعاش الاقتصادي مما يؤثر سلبا على النمو و على نوعية سياسات الدولة .

3- مقارنة المؤسسات " Statist Approaches " : و التي ترى أن العائدات الكبيرة من الموارد تضعف مؤسسات الدولة التي لها دور كبير في دعم تنمية اقتصادية مستدامة ، لذا نجد أن معظم الدول الريعية تمتلك مؤسسات ضعيفة تفقر للقدرة على صياغة و تخطيط إستراتيجية تنمية قوية .

¹ Ross Michael L. , " The Political Economy of the Resource Curse" , World Politics , 51 , January 1997, P: 297-322

إن هذا التحليل يبين الصلة الوثيقة بين وفرة الموارد الطبيعية و الجانب السياسي خاصة في البلدان التي تؤدي كثافة مواردها إلى تطور سياسات حكومية تخدم المصالح الضيقة لمجموعات محددة على حساب مصلحة الاقتصاد المحلي مما يؤثر سلبا على النمو ، وخلفية هذه الفكرة هو أن في معظم البلدان النامية والسائرة في طريق النمو خصوصا ترتبط السياسات الجيدة إيجابيا مع النمو الاقتصادي وبالمقابل فإن إخفاق حكومات هذه البلدان في صياغة سياسات اقتصادية متينة يكون له تداعيات سلبية على مستوى النمو و الأداء الاقتصادي .

في القسم الأخير من بحثهما قدم Aaron Tornell & Philip R. Lane (1999) دراسة تجريبية لاستجابة اقتصادات بعض البلدان الغنية بالموارد لإرتفاع مداخيلها ، فتوصلا إلى أن تراكم الأموال الذي لا ينبع من نشاط اقتصادي حقيقي يتيح المجال لإمكانية هدر الثروة في أنشطة و مشاريع أقل إنتاجية والتي من شأنها أن تزيد من التثوهات و الإنحرافات في العملية الاقتصادية و تعمق اللامساواة في المجتمع و تضعف المؤسسات السياسية و القانونية ، فيسقط الاقتصاد في مصيدة النمو الاقتصادي البطيء .

الجدول (4-1) : استجابة السياسة المالية .

INTY	TRANY	CAPY	CONY	GTOTY	TT	
0.023	0.062	0.037	0.056	0.217	34.2	نيجيريا 1970
0.045	0.13	0.106	0.103	0.359	195.7	1981/82
0.03	0.101	0.074	0.072	0.27	111.5	90/1970 فنزويلا
0.004	0.044	0.024	0.099	0.194	41.9	1970
0.019	0.093	0.03	0.104	0.257	196.6	82/1981
0.016	0.086	0.025	0.091	0.218	111.6	90/1970 المكسيك
0.01	0.041	0.017	0.046	0.114	78.1	1970
0.038	0.102	0.043	0.079	0.262	161.4	82/1981
0.06	0.061	0.023	0.061	0.203	114.7	90/1970

ملاحظة : TT: مؤشر التبادل التجاري (1987=100) ، GTOTY : إجمالي النفقات الحكومية ، CONY : الاستهلاك الحكومي ، CAPY : الاستثمار الحكومي ، TRANY : التحويلات الحكومية ، INTY : دفع فائدة الديون الحكومية . كل هذه المؤشرات معبر عنها نسبة لـ GDP .
Source : Tornell A. & Lane P., "The Voracity Effect", The American Review, Vol.89, NO :01, 1999, pp.39 .

الجدول (4-1) يبين تغيرات معدل التبادل التجاري و مجموعة من المؤشرات المالية لثلاثة دول تمتلك ثروة نفطية هامة (نيجيريا ، فنزويلا ، و المكسيك) خلال فترة الصدمة البترولية الأولى لسنة 1973 و التي ترتب عنها زيادة كبيرة في مداخيل هذه البلدان الثلاثة امتد إلى غاية 1982 ، تم بعد الانخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 1986 ؛ و في تجارب هذه الدول تم التركيز على دور كل من الحكومات المركزية و النظام الضريبي باعتبارهما الآلية المناسبة التي تسيطر من خلالهما المجموعات النافذة المتنازعة على موارد المجتمع ، حيث تتوقع المقاربة النظرية لهاذين الاقتصاديان أنه عندما تمتلك هذه المجموعات المتنازعة القوة على السيطرة على التحويلات الجبائية فإن معدل الرسوم سوف

يرتفع لغرض تمويل هذه التحويلات و أن زيادة النفقات تكون أكثر من تناسبية لإرتفاع المداخل نتيجة لصدمة خارجية .

و كما يظهر في الجدول أعلاه ترتفع النفقات الحكومية بحدّة استجابة لتحسن معدلات التبادل التجاري خاصة بين سنوات 1980 و 1982 ، فنيجيريا مثلا تضاعف فيها معدل النفقات الحكومية إلى الناتج الداخلي الخام من 0.217 % بين سنتي 1970 / 1973 إلى 0.359 % في سنوات 1980/1983 قبل أن ينخفض ثانية إلى 0.27 % بعد 1986 ، و في فنزويلا تزامن ارتفاع معدل التبادل التجاري بين 1980/1981 مع ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى زيادة نسبة النفقات الحكومية من 0.194 سنة 1970 إلى 0.257 في سنوات 1980/1982 ، و نفس الوضع ينطبق على المكسيك حيث أن تحسن معدل التبادل التجاري في سنوات 1980/1982 (161.4) ترتب عليه زيادة نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج الداخلي الخام من 0.114 سنة 1970 إلى 0.262 بين 1980/1982 وتحسن كل المؤشرات المالية الأخرى في الجدول ، و تؤكد هذه المعطيات الإرتباط الكبير بين النفقات الحكومية و تحسن معدلات التبادل التجاري التي يتسبب فيها تراكم عائدات تصدير النفط في هذه الدول .

أما¹ (2006) J.Robinson , R.Torvik & T.Verdier في ورقة بحثية بعنوان " الأسس السياسية للعنة الموارد " فقد اعتبروا أن الحافز السياسي الذي تحدّثه وفرة الموارد يمثل أهم عامل يساعد على فهم و تفسير لماذا تتميز معظم البلدان الغنية بالموارد بأداء اقتصادي هزيل و بطئ في النمو الاقتصادي مقارنة بدول أخرى ، و يقدم هؤلاء الاقتصاديون أربعة نقاط أساسية - أهم عامل فيها هو الحافز السياسي و طبيعة المؤسسات - لتفسير لماذا وفرة الموارد قد تكون نقمة بدلا من نعمة بالنسبة لهذه البلدان و هي :

1- يتجه السياسيون إلى المبالغة في استغلال و استخراج الموارد الطبيعية على حساب طرق أخرى أكثر فاعلية لخلق الثروة (اهتمام أقل بإستثمار و تنمية قطاعات الاقتصاد الأخرى على غرار الصناعة و الفلاحة و الإستثمار في رأس المال البشري) بسبب اهتمامهم فقط بالمخزون المستقبلي لهذه الثروة على مدى بقائهم في السلطة .

2- إنتعاش قطاع الموارد يجعل أنشطة إستغلال و استخراج هذه الثروات أكثر ربحية و يرفع من قيمة البقاء في منصب السلطة و هذا من خلال توفيره للسياسيين تدفقات مالية هامة (ريع الموارد) يستطيعون استعمالها للتأثير على أصوات الناخبين و بالتالي المحافظة على مناصبهم في السلطة .

3- الإنتعاش المستمر للموارد من شأنه زيادة حجم التخصيص غير الجيد لهذه الموارد و إساءة استعمال النفقات العامة في أنشطة اقتصادية أقل فاعلية ، و السبب في هذا هو أن الانتعاش يدفع السياسيين للتوسع في سياسات الدعم و الحماية لبعض الأنشطة و التوظيف في القطاع العام لغرض

¹ Robinson j. , Torvik R. & Verdier T. , " Political Foundation of The Resource Curse " , Journal of Development Economics , V 79 , 2006 , pp: 447-468 .

البقاء في السلطة مما يؤدي إلى توسع قطاع عام أقل أداء و التقليل من دور القطاع الخاص الذي يفترض أنه أكثر إنتاجية .

و فيما يتعلق بهذه النقطة فهناك أعمال كثيرة تؤكد وجهة النظر التي تنبث وجود إرتباط بين وفرة الموارد و الجهود الرسمية و الإستراتيجية السياسية في البلدان الغنية بالموارد نحو توسيع القطاع العام فعلا سبيل المثال بينت دراسة لـ (Gavin 1993) حول تأثير انتعاش قطاع البترول على اقتصاد نيجيريا أنه في السنوات بين 1973 و 1987 تراجعت معدلات التوظيف في كل القطاعات باستثناء قطاع الخدمات الذي يوظف موظفي الحكومة ، و نفس الوضع تقريبا عرفته Trinidad and Tobago فحسب دراسة لـ (Gelb 1988) بينت أنه مع الصدمة البترولية الثانية ارتفعت الأموال المخصصة لدفع الأجور في القطاع العام إلى 3.1 مليار دولار سنة 1982 أي أكبر من قيمتها في سنة 1981 بثلاثة مرات و أربعة أضعاف أكبر من تكلفة الأجور في نفس هذا القطاع سنة 1978 ، أما في الإكوادور فقد تضاعف التوظيف في الإدارات المرتبطة بالحكومة المركزية بين سنوات 1973 و 1982، و فنزويلا تعتبر مثالا آخر للبلدان التي عرف فيها القطاع الحكومي توسعا كبيرا نتيجة ارتفاع أسعار البترول .

4- إن التأثير العام لإنعاش الموارد على الاقتصاد يرتبط بشكل واضح بالمؤسسات (و المقصود هنا بالمؤسسات تلك التي لها صلة بالجانب السياسي و التي تضمن شفافية عمل الحكومة و قدرة المواطنين على محاسبتها) باعتبارها هي التي تحدد مدى الحافز السياسي في السياسات المتبعة . حيث أن البلدان التي تتمتع بمؤسسات تدعم استقلال القضاء و حكم القانون و محاسبة المسؤولين ، فإنها سوف تحقق مكاسب كبيرة من انتعاش الموارد لأن هذه المؤسسات من شأنها كبح الحوافز السياسية المنحرفة التي تنشأ من وفرة الموارد ، أما البلدان التي لا تمتلك هذا النوع من المؤسسات فإن ثروتها قد تتحول إلى نقمة أو ما يسمى بلعنة الموارد .

المطلب الثاني: التفسير المؤسسي :

1 . دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية :

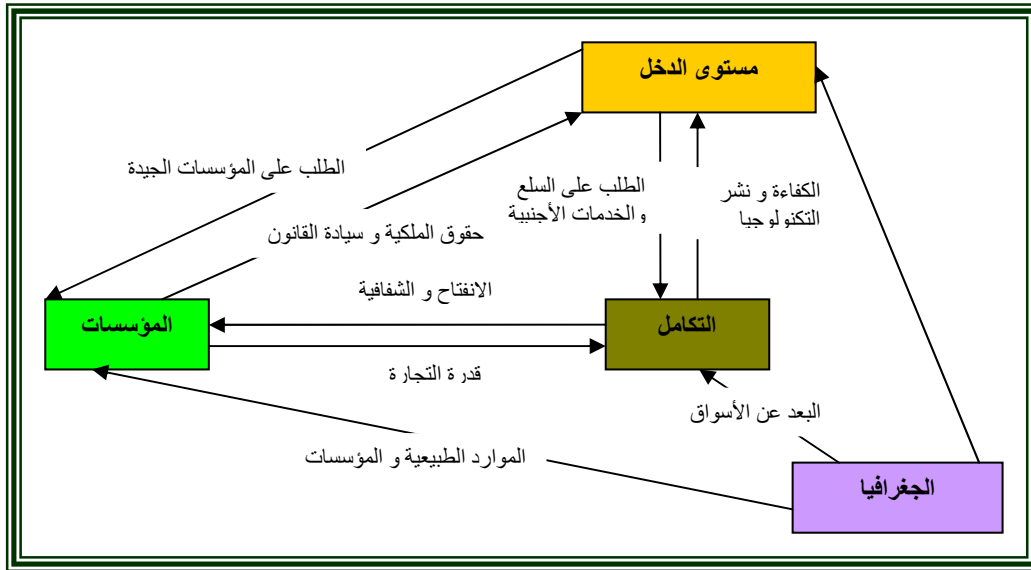
لقد أثبتت مختلف البحوث الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية و النمو الاقتصادي للبلدان ، و قد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالإختلاف في نوعية المؤسسات ، فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي و رأس المال البشري وفي التكنولوجيا العالية تستطيع تحسين أداء اقتصادها و توفير الرفاه لسكانها ، و يشير Daron Acemoglu (2003)¹ أن للمؤسسات الجيدة ثلاثة خصائص رئيسية :

¹ أسيموجلو دارون ، " الأسباب الجذرية : نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيو 2003 ، ص 27-30 .

- 1- توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار و المشاركة في الحياة الاقتصادية .
- 2- وضع قيود على أعمال النخبة و السياسيين و جماعات المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل و استثمارات الآخرين .
- 3- توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار و المساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية المنتجة .
- و في دراسة حديثة قام بها ¹ Dani Rodrik & Arvind Subramanian (2003) حول أهم المحددات التي يمكن أن تفسر و بصورة وافية الفروق الواسعة في مستويات الدخل بين البلدان و جدا أنه من بين هذه المحددات - و التي تتمثل في :
- الجغرافيا : تحدد المناخ و هبات الموارد الطبيعية و التي تؤكد دور العوامل الطبيعية باعتبارها أهم عامل في اختلاف الدخل و مستويات المعيشة بين البلدان الغنية و الفقيرة في العالم .
- دور التجارة بين البلدان: باعتبارها تعطي للمشاركة في الاقتصاد العالمي و التقارب الاقتصادي بين المناطق الغنية و الفقيرة في العالم دورا مهما في التأثير على الإنتاجية و نمو نصيب الفرد من الدخل و يسمى هذان الاقتصاديان وجهة النظر هذه بالتكاملية .
- المؤسسات : و وفقا لوجهة النظر هذه فإن البلدان التي تمتلك مؤسسات و خاصة تلك التي تحمي حقوق الملكية لجميع الأفراد و تكرس سيادة القانون و تفرض رقابة على المسؤولين تستطيع تحقيق الرفاه لسكانها و يبدوا هذا واضحا لأن معظم البلدان الغنية في العالم هي بلدان تمتلك مؤسسات قوية .
- تعتبر المؤسسات الجيدة و الحماية الأكبر لحقوق الملكية و سيادة القانون من أهم العوامل التي تعزز الاستثمار و تزيد من مستوى دخل الأفراد .
- وباستخدام علاقات الإنحدار بين هذه المتغيرات الثلاثة و مستوى الدخل و جدا أن نوعية المؤسسات هي المحدد الايجابي الوحيد و المهم لمستويات الدخل و أن للجغرافيا أو هبات الموارد الطبيعية تأثيرا مباشرا ضعيفا على مستوى الدخل غير أنها (الجغرافيا) تعتبر محددًا مهما لنوعية المؤسسات ، في حين أن التكامل ليس له تأثير مباشر على الدخل و إنما التأثير الإيجابي للتجارة يكون على نوعية المؤسسات ، و يعتقد د.رودريك و أ.سوبرامانيان (2003) أن تحسن نوعية المؤسسات يمكن أن تحقق زيادة كبيرة في دخل الأفراد و أنه لو استطاعت دولة مثل بوليفيا أن تحصل على مؤسسات جيدة كتلك التي توجد في كوريا فإن ناتجها الداخلي الخام بالنسبة للفرد يمكن أن يرتفع من مستواه الحالي و المقدر بـ 2700 دولار و يصل إلى حوالي 18000 دولار .

¹ رودريك داني و سوبرامانيان أرفيند ، " أسبقية المؤسسات (ماذا تعني و ماذا لا تعني) " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيو 2003 ، ص 31-34.

الشكل (1-6) : المحددات العميقة للدخل .



المصدر : رودريك داني و سوبرامانيان أرفيند ، " أسبقية المؤسسات (ماذا تعني وماذا لا تعني) " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيه 2003 ، ص 32.

و من ضمن الكثير من البحوث الاقتصادية التي تعرضت للدور المهم الذي تلعبه المؤسسات في تفسير الإختلافات بين مستويات الدخل في بلدان العالم نجد البحث الذي قدمه ¹ Hali Edison (2003) ، والذي قام بإختبار ما مدى قوة الارتباط بين كل من نوعية المؤسسات و السياسات من جهة و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة من البلدان (أفريقيا جنوب الصحراء ، الشرق الأوسط و تركيا ، البلدان الآسيوية النامية ، و أمريكا اللاتينية و الكاريبي) ، فتوصل من خلال بحثه أن للمؤسسات أثرا إحصائيا كبيرا على الأداء الاقتصادي و أنها ترفع من مستوى نصيب الفرد من الدخل ، كما بينت نتائج هذا البحث أنه لو استطاعت دول أفريقيا جنوب الصحراء أن تحسن من نوعية مؤسساتها إلى متوسط نوعية المؤسسات في بلدان آسيا النامية فإنها يمكن أن تحقق زيادة تبلغ 80 % في دخل الفرد أي ارتفاع من 800 دولار إلى أكثر من 1400 دولار كما أن تحسن نوعية المؤسسات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يمكنه أن يساهم في زيادة دخلها بمعدل مرتين و نصف المرة لتصل إلى المتوسط الخاص بجميع البلدان .

أما فيما يتعلق بتأثير السياسات على مستوى الدخل فيرى ه.إديسون أن تأثيرها أضعف من تأثير المؤسسات ، و يضيف أن هذا لا يعني بأن المؤسسات غير مهمة و لكن تأثيرها على الأداء الاقتصادي لأي بلد تحجبه فعلا قوة و تأثير المؤسسات .

و يتضح من خلال هذا التحليل مدى أهمية نوعية المؤسسات و تأثيرها الإيجابي على مسار التنمية الاقتصادية و الرخاء الاقتصادي للشعوب و ارتباطها الإيجابي بالنمو الاقتصادي و لهذا نجد أن عددا كبيرا من الاقتصاديين (Dani Rodrik & Arvind Subramanian (2003) ، Hali Edison (2003) ،

¹ إديسون هالي ، " إختبار الروابط : ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات و الأداء الاقتصادي ؟ " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيه 2003 ، ص 35-37 .

Daron Acemoglu (2003) ،..،) يرشح فرضية المؤسسات باعتبارها من بين أهم العوامل المرشحة لتفسير الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف في المداخل و مستويات المعيشة والرخاء الاقتصادي بين البلدان الغنية و الفقيرة بالنظر لدور المؤسسات الجيدة في خلق مناخ تتكافأ فيه الفرص بين الجميع و توفر إطارا للعمل تكون أهم ركائزه سيادة القانون و إستقلال القضاء و ودعم للسياسات القائمة على أساس المشاركة و التوزيع العادل للدخل بين الأفراد و المجموعات .

2 . نوعية المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد :

لا تختلف أغلب البحوث و الدراسات التي حاولت تفسير أسباب تفاوت الأداء الاقتصادي بين بلدان العالم الغنية و الأكثر فقيرا على أهمية دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية ، و حول هذه النقطة كتب جيفري زاكس (2003) يقول " : تؤكد الأبحاث الأخيرة أن المؤسسات تفسر كل شيء تقريبا يتعلق بمستوى بلد من التنمية الاقتصادية و أن قيود الموارد و الجغرافيا الطبيعية و السياسات الاقتصادية و الجغرافيا السياسية و الجوانب الأخرى للهيكلة الاجتماعي الداخلي ،..، لها تأثير قليل أو ليس لها تأثير على الإطلاق ."، و أن من قام بهذه الأبحاث هم اقتصاديون معروفون جدا مثل دارون أسيموجلون و سايمون جونسون و جيمس روبنسون و داني رودريك و أرفيند سوبرامانين و فرانسيسكو تريبي و ويليام إيسترلي و روس ليقين¹ .

ومن خلال اطلاعنا على أهم البحوث التي تناولت الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد (خاصة دراسات Sachs & Warner) لاحظنا أن هناك بعض هذه البلدان من كان أداءه الاقتصادي طيبا على غرار إندونيسيا ، بوتسوانا ، ماليزيا ، الشيلي ، و تايلندا ، إذا فهل كان لإختلاف نوعية المؤسسات بين هذه البلدان و الأخرى التي كان أداءها ضعيفا دورا في هذا ؟.

و في هذا السياق فإن ج.روبينسون ، ر.تورفيك و ت.فارديي (2006) يرون أن دولا مثل بوتسوانا ، شيلي ، ماليزيا ، و تايلندا و ضعت سياسات سمحت لها بتجنب لعنة الموارد لكن بلدان أخرى مثل الجزائر ، الإكوادور ، المكسيك ، نيجيريا ، العربية السعودية ، فنزويلا ، و زامبيا لم تستطع ، والسبب هو أن عند حدوث انتعاش للموارد تتاح للمجموعات الحاكمة عدة خيارات من السياسات ترتبط بنوعية المؤسسات و في الحالة التي يفتقد فيها البلد لنوعية مؤسسات جيدة فإن هذا سوف يفسح المجال أمام السياسات الرديئة التي تمكن مجموعات معينة من استغلالها في إعادة توزيع الربح لأغراض غير اقتصادية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ، و هكذا فإن نوعية المؤسسات تحدد هل بإمكان البلد تجنب لعنة الموارد أم لا² ، و قد بينت معطيات مؤشر نوعية المؤسسات أن مجموعة البلدان التي تضم كل من بوتسوانا ، شيلي ، ماليزيا ، و تايلندا تحتل مراتب عليا فيما يتعلق بنوعية

¹ زاكس جيفري ، " المؤسسات مهمة ، غير أنها ليست كل شيء : لا ينبغي التقليل من شأن دور الجغرافيا و هبات الموارد في التنمية " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيو 2003 ، ص 38-41.

² Robinson j. , Torvik R. & Verdier T. , " Political Foundation of The Resource Curse " , Journal of Development Economics , V 79 , 2006 , p: 465.

مؤسساتها مقارنة ببلدان أخرى مثل الجزائر ، الإكوادور ، المكسيك ، نيجيريا ، فنزويلا ، وزامبيا ، و الاستثناء الوحيد كان إندونيسيا و التي رغم أنها تمتلك نوعية مؤسسات رديئة إلا أن أداءها الاقتصادي كان مقبولا .¹

الجدول (1-5) : مؤشر نوعية المؤسسات في بعض البلدان الغنية بالموارد.

البلدان	مؤشر نوعية المؤسسات	نسبة رأس المال الطبيعي إلى الثروة الوطنية
بوتسوانا	7.00	6.3
ماليزيا	6.90	8.6
شيلي	6.33	9.8
تايلندا	6.26	6.5
فنزويلا	5.56	18.9
الإكوادور	5.42	17.0
المكسيك	5.41	5.9
الجزائر	4.40	-
زامبيا	4.14	37.8
إندونيسيا	3.70	12.4
نيجيريا	3.08	-
مالي	3.00	41

Source : Sachs & Warner , " sources of slow growth in african economies " , Journal of African Economies December 1997, Volume 6, Number 3, p :Data Appendix .

Source : World Bank (2000) ,P 171.

و لغرض تفسير أسباب الاختلاف في الأداء الاقتصادي بين الدول الغنية بالموارد قام Halvor Mehlum , Karl Moene & Ragnar Torvik (2006)² في مرحلة أولى بدراسة علاقة الإنحدار بين متوسط النمو الاقتصادي (1965-1990) و وفرة الموارد الطبيعية لـ 42 بلدا التي تتجاوز صادراتها من الموارد أكثر من 10 % من الناتج الداخلي الخام ، فتوصلوا إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين النمو الاقتصادي و نسبة الصادرات إلى GDP في هذه البلدان ($R^2 = 0.11$) معنوية عند (6.15-) ، و هذه النتائج تؤكد فرضية تعرض هذه البلدان للعبة الموارد .

أما في المرحلة الثانية فتم تقسيم عينة البلدان هذه إلى مجموعتين و هذا حسب نوعية المؤسسات في كل منها فوجدوا أن مجموعة البلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة هي تلك التي كان أداء اقتصادها طيبا

¹ مؤشر نوعية المؤسسات يتكون من خمسة مؤشرات ثانوية طورتها دراسة أجرتها "خدمات الأخطار السياسية" political Risk Services ، و تشمل هذه المقاييس :

(1) مؤشر حكم القانون : و الذي يعكس درجة تقبل المواطنين للمؤسسات القائمة في وضع و تطبيق القوانين ، و فض النزاعات (2) مؤشر نوعية البيروقراطية : يقيس مدى فعالية و خبرة التحكم في التغيرات الحادة في السياسات ، و توقف الخدمات الحكومية ، و مدى الاستقلالية في الخدمات الحكومية (3) مؤشر الفساد في الحكومة : و الذي يقيس دفع أموال بطريقة غير قانونية بواسطة الحكومة ، على شكل رشاوي ترتبط برخص التصدير و الاستيراد ، الرقابة على الصرف ، التهرب من دفع الضرائب ،... (4) مؤشر خطر نزاع الملكية : يقيس أخطار المصادرة التامة للممتلكات ، أو التأميم الإجباري (5) مؤشر عدم التزام الحكومة بتنفيذ العقود : يقيس ، خطر تغيير العقود الذي يأخذ شكل عدم التنفيذ ، التأجيل أو التخفيض المصدر

sachs & warner , « Sources of Slow Growth in African Economies » , Journal of African Economies, December 1997, Volume 6, Number 3, p :appendix data.

² Mehlum H. , Moene K. & Torvik R. , " Institution and The Resource Curces " , The Economic Journal Vol.116 , January 2006 , PP :1-20.

و بالتالي لم تتعرض للعبء الموارد ، أما المجموعة الثانية التي لها مؤسسات ذات نوعية منخفضة فهي تلك التي كان أداء اقتصادها سيئا .

و تبين هذه الدراسة أن تفاوت أداء النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد يعود بالدرجة الأولى إلى اختلاف في نوعية المؤسسات ، و في هذا السياق يميز هؤلاء الاقتصاديون بين نوعين من المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد :

المؤسسات الصديقة المنتجة " Producer Friendly Institution " أين يكون التكامل بين كل من أنشطة سلوك البحث عن الربح و الأنشطة الإنتاجية ؛ و المؤسسات الصديقة المهيمنة " Grabber Friendly Institution " أين يكون التنافس بين أنشطة البحث عن الربح و النشاط المنتج ، أما المؤسسات الصديقة المهيمنة فإنها تشجع على توسع الأنشطة المؤثرة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص و الملكية و غياب استقلال و كفاءة القضاء و انتشار البيروقراطية و الفساد و الرشوة مما يجعل لهذا النوع من المؤسسات تداعيات سيئة على النمو خاصة عندما تحفز وفرة الموارد المشروعات على العمل خارج الأنشطة الإنتاجية ، و بالمقابل فإن المؤسسات الصديقة المنتجة يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي عندما تجذب وفرة الموارد المشروعات نحو مجالات الإنتاج. و تتأكد فرضية نوعية المؤسسات في تفسير اختلاف الأداء الاقتصادي من خلال ملاحظة أداء اقتصادات العديد من البلدان الغنية بالموارد ، فمثلا بوتسوانا التي تمثل فيها صادرات الألماس أكثر من 40 % من GDP حققت أحسن معدل نمو اقتصادي في العالم منذ 1965 و يعزي A.Tornell & P. Lane (1999) و Acemoglu & al (2002) هذا التحسن في أداء هذا البلد إلى نوعية مؤسساته الجيدة ، أما البلد الآخر فهي النرويج التي كانت من أفقر دول أوروبا في القرن 19 لكنها الآن من بين أغنى بلدانها و قد حققت هذا النمو الجيد بفضل مواردها الطبيعية من الخشب و البترول و الغاز الطبيعي و لكن هذا كان في ظل توفرها على مؤسسات ذات نوعية جيدة جعلتها من بين الدول الأقل فسادا في العالم و الأكثر استقرارا سياسيا و أمنيا .

إن كل هذه النتائج تعزز أهمية المؤسسات في تفسير أسباب ضعف الأداء الاقتصادي لبعض الدول الغنية بالموارد ، و يمكن للكثير من هذه البلدان أن تحسن كثيرا من نتائجها الاقتصادية إذا عززت نوعية مؤسساتها .

3 . وفرة الموارد الطبيعية والفساد :

1.3. الفساد و أنواعه :

في الغالب يرتبط الفساد بفساد القطاع العام أو الإدارة و التنظيم في البلد و الذي يتمثل في التقاليد و المؤسسات التي تمارس عن طريقها السلطة ، و يعرف الفساد بأنه إستغلال المنصب العام لغرض

تحقيق مكاسب شخصية و تحقيق ريع مالي بعدة طرق كالرشوة ، العمولة ، و الإبتزاز¹ ، و يتخذ الفساد ثلاثة أشكال رئيسية² :

أ. الفساد الإداري أو البيروقراطي الصغير : و الذي يكون عن طريق قيام بعض الموظفين العموميون باستغلال مواقعهم و مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية و هذا من خلال طلب رشاي مقابل تقديم الخدمات و المحاباة لاعتبارات شخصية و تحويل مسار المال العام و الإختلاس .

ب. الفساد الكبير : و الذي يتمثل في سرقة و تحويل أموال عامة ضخمة من قبل بعض كبار موظفي الدولة و الإداريين و السياسيين .

ج. الإستيلاء على الدولة أو المتاجرة بالنفوذ : يرتبط هذا الفساد بإستيلاء المجموعات النافذة في القطاع الخاص على جهاز الدولة التشريعي و التنفيذي و القضائي لتحقيق المصالح الشخصية ، ويحدث هذا بتواطؤ مع الموظفين العموميين و السياسيين مقابل تحقيق مصالح خاصة .

و تبين الإحصائيات الخاصة بالفساد أنه يرتبط بنسبة مهمة من الأنشطة الاقتصادية و يزيد انتشاره خاصة في البلدان النامية التي تفتقر لمؤسسات جيدة ؛ ففي كينيا وصل حجم النفقات العامة المشكوك فيها سنة 1997 حوالي 7.6 % من الناتج الداخلي الخام ، في الفلبين قدرت لجنة المراجعة أن أربعة مليارات دولار تتحول عن مسارها سنويا بسبب فساد القطاع العام³ ، في أنقولا يفقد أكثر من واحد مليار دولار من عائدات البلد من البترول سنويا و نسبة منها تحول بطريقة غير قانونية في شكل ودائع في بنوك أجنبية⁴ .

2.3. الفساد و النمو الاقتصادي :

أما فيما يخص علاقة الفساد بالأداء الاقتصادي فتبين أدبيات الاقتصاد وجود اختلافا واضحا بين النظرية الاقتصادية التي تعتبر الفساد جيدا بالنسبة للاقتصاد و النظرية التي ترى أن للفساد تأثيرا سلبيا على أداء الاقتصاد .

و من بين أبرز الاقتصاديين الذين يؤيدون وجهة النظر الأولى نجد كل من (1964) Left ، و (1968) Huntington حيث يرى هذان الاقتصاديان أن للفساد تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وهذا من خلال الآليتين التاليتين :

أولا : إن ممارسات الفساد تمكن الأفراد من تفادي الإجراءات البيروقراطية خاصة في البلدان التي تتميز مؤسساتها بتعقيدات بيروقراطية كبيرة ، في هذه الحالة فقط يكون الفساد مفيدا للنمو ، ثانيا : إن موظفي الحكومة الذين يقبلون الرشاي يزيد عندهم الحافز على العمل الأكثر .

¹ هادي حسن عليوي ، " الفساد و انعكاساته الاقتصادية و الاجتماعية " ، من موقع جريدة الصباح ، أفاق إستراتيجية ، بتاريخ 20 ديسمبر 2007.

² أنور شاه و مارك شاكنر ، " محاربة الفساد : انظر أمامك قبل أن تثب " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 41 ، العدد 04 ، ديسمبر 2004 ، ص 40-43.

³ أنور شاه و مارك شاكنر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 40 .

⁴ Mock G. , " Undue Influence : Corruption and Natural Resources " , World Resources 2002 , June 2003 , P:36-37.

و بالمقابل نجد أن فئة كبيرة من الاقتصاديين يعارضون وجهة النظر هذه و يحاجون بأن الفساد يتجه لخفض النمو الاقتصادي ، على غرار كل من (Mauro ، Murphy , Shleifer & Vishny (1993) ، (1995) ، Leite & Weidman (1999) .

¹ (Mauro (1995) توصل إلى أن الفساد يؤثر على النمو الاقتصادي عبر خفض الاستثمار الخاص ، وقد بينت الدراسة التجريبية التي قام بها وجود علاقة ارتباط سلبية واضحة بين الفساد و معدل الاستثمار و أن مقدار تأثير الفساد على الاستثمار كان كبيرا جدا حيث أن زيادة قدرها انحراف معياري واحد في مؤشر الفساد (تراجع) تؤدي إلى زيادة في معدل الاستثمار قدرها 2.9 % من الناتج الداخلي الخام. أما فيما يخص الارتباط بين الاستثمار و نوعية المؤسسات فقد بينت الدراسة أن زيادة قدرها انحراف معياري واحد في مؤشر الفعالية البيروقراطية (تراجع) تؤدي إلى زيادة في معدل الاستثمار قدرها 4.75 % من الناتج الداخلي الخام ، و تدل هذه النتائج على الارتباط السلبي بين معدل الاستثمار و كل من الفساد و البيروقراطية .

3.3. الفساد و النمو في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية :

إن مسألة الفساد لها علاقة كبيرة بالاقتصادات التي تتوفر على موارد طبيعية هامة لأن عملية استخراج و استغلال هذه الموارد تعتبر أنشطة ريعية بامتياز و تعزز سلوك السعي إلى تحقيق الربح كما أن القيود الحكومية المصطنعة على الأنشطة الاقتصادية و القيود على التجارة تعزز الأنشطة الريعية و سلوك السعي لتحقيق الربح ، على غرار السماح بدخول السلع الخاضعة للرسوم الجمركية بدون تقاضي رسوم عليها و السعي إلى الحصول أولا على التراخيص التي قد تمنحها الحكومة فيما يخص الاستيراد و التصدير للسلع و الإعانة على اكتساب الأسواق العمومية لمشاريع الانتشاء و التعمير .

و في هذا الصدد يرى ² (Murphy , Shleifer & Vishny (1993) أن سلوك السعي لتحقيق لربح " Rent Seeking " يعتبر نشاطا جد مكلف بالنسبة للنمو لاقتصادي و هذا لسببين رئيسيين : أولا : أنشطة السعي لتحقيق الربح تدر عائدا طبيعيا مرتفعا و بالتالي فإن أي زيادة في هذه الأنشطة سوف يجعل السعي لتحقيق الربح أكثر جاذبية من الأنشطة الإنتاجية الأخرى و هذا قد يؤدي إلى توازنات متعددة في الاقتصاد و أسوء توازن فيها هو الذي يتميز بمستوى مرتفع من السعي لتحقيق الربح و انخفاض في الإنتاج .

ثانيا : إن السعي لتحقيق الربح من قبل الحكومة يثبط الأنشطة الإبداعية أكثر من أي أنشطة أخرى ، وبما أن الإبداع و التكنولوجيا يمثلان أهم عامل محرك لنمو الاقتصاد فإن السعي إلى تحقيق الربح من جانب الحكومة يمثل العامل الأكثر كبحا للنمو .

¹ Mauro P. , " Corruption and Growth " , *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 110 , N 03 , Aug.1995 , P 683-695.

² Murphy K. , Shleifer A. & Vishny R. , " Why is Rent - Seeking So Costly ? " , *The American Economic Review* , Vol. 83 , N 02 , May 1993 , pp.409-414.

و في دراسة لـ¹ Leite & Weidman (1999) حول العلاقة بين الفساد والموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي توصلنا إلى أن الفساد يؤثر على النمو في البلدان الغنية بالموارد بواسطة العوامل المؤسسية مثل مدى انتشار البيروقراطية و النظام القضائي ؛ و في الكثير من الحالات يزدهر فساد القطاع العام حيث لا يطبق القانون على الجميع و يستخدم تطبيق القانون لتعزيز المصالح الخاصة بدلا من حماية الصالح العام ، كما أن معظم البلدان التي يستشري فيها الفساد تمتلك مؤسسات ضعيفة .

يعتبر مؤشر قياس الفساد في العالم (CPI) (Corruption Perception Index) الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) أهم معيار لقياس الفساد لدى الدول و ترتيبها ، في سنة 2007 تضمن هذا المؤشر ترتيبا لـ 179 دولة بناء على تصورات درجة الفساد كما يراها رجال الأعمال و المحللين في كل بلد ، و ينطوي CPI على عشر درجات (من درجة 0 إلى درجة 10) و تعد الدرجة 0 أسوأ حالة و الدرجة 10 أحسنها على الإطلاق .

و في آخر ترتيب للبلدان حسب درجة الفساد فيها و الذي وضعته منظمة الشفافية العالمية سنة 2007 فقد رتبت معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية على رأس قائمة البلدان الأكثر فسادا في العالم ، فاحتلت العراق المرتبة 178 من بين 179 دولة بـ 1.4 نقطة ، السودان و تشاد بـ 1.8 نقطة في المرتبة 172 .

يوضح الجدول (1-6) ترتيبا لمعظم الدول الغنية بالموارد حسب مؤشر قياس الفساد بالإضافة إلى مؤشر نوعية المؤسسات ، و الملاحظ من هذا الجدول هو أن معظم الدول البترولية تتميز بمستويات فساد كبيرة و ضعف في نوعية مؤسساتها و تراجع في أداء اقتصادياتها خلال الثلاثة عقود الماضية وهذا يؤكد فرضية لعنة الموارد بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية ، باستثناء بعض الدول على غرار بوتسوانا ، النرويج ، الشيلي ، و ماليزيا ، التي تمكنت من تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة وتحسين نوعية مؤسساتها .

¹ Leite C. & Weidman J. " Does Mother Nature Corrupt ? Natural Resources , Corruption , and Economic Growth " , International Monetary Fund , Working Paper , July 1999 , pp.36-38.

الجدول (1-6) : ترتيب بعض البلدان الغنية بالموارد حسب درجة الفساد

مؤشر قياس الفساد CPI	البلدان	الرتبة حسب درجة الفساد
8.7	النرويج	09
7.0	الشيلي	22
5.4	بوتسوانا	38
5.1	ماليزيا	43
4.7	موريتي	53
3.5	المكسيك	72
3.4	العربية السعودية	79
3.3	تايلندا	84
3.2	مدغشقر	94
3.0	الجزائر	99
2.7	مالي	118
2.6	موريتانيا	123
2.6	النيجر	123
2.6	زامبيا	123
2.3	إندونيسيا	143
2.3	الطوقو	143
2.2	أنغولا	147
2.2	غينيا بيساو	147
2.2	نيجيريا	147
2.1	جمهورية الكونغو	150
2.1	ساحل العاج	150
2.1	الإكوادور	150
2.1	ليبيريا	150
2.1	سيراليون	150
2.0	جمهورية أفريقيا الوسطى	162
2.0	فنزويلا	162
1.8	تنشاد	172
1.8	السودان	172
1.5	العراق	178

المصدر : منظمة الشفافية الدولية Transparency International

المطلب الثالث : وفرة الموارد الطبيعية و الصراعات المسلحة :

مع بداية التسعينات اهتمت العديد من الأبحاث الاقتصادية بدراسة الأسباب التي تقف وراء الصراعات و الحروب الأهلية المنتشرة في بلدان العالم النامي خاصة ، و من بين أهم و أغرب ما توصلت إليه هذه البحوث هو الدور الكبير الذي تلعبه وفرة الموارد الطبيعية في نشوب هذه الحروب و تمديد بقائها و توفير التمويل لها ¹. و من بين الموارد التي تتسبب في المشاكل المرتبطة بالصراعات المسلحة نذكر كل من البترول ، الغاز الطبيعي ، و المناجم الأخرى التي تضم الذهب ، الألماس ، النحاس و معادن أخرى ، و يمثل الجدول (1-7) أهم الحروب الأهلية و الصراعات المسلحة ذات الصلة بالموارد الطبيعية .

¹ Ross M. , " The Natural Resource Curse : How Wealth Can Make You Poor" . In , " Natural Resource and Violent Conflict , Option and Action " , Bannan Lan & Collier Paul , The World Bank , Washington , D.C. ,2003, P:17.

الجدول (1-7): الارتباط بين ثروة الموارد و الحروب الأهلية

المورد الطبيعي	مدة الحرب	البلد
المجوهرات ، الأفيون	2001-1978	أفغانستان
البترول ، الماس	2002-1975	أنغولا
البترول	-1975	أنغولا (كابيندا)
الخشب ، الذهب	1997-1978	كامبوديا
البترول ، الذهب ، الكوكا	1984	كولومبيا
البترول	-1997	جمهورية الكونغو
النحاس ، الماس ، الذهب ، الكوبالت	1996-97 ، 1998-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
الغاز الطبيعي	- 1975	إندونيسيا
النحاس ، الذهب	-1969	إندونيسيا (الشرق بابوا)
الخشب ، الماس ، الكوكا ، البن ، زيت النخيل، الحديد	96-1989	ليبيريا
الماريجوانا ، الذهب		
الفوسفات ، البترول	-1975	المغرب
الخشب ، المجوهرات	-1949	ميانمار
النحاس ، الذهب	-1988	بابوا غينيا الجديدة
الكوكا	95-1980	البيرو
الماس	2000-1990	سيراليون
البترول	-1938	السودان

Source: Ross M. , " The Natural Resource Curse : How Wealth Can Make You Poor " . In , " Natural Resource and Violent Conflict , Option and Action " , Bannan Lan & Collier Paul , The World Bank , Washington , D.C.2003 , P:18.

إن انتشار الصراعات المسلحة في عدة دول غنية بالموارد الطبيعية على غرار أنغولا ، كولومبيا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ليبيريا سيراليون ، و السودان لقي اهتماما كبيرا من قبل السياسيين وعلماء الاقتصاد و من بين أهم الاقتصاديين الذين تعرضوا لدراسة علاقة الموارد بالحروب نذكر كل من (1998) Keen ، (1998) Collier & Hoelfer ، (2000) Berdal & Malone ، و في هذا السياق يشير كوليبي و هالفار (1998) أن صادرات المواد الأولية تتجه لزيادة خطر التعرض لحروب أهلية و قد شمل بحثهما 52 حربا أهلية بين 1960 و 1990 فوجدا أن البلدان المرتبطة بالموارد الطبيعية (مقاسة بنسبة صادرات السلع الأولية إلى GDP) لها تأثير هام في إمكانية تعرضها لحرب أهلية في الخمسة سنوات اللاحقة ، كما بينت النتائج أن الارتباط بالموارد له تأثير غير خطي : بحيث تكون إمكانية التعرض للصراع مرتفعة عندما تتجاوز نسبة الصادرات من الموارد إلى GDP نسبة 32 % ، و أقل من هذه النسبة يخفض من إمكانية التعرض لحرب أهلية ، و وجدا أيضا أن هذا التأثير يكون كبيرا عندما تثبت المتغيرات الأخرى في قيمها المتوسطة ، فارتفاع في الارتباط بالموارد من 0 إلى 32 % يزيد من مخاطر تعرض البلد لحرب أهلية من 1 إلى 22 %¹ .

إن معظم البلدان الغنية بالموارد و التي تنخفض فيها معدلات النمو و يتراجع فيها أداء الاقتصاد هي تلك البلدان التي عجزت فيها الحكومات عن توفير شروط الأمن للمواطنين و لم تستطع تحمل

¹ Ross M. , " What Do We Know About Natural Resources and Civil War ? " , Journal of Peace Research , Vol.41,N :03 , 2004 , p: 340-344 .

مسؤولياتها في حل المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية لمواطنيها ، فأدت وفرة الموارد في هذه الدول إلى تغذية العنف و الحروب الأهلية و توفير التمويل للجماعات المتمردة و المتنازعة ، و تدل معظم الدراسات أن لضعف المؤسسات في هذه البلدان و الطبيعية الريفية لاقتصادياتها و انتشار الفساد من أهم أسباب دخول هذه البلدان في حالة من عدم الاستقرار السياسي و الأمني ، و بالتالي تعرضها للعنة الموارد و التي لها تداعيات سلبية على النمو و التنمية الاقتصادية .

خلاصة الفصل الأول :

لقد ظل الإعتقاد سائداً و لعقود طويلة أن وفرة الموارد الطبيعية تعتبر نعمة تؤدي إلى تنمية اقتصادية سريعة و شرط أساسي لتحقيق نمو اقتصادي دائم بالنظر لتأثيراتها على الاقتصاد الكلي و المتمثلة في تحسين ميزان المدفوعات و زيادة الإيرادات العامة ، غير أن هذا لم يكن في الغالب هو الحال فأصبحت وفرة الموارد نعمة لقلّة من الاقتصادات و نقمة (لعنة) لاقتصادات أخرى .

و يعتبر المرض الهولندي من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تسببها وفرة الموارد الطبيعية في البلدان التي اكتشفت فيها ، حيث أن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد بسبب انتعاش صادرات الموارد الطبيعية و التي تتمثل خاصة في تراجع قطاع السلع المتبادلة بالنسبة لقطاع السلع الغير المتبادلة نتيجة الارتفاع الحقيقي في صرف العملة المحلية تختصر فيما يسمى بالمرض الهولندي ، و بالإضافة إلى هذا التأثير السلبي على القطاعات المصدرة من الاقتصاد ، فقد توصل حديثا عالما الاقتصاد ج.د.زاكس و أم.ورنر (1995) من خلال دراسة نظرية و تجريبية إلى وجود علاقة عكسية واضحة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي .

و بالإضافة لتأثيرها على الأداء الاقتصادي للعديد من البلدان ، فقد بينت دراسات حديثة أن وفرة الموارد الطبيعية قد تؤدي كذلك إلى تراجع الاستثمار في رأس المال البشري ، غير أن هناك جدل كبير بين الأكاديميين و اقتصاديي التنمية فيما يتعلق بتأثير وفرة الموارد الطبيعية على تراكم رأس المال البشري .

لكن الأمر الذي لا يختلف فيه الاقتصاديين هو أن ريع الموارد الطبيعية يؤثر و يشكل الاقتصاد السياسي لهذه البلدان و يدعم العديد من الاقتصادي فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد ويعتقدون أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية.

و بما أن انتعاش صادرات الموارد الطبيعية و ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية ظاهرة دورية تحدث في المدى القصير (لهذا يسمى بالمرض Disease) سوف يكون من الضروري حماية باقي الاقتصاد من التغيرات النسبية في الأسعار و تدفقات الموارد المالية ، بواسطة سياسة تهدف إلى تنويع الصادرات و الحد من أثار الارتباط بالقطاع الخارجي ، بالإضافة إلى إجراءات أخرى تهدف خاصة لتطوير قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري و زيادة تنافسية منتجاته ، و هذا ما سوف نتعرض له في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

تجنب نعمة الموارد الطبيعية

تمهيد :

إن الآثار الغير مرغوب فيها على الاقتصاد و التي تنشأ من تأثير انتعاش قطاع الموارد الطبيعية على الاقتصاد ، و التي تتمثل خاصة في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و تأثيره السلبي على تنافسية الصادرات المحلية بسبب أثر النفقات ، و تراجع القطاع الصناعي بفعل حركة الموارد ، بالإضافة إلى تأثيرات أخرى من بينها انخفاض مستوى النمو الاقتصادي ، تراجع الاستثمار في رأس المال البشري و انتشار الفساد و سلوك البحث عن الربح ، و تراجع أداء الاقتصاد المحلي بصفة عامة ، و كل هذه العوامل تجعل من تدخل الدولة أمرا ذا أهمية بالغة باعتبارها تقوم بوظيفتين مزدوجتين ، كمستعمل للموارد و منظم لسلوك و أعمال المتعاملين الاقتصاديين .

إن تدخل الدولة يلعب دورا حاسما في ضبط الاقتصاد الكلي للبلد الذي يواجه صدمة ناتجة عن انتعاش قطاع الموارد ، و يعتبر التدخل الأكثر حسما و الجوهري للدولة في مواجهة التداعيات السلبية لوفرة مداخيل الموارد هو تعقيم " Stérilisation " التدفقات الغير مرتقبة للعملات الأجنبية الناتجة عن زيادة عائدات تصدير الموارد ، حيث أنه لأسباب اقتصادية (لغرض تجنب ارتفاع الأسعار و الحد من التضخم) تعمل الدولة على عدم زيادة عرض النقود و هذا بواسطة تجميد الأموال التي مصدرها انتعاش القطاع المصدر للثروة الطبيعية ، و بالتالي تجنب أثر النفقات و ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و في ظل نظام الصرف الثابت يسمح هذا الإجراء بالحد من التضخم و حماية سعر الصرف الاسمي . و بالنظر لملكية الحكومة لقطاع الموارد الطبيعية في معظم البلدان ، فإن السياسة المالية تمثل أهم قناة تضخ بواسطتها عائدات تصدير الموارد في الاقتصاد المحلي ، كما أنها تعتبر طرف مهم في معادلة ضبط التدفقات الأجنبية و بالتالي التقليل من التأثيرات السلبية للمرض الهولندي ، و وضع سياسات تسمح بحماية قطاع السلع القابلة للتبادل لتجاري .

المبحث الأول : دور السياسة المالية في تجنب نقمة الموارد الطبيعية :

إن الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف و إعادة تخصيص الإنتاج الذي يلي انتعاش قطاع الموارد الطبيعية يتطلب إعادة صياغة لبعض سياسات الاقتصاد الكلي لغرض التكيف مع الوضع الجديد ، وهذا ما يبرر تدخل الحكومة ، فترجع و انحصار إنتاج قطاع سلع التبادل التجاري (القطاع الصناعي) يترتب عليه انخفاض في حجم صادراته و ضعف تنافسيتها أمام الواردات مع إمكانية ظهور بطالة وعجز و صعوبات في ميزان المدفوعات في الفترة التي تلي انخفاض أسعار الموارد الطبيعية . و في هذا السياق تعتبر السياسة المالية أهم أداة في يد السلطات لإدارة تدفقات المداخيل بشكل يخدم مصلحة الاقتصاد المحلي و يسمح بتخصيص جيد للإنفاق العام .

المطلب الأول: استجابة السياسة المالية لانتعاش قطاع الموارد الطبيعية:

بالنظر لملكية الحكومة لقطاع الموارد الطبيعية (قطاع البترول) في معظم البلدان النامية ، فإن السياسة المالية تمثل أهم قناة تضخ بواسطتها عائدات تصدير الموارد في الاقتصاد المحلي ، أما القطاع الخاص فإنه يستفيد من هذه العائدات من خلال مختلف أنواع التمويل التي توفرها مؤسسات الوساطة المالية في البلد ؛ و بافتراض أن قطاع الموارد في معظم هذه البلدان يعتبر قطاعا مغلقا فإن الحد الأدنى للارتباط المباشر بين هذا القطاع و قطاعات الاقتصاد الأخرى تضمنه ميزانية الدولة التي تعتبر أهم قناة يتم بواسطتها تحويل انتعاش قطاع الموارد نحو القطاعات الأخرى .

يمكن للحكومة استخدام ارتفاع عائدات الموارد لتسديد ديونها (الداخلية و الخارجية) أو تختار أن تتفقها بطريقة غير مباشرة من خلال خفض الرسوم على أنشطة الأعمال ، أو بطريقة مباشرة . و إذا ما استخدمت الحكومة هذه العائدات في تسديد ديونها الداخلية ، و إذا كانت هناك إمكانية لتداول السندات خارجيا و كان السوق المالي يتميز بالكفاءة ، فإن ارتفاع عائدات البترول (نفترض أن المورد الطبيعي هو النفط) سوف لن ينتج عنه أثر النفقات و لن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الغير قابلة للتبادل التجاري ، و من ناحية أخرى فإن لم تكن هناك إمكانية لتبادل السندات أو أن السوق المالي لا يتميز بالكفاءة ، فإن تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج سوف تكون أقل من ارتفاع عائدات البترول مما يؤدي إلى بعض التغيرات الحقيقية لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات ، فيترتب عن هذا الوضع أثر للنفقات (ارتفاع حقيقي للصرف) أقل من الأثر الذي ينتج عن الفائض الابتدائي .

و من جهة أخرى يمكن أن تقوم الحكومة بإنفاق مداخل البترول بطريقة غير مباشرة و هذا بواسطة خفض الرسوم " Tax Reduction " ، و إذا قام المتعاملون الاقتصاديون بإنفاق كل دخلهم المتاح على السلع القابلة للتبادل التجاري و السندات ، فإن تدفقات الموارد لن تولد أثرا للنفقات لأن فائض ميزان المدفوعات سوف ينخفض بسبب العجز في الحساب الجاري لسلع التبادل التجاري من جهة ، و تدفقات العوائد نحو الخارج من جهة أخرى ؛ أما إذا تم إنفاق جزء من ارتفاع الدخل المتاح على السلع غير القابلة للتبادل التجاري و على السندات ، فإنه سوف ينتج فائض في الطلب على السلع خارج التبادل

التجاري و فائض في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى تغيرات حقيقية تتمثل بقي ارتفاع أسعار هذه السلع .

علاوة على هذا ، إذا تم استعمال مداخيل البترول لتسديد الديون المحلية أو خفض الرسوم أو كليهما معا ، فإن العجز في القطاعات خارج البترول بسبب ارتفاع النفقات سوف يكون أكبر من الفائض الابتدائي في ميزان المدفوعات الذي ينتج عن ارتفاع عائدات البترول ، و هذا سوف يؤدي إلى ما يسمى بأثر النفقات السلبي " Negative Spending Effect " و في هذه الحالة يؤدي الانتعاش إلى تقويض قطاع السلع خارج التبادل التجاري و إلى توسع قطاع المنتجات الصناعية .

و في أغلب الأحوال تعتمد الحكومات سياسة الإنفاق المباشر لعائدات البترول ، و تأخذ النفقات العامة شكلين رئيسيين : نفقات منتجة و نفقات غير منتجة ، أما النفقات المنتجة أو ما يسمى بنفقات الاستثمار فإنها مع مرور الوقت تزيد من عرض قطاع السلع خارج التبادل التجاري ، أما نفقات الاستهلاك أو النفقات غير المنتجة تؤدي في المدى المتوسط إلى زيادة الطلب على إنتاج هذا القطاع ، و بالتالي فإن حصة قطاع السلع خارج التبادل التجاري من إجمالي النفقات العامة و نفقات الاستهلاك الحكومية خاصة تحدد مدى أهمية أثر النفقات على الاقتصاد .

و بالإضافة إلى ما سبق ، تستطيع الحكومة استخدام مداخيل البترول في تسديد ديونها الخارجية أو استثمار هذه العائدات خارج البلد تجنباً لارتفاع نفقاتها العامة و الإبقاء على عرض النقود ثابتاً ، كذلك و لغرض حماية الاقتصاد من الارتفاع الحقيقي لسعر الصرف ، يمكن أن تلجأ الحكومة إلى التأثير على التمويل المحلي الخاص والخارجي للاستثمار بواسطة سياسة ضريبية انتقائية ، و التأثير على تخصيص نفقات الاستهلاك الوطني بين مختلف القطاعات مثلاً بفرض رسوم على قطاع السلع خارج التبادل التجاري مما يؤدي إلى الارتفاع النسبي لأسعار الاستهلاك و انخفاض في إنتاج و مخرجات هذا القطاع ، كما يمكن تجنب التأثير السلبي لأثر النفقات على قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري بواسطة دعم استهلاك منتجات هذا القطاع ، ما يؤدي إلى الارتفاع النسبي في أسعار الاستهلاك وبالتالي ارتفاع في إنتاج و مخرجات هذا القطاع و يكون هذا الأجراء باستهداف صناعة خاصة (الأكثر تضرراً من أثر النفقات مثلاً) و ليس كل قطاع سلع التبادل التجاري و هذا من خلال برامج دعم الرسوم لقطاعات خاصة و استخدام الاستثمارات الحكومية المباشرة.¹

و من جانب آخر يرتبط تحليل السياسة المالية كذلك بجانب استخدام عائدات البترول الضخمة ، فالارتفاع الكبير لهذه العائدات أثناء انتعاش قطاع الموارد و ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يؤدي إلى تحسين الجدارة الائتمانية للبلدان البترولية و يزيد من إمكانية حصولها على قروض أجنبية بسهولة كبيرة ، فتؤدي سهولة الإنفاق العام و زيادة ضغوط مطالب الجمهور إلى زيادة في اتجاهات الإنفاق

¹ Fardmanesh, M., *Terms of Trade Shocks and Structural Adjustment in a Small Open Economy* , Ph.D, Yale University ,1985, P. 32-35.

العام¹، و في هذه الحالة سوف يترتب عن ارتفاع عائدات البترول عجز في ميزان المدفوعات ، والذي يتم تمويله باللجوء للاقتراض الخارجي مقابل عائدات البترول المستقبلية كضمان ، و إذا ما انخفضت هذه العائدات في المستقبل أو بقيت ثابتة بدلا من ارتفاعها المتوقع فإنه مع مرور الوقت سوف يزداد الفارق بين عائدات الحكومة و نفقاتها ، الأمر الذي قد يدخل البلد في مشكلة مديونية وعدم قدرة على السداد في حالة التراجع الكبير لأسعار الموارد .

و أخيرا ، و أمام ارتفاع تدفقات عائدات الموارد الطبيعية و ما قد يترتب عليه من تأثيرات غير مرغوب فيها على الاقتصاد ، تجد الحكومات نفسها أمام الاختيار بين أحد الحلين، إما خفض معدل استخراج البترول و بالتالي خفض العائدات المتوقعة ، أو استثمار الجانب الأكبر من هذه المداخل خارج البلد ، و الاختيار بين هاتين الإستراتيجيتين يتوقف على المعدل الحقيقي المتوقع للاستثمار في الخارج و المعدل الحقيقي المتوقع لارتفاع البترول ، كما تطرح الزيادة الكبيرة في التدفقات المالية في معظم البلدان المنتجة و المصدرة لهذه الموارد الطبيعية تحديا كبيرا يرتبط بإدارة هذه الأموال ، و هذا ما سوف نتطرق إليه في المطلب الثاني .

المطلب الثاني: السياسة المالية و إدارة فوائض عائدات الموارد:

توجد عدة خيارات مطروحة أمام واضعي السياسات من أجل إدارة جيدة لمداخل البترول و تجنب التأثيرات السلبية المرافقة للجنة الموارد ، و قد بينت عدة دراسات أنه من بين الطرق الأكثر فاعلية بالنسبة للحكومات في البلدان الغنية بالموارد لتجنب لعنة البترول ، هي جعل السياسة المالية بمنأى عن التقلبات المرتبطة بأسعار البترول ، بالإضافة إلى سياسات أخرى تهدف إلى تعزيز دور الحكومة وتقوية المؤسسات و تخصيص عائدات البترول نحو مشاريع التنمية الاقتصادية .

و في هذا الإطار تعتبر السياسة المالية حجر الزاوية في إدارة عائدات تصدير الموارد الطبيعية ، وكلما كانت التوقعات باتجاه ارتفاع كبير في هذه المداخل ينبغي أن تكيف أهداف السياسات للتعاطي مع مخاطر المرض الاقتصادي الهولندي (الارتفاع الكبير في النفقات استجابة لارتفاع تدفقات المداخل و نتائج ذلك من ارتفاع معدلات التضخم ، ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و تدهور تنافسية الأنشطة المصدرة خارج البترول) ، و تجنب التأثيرات السلبية المرتبطة بتقلبات النفقات استجابة للتغيرات في المداخل المتوقعة للبترول ، و الاحتياط من التراجعات المتوقعة في إنتاج و عائدات الموارد ، و خاصة من استنزاف و نفاذ هذه الثروة .

و السياسة المالية المناسبة هي تلك السياسة التي تمكن من حماية الاقتصاد من تقلبات عائدات الموارد ، لأن الانخفاض و الارتفاع المستمر في هذه العائدات و بالتالي سياسة الإنفاق يعتبر جد مكلف و ضار للاقتصاد ، بسبب عدم التأكد بشأن مجتمعات الطلب و التكاليف المرتبطة بتخصيص العوامل .

¹ Amuzegar, J. " , oil exporter's ,Economic development in an Interdependent World " , International Monetary Fund , Occasional Paper No.18 , Washington,D.C. 1983a , P.5.

1. مؤسسات المالية و الميزانية المتخصصة و إدارة مداخل النفط:

تعتبر السياسة المالية (سياسة الإنفاق) أهم قناة لانتقال تأثير تغيرات أسعار البترول لباقي الاقتصاد ، ولهذا فمن الضروري حماية و عزل الاقتصاد عن تقلبات عائدات البترول من خلال فك ارتباط سياسة النفقات العامة عن الدخل الجاري ، و إمكانية القيام بمثل هذا إجراء تكون عبر ربط النفقات بمستوى الدخل الدائم ، و هذا يعني أن على الحكومة أن تقوم بالادخار أو مراكمة الأصول عندما ترتفع أسعار البترول عن مستواها في المدى الطويل ، و تقوم باستعمال هذا الادخار (انفاقه) عندما تنخفض الأسعار، و بهذه الطريقة تستطيع السلطات المالية المناوبة بين تراكم الأصول و زيادة الإنفاق و هذا تبعا لتغيرات أسعار البترول حسب مستواها التوازني ، و هذه المسألة تعتبر جد مهمة في إدارة الفوائض النفطية¹.

و لأجل هذا (حماية و عزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات البترول) فقد قامت العديد من البلدان الغنية بالموارد بإنشاء ما يسمى مؤسسات المالية و الميزانية المتخصصة "Special Fiscal Institutions" (S.F.I) بهدف تحسين إدارتها لمواردها المالية و المحافظة على استقرار نفقاتها ، وتشمل مؤسسات المالية و الميزانية المتخصصة كل من صناديق النفط " Oil Fund " ، القواعد المالية " Fiscal Rules " ، تشريع المسؤولية المالية " Fiscal Responsibility Legislation " و اعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية².

و في العديد من هذه البلدان كان إنشاء هذا النوع من المؤسسات لدوافع ترتبط بالاقتصاد السياسي و لاعتبارات مؤسسية ، بحيث ينظر لهذه المؤسسات (S.F.I) كأداة هامة و مساعدة في الإدارة الجيدة لعائدات الموارد المرتفعة ، خاصة في بعض البلدان المنتجة للبترول أين تواجه الحكومات صعوبات كبيرة في احتواء ضغوط الإنفاق ، أو أين تكون مصداقية الحكومات في إدارة الإيرادات النفطية بشكل صحيح منخفضة ، كما أن إنشاء مؤسسات المالية و الميزانية المتخصصة في بعض البلدان كان استجابة لضعف هيكلها المؤسسية ، و في هذا الإطار فقد كان ينظر لهذه المؤسسات على أنها أكثر مصداقية و كأفضل آلية لحماية عائدات موارد النفط و استعمالها بفعالية مقارنة بإدارتها فقط من قبل نظام إدارة المالية العامة .

1.1. صناديق النفط :

في السنوات الأخيرة قامت العديد من البلدان المنتجة للبترول بإنشاء صناديق النفط أو ما يسمى أيضا بصناديق الادخار أو صناديق التثبيت (Stabilisation Fund) ، كوسيلة لتأمين اقتصادياتها من تقلب إيرادات النفط و عدم القدرة على التكهن بها ، و الحاجة إلى ادخار جزء من إيرادات النفط من أجل

¹ Carneiro Francisco G ., *Ibid*, P.10-13.

² INTERNATIONAL MONETARY FUND , "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", IMF Working Paper , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 2007,P.10.

الأجيال المقبلة ، و تهدف صناديق التثبيت لجعل النفقات ثابتة بينما صناديق الادخار تستعمل لخلق مخزون من الثروة للأجيال المقبلة بواسطة تحويل تدفقات المداخل الحالية إلى تدفقات للدخل الدائم . و في ظل الدرجة الكبيرة من التدبب في أسعار النفط و صعوبة التنبؤ بها في المستقبل و التي ينتقل تأثيرها في شكل تقلبات في الإيرادات ، فهذا سوف يولد نوع من عدم الاستقرار في النفقات العامة للدولة ، و أي تراجع أسعار النفط و بالتالي الإيرادات قد يترتب عليه عجز في التمويل و يتم في الغالب تصحيح هذا العجز إما بخفض الإنفاق العام بشدة في فترة قصيرة و يعتبر هذا الإجراء جد مكلف ، فمثلا خفض نفقات الاستثمار يعني التخلي عن مشاريع هامة لها أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد ، كما أن خفض النفقات و خاصة تلك المرتبطة بالجانب الاجتماعي قد لا يحظى بتأييد شعبي؛ أو بدلا من خفض الإنفاق ، توفير التمويل من خلال الاقتراض لكن في الحالة التي يكون فيها تراجع العائدات ناتجا عن هبوط حاد في الأسعار و يكون استمراره لفترة طويلة نوعا ما ، فإن تمويل العجز بالاقتراض قد يكون عملية جد صعبة .

و في هذه الوضعية فإن صناديق التثبيت تساعد على التخفيف من حدة المشكلة المرتبطة بالتقلبات الكبيرة في عائدات تلك البلدان التي يمثل البترول أهم مصدر لدخلها، فعندما تكون عائدات النفط مرتفعة يحول جزء منها من الميزانية و يوجه إلى صندوق التثبيت ، أما عندما تنخفض العائدات فيمول العجز في الميزانية باللجوء إلى موارد صندوق التثبيت¹ .

و يعتقد² (2007) Nadeem Ilahi & Ghiath Shabsigh أن صناديق النفط تعتبر أحد أهم أدوات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان المنتجة للبترول على وجه التحديد ، حيث أن الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط يمكن أن تمتد إلى السياسة النقدية و مستويات الأسعار و قد تؤدي كذلك إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (ارتفاع تدفقات العائدات) بما يمكن أن يكون مضرا بدرجة كبيرة لتنافسية منتجات القطاع غير النفطي و النمو الاقتصادي ، و في هذه الحالة فإن دور صناديق التثبيت هو التقليل من صدمة أسعار النفط على الاقتصاد من خلال :

- 1- تعقيم تدفقات رؤوس الأموال و تخفيف حدة التقلبات في سعر الصرف الحقيقي ، من خلال تحويل فوائض الميزانية في حالة الانتعاش نحو الصناديق و العكس في حالة انخفاض الأسعار .
- 2- عندما تكون أدوات السياسة النقدية غير متطورة (و هو الحال في معظم البلدان البترولية) فبإمكان صناديق النفط أن تلعب دورا نقديا مفيدا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، كما يمكنها أن تخفف من تطبيق سياسة نقدية صارمة لغرض التحكم في عرض النقود عندما ترتفع أسعار البترول .

¹ ديفيز جيفري ، أوسوسكي رولاند ، دانيك جيمس ، بارنيت ستيفن ، " صناديق النفط : هل تطرح المشكلات بوصفها حولا " ، التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، المجلد 38 ، العدد 04 ، ديسمبر 2001 ، ص.57.

² " Shabsigh Ghiath & Ilahi Nadeem , " Looking Beyond the Fiscal:Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability?" , International Monetary Fund Working Paper 07/96 , April, 2007, P.3-10.

3- تجنب دورية سياسة الإنفاق العام (Procyclical Fiscal Policy) و ما لها من تأثيرات سلبية على استقرار الاقتصاد الكلي ، و هذا بواسطة استخدام موارد الصندوق في حال تراجع الإيرادات ، مما قد يحافظ على استقرار الإنفاق العام في المدى المتوسط .

وقد قام (2007) Nadeem Ilahi & Ghiath Shabsigh بمحاولة تقييم تأثير صناديق النفط على التقلبات في الاقتصاد الكلي من خلال دراسة قياسية ، و لأجل قياس تقلبات الاقتصاد الكلي استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات شملت كل من مؤشر أسعار الاستهلاك ، سعر الصرف الحقيقي الفعلي ، معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ، قيمة صادرات النفط كنسبة من إجمالي الصادرات ، معدل تغير أسعار البنترول ، بالإضافة إلى مؤشر للتطور المالي ، و قد تضمنت العينة سبعة بلدان تمتلك صناديق للنفط و ترتبط اقتصادياتها بعائدات البنترول ، و هي البحرين ، الكويت ، الشيلي ، المكسيك ، سلطنة عمان ، النرويج و السودان ، بالإضافة إلى ستة بلدان أخرى مصدرة للبنترول و لم تنشئ صناديق النفط و هي اندونيسيا ، مصر ، نيجيريا ، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ، و المملكة المتحدة .

و قد توصل (2007) Nadeem Ilahi & Ghiath Shabsigh إلى النتائج التالية¹:

1- إن التقلبات في عرض النقود في البلدان التي بها صناديق النفط هي أقل منها مقارنة بالبلدان التي ليست لها صناديق مماثلة ، كما أن وجود صناديق النفط يقلص معامل التغير في عرض النقود بـ 20 % .

2- يؤدي وجود صناديق للنفط إلى خفض تغيرات معدل التضخم ، حيث أن معدلات التضخم في البلدان التي بها صناديق النفط تنخفض بحوالي الربع مقارنة بالبلدان التي ليست لها هذه الصناديق ، وتشير الدراسة أيضا إلى أن معامل التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك هو أقل بنسبة 80 % من قيمته في البلدان التي لا تمتلك صناديق النفط .

3- ينخفض التغير في سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 20 % في البلدان التي تمتلك صناديق النفط مقارنة بتلك التي لا تمتلك صناديق مماثلة ، غير أن النتائج المرتبطة بسعر الصرف كانت أقل معنوية مقارنة بتلك المرتبطة بتقلبات عرض النقود و الأسعار .

4- إن وجود نظام مالي متطور يساعد البلدان المصدرة للبنترول في التقليل من حدة التضخم و عدم الاستقرار الاقتصادي .

إن الهدف العملي لصناديق لتثبيت هو تعزيز جانب الإيرادات و ليس لها علاقة مباشرة بجانب النفقات الذي يعتبر هدف السياسة المالية الحكومية ، و لهذا فإن صناديق التثبيت يمكن أن تؤثر بطريقة مباشرة فقط على إيرادات الميزانية و ليس على النفقات العامة و العجز المالي ، و لذا يرى العديد من الاقتصاديين أن الطريقة الوحيدة لضبط الإنفاق تأتي عن طريق قيود السيولة Liquidity Constraint

¹ Shabsigh Ghiath & Ilahi Nadeem, ibid , P.12-16.

و بدون هذه القيود فإن الحكومة تستطيع الاقتراض حتى مع وجود فائض و تراكم الموارد في صندوق التثبيت .

كذلك من بين دوافع إنشاء صناديق النفط ، هي أنها تساعد على تجنب المرض الهولندي ، لكن يمكن أيضا تجنب هذا المرض من خلال قيام الحكومة بزيادة احتياطات الصرف أو توظيف الفوائض بالخارج ، و من جانب آخر يرى العديد من الاقتصاديين أن المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي تتوقف على مدى الالتزام اتجاه الانضباط المالي و تصرفات السياسيين ، فمثلا إذا كان لرجال السياسة رغبة في التوسع في الإنفاق العام فمن المستبعد أن يحول الصندوق دون هذا ، و بالإضافة إلى هذا يمكن أن تمثل صناديق النفط في حالة توفرها على موارد مالية هامة أداة ضغط من الجمهور على الحكومة لتخفيض الضرائب و زيادة الإنفاق العام مادامت الأموال متوفرة .

و بالإضافة إلى تشكيك البعض في أهمية صناديق النفط ، فإن العديد من الاقتصاديين يعتقد أن لهذه الصناديق تداعيات سلبية على نظام الإدارة و الشفافية و الخضوع للمساءلة باعتبار أن هذه الصناديق تقع في الغالب خارج نظم الميزانية و هي في الغالب لا تخضع للمساءلة أمام البرلمان ، و هذا ما يجعلها عرضة لإساءة استخدام المال العام و التدخل السياسي ، و افتقارها للتكامل مع الميزانية يؤدي إلى فقدان الرقابة المالية عليها أمام كل من البرلمان و الرأي العام و خلق مشاكل في تنسيق الإنفاق¹.

و في دراسة لصندوق النقد الدولي شملت عينة تتكون من 12 بلدا منتجا للموارد الطبيعية من بينها خمسة بلدان تمتلك صناديق للتثبيت ، فقد بينت نتائج الدراسة أن البلدان التي لا تمتلك صناديقا للتثبيت ترتبط نفقاتها بنقلبات إيراداتها من النفط ، و كذلك الشأن بالنسبة للبلدان التي تمتلك مثل هذه الصناديق، و هذا يعني أن وجود صناديق النفط في بعض البلدان لم يؤثر على طبيعة العلاقة بين تقلب إيرادات الموارد و النفقات العامة².

¹ ديفيز جيفري ، أوسوسكي رولاند ، دانيك جيمس ، بارنيت ستيفن ، " صناديق النفط : هل تطرح المشكلات بوصفها حلولا "، التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، المجلد 38 ، العدد 04 ، ديسمبر 2001 ، ص.58.

² ديفيز جيفري ، أوسوسكي رولاند ، دانيك جيمس ، بارنيت ستيفن ، مرجع سبق ذكره ، ص.57.

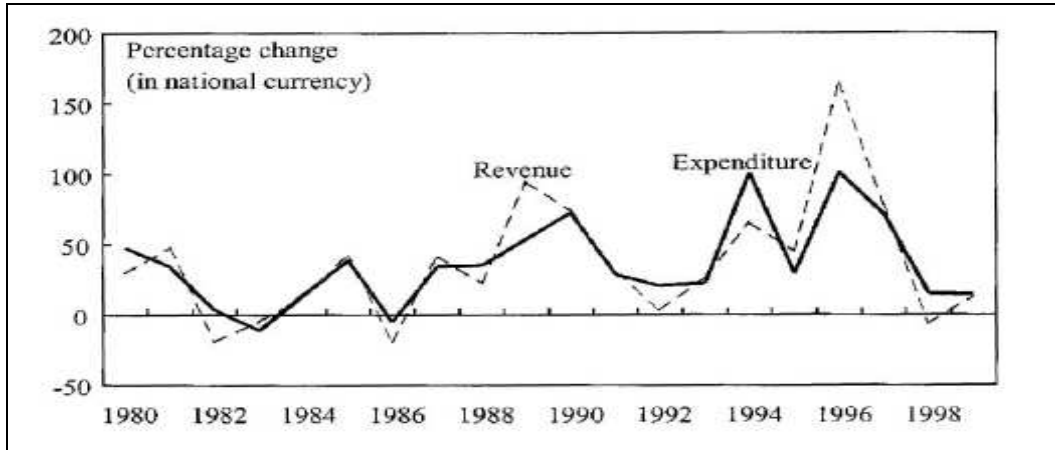
الجدول (1-2):صناديق النفط في بعض البلدان المنتجة للبتترول

البلدان	تغطية الأصول	2005		2000	
		نسبة من GDP	مليار دولار	نسبة من GDP	مليار دولار
الجزائر	صندوق النفط	11.8	9.9	-	-
أذربيجان	صندوق النفط	11.1	1.4	52	0.3
تشاد	صندوق النفط	0.4	0.02	-	-
الإكوادور	صندوق النفط	1.2	0.4	0.0	0.0
غينيا الاستوائية	الأصول المالية العامة الإجمالية	43.5	2.9	12.3	0.1
الغابون	صندوق النفط	4.3	0.4	0.0	0.0
جمهورية إيران الإسلامية	صندوق النفط	7.2	11.7	6.2	5.9
كازاخستان	صندوق النفط	14.4	8.0	-	-
ليبيا	الأصول المالية العامة الإجمالية	68.7	26.0	40.7	13.3
المكسيك	صندوق النفط	0.2	1.5	0.2	1.0
النرويج	صندوق النفط	73.8	206.7	26.3	43.7
فدرالية روسيا	صندوق النفط	7.0	53.0	-	-
السودان	صندوق النفط	1.0	0.3	-	-
تيمور الشرقية	صندوق النفط	171.8	0.6	-	-
فنزويلا	صندوق النفط	0.6	0.7	4.0	4.6

INTERNATIONAL MONETARY FUND , "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", IMF Working Paper , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 2007,P.16.

و في نفس هذا السياق فقد بينت تجارب بعض البلدان التي أنشأت صناديق للنفط (الجدول(1-2)) أنه في الكثير من الحالات لم تكن هذه الصناديق فعالة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ، على غرار صندوق التثبيت الاقتصادي الكلي في فنزويلا الذي أنشئ سنة 1998 بغرض حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط و تحسين جهودات الحكومة في إدارة مداخيل البترول ، و عزل سياسة الإنفاق العام عن تأثير تدبب أسعار النفط بعد عدة سنوات من الارتباط بينهما¹، كما يوضحه الشكل (1-2).

الشكل (1-2) : تقلبات كل من المداخيل و النفقات في فنزويلا من 1980-1999



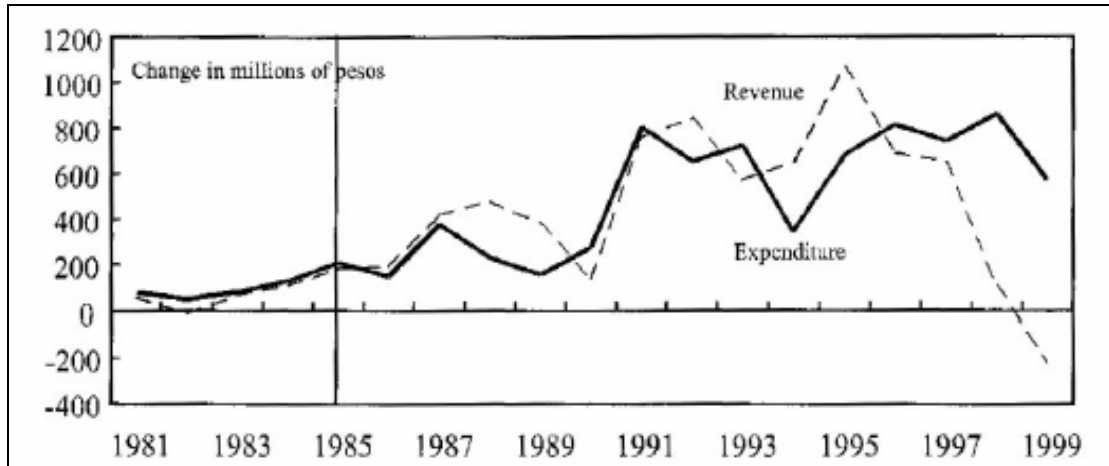
Source : Fasano Ugo, " Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries ", International Monetary Fund Working Paper 00/112 , June 2000 , P10.

¹ Fasano Ugo, " Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries ", International Monetary Fund Working Paper 00/112 , June 2000 , P.09-10.

لكن حتى في وجود هذا الصندوق فقد اتبعت الحكومة سياسة إنفاق توسعية بعد ارتفاع الأسعار سنة 2000 ، كما أن الحكومة لم توفي حتى بالتزاماتها اتجاه الصندوق لسنتي 1999 و 2000 إلا بالاعتماد على الاقتراض المحلي و بتكلفة باهضة .

و بالمقابل تعتبر تجارب كل من الشيلي (صندوق تثبيت إيرادات النحاس) ، و النرويج (صندوق النفط الحكومي) ، و الكويت (صندوق الاحتياطي العام) من أكثر التجارب نجاحا في مجال صناديق النفط. * أما الشيلي فقد أنشأت صندوقا لتثبيت إيرادات النحاس " The Copper Stabilisation Fund " ¹ في سنة 1985 بهدف تثبيت كل من سعر الصرف و مداخيلها المالية من تأثير التقلبات في عائدات النحاس ، و قد عمل صندوق الشيلي في ظل سياسة مالية تتميز بالانضباط الشديد ، و بصفة عامة تعتبر تجربة الشيلي في إنشاء صندوق التثبيت تجربة ناجحة ، حيث أن نفقات الميزانية لم تتبع تقلبات المداخيل بصفة مماثلة كما يوضحه الشكل (2-2).

الشكل (2-2) : تقلبات كل من المداخيل و النفقات في الشيلي من 1980-1999



Source : Fasano Ugo, " Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries ", International Monetary Fund Working Paper 00/112 , June 2000 , P8.

و قد سمح صندوق التثبيت في الشيلي بمراكمة موارد مالية هامة خاصة في النصف الثاني من سنة 1980 عندما ارتفعت أسعار النحاس في الأسواق العالمية ، و قد استعملت موارد الصندوق لدعم الإيرادات في فترة انخفاض أسعار النحاس ، كما استعملت الحكومة هذه الموارد كذلك في تسديد الديون الخارجية ، و حديثا لدعم الأسعار المحلية للبنزين .

* تعد النرويج إحدى الدول الرئيسية في تصدير النفط و قد أسست صندوقه الحكومي للنفط " State Petroluim Fund " سنة 1990 ²، حيث أن ارتفاع نفقات دفع رواتب المتقاعدين بسبب شيخوخة السكان و انخفاض احتياطياتها من النفط دفعها لإنشاء صندوق النفط ، قصد تحسين انضباط سياستها المالية في المدى الطويل ، و يعمل الصندوق على تكوين احتياطات مالية عند وجود فائض في الميزانية العامة و تستخدم موارد الصندوق عند انخفاض أسعار النفط و الإيرادات العامة أو ارتفاع

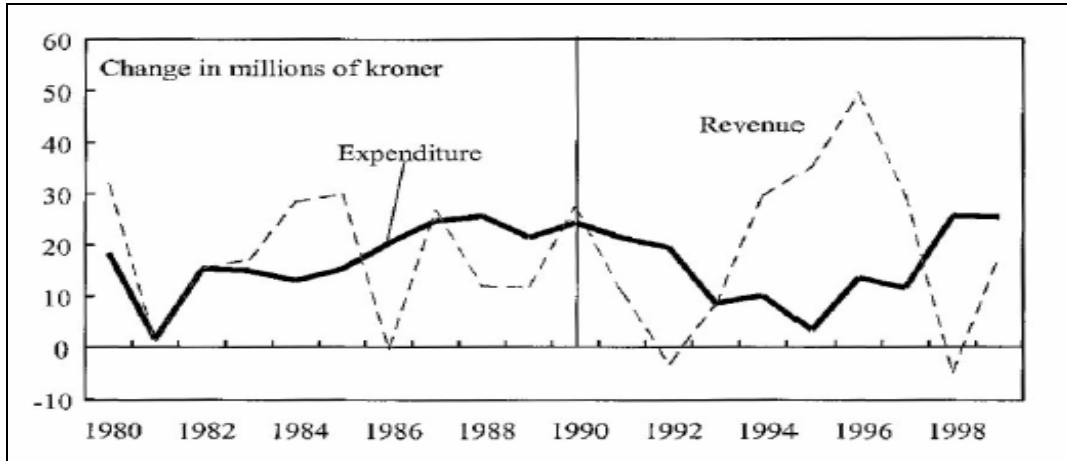
¹ Fasano Ugo, Ibid, P.9.

² Fasano Ugo, Ibid, P.4.

النفقات الاجتماعية ، و يساهم كذلك في إحداث توازن أكبر في استغلال موارد النفط بين الأجيال ويعزز الشفافية في استعمال مداخل النفط .

و يعتبر صندوق النفط الحكومي للنرويج من أهم صناديق النفط الفعالة و الناجحة كونه كان يعمل كحساب حكومي تحت إشراف وزارة المالية ، كما أنه يخضع لمعايير مشددة من الشفافية ، والمحاسبة، و نظام الإدارة¹ ، و من أهم العوامل الأخرى التي ساهمت في نجاح هذه التجربة ، هي تنفيذ النرويج لسياسات سليمة و شفافة في مجال السياسة المالية سمحت بتعقيم تأثير تغيرات عائدات النفط على الطلب المحلي و بالتالي تخفيض الضغوط التضخمية و احتواء ارتفاع سعر الصرف الحقيقي عندما ترتفع أسعار النفط ، أما عندما تتراجع أسعار النفط فتستعمل الموارد المالية المتراكمة سلفا في الصندوق لتجنب التقلبات الدورية في النفقات العامة و نتائجها السلبية على الاستثمار و النمو ، و كانت من أهم النتائج المحققة هي العلاقة السلبية بين نفقات الميزانية و العائدات المتدفقة ، و بهذا تكون الحكومة نجحت في عزل تأثير تقلبات عائدات الموارد على سياسة الإنفاق العام (الشكل (2-3)).

الشكل (2-3) : تقلبات كل من المداخل و النفقات في النرويج من 1980-1999



Source : Fasano Ugo, " Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries ", International Monetary Fund Working Paper 00/112 , June 2000 , P6.

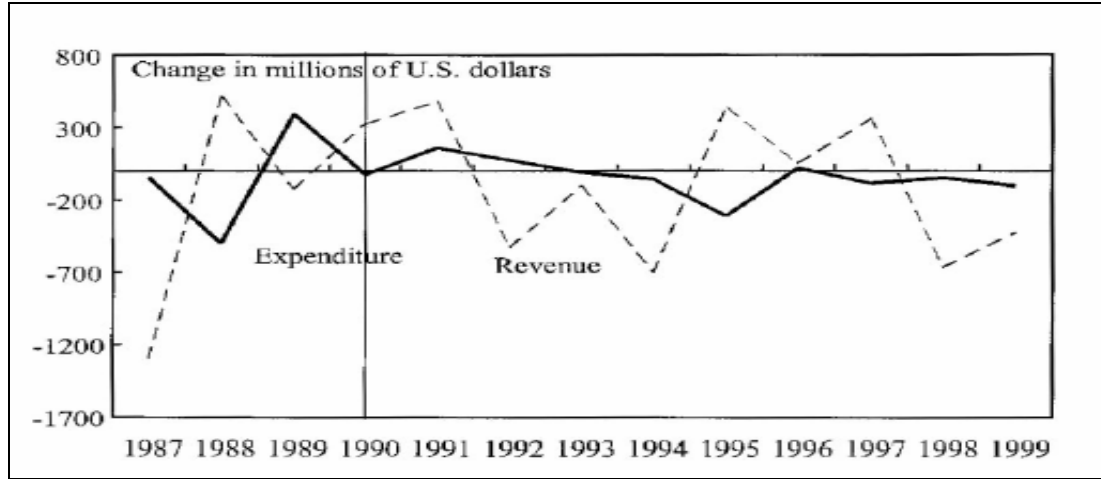
* في سنة 1960 أنشأت الحكومة الكويتية صندوق الاحتياطي العام " Central Reserve Fund"² والذي كان يتم تمويله من فائض الميزانية ، و كان يضم كل استثمارات الحكومة بالداخل و الخارج ، وفي سنة 1976 أنشأت الحكومة صندوق ادخار أطلقت عليه اسم " صندوق احتياطي الأجيال القادمة " " Reserve Fund For Future Generation " ، و قد كان يخصص لهذا الصندوق مبدئياً 50 % من موارد صندوق الاحتياطي العام و 10 % من الإيرادات النفطية و غير النفطية السنوية ، و كانت تقريبا تستثمر كل موارد الصندوق في كبرى الأسواق المالية الأجنبية ، و قد ساعدت موارد الصندوق الحكومة الكويتية في تغطية نفقاتها بين سنتي 1990 و 1991 إثر تعرض المنطقة لحرب الخليج ، و ساهمت هذه الموارد في تمويل جزء كبير من جهد إعادة البناء ، و حالياً تشكل مداخل استثمار

¹ ديفيز جيفري ، أوسوسكي رولاند ، دانيك جيمس ، بارنيت ستيفن ، مرجع سبق ذكره ، ص.58.

² Fasano Ugo, Ibid, P.13-14.

موارد هذه الصناديق المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة بعد النفط بحوالي 35 % من اجمالي المداخيل خلال السنوات القليلة الماضية .
و من بين العوامل التي عززت نجاح صناديق النفط في الكويت ، هي مرافقتها سياسة مالية أكثر انضباطا طيلة العقدين الماضيين ، و هذا ما جعل النفقات الحكومية مستقلة عن التقلبات في عائدات النفط (الشكل (2-4)).

الشكل (2-4) : تقلبات كل من المداخيل و النفقات في الكويت من 1980-1999 .



Source : Fasano Ugo, " Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries ", International Monetary Fund Working Paper 00/112 , June 2000 , P16.

و في الأخير ، يبدو واضحا من تجارب هذه البلدان أن صناديق تثبيت مداخيل النفط (أو الموارد الأخرى) و حدها لا تستطيع في أي حال من الأحوال أن تعوض الإدارة الجيدة للمالية العامة ، وأن نجاح هذه الصناديق أو فشلها يتوقف بالدرجة الأولى على مدى انضباط السياسة المالية ثم على إدارة هذه الصناديق ، كما تؤكد هذه التجارب أن مخططات التثبيت كانت أكثر نجاحا في البلدان التي تتميز بإدارة اقتصادية كلية سليمة و شفافة و التزام كبير بالانضباط المالي ، و الذي يمكن أن تعززه القواعد المالية أو سن تشريع يحدد المسؤولية المالية .

2.1. القواعد المالية و تشريع المسؤولية المالية :

تواجه العديد من البلدان المنتجة للبتروول مصاعب كبيرة للمحافظة على استقرار نفقاتها العامة و عزلها عن تقلبات أسعار النفط ، و غالبا ما تلجأ حكومات هذه البلدان و تحت ضغوط سياسية إلى التوسع في نفقاتها العامة بشكل كبير أثناء ارتفاع مداخيلها ، لكن و بمجرد أن تنخفض أسعار البتروول و تتراجع عائداته تصبح هذه الحكومات مجبرة على خفض نفقاتها ، إلا أن لهذا التقلب في الإنفاق العام (دورية السياسة المالية) نتائج اقتصادية مكلفة .

و لأجل تجنب دورية و تدبب النفقات ، اعتمدت الكثير من الدول النفطية على فرض قيود قانونية على سياساتها المالية في شكل قواعد مالية " Fiscal Rules " لمساعدتها على عزل سياستها المالية عن الضغوط السياسية ، و تعرف القواعد المالية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي بأنها مجموع الآليات

المؤسساتية و التي من المفروض أن تحكم صياغة و تطبيق السياسة المالية بشكل دائم ، و تدعم هذه القواعد بسن تشريعات تحدد المسؤولية المالية¹.

و عادة توضع القواعد المالية لتقييد النفقات العامة أو خفض عجز الميزانية أو تقييد قدرة الحكومة على الإقراض ، و باختصار فهي تعزز ضبط أوضاع الميزانية العامة²، و يختلف صياغة و تصميم القواعد المالية و التشريعات التي تحدد المسؤولية المالية من بلد لآخر ، أما في البلدان المنتجة للنفط فإن القواعد المالية المناسبة لاقتصادياتها فهي تلك التي تسعى لفك ارتباط سياسة الإنفاق و العجز خارج النفط عن تقلبات أسعار النفط في المدى القصير .

و تلعب القواعد المالية الملائمة دورا هاما في الحد من التوسع في إنفاق الفوائض المالية أثناء فترات تراكم المداخيل إذا كان عدم التقيد بهذه القواعد المالية يترتب عليه تكاليف كبيرة تعوض الحوافز المنحرفة للإنفاق الزائد خارج إطار الإنفاق المخطط في الميزانية ، بحيث يزيد الحافز لدى السلطات التنفيذية للامتثال للقواعد المالية إذا وجدت عقوبات إلزامية تترتب عن مخالفتها و إذا كانت القاعدة المالية واضحة و بسيطة بما فيه الكفاية ، و الأكثر أهمية من هذا كله هو أن مخالفة قاعدة واضحة يكون أكثر تكلفة من إتباع سياسة مالية توسعية اختيارية في حالة عدم وجود القاعدة ، و يكون هذا الأمر صحيحا خاصة عندما تكون مخالفة القاعدة المالية يتطلب تغيير في القانون أو كانت ترتبط بإحدى مواد الدستور و التي تتطلب تصويت بالأغلبية في البرلمان لتغييرها ، أو في حالة تدخل كل من وسائل الإعلام و المعارضة لانتقاد مخالفة القاعدة المالية و اعتباره تصرفا غير مسئولا من قبل الجهاز التنفيذي ، أما بالنسبة لوزير المالية فإن مثل هذه القاعدة المالية تساعده على تجنب ضغوط التوسع المفرط في الإنفاق أثناء ارتفاع العائدات ، الذي يصدر من الطبقة السياسية و الجمهور ، و تبعد عنه التكلفة السياسية لمخالفة قاعدة مالية واضحة³.

أما في حالة تراجع الإيرادات فإن القاعدة المالية الجيدة من شأنها أن تساهم في تقليل تقلبات سياسة الإنفاق العام و جعلها أكثر ثباتا، خاصة إذا كانت هذه القاعدة قد حافظت على الفوائض المالية في مراحل الانتعاش السابقة ، و إذا كانت مثل هذه الفوائض قد ادخرت في صناديق التثبيت ، فإن الحكومة تستطيع تمويل كل أو جزء من العجز في الميزانية في الفترات الصعبة ، فنقلل بذلك من تكاليف الاقتراض ، و تسهل تمويل العجز في الفترات الصعبة⁴.

¹ Barnett S.& Ossowski R.,Ibid,P.20.

² Tanner Evan,"Fiscal Rules and Countercyclical policy , Frank Ramsey Meets ,Cranne-Holling", International Monetary Fund Working Paper03/220,November 2003, P.03.

³ Perry G. , "Can Fiscal Rules Help Reduce Macroeconomic Volatility in the Latin America and the Caribbean Region? ", Prepared for the IMF/World Bank Conference on Fiscal Rules and Institutions Oaxaca, Mexico, February 2002 , P.2-5.

⁴ Perry G. , Ibid,P.7-8.

3.1. سياسة التحويط ضد تقلبات أسعار النفط:

إن هيكله النفقات العامة في المدى المتوسط في البلدان المصدرة للبترول دائما تأخذ بعين الاعتبار حالة عدم التأكد من تقلبات العوائد النفطية ، و للتقليل من التكلفة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لهذه التقلبات فإن الحكومات تتخذ إجراءات مختلفة على غرار إنشاء صناديق للتثبيت أو القواعد المالية ، إلا أن هذه الإجراءات قد تكون وحدها غير كافية و لهذا فعلى الحكومات تدعيمها بوسائل أخرى للتحوط من هذه التغيرات في الأسعار ، مثل العقود المستقبلية و عقود الاختيار و التي تحول المخاطر إلى أسواق المال العالمية .

و تسمح هذه الأدوات المالية بمعرفة أسعار تسليم النفط مستقبلا مما يجعل إعداد الميزانية أكثر واقعية و دقة ، كما أن عملية التحويط (Hedging) توفر بعض الحماية ضد الانخفاض الكبير في أسعار النفط ، و تساعد البلدان المنتجة للبترول على تحويل مخاطر تقلبات أسعار النفط خارج البلد ، و من الناحية النظرية يمكن القيام بتحويل الخطر من خلال أسواق البترول بواسطة إما العقود المستقبلية أو شراء التأمين ضد الانخفاض الواسع في الأسعار ، و هذا التحويط يسمح بجعل تدفقات المداخيل الحكومية أكثر استقرارا و قابلية للتنبؤ و يوفر الوقت الكافي للحكومة من أجل التجاوب مع أي تغيير والتكيف معه بمرونة أكبر¹.

4.1. اعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية :

تعتمد غالبية البلدان المنتجة للبترول في إعداد غلاف الميزانية على توقعات أكثر تحفظا حول سعر البترول في المستقبل و هذا في محاولة منها لتفادي ضغوط الإنفاق ، فالجزائر مثلا ، السعر المرجعي لإعداد الميزانية كان 19 دولارا للبرميل في السنوات ما بين 2003 حتى 2005 ، و في سنة 2006 تم تقدير السعر المرجعي في حدود 22 دولار للبرميل بينما سعر البترول في الأسواق تجاوز 60 دولارا لنفس الفترة ، أما جمهورية الكونغو و تيمور فقد اعتمدا كسعر مرجعي السعر العالمي المتوقع في الأسواق المستقبلية ، أما في نيجيريا فإن السعر المرجعي لإعداد الميزانية هو أقل من سعر البترول المتوقع في الأسواق المستقبلية ، و يناقش تحديده في كل مستويات الحكومة لكن في إطار مجهودات لضبط الإنفاق العام .

و يعكس استعمال أسعار مرجعية منخفضة في إعداد الميزانية من قبل هذه الحكومات رغبتها في خفض مخاطر التوسع في عجز الميزانية و تعزيز قدراتها على التعديل المالي في حالة هبوط غير متوقع في أسعار البترول .

¹ Daniel James A., "Hedging Government Oil Price Risk ", International Monetary Fund Working Paper 01/185, November 2001, P.5-8.

5.1. تعزيز دور المؤسسات :

إلا أن الارتفاع الكبير في تدفقات عائدات تصدير البترول و النمو السريع في اتجاهات الإنفاق العام في هذه البلدان يطرح مشكلة إدارة هذه المداخل ، حيث تعتبر نوعية مؤسسات الدولة و إدارة المالية العامة من أهم العوامل التي تؤثر على فعالية استخدام النفقات العامة ، و في هذه السنوات الأخيرة التي تميزت بارتفاع أسعار البترول ، ففي معظم البلدان المنتجة للبترول التي عرفت نفقاتها العامة نموا سريعا فقد تميزت بانخفاض مؤشر فعالية الحكومة ، و هذا ما يطرح بالحاح مسألة قدرة هذه البلدان على استعمال هذه المداخل الإضافية بفعالية ، و في الشكل (2-6) تظهر العلاقة العكسية بين نمو الإنفاق و فعالية الحكومة (الشكل 2ص8) ¹ و هذا يعني أن معظم البلدان التي هي بحاجة لنفقات عامة لتهيئة بنيتها التحتية و مشاريع التنمية المحلية بها ، هي تعاني من ضعف مؤسساتها و هذا سوف يؤثر سلبا على إدارة مداخلها المتأتية من تصدير النفط .

تشير معظم الدراسات الحديثة أن المؤسسات الجيدة و نوعية الإدارة العامة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على السياسة الاقتصادية ، و البلدان المنتجة للبترول هي في أمس الحاجة لهذا النوع من المؤسسات من أجل تعزيز نظام إدارة المالية العامة لأن ارتفاع العائدات الغير متوقعة و الإنفاق العام في هذه البلدان يجعل من تقوية قدرات الإدارة و الشفافية المالية خاصة أمرا مستعجلا .

و في نفس هذا السياق تشير دراسة للبنك العالمي (2007)² ، أن المؤسسات ذات النوعية الجيدة تؤدي إلى عجز أقل خارج النفط ، و أن البلدان التي تتميز بانخفاض مؤشر الفساد فيها تكون علاقة الارتباط بين النفقات و عائدات النفط ضعيفة ، و تبين هذه النتائج أن البلدان التي لها مؤسسات ضعيفة تتجه لزيادة نفقاتها العامة عندما ترتفع مداخلها ، كما تشير الدراسة كذلك أن العديد من البلدان التي كان فيها مؤشر فعالية الحكم ضعيفا كان إنفاقها العام ضعيفا .

و بالإضافة إلى السياسة المالية كأداة في يد الحكومة للتدخل لتجنب الأعراض السلبية للمرض الهولندي على الاقتصاد ، هناك سياسة اقتصادية أخرى في متناول السلطات تستطيع بواسطتها تغيير التأثير المتوقع لإنتعاش قطاع الموارد على هيكل قطاعات الاقتصاد المحلي ، و تتمثل هذه السياسة في سياسة سعر الصرف و السياسة النقدية .

¹ International Monetary Fund, "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", Ibid,P.8

² International Monetary Fund , "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", Ibid,P.23.

المبحث الثاني : سياسة حماية سعر الصرف من التأثيرات السلبية لوفرة الموارد :

تستخدم الحكومة سياسة سعر الصرف أو فرض رسوم أو حصص على الواردات لغرض حماية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري من التأثير السلبي لإنتعاش قطاع الموارد الطبيعية على الاقتصاد ، وخاصة ضد أثر النفقات الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و أثر إعادة تخصيص الموارد. وبينما تستخدم سياسة سعر الصرف عادة لحماية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري (ق.س.ق.ت.ت.) للاقتصاد ككل ، فإن سياسة فرض الرسوم (Tarif) و تحديد حصص للواردات (Quota) تستخدم لحماية بعض الصناعات (بما في ذلك المنتجات الفلاحية) داخل قطاع السلع المتاجر بها ، كما يمكن أن ترافق هذه السياسات سياسة نقدية باعتبار أن لها تأثير على كل من العرض والطلب على النقود وبالتالي على أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري . و لتحديد مدى فعالية هذه السياسات في حماية القطاع الصناعي و معرفة تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية سوف نقوم بتحليل لهذه السياسات بنوع من التفصيل فيما سوف يلي .

المطلب الأول: تخفيض العملة و مراقبة الواردات:**1. سياسة تخفيض العملة :**

إن تدخل الحكومة في سوق الصرف الأجنبي يكون بهدف حماية القطاع الصناعي من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ، و في هذه الحالة فإن تخفيض سعر الصرف هي الوسيلة الملائمة لتثبيط الأثر السلبي لأثر النفقات على قطاع س.ق.ت.ت. و هذا بواسطة رفع الأسعار المحلية للسلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة للسلع الغير قابلة للتبادل التجاري . و يشير¹ Amuzegar(1983a) في هذا الصدد أن الارتفاع المبدئي في الأسعار النسبية للسلع ق.ت.ت. بعد الانتعاش و الذي يسببه الانخفاض الاسمي لسعر الصرف (نتيجة تطبيق حماية الصرف) يكون فقط مؤقتا و بدون أي تأثير على هيكل قطاعات الاقتصاد حتى في المدى القصير إذا لم ترفق سياسة سعر الصرف بسياسات أخرى .

ففي حالة الحكة التامة لكل عوامل الإنتاج و المرونة التامة لكل الأسعار بما في ذلك الأجور ، فإن تخفيض العملة وحدها لغرض حماية قطاع س.ق.ت.ت. من التأثير السلبي لأثر النفقات لن تكون لها أي جدوى حتى في المدى القصير ، فالتخفيض (Devaluation) مبدئيا يرفع من الربحية النسبية لقطاع السلع ق.ت.ت. من خلال رفع الأسعار المحلية لهذه السلع عند مستوى ابتدائي للأسعار و الأجور في قطاع السلع الغير ق.ت.ت. ، غير أن هذا الارتفاع المبدئي في الأسعار النسبية للسلع ق.ت.ت. لها تأثيرات عكسية من خلال ثلاثة جوانب :

¹ Amuzegar,J,Ibid , P.14 .

من جانب العرض : إن تزايد ربحية قطاع السلع ق.ت.ت. يزيد من قدرة استقطاب هذا القطاع للموارد (حركة تامة للموارد) من باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج في كل الاقتصاد فترتفع بذلك الأسعار المحلية(الأسعار في قطاع السلع غير ق.ت.ت.) فتحدث تأثير معاكس للتأثير الإيجابي الناتج عن تخفيض العملة (Devaluation) و بالتالي على الربحية المطلقة و النسبية لقطاع السلع ق.ت.ت. .

من جانب الطلب : إن الارتفاع المبدئي في الأسعار المحلية للسلع ق.ت.ت. يؤدي إلى خفض استهلاك منتجات هذا القطاع ، و بافتراض التشغيل الكامل ، فإن الطلب الإضافي على السلع غير ق.ت.ت. يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ، مما يعوض جزئيا التغير المبدئي في الأسعار النسبية الذي كان لصالح السلع ق.ت.ت. بسبب التخفيض.

و أخيرا ، يساعد تخفيض العملة مبدئيا في زيادة فائض ميزان المدفوعات ، غير أنه في حالة عدم وجود تدفقات نحو الخارج أو غياب التعقيم فإن عرض النقود سوف يرتفع فيحدث ارتفاع في الأسعار المحلية (تضخم) يعوض الأثر الإيجابي لتخفيض العملة على الأسعار النسبية للسلع ق.ت.ت. .

و لجعل سياسة خفض العملة أكثر فاعلية و لتعزيز حماية قطاع السلع ق.ت.ت. من التأثير السلبي لأثر النفقات ، فإنه ينبغي مصاحبة سياسة التخفيض بسياسات أخرى من شأنها أن تساعد على تجنب ارتفاع أسعار السلع الغير ق.ت.ت. الذي يحدث من جانب ارتفاع التكاليف و من جانب الطلب . و من أجل تجنب الارتفاع في أسعار السلع غير ق.ت.ت. الذي يسببه خفض العملة نتيجة تحويله لمكونات الإنفاق من قطاع السلع ق.ت.ت. نحو قطاع السلع خارج التبادل التجاري¹ ، فإنه ينبغي تبني سياسة تستهدف خفض مكونات الإنفاق (مجمعات الطلب) ، و لتجنب زيادة عرض النقود (لأن سياسة خفض العملة تؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات و بالتالي زيادة عرض النقود) يتعين على السلطات كذلك تبني سياسة التعقيم .

من أجل تجنب ارتفاع الأسعار في قطاع السلع غير ق.ت.ت. الذي تسببه زيادة عرض النقود ينبغي تعقيم الفائض في ميزان المدفوعات ، و في ظل وجود حرية في حركة رؤوس الأموال يتعين على الحكومة مرافقة سياسة التعقيم بسياسة تستهدف خفض مكونات الإنفاق ، و من جانب آخر يترتب على سياسة التعقيم (سياسة نقدية صارمة) ارتفاع معدل الفائدة ، فيرتفع الطلب على النقود بينما ينخفض العرض الحقيقي للنقود ، و حتى في حالة بقاء أسعار السلع خارج التبادل التجاري على حالها الابتدائي فإن تخفيض العملة يؤدي إلى خفض عرض النقود الحقيقي منة خلال رفع الأسعار المحلية لسلع التبادل التجاري ، و تحسينها التنافسية النسبية لمنتجات قطاع التبادل التجاري فإن سياسة التخفيض تؤدي كذلك

¹ Edwards S. & Van Wijnbergen S., " Disequilibrii; and Structural Adjustment ", Handbook of Development Economics , Volume II, Edited by H. Chenery and T.N. Srinivasan , North Holland , 1989, P.1519-1521.

إلى زيادة الإنفاق و الطلب على النقود ، و في هذه الحالة يؤدي كل من خفض العرض الحقيقي للنقد و زيادة الطلب على النقود إلى فائض في الطلب على النقد يدفع معدل الفائدة إلى الارتفاع . و حتى تكون سياسة تخفيض العملة أكثر فاعلية ينبغي مرافقتها بخفض مجتمعات الطلب و هذا بواسطة عمليات السوق المفتوحة و تدخل البنك المركزي للحد من قدرات البنوك على منح الائتمان للقطاع الخاص أو عن طريق قيام الحكومة باستخدام فائض الميزانية لتسديد ديونها . وبالرغم من كون سياسة حماية سعر الصرف تعتبر سياسة فعالة لحماية قطاع السلع ق.ت.ت.، إلا أن فعاليتها تكون على حساب قطاع السلع خارج التبادل التجاري و الأكثر أهمية هو تأثيرها المباشر على مكونات الإنفاق (مجمعات الطلب) أو ما يسمى بتكلفة خفض الاستيعاب " Absorption Reduction Cost " ¹ ، لأن خفض مجتمعات الطلب يعتبر ضروري و تتوقف عليه فعالية سياسة التخفيض في حماية القطاعين الصناعي و الفلاحي .

و رغم أن لسياسة حماية سعر الصرف بعض التأثيرات السلبية على الاقتصاد و التي تتمثل خاصة في تكلفة خفض الاستيعاب و تكلفة تجزأ الإنتاج " Production Distortion " ² إلا أن لها دور إيجابي في حماية الاقتصاد من التأثير السلبى لأثر النفقات على الاقتصاد ، حيث تسمح هذه السياسة بتجنب أي تحول للموارد خارج قطاع السلع ق.ت.ت. عندما يكون الانتعاش مؤقتا .

و يرى Corden(1981) أنه ينبغي كذلك حماية القطاع الصناعي من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي "بحجة حماية الصناعة الناشئة " و التي تستخدم عندما يتوقع أن يكون انتعاش قطاع الموارد غير دائم أو مؤقتا ، و هذا من خلال فرض قيود على التجارة الخارجية أثناء مرحلة الانتعاش و التي تسمح بحماية قطاع السلع ق.ت.ت. المحلي من منافسة الواردات الأجنبية ، و في بعض الحالات حتى الصناعات الناضجة تحتاج هي كذلك لحماية مؤقتة تساعد على التكيف مع شروط التبادل الجديدة التي فرضها ارتفاع سعر الصرف الحقيقي .

2. سياسة مراقبة الواردات:

تستطيع الحكومة حماية قطاع السلع ق.ت.ت. من التأثيرات السلبية المحتملة للمرض الهولندي (خاصة من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) من خلال فرض قيود تجارية و زيادة الرسوم الجمركية على الواردات ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة مقارنة بأسعارها في الأسواق العالمية ، و من شأن هذا الإجراء أن يقلل من تنافسيتها أمام المنتجات المحلية .

إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع ق.ت.ت. بالنسبة لأسعار الواردات ، و إن لم تكن الواردات سلع دنيا فإن الطلب عليها سوف يرتفع و في هذه الحالة يمكن للحكومة أن تتدخل و هذا بتقييد حصة السلع المستوردة (نظام الحصص) أو الإبقاء على مستوى حصة الواردات

¹ Corden W.Max (1981b)

² Corden W.Max , " Exchange Rate Policy and Resource Boom ", Australian National University, Canberra ,ACT 2600 ,1982, P.27.

دون تغيير ، و في هذه الحالة يؤدي زيادة الطلب المحلي على الواردات إلى ارتفاع سعرها بسبب تبات عرضها (فرض حصص على الواردات) ، و عندما تتجاوز أسعار السلع المستوردة أسعار السلع في قطاع السلع ق.ت.ت. سوف تتحول الموارد من قطاع الصادرات نحو قطاع سلع إحلال الواردات ، وفي هذا الإطار فإن ارتفاع الأسعار الخارجية للصادرات يترجم بانخفاض أسعارها النسبية المحلية و انخفاض في حجم الصادرات ، فينتج عن فرض حصص على الواردات أثر نفقات مزيف على القطاع المحمي ، و بالتالي فإن هذه السياسة تعتبر غير مثلى لأنها تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و تحول الموارد خارج قطاع الصادرات .

كما أن فرض حصص على واردات بعض السلع ق.ت.ت. فقط يترتب عليه تركيز كل التأثير العكسي للارتفاع الحقيقي للصرف على ربحية الصناعات التي لم تفرض حصص على المنتجات المنافسة لها . و يكمن البديل عن هذه السياسة ، إما بإلغاء كلي لحصص الواردات و تعويضها بالرسوم على السلع المستوردة أو بتعميم حصص الواردات على عينة كبيرة من السلع المنافسة للصادرات المحلية ¹ . أما فيما يتعلق بزيادة الرسوم على الواردات فإنها لا تؤثر على طبيعة السلع ق.ت.ت. و لكن فقط توقف تراجع أسعارها النسبية الذي يسببه الانتعاش ، و بالتالي سياسة الرسوم تسمح بحماية الانتاج المحلي لبعض قطاعات التبادل التجاري لكن دون تغيير طبيعة السلع المحمية . إن زيادة الرسوم على السلع المستوردة و فرض حصص على واردات بعض السلع المنافسة لمنتجات قطاع السلع ق.ت.ت. المحلي تؤدي إلى زيادة تكاليف التعديل للقطاعات (الصناعة و الفلاحة) ، و سوف تعاني هذه الأخيرة من تحول الموارد باتجاه قطاعات التبادل التجاري المحمية ، و من أثر النفقات في حالة كونها صناعات غير محمية .

المطلب الثاني: التعقيم و السياسة النقدية لتجنب ارتفاع الصرف الحقيقي :

في معظم البلدان الغنية بالموارد و بدون استثناء يؤدي انتعاش قطاع الموارد الطبيعية إلى ارتفاع في معدل التضخم المحلي ، حيث تؤدي زيادة الفائض في ميزان المدفوعات و ما يرفقه من تراكم في احتياطات الصرف الأجنبي إلى توسع في عرض النقود ، و ينتج أيضا عن ارتفاع الدخل الحقيقي (الناتج عن أثر النفقات) زيادة في الطلب على النقود ، و تتزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي للبلدان الغنية بالموارد عندما يتجاوز عرض النقود الطلب عليها ، و بما أن أسعار السلع ق.ت.ت. تتحدد في الأسواق العالمية فإن مصدر الضغوط التضخمية في هذه البلدان هو قطاع السلع الغير ق.ت.ت. الذي يؤدي الانتعاش إلى ارتفاع أسعار منتجاته مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، و في هذه الحالة ينبغي أن تتدخل السلطات النقدية لغرض تعقيم النمو السريع في السيولة النقدية لأجل احتواء الضغوط التضخمية .

¹ Corden W.Max , " Exchange Rate Policy and Resource Boom ", Ibid, P.28.

و بصفة عامة تستهدف سياسة التعقيم¹ (تقييد عرض النقود) التدفقات الغير مرتقبة للعملات الأجنبية لغرض الحد من ارتفاع الطلب على السلع الغير ق.ت.ت. و الخدمات لتجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار و التضخم ، و تتطلب عملية التعقيم بالإضافة إلى سياسة نقدية صارمة تكوين احتياطي أجنبي للصرف .

و تؤثر السياسة النقدية الصارمة (سياسة الرقابة النقدية) على الانتعاش الدائم أو المؤقت لقطاع الموارد على الاقتصاد من خلال تأثيرها على عرض النقود ، حيث تلجأ السلطات النقدية مثلا إلى فرض رقابة على النظام البنكي و المالي بواسطة زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي الذي تحتفظ به البنوك التجارية أو استعمال عمليات السوق المفتوحة .

الاحتياطي الإلزامي (الإجباري) : يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من حجم ودائعها بصفة دائمة في حساباته ، و الغرض من هذا الاحتياطي هو التأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية ، حيث يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى الحد من قدرة البنوك على خلق النقود و بالتالي على منح القروض ، و على العكس ، فإن انخفاض نسبة ما تحتفظ به البنوك لدى البنك المركزي يزيد من سيولتها و قدرتها على منح الائتمان ، و بما أن في غالبية البلدان الغنية بالموارد تعتبر البنوك أهم وسيط مالي ، فإن فرض نسبة احتياطي إلزامي مرتفعة عليها و الذي يعتبر بمثابة ضريبة على النظام البنكي سوف يقلل من منحها للائتمان و بالتالي يخفف من النتائج النقدية للانتعاش ، إلا أن مثل هذه السياسة و التي تعتبر إحدى وسائل كبح القطاع المالي قد تضر بالاقتصاد من خلال تأثيرها السلبي على الاستثمار ، كما تؤدي إلى تخصيص غير جيد للموارد و تراجع في الاستثمار الخاص .

عمليات السوق المفتوحة : و التي تتمثل في إمكانية تدخل البنك المركزي في السوق النقدية و المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية و التجارية (أذونات الخزنة ، سندات حكومية) و العملات الأجنبية ، و بهذا التدخل فإن البنك المركزي يؤثر بطريقة غير مباشرة على سيولة السوق النقدي و بالتالي على سيولة البنوك التجارية باعتبارها أحد أهم أطراف هذا السوق ؛ و أثناء انتعاش الموارد يمكن أن تلجأ السلطات النقدية في البلدان الغنية بالموارد إلى عمليات السوق المفتوحة لغرض تعقيم زيادة القاعدة النقدية التي تسببها زيادة تدفقات عائدات تصدير الموارد داخل الاقتصاد ، غير أن فعالية هذه السياسة تتوقف على مدى تطور و اتساع السوق النقدي و تنوع أدواته المالية ، و هذا ما تفقر إليه معظم أسواق النقد في البلدان النامية .

و بالرغم من أهمية هذه السياسات (عمليات السوق المفتوحة ، الاحتياطي الإلزامي) في التقليل من الآثار السلبية للانتعاش إلا أن لها تأثيرات سلبية أخرى على الاقتصاد و على تطور القطاع المالي

¹ Sid Ahmed, Abdelkader , " Rente pétrolière : quelques problèmes théoriques ", Institut de Recherches et D'études sur le Monde Arabe et Musulman , ORSTOM, Paris,1991, p :31 .

المحلي ، فتطبيق سياسة التعقيم (تقييد السياسة النقدية) في اقتصاد صغير مفتوح مصدر للموارد الطبيعية يمكن أن تؤدي إلى ثلاثة عقبات رئيسية¹:

1- يتطلب التعقيم تقييد توزيع القروض و هذا يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة ، و بالتالي فإنه لأجل تجنب الآثار الغير مرغوب فيها لارتفاع سعر الصرف على قطاعات الاقتصاد سوف تظهر تأثيرات عكسية أخرى على هذه القطاعات ، ففي بعض الأحيان نفس المؤسسة التي تستفيد من الحماية ضد ارتفاع الصرف الحقيقي سوف تتضرر من سياسة تقييد الائتمان التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض .

2- ارتفاع معدل الفائدة سوف يحفز تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد (بالإضافة إلى التدفقات التي تمول استثمارات الموارد) مما يجعل مراقبة عرض النقود عملية صعبة و يدفع للمزيد من التعقيم .

3- كلما تراكمت احتياطات الصرف كلما كانت التوقعات نحو ارتفاع في سعر الصرف و هذه التوقعات سوف تولد تدفقات إضافية لرؤوس الأموال .

كما أن دور السياسة النقدية في اقتصاد صغير مصدر للموارد الطبيعية يتوقع أن تكون جد محدودة حتى في المدى القصير نظرا لغياب بنوك تجارية و بنوك مركزية متطورة ، كما أن الانفتاح الاقتصادي يمكن أن يقلل من فعالية السياسة النقدية سواء في البلدان النامية أو المتطورة على حد سواء .

المطلب الثالث : خيارات أخرى لحماية قطاع السلع ق.ت.ت. :

و زيادة عن استعمال كل من سياسة حماية سعر الصرف و السياسة المالية من أجل حماية القطاع الصناعي، تستطيع الحكومة حماية قطاع السلع ق.ت.ت. من التأثير السلبي لانتعاش قطاع الموارد بواسطة دعم إنتاجه أو مبيعاته ، و هذا باستعمال المداخل الإضافية لانتعاش قطاع الموارد أو فرض رسوم على عوامل إنتاج القطاع المنتعش و تحويل الدخل المحصل لدعم عوامل الإنتاج المتضررة²، أو فرض رسم على إنتاج و مبيعات قطاع السلع الغير ق.ت.ت. و من تم استعمال هذه المداخل في تمويل دعم القطاع المتأخر .

كذلك تستطيع الحكومة تجنب دخول هذه الموارد المالية الإضافية إلى الاقتصاد من خلال إنفاق نسبة كبيرة من العائدات على المساعدات الأجنبية لجهات خارجية أو استيراد تجهيزات عسكرية ، و في هذه الحالة فإن اتجاه سعر الصرف نحو الارتفاع في غياب أي تدخل للحكومة في سوق الصرف يمكن تجنبه بواسطة الطلب الإضافي للحكومة و بالتالي لا تكون هناك حاجة للتدخل في السوق لغرض حماية منتجي السلع ق.ت.ت. .

¹ Corden W.Max , " Exchange Rate Policy and Resource Boom ",Ibid, P.24.

² Corden W.Max , " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation " Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36 , Nov.1984 ,P.374-375 .

و هناك بدائل أخرى يمكن أن تلجأ لها الحكومة بعيدا عن التعقيم و حماية سعر الصرف ، و هذا من خلال تعزيز التعديل و التعويض عن تكاليفه ، بواسطة وضع خطط و سياسات تهدف إلى دعم التشغيل و تعويض الجهات و المناطق التي تضررت من التأثيرات السلبية لارتفاع سعر الصرف الحقيقي ، أو عبر الخدمات العامة الاجتماعية التي تقدمها الحكومة ¹.

المبحث الثالث : التنوع الاقتصادي و دور رأس المال البشري في تجنب نقمة الموارد الطبيعية :
المطلب الأول : التنوع الاقتصادي و تجنب نقمة الموارد الطبيعية :

1. مفهوم التنوع الاقتصادي:

بصفة عامة ، يقصد بمصطلح التنوع الاقتصادي أن على الدولة إنتاج و بالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات ، و يتضمن هذا التعريف كذلك تنوع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية ، التعليم ، و السياحة (هذا يعني دخول السياح للحصول على خدمات السياحة المحلية) ، و بالمعنى الواسع فالتنوع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع و الخدمات ². أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط (على غرار الجزائر) ، فالتنوع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات و مداخل قطاع المحروقات ، و تطوير اقتصاد غير نفطي و استحداث صادرات غير نفطية و مصادر غير نفطية للإيرادات ، كما يعني مصطلح التنوع الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها و إعطائه دورا رياديا .

و بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن الحجة الأساسية للتنوع الاقتصادي هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية و خاصة المرض الاقتصادي الهولندي ، بالإضافة إلى تجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار هذه الموارد على اقتصادياتها ، وقد ثبت أن التنوع الاقتصادي يمكن أن يجعل البلد أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بنقمة الموارد الطبيعية .

2. الحكم ، نوعية المؤسسات و التنوع الاقتصادي :

إن التنوع الاقتصادي هو عملية معقدة و لا تتشأ من فراغ ، فهو يتطلب توفر بيئة مناسبة تجعل من تنوع الاقتصاد أمرا ممكنا ، و في هذا الصدد يعتبر البنك الدولي في تقريره لسنة 2009³ أن بناء مؤسسات جيدة يعتبر أمرا ضروريا لتنوع صادرات أي البلد ، إلا أن بناء المؤسسات الملائمة هي عملية تتطلب وقتا ، كما يرى البنك الدولي أن هناك عوامل هامة و ضرورية لإنجاح هذه المؤسسات ، و التي تتمثل في وجود بنية تحتية فعالة خاصة في ميدان النقل و الاتصالات من أجل خفض التكاليف ، تحسين نوعية المنتجات و آليات توزيعها ، سياسات اقتصادية كلية مستقرة ، و قطاع مالي متطور ،

¹ Corden W.Max , " Exchange Rate Policy and Resource Boom ", Ibid , P.25.

² Paul G. Hare , Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges , CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University , Discussion Paper 2008/04, July 2008

³ World bank , 2009

سعر صرف مناسب ، و سياسة تجارية منفتحة تمكن من ولوج الأسواق و تحسن تنافسية الصادرات ، و إصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية من شأنها تحفيز نمو القطاع الخاص ، وتشريعات تحفز الاستثمارات المحلية و تجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

1.2. دور الحكم (governance): يعتبر الحكم الراشد عاملا مهما و مسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، و هذا يتطلب تخطيط و وضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير قطاع النفط و ضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني . و في أي دولة ، يعتبر الجهاز التنفيذي عنصرا فاعلا في عملية تنويع الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية ، كما تلعب الحكومات دورا بالغ الأهمية خاصة في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية .

و من بين الإجراءات و السياسات الحكومية التي تساهم في تنويع الاقتصاد نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه .

كذلك يعتبر التدخل الحكومي ذا أهمية بالغة ، خاصة عند اغتنامه للفرص التي من شأنها أن تتيح تنوعا اقتصاديا إضافيا ، فمثلا كان للأزمة المالية الأخيرة تأثيرا كبيرا خاصة على تلك البلدان التي تعتمد في صادراتها على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات ، و كان هذا حال دولة بوتسوانا عندما انخفض سعر الألماس في الأسواق العالمية ، لكن حكومة هذا البلد تدخلت بسرعة من خلال طلب مساعدة قدرها 1.5 مليار دولار من البنك الأفريقي للتنمية ، جزء من هذا التدخل تم تخصيصه لوضع إستراتيجية لتنويع اقتصاد البلد ، و يعتبر هذا مثلا حول دور التدخل الحكومي في قيادة عملية التنويع الاقتصادي .

2.2. نوعية المؤسسات: للمؤسسات دور مهم و حاسم خاصة في المرحلة الانتقالية لأي بلد ، أي مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، حيث أن هذا التحول يتطلب تعويض مجموعة مؤسسات (المؤسسات المرتبطة بالاقتصاد الموجه) بمؤسسات أخرى تتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق ، غير أن هذا التحول الكبير عادة ما يكون في فترة قصيرة جدا ، و هذا ما يفسر أن عددا من البلدان (خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء و شمال أفريقيا) لم تستطع بناء مؤسسات جيدة تدعم مرحلة التحول ، كما أن عقودا من التخطيط المركزي في معظم هذه البلدان ترتب عنها اكتساب مؤسسات غير جيدة ، ساهمت في وضع و صياغة سياسات اقتصادية فشلت في تنويع اقتصادياتها ، فمن ناحية معظم المنتجات التي تم التركيز عليها للتنويع الاقتصادي شملت فروع إنتاج لم يكن اقتصاد البلد يمتلك فرصا كبيرة على المنافسة فيها ، و من ناحية أخرى بدأت معظم هذه البلدان مرحلة التحول بإنشاء مؤسسات كبيرة جدا ، بينما كانت تفتقر و بشكل كبير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

، و تختلف هذه الهيكلية الاقتصادية كليا عن ما يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة ، و بالتالي فسياسة التنويع الاقتصادي بدأت بخطأ هيكلي كبير .

و بصفة عامة يمكن للمؤسسات الجيدة أن تساعد في تنويع الاقتصاد و هذا من خلال طرق متعددة ، والتي نذكر من بينها :

- توفير المعلومات للأسواق المحلية حول فرص التصدير الجديدة ، مثلا من خلال سفارات البلد في الخارج و الغرف التجارية و غيرها من مؤسسات الدولة .
- يمكنها أن تحسن تدفق التكنولوجيا الحديثة و المعرفة العلمية و كيفية استخدامها ، من خلال تحسن مستوى التعليم ، و دعم أنشطة البحث و التطوير .
- تساعد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ، و كذلك دخول المؤسسات الأجنبية للسوق المحلي .
- المساهمة في تطوير القطاع المالي المحلي من خلال وضع قوانين و تنظيمات جيدة تشجع تطور السوق المالي و البنوك .

المطلب الثاني : تراكم رأس المال البشري و تجنب نقمة الموارد الطبيعية:

تشير معظم الدراسات الحديثة إلى أن التنمية البشرية تعتبر من أهم العوامل المفسرة لأسباب تراجع معدلات النمو الاقتصادي و مستويات التنمية الاقتصادية في العديد من الدول الفقيرة ، و تدرك معظم حكومات هذه البلدان المتخلفة مدى أهمية التعليم و الاستثمار في رأس المال البشري كأحد العوامل الهامة لتحقيق نمو الاقتصاد ، غير أن المفارقة تكمن في انخفاض الاستثمار في هذا القطاع ، و ترجع هذه الدول هذا النقص إلى ضعف الموارد المالية المتاحة لها .

و بالتالي إذا كان انخفاض الاستثمار في رأس المال البشري ناتج عن نقص التمويل في ميزانية الحكومات ، فمن المفروض أن تؤدي وفرة الموارد الطبيعية (من خلال زيادة العائدات الحكومية) إلى مضاعفة الاستثمار في هذا القطاع ، إلا أن واقع بعض الدول الغنية بالموارد يثبت خلاف هذا ، فمثلا ، في مجموعة الدول المصدرة للبترول OPEC يتوجه 57% من الشباب فيها للمدارس الثانوية مقارنة بـ 64 % في العالم إجمالا ، و تتفوق دول OPEC في المتوسط أقل من 4% من ناتجها الوطني الخام على التعليم مقارنة بـ 5 % في باقي العالم . (T.Gylfason 2001)

و بالإضافة إلى هذا ، فقد بينت دراسات على الاقتصاديات الغنية بالموارد علاقة عكسية بين الاستثمار في التعليم و وفرة هذه الموارد ، حيث توصل (2001) T.Gylfason إلى أن النفقات العامة الموجهة للتعليم ترتبط عكسيا بوفرة الموارد ، فوجد أن زيادة بنسبة 5 % في رأس المال الذي مصدره موارد طبيعية يرافقه انخفاض سنة واحدة في التمدن (معامل الارتباط $r = -0.57$) ؛ أما فيما يخص العلاقة بين التسجيل في التعليم الثانوي و وفرة الموارد ، فقد أظهرت هذه الدراسة أن زيادة قدرها 5 % في رأس المال المتأتي من الموارد تجعل معدل التسجيل في التعليم الثانوي ينخفض بنسبة 10 % (معامل

الإرتباط $(r = -0.66)$ ؛ و استخلص هذا الأخير أن وفرة الموارد الطبيعية تتجه ليكون لها أثر عكسي على الاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي إبطاء التنمية الاقتصادية .

أما¹ (2000) Nancy Birdsall ,Thomas Pinckney&Richard Sabot ، فيرون أن معظم الدول التي تمتلك وفرة في الموارد تولي اهتماما أقل لتنمية رأس المال البشري و تستثمر أقل في التعليم مقارنة بالدول الأخرى ، و حسب هؤلاء الاقتصاديين فإن هذا يعود إلى :

أولاً ، تؤدي الوفرة في الموارد إلى زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل، لأنه من بين أهم تأثيرات المرض الهولندي على الاقتصاد هو توسع و انتعاش القطاع المصدر للموارد و زيادة الإنتاجية فيه وتحول عوامل الإنتاج من قطاعات الاقتصاد الأخرى نحو هذا القطاع ، فيترتب عليه تراجع و انخفاض الإنتاج في القطاع الصناعي *De-Industrialisation* و تراجع القطاع الفلاحي *De-Agriculturation*² ، فتتراكم المداخيل لدى المستثمرين في القطاع المنتعش ، بينما تتخفف مداخل منتجي السلع القابلة للتبادل التجاري (الفلاحة و الصناعة) ، فيصبح بذلك الربح الناتج من تصدير الموارد تحت رقابة كل من الحكومة و فئة قليلة من المؤسسات و الأشخاص ، فترتفع بذلك عدم المساواة ؛ و تؤكد تجارب بعض الدول المصدرة للبترول هذا الواقع على غرار بعض الدول الأفريقية، و مع تفاقم عدم المساواة ينخفض النمو الاقتصادي و يتراجع الطلب على التمدرس .

ثانياً ، تؤدي وفرة الموارد إلى تراجع الإستثمار في رأس المال البشري من خلال تأثيرها على إستراتيجية التنمية المتبعة من طرف الحكومة ، فالمرض الهولندي يدفع الحكومة إلى تبني إستراتيجية للتنمية كثيفة رأس المال بالنسبة للعمل ، مما يؤثر سلبا على الطلب على العمل الذي يعرضه الفقراء ، حيث أن المرض الهولندي يؤدي في الحالة العامة إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي مما يضعف تنافسية القطاع الصناعي المصدر ، و هذا يحفز الحكومة على تبني سياسة صناعية تشجع الصناعات التي تعتمد على تكنولوجيا عالية و كثيفة رأس المال تستطيع الصمود أمام المنافسة الأجنبية ، و هذا بالعمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر عوض وضع إستراتيجية موجهة لتشجيع التصدير الذي يركز على الاستثمار في الصناعات المحلية الصغيرة التي توظف العمالة المحلية الغير مؤهلة أو ذات كفاءة متوسطة ، و ينجم عن سياسة الحكومة هذه توسع في الأنشطة الكثيفة رأس المال فتتخفف بذلك فرص التوظيف المتاحة للأفراد التي تنحدر من عائلات فقيرة .

و من خلال هذا التحليل يتضح أن إستراتيجية التنمية المطبقة في اقتصاديات وفرة الموارد لا تساهم في زيادة العائد على الاستثمار في رأس المال البشري ، لأن الفرد الذي ينتمي لعائلة فقيرة عندما ينهي تعليمه الإبتدائي أو الثانوي سوف يحصل على ربح محتمل أقل ، فالقطاع الفلاحي و القطاع الصناعي

¹ Birdsall, N. & Pinckney, T. & Sabot, R., " Natural Resources, Human Capital, and Growth" ,in *Resource Abundance and Economic Growth*, R. M. Auty ed., Oxford University Press (2001)

² Corden, W.M, *Ibid*, P : 361.

المصدر ، و اللذان من المفروض أن يوفرنا مناصب شغل للعمالة الأقل تأهيلا ، فأثار المرض الهولندي جعلتهما أقل قدرة على خلق العمل لهذه الفئة من العمال و أثرت سلبا على توسعتهما ؛ و بالتالي حتى لو أن الحكومة وفرت تعليما بنوعية جيدة فإن انخفاض العائد على في رأس المال البشري يقلل من الحافز لدى الفقراء للاستثمار في التعليم ، و يصبح بذلك التعليم بالنسبة للفقراء كسلعة تستهلك حاليا عوض استثمار مستقبلي يتوقعون منه عائدا اكبر ، و هذا ما يجعل نوعية التعليم تتخفض (الشكل 2-5) ، فيترجع معها العائد على الاستثمار في رأس المال البشري و يقل بذلك تراكمه في الدول الغنية بالموارد فتتخفض قدرة البلد على تكوين عمالة مدربة جيدا و مقاولين ذوي كفاءات عالية .

و قد توصل¹ Bravo , ortiga and Gregorio (2007) إلى أنه كلما اتسع مخزون رأس المال البشري كان التأثير الحدي لوفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي موجبا ، و في نفس هذا السياق فقد أشار² Lederman and Malney (2007) أن البلدان الغنية التي نجحت في استعمال مواردها الطبيعية في تطوير اقتصادياتها على غرار استراليا و النرويج قد حققت هذا على أساس مستوى رأسمال بشري عال .

و قد كتبت مختلف المدارس الاقتصادية على أهمية التعليم و الاستثمار في التنمية البشرية، فالمدرسة الكلاسيكية تعتبر أن رأس المال البشري ثروة قومية و أن التعليم مسألة أخلاقية ،و يرى آدم سميث (1723-1790) أن نفقات التعليم تساهم في تكوين نوع خاص من رأس المال أسماه برأس المال الدائم و الذي يتمثل في المعرفة و المهارة التي سوف يكتسبها الأفراد من التعلم ، والتي تعتبر ثروة خاصة بالنسبة للفرد و ثروة عامة للمجتمع ،و يرى مؤسس المدرسة الكلاسيكية أن الاستثمار في رأس المال البشري يزيد من فاعلية القوى العاملة ، و لهذا يطالب بتكوين مؤسسات تعليمية أكثر كفاءة و فاعلية و هذا بتريسيخ مبدأ المنافسة في قطاع التعليم على غرار المنافسة الاقتصادية .

أما ألفريد مارشال أحد اقتصاديي المدرسة النيوكلاسيكية فقد اعتبر التعليم استثمارا قوميا عاليا ، فكتب يقول " إن الحكمة من صرف الأموال العامة والخاصة على التعليم يجب أن لا تقاس بالفوائد المباشرة فقط ، فالتعليم مريح كمجرد استثمار يهدف إلى إعطاء الجماهير فرصا كبيرة للبدء في تحرير طاقاتهم الكامنة " ³ ، و يرى مارشال أن أحد أهم نتائج التعليم هو تكوين عمالة ماهرة التي تزيد الإنتاجية و تؤدي إلى استخدامات جديدة لرؤوس الأموال فيرتفع العائد من استثمارها .

إن معظم الأبحاث التي نشرت منذ بداية الستينات حتى الآن و المتعلقة باقتصاديات التعليم بينت وجود علاقة بين التعليم و مستوى النمو الاقتصادي ، و بين التعليم والدخل على المستوى الفردي و الوطني

¹ Bravo-Ortega, Claudi., and Jose de Gregorio 2007. "The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital, and Economic Growth". In Lederman, D., and Maloney, W.F. (2007). *Natural resources. Neither Curse nor Destiny. The World Bank. Stanford University Press*

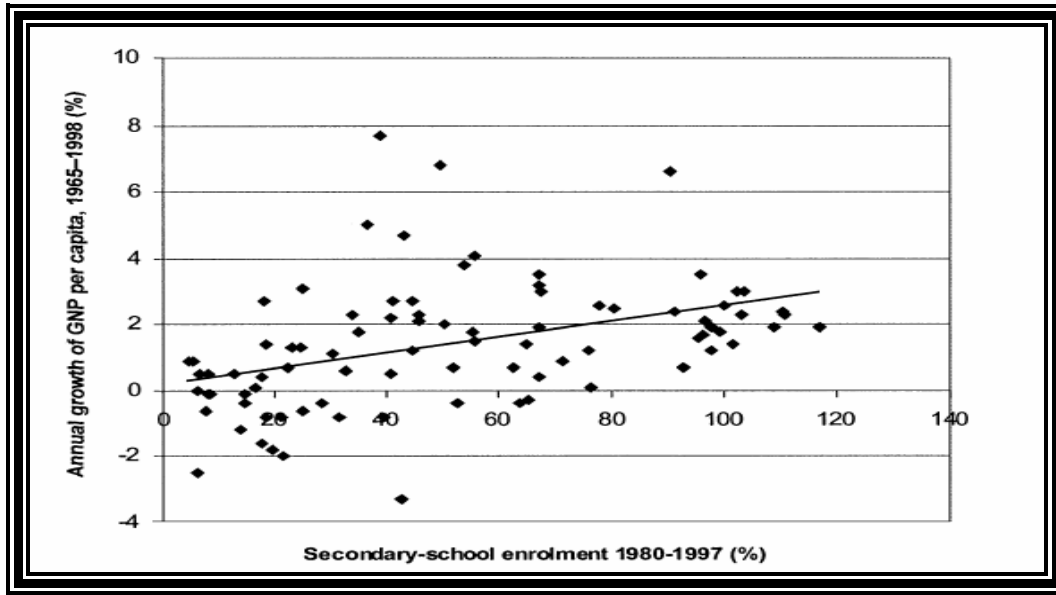
² Lederman, Daniel and William Maloney (eds) 2007. *Natural Resources: Neither Curse Nor Destiny, World Bank and Stanford University Press.*

³ صالح سلطان ، " مفهوم اقتصاديات التعليم في الفكر الاقتصادي "، ورقة بحثية ، من الموقع الالكتروني للباحث .

حيث أن الاستثمار في التعليم يزيد من مجالات العمل و فرص الإختيار المتاحة أمام الأفراد الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى رفايتهم الاقتصادية .

و في دراسة لـ¹ Thorvaldur Gylfason(2001) شملت 86 دولة ، توصل إلى أن زيادة قدرها 40 % في التسجيل في المدارس الثانوية تؤدي إلى زيادة بنقطة مئوية واحدة في نمو الناتج الوطني السنوي بالنسبة للفرد .

الشكل (2-5) : التعليم و النمو الاقتصادي



Source : Gylfason, T., " Natural Resources ,Education, and Economic Development " ,
European Economic Review 45, 2001,P:855.

فالتعليم يجعل القوة العاملة أكثر إنتاجية ويشجع الإبتكار و الإختراع و يساعد الشركات المحلية على اكتساب أساليب إنتاج جديدة و تكنولوجيا متطورة²، كما أن مجتمعا أكثر تطورا يعزز الديمقراطية والمساواة و يساعد على خلق شروط جيدة لحكم راشد³.

¹Gylfason, T., " Natural Resources ,Education, and Economic Development " , European Economic Review 45, 2001,P:855

² اريك هانوشيك ، " ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم " ، التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، بونيه ، 2005 ، ص : 15-16.

³ Aghion, P., Caroli, E., GarcmH a-Pen_ alosa, C.,". Inequality and economic growth: The perspective of the new growth theories". Journal of Economic Literature ,Vol.37,1999. 1631

خلاصة الفصل الثاني :

من أصعب المسائل بالنسبة للحكومات التي تواجه زيادة في تدفقات الموارد المالية الناتجة عن زيادة أسعار و حجم صادراتها من الموارد الطبيعية هو التأثير المحتمل للمرض الهولندي على الاقتصاد وتأثير لعنة الموارد الطبيعية ، و لمواجهة هذه الآثار الغير مرغوب فيها على الجانبين الاقتصادي الاجتماعي للبلد ، تطرح عدة خيارات لسياسات ترتبط معظمها مع ممارسة جيدة في إدارة الربح الغير متوقع الذي مصدره مداخيل تصدير الموارد ، و تتراوح هذه السياسات بين الحاجة إلى كبح الإنفاق العام لتجنب الفساد و هدر المال العام ، و الحاجة لخلق بيئة ملائمة لتنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط ، و لهذا يتعين على صانعي السياسات في هذه البلدان :

اتخاذ الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاجية في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري ، و هذا بتطبيق إصلاحات على غرار الخصخصة و إعادة هيكلة مؤسسات هذا القطاع و توسيع البنية التحتية للاقتصاد من خلال توسيع الاستثمارات في الطرق و الموانئ ، الإتصالات السلكية واللاسلكية ، الكهرباء و تدريب اليد العاملة الماهرة ، و بذل مجهودات كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار و بيئة الأعمال لغرض تعزيز و دعم النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد و خلق قطاعات اقتصادية مصدرة أخرى خارج الموارد.

بسبب الآثار المحتملة لتدفقات عائدات تضاعف تصدير الموارد الطبيعية على سعر الصرف الحقيقي و على عرض النقود ، فإنه يتعين على البنوك المركزية التدخل للحد من ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي ، من خلال سياسة التدخل و التعقيم ، مع مراعاة الآثار الجانبية لهذه السياسات على الاقتصاد ينبغي أن تكون السياسة المالية أو سياسة الإنفاق غير مرتبطة بالتغيرات الدورية في أسعار البترول ، لأن التبعية الدورية للنفقات العامة بأسعار النفط لها تأثيرات غير مرغوب فيها على الاقتصاد المحلي و يمكنها أن تتق التغيرات المستمرة في أسعار البترول لباقي الاقتصاد .

يتعين على البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أن تكون احتياطات من الصرف الأجنبي و أن تعمل على خفض ديونها أثناء مرحلة الانتعاش حتى لا تصبح عرضة لمشكلة تزايد المديونية ، أو أن تقوم بإنشاء ما يسمى بصناديق النفط أو صناديق التثبيت و تلجأ إليها عندما تتراجع عائداتها بدلا من الاقتراض الخارجي .

ينبغي أن لا تنمو النفقات أكثر من زيادة مستويات الشفافية و العقلانية في الممارسة المرتبطة باستعمالاتها ، و بعبارة أخرى يجب أن يتحدد مستوى الإنفاق بنوعية و قدرة الإدارة على تنفيذه بفعالية .

الجزء الثاني :

**تأثير وفرة الموارد الطبيعية (البتروول) على أداء وهيكله
الاقتصاد الجزائري من الناحيتين الاقتصادية والمؤسسية :**

مقدمة الجزء الثاني :

الجزائر تعتبر من بين الدول التي تمتلك وفرة في الموارد البترولية من جهة و تراجع واضح في الأداء الاقتصادي من جهة أخرى ، فالجزائر تمتلك ثروة بترولية يعود الشروع في استغلالها إلى سنة 1958 بعد اكتشاف حقلي النفط و الغاز الطبيعي في منطقتي حاسي مسعود و حاسي الرمل بشمال الصحراء ، ويقدر الإنتاج الكلي من البترول بحوالي 1.8 مليون برميل في اليوم أي ما يعادل 2.4 % من الإنتاج العالمي من النفط ، تصدر الجزائر منه إلى الخارج أكثر من 90 % ، و تقدر صادرات المحروقات في الجزائر بأكثر من 98 % من إجمالي الصادرات ، بينما الصادرات خارج نطاق المحروقات بقيت مستقرة عند مستويات جد منخفضة ، و هذه الوضعية لهيكله الاقتصادي الجزائري لم تتغير منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي ، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري بقي يحتفظ بنفس الخصائص أي اقتصاد يعتمد أساسا على إنتاج و تصدير النفط رغم تعدد و تعاقب الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى تنويع الاقتصاد الجزائري .

في هذا الجزء الثاني من عملنا و الذي اشتمل على فصلين ، خصصناهما لدراسة مدى تأثير وفرة الموارد الطبيعية (المتتملة في البترول و الغاز الطبيعي) على أداء و هيكله الاقتصادي الجزائري ، محاولة منا معرفة ما إذا كان الاقتصاد الجزائري قد تعرض فعلا لنقمة الموارد الطبيعية ، و هذا من خلال قيامنا في الفصل الأول بمحاولة إسقاط التفسيرات المقدمة لهذه الظاهرة سواء منها الاقتصادية أو المؤسساتية على الاقتصاد الجزائري ، أما الفصل الثاني فقد قمنا فيه بتحليل قياسي بغرض تقييم نقمة الموارد الطبيعية أو ما يسمى كذلك بنقمة البترول في الاقتصاد الجزائري و هذا من خلال دراسة تأثير تغيرات أسعار البترول على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمثل قنوات انتقال نقمة الموارد للاقتصاد ، حيث بدأنا بدراسة تطاير أسعار البترول (oil price volatility) و تأثيراتها المحتملة على المتغيرات الاقتصادية الكلية و خاصة النمو الاقتصادي ، باعتبار أن العديد من الاقتصاديين يعتبرون أن تطاير عائدات الموارد الطبيعية تعتبر من بين أهم تفسيرات نقمة الموارد الطبيعية ، كما تطرقنا في هذا الفصل لدراسة استجابة أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1970 حتى 2009 .

الفصل الثالث :

التفسير الاقتصادي والمؤسسي لنقمة الموارد الطبيعية
في الجزائر:

تمهيد :

إن من بين اكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديين هو تحديد و تعريف المتغيرات و الميكانيزمات التي من خلالها تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى انخفاض النمو الاقتصادي ، و في الفصول السابقة كنا قد تعرضنا لها بالتفصيل ، و هي تنقسم إلى تفسيرات اقتصادية تتمثل في كل من المرض الاقتصادي الهولندي ، دورية السياسة المالية ، و تفسيرات سياسية تمثلت في كل من المرض السياسي الهولندي و الحكم و نوعية المؤسسات .

حيث يرى بعض الاقتصاديون أن المرض الاقتصادي الهولندي الذي يترتب عليه : ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، انخفاض إنتاج و صادرات القطاع الصناعي ، و ارتفاع مخرجات القطاعات غير المصدرة ، و ارتفاع مستويات الأجور الحقيقية هو السبب في ضعف معدلات النمو في البلدان المصدرة للنفط ، ولأجل معرفة ما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي ، سوف نقوم في هذا الفصل بتحليل و مطابقة هذه الأعراض على الاقتصاد الجزائري .

أما اقتصاديون آخرون (El-Anshasy, Bradly and Joutz (2005)، Husain et Al (2008) فيفسرون هذا التراجع إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصددمات أسعار البترول (The Responce of Fiscal Policy to Oil Price Shocks) ، حيث انه في معظم هذه البلدان ترتبط النفقات الحكومية ارتباطا كبيرا بعائدات صادرات المحروقات ، و تؤدي تقلبات عوائد الصادرات النفطية التي ترتبط بعدم استقرار أسعار النفط إلى تقلبات موازية في سير سياسة الإنفاق العام ، و يؤدي هذا إلى دورية السياسة المالية التي لها تداعيات سلبية على اقتصادات البلدان المصدرة للبترول ، و في هذا الفصل سوف نقوم بتحليل مسار السياسة المالية في الجزائر و مدى تحقق فرضية دورية السياسة المالية . كما سوف نقوم في هذا الفصل بالتعرض إلى التفسيرات المؤسساتية و نطاقها على حالة الاقتصاد الجزائري و هذا من خلال التركيز في تحليلنا على طبيعة الحكم و نوعية المؤسسات في الجزائر وعلاقتها بعملية التحول الاقتصادي و تنويع الاقتصاد الوطني .

المبحث الأول : مكانة و أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري :

تمتلك الجزائر ثروة هامة من الموارد الطبيعية ممثلة أساسا في كل من البترول و الغاز الطبيعي ، و قد تم الشروع في استغلال هذه الموارد قبيل الاستقلال و بالتحديد في سنة 1958 من قبل الاستعمار الفرنسي آنذاك ، و هذا بعد اكتشاف أكبر حقلي للبترول و الغاز الطبيعي في منطقتي حاسي مسعود و حاسي الرمل بجنوب الجزائر .

المطلب الأول : استغلال البترول و الغاز الطبيعي في الجزائر :

منذ 1962 ، سنة حصول الجزائر على استقلالها حتى منتصف سنة 1980 ، تبنت السلطات سياسة التأميم و التخطيط المركزي الاقتصادي ، و التي كانت ترمي من ورائها الحكومة الجزائرية إلى تحويل قطاع المحروقات إلى قطاع خاضع كلية للدولة و يسير مركزيا¹.

شركة صوناطراك (*Société National pour le transport et la commercialisation des hydrocarbures*) ، الشركة الوطنية للبترول و التي تم تأسيسها سنة 1963 ، كانت في البداية مسؤولة فقط عن نقل و تسويق المنتجات البترولية ، و في سنة 1971 و بعد تأميم الحكومة الجزائرية لأصول الشركات البترولية الأجنبية²، تمت إعادة تنظيم شركة صوناطراك لتصبح مسؤولة عن عمليات استخراج ، تحويل و تصدير البترول .

و قد سمح قرار تأميم المحروقات الذي جاء في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين بتاريخ 1971/02/24 ، للجزائر بأخذ حصة 51 % من الشركات الفرنسية العاملة بالجزائر ، و التأميم الكامل لحقوق الغاز الطبيعي ، بالإضافة إلى تأميم النقل البري للبترول و الغاز .

و بعد الصدمة البترولية العكسية لسنة 1986 ، بدأ قطاع المحروقات في الجزائر يعرف انفتاحا تدريجيا أمام مساهمة الشركات الأجنبية ، حيث سمح قانون المحروقات لسنة 1986 للمستثمرين الأجانب بالبحث و التنقيب عن النفط و هذا من خلال اتفاقات لتقاسم الإنتاج ، و مع بداية سنوات 1990 قامت السلطات بإطلاق برنامج واسع للاستثمار في هذا القطاع و الذي كانت من بين أهدافه :

- تكثيف عمليات التنقيب و بداية استغلال حقول نفط جديدة من أجل زيادة إنتاج البترول .

- تحسين هياكل النقل ، و تحديث قدرات تميع الغاز الطبيعي الموجه للتصدير .

و في السنوات الماضية و رغم الأزمة المتعددة الجوانب التي عاشتها الجزائر سواء على الصعيد الأمني ، السياسي و الاقتصادي، إلا أن كل هذا لم يؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لقطاع المحروقات ، حيث زادت عمليات التنقيب عن النفط و تم اكتشاف احتياطات هامة من المحروقات في جنوب الجزائر .

¹ Fonds Monétaire International , Algérie : Question Choieses , Rapport du FMI N0.05/52, Mai 2006, p.7 .

² التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للقطاع الخاص إلى ملكية الدولة ، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها ، أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية بالعمل فيها .

إن استغلال الموارد البترولية في الجزائر ينتج خمسة أنواع من الوقود ، التي تستهلك محليا أو تصدر و التي تتمثل في : النفط الخام (crude oil) و الذي يحدد إنتاجه بحصة الجزائر في OPEC ، حيث قدر إنتاجه في مارس من سنة 2000 بـ 788000 برميل في اليوم ، إنتاج البترول المكرر (refined petroleum product) ، الغاز الطبيعي (natural gaz) و الذي يتم نقله بواسطة خط أنابيب أو يتم تحويله إلى غاز طبيعي سائل ، المكثفات (condensate) تعتبر من أنقى أنواع المنتجات البترولية المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي و تعتبر الجزائر من أهم البلدان المنتجة و المصدرة له ، غاز البترول المميع (liquefied petroleum gaz) و الذي ينقسم إلى غازي البوتان و البروبان¹.

1. البترول :

و قد قدرت الاحتياطات المؤكدة من البترول الخام بـ 11.3 مليار برميل ، أي ما يعادل 1 % من الاحتياطات العالمية المؤكدة ، و في سنة 2003 بلغ الإنتاج المتوسط من البترول الخام الجزائري 1.2 مليون برميل يوميا و بإضافة الإنتاج من الغاز الطبيعي فإن إنتاج الجزائر الإجمالي من البترول يقارب 1.8 مليون برميل يوميا ، و حسب معدلات الاستخراج الحالية فإن استنزاف و نفاذ البترول في الجزائر سوف يكون في غضون 26 سنة المقبلة ، و هذا هو أكبر و أخطر تحدي مستقبلي سوف تواجهه الأمة الجزائرية في حالة لم يستطع الاقتصاد المحلي تطوير قطاعات مصدرة أخرى خارج المحروقات ، و قد سمحت عمليات البحث و التنقيب المتزايدة من اكتشاف كميات هامة من البترول ، و أكبر هذه الاكتشافات أعلنته صوناطراك و كان في فبراير 2004 و قد قدرت احتياطاته بحوالي 360 مليون برميل ، و حسب تقديرات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكية (U.S.Geological Survey) فإن احتياطات البترول الخام في الجزائر قد تصل إلى 27.7 مليار برميل .

2. الغاز الطبيعي :

و يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الثانية بعد البترول كأهم مورد طبيعي و أهم مصدر للدخل في الجزائر ، و قد بلغت الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي حوالي 4.5 مليار متر مكعب ، مما يضع الجزائر في المرتبة السابعة عالميا بما يقارب 3 % من الاحتياطات المؤكدة العالمية من الغاز ، ويمثل الغاز الطبيعي 60 % من احتياطات الجزائر من الموارد البترولية .

و في سنة 2003 بلغ الإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي في الجزائر 79 مليار متر مكعب سنويا ، يخصص منها 21 مليار متر مكعب للاستهلاك المحلي و خاصة لإنتاج الكهرباء ، و في سنة 2005 صدرت الجزائر ما نسبته 97 % من إنتاجها من الغاز الطبيعي نحو أوروبا ، و هو ما يمثل 24 % من احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي ، و لأجل زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي نحو أوروبا فقد تم انجاز خطي أنابيب دوليين هامين للغاز الطبيعي ، الخط الأول موجه إلى إسبانيا و يمر عبر

¹ International Monetary Fund , Algeria : Recent Economic Developments , IMF Staff Country Report N0.00/105 , August 2000 , p.12.

المغرب بطول 521 كلم و الذي تم الانتهاء من إنجازها سنة 1996 ، و تقدر طاقته بـ 10 ملايين متر مكعب سنويا ، أما خط الأنابيب الثاني فيربط الجنوب الجزائري بإيطاليا مرورا بتونس و الذي تمت زيادة طاقته لتصل إلى 25 مليار متر مكعب سنويا ، و قد سمحت شبكة الأنابيب للجزائر بزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي من 32 مليار متر مكعب سنة 1994 إلى 76 مليار متر مكعب سنة 1999¹ ، و تتوقع وزارة الطاقة و المناجم أن تصل صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي 85 مليار متر مكعب في أفق سنة 2010 و هو ما يعادل معدل نمو سنوي بحوالي 5.5 % .

الجدول (3-1) : احتياطات الجزائر المؤكدة من البترول و الغاز الطبيعي (1987-2007).

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاحتياطات المؤكدة من البترول الخام (مليار برميل)	11,314	11,314	11,314	11,314	11,314	11,800	11,350	12,270	12,200	12,200
الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	4,077	4,520	4,523	4,523	4,523	4,545	4,545	4,504	4,504	4,504

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الاحتياطات المؤكدة من البترول الخام (مليار برميل)	8,564	9,200	9,236	9,200	9,200	9,200	9,200	9,979	9,979	10,800	11,200
الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	3,163	3,234	3,250	3,300	3,626	3,650	3,700	2,963	3,690	3,700	4,077

Source : Organisation of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) , "Annual Statistical Bulletin " , 2007 , p.21-22 . ([http://www.opec.org/Annual Statistical Bulletin](http://www.opec.org/Annual%20Statistical%20Bulletin)) .

المطلب الثاني : قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري :

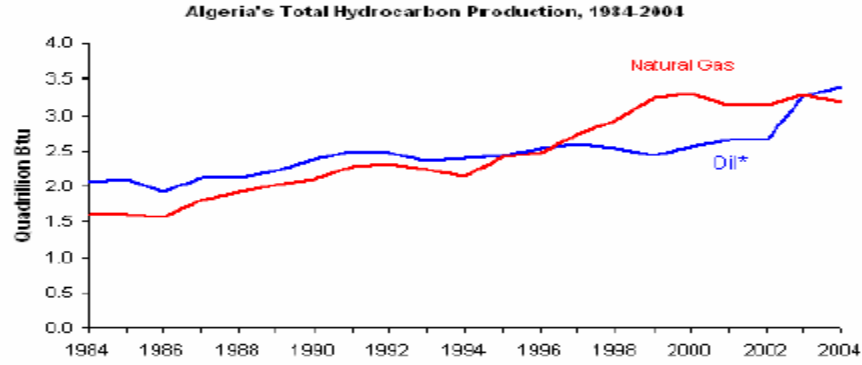
1. عائدات و صادرات قطاع المحروقات في الجزائر :

لقد عرفت عائدات الجباية البترولية في الجزائر زيادة كبيرة و وزنا مهما في مجموع العائدات الجبائية للبلد خلال السنوات الأخيرة ، و من بين العوامل التي ساهمت في ارتفاع حصة الجباية البترولية في مجموع مداخل البلد ، نذكر كل من الارتفاع المتزايد في سعر برميل النفط بالإضافة إلى ارتفاع حجم صادرات البترول ، ففي سنة 2005 مثلت عائدات البترول ما نسبته 76.3 % من مجموع العائدات الجبائية ، مقابل 57.8 % سنة 1993 ، و قد سجل الجانب الأكبر من زيادة الجباية البترولية خلال الفترة الممتدة من 1998 حتى 2007 و هذا بسبب الارتفاع الغير عادي الذي عرفه سعر البترول و الذي تجاوز الـ 100 دولار بين سنتي 2008 و 2009 ، وبالإضافة إلى سعر النفط ،

¹ International Monetary Fund , *ibid*, p.12.

فإن الزيادة الكبيرة في إنتاج و تصدير الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة كان لها دور كبير في هذه الزيادة الكبيرة التي عرفتها العائدات الجبائية البترولية في الجزائر مؤخرا .

الشكل (3-1) : إجمالي إنتاج الجزائر من البترول و الغاز الطبيعي 1984-2004



Source : Algeria Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal , p.2 ,
file://G:\PRJ\NewCABs\V6\Algeria\Full.html

فبين سنتي 1998 و 1999 عرفت مساهمة إنتاج الغاز الطبيعي في مجموع الصادرات زيادة بمتوسط 34 % ، و بالمقابل فقد عرفت مساهمة إنتاج البترول انخفاضا بـ 66 % ، و قد ساهمت في هذا التغير ثلاثة عوامل أساسية : أولها ، بين سنتي 1986 و 1999 تضاعف إنتاج و تصدير الغاز الطبيعي في الجزائر كنتيجة لزيادة قدرات التميع و توسع شبكة أنابيب نقل الغاز نحو أوروبا ما بين سنتي 1996 و 1999 ، ثانيا ، بعد الانخفاض الكبير في أسعار البترول في بداية سنوات التسعينات ، لجأت منظمة OPEC إلى تحديد سقف منخفض لحصص إنتاج كل أعضائها بما في ذلك الجزائر ، مما ساهم في خفض إنتاج البترول الخام في الجزائر بين سنتي 1998 و 99 ، ثالثا ، ارتفاع الاستهلاك المحلي للطاقة و في ظل بقاء مستوى الإنتاج المحلي ثابت ساهم في تقليص قدرات تصدير البترول الخام¹.

الجدول (3-2) : هيكلية العائدات الحكومية من 1993-2005 ، بالنسبة لمجموع العائدات .

1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنوات	
100	100	100	100	100	100	مجموع العائدات الحكومية	
55.0	63.9	63.0	59.7	59.4	57.8	عائدات المحروقات (الجبائية البترولية)	
45.0	36.1	37.0	40.3	40.6	42.2	العائدات خارج المحروقات (الجبائية غير البترولية)	
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
100	100	100	100	100	100	100	مجموع العائدات الحكومية
76.3	70.9	68.4	62.9	66.5	76.9	61.9	عائدات المحروقات (الجبائية البترولية)
23.5	29.1	31.6	37.1	33.5	23.1	38.1	العائدات خارج المحروقات (الجبائية غير البترولية)

المصدر : تم حسابهم انطلاقا من معطيات صندوق النقد الدولي و الديوان الوطني للإحصائيات .

¹ International Monetary Fund , ibid,p.12

2. المساهمة في الناتج الداخلي الخام :

يمثل قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري ، فنسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لم تتوقف عن الارتفاع حيث قفزت من 29% سنة 1995 إلى 45.10% سنة 2005 ، كما زادت مساهمة صادرات البترول في مجموع الصادرات المحلية لتصل سنة 2005 إلى 98.05% ، و كذلك الشأن بالنسبة للجباية البترولية التي مثلت ما نسبته 76.34% من مجموع إيرادات الدولة سنة 2005 ، و في سنة 2003 قدرت عائدات الجباية البترولية بـ 17.5 مليار دولار ، و رغم هذه المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري إلا أنه يعمل كقطاع مغلق enclave sector ، فهو لا يساهم في عوامل السوق المحلية و لا يوظف قطاع المحروقات إلا ما نسبته 3% من مجموع العمالة المحلية و هذا نظرا لكثافة رأس المال في استثمارات هذا القطاع .

الجدول (3-3) : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام .

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قطاع اغروقات	27.4	39.4	34.0	32.8	36.2	37.9	45.1
القطاع الفلاحي	11.1	8.4	9.7	9.3	9.6	9.2	7.7
القطاع الصناعي	8.6	7.2	7.4	7.4	6.6	6.0	5.2
الخدمات الحكومية	12.7	10.4	11.1	11.7	11.1	10.4	8.6

المصدر : International Monetary Fund , Algeria : Statistical Appendix , IMF Country Report No. 06/102 , March 2006 , p.5.

المبحث الثاني: تشخيص لأعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري :

حسب نظرية المرض الاقتصادي الهولندي (التي كنا تطرقنا إليها بالتفصيل في الفصل الأول) فإن انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية يؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر صرف العملة المحلية ، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج و صادرات القطاع الصناعي ، و ارتفاع مخرجات القطاعات غير المصدرة (الخدمات ، الأشغال العمومية و البناء) ، و في هذا المبحث سوف نقوم بمطابقة هذه الأعراض على الاقتصاد الجزائري ، محاولة منا لمعرفة مدى تعرض الاقتصاد الجزائري لهذه الظاهرة .

المطلب الأول :الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف :

في معظم البلدان التي يرتبط اقتصادها بإنتاج و تصدير الطاقة يترتب عن الارتفاع في أسعار البترول ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، كما تعتبر أسعار البترول أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي في هذه البلدان¹ ، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية وارتفاع في الإنفاق العام ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري ، فينتج بذلك ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي .

¹ Zaldendo, Juan , "Determinants of Venezuela's Equilibrium Real Exchange Rate", IMF Working Papers 06/74, Washington D.C.: IMF, 2006, P.8.

1. سياسة الصرف في الجزائر :

تهدف سياسة الصرف إلى تحديد سعر صرف العملة الوطنية ، و يعرف سعر الصرف على أنه السعر الذي بواسطته يتم مبادلة عملة وطنية مقابل عملة أخرى ، و سعر الصرف الأكثر تداولاً هو سعر الصرف الثنائي ، فمثلاً سعر الصرف الثنائي للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي حدد سنة 1974 بـ 4.94 دينار مقابل دولار واحد ، أما في سنة 2000 فقد وصل إلى 70 دولار للدينار الواحد ، ليتجاوز في سنة 2003 الـ 96 دينار مقابل الدولار الواحد.¹

و قد مرت السياسات المؤسسة لإدارة سعر الصرف في الجزائر بأربعة مراحل أساسية نوجزها فيما يلي:²

• المرحلة من 1962 حتى 1970 :

بعد الاستقلال كانت الجزائر ترتبط بمنطقة الفرنك الفرنسي و هذا لأسباب تاريخية تعود للفترة الطويلة التي بقيت فيها فرنسا بالجزائر ، و في السنة الأولى للاستقلال كانت العملة الجزائرية تنقل و تحول بكل حرية و بدون أي رقابة ، لكن ابتداءً من سنة 1963 فرضت السلطات النقدية في الجزائر رقابة على الصرف شملت كل المعاملات مع الخارج و هذا بسبب المخاطر الناتجة عن تسرب و تحويل رؤوس الأموال من الجزائر نحو فرنسا ، و ما له من تأثيرات سلبية على ميزان المدفوعات .

و بالإضافة إلى فرض رقابة على الصرف فقد اعتمدت السلطات النقدية إجراءات أخرى كانت تهدف إلى مراقبة التجارة الخارجية و هذا من خلال تأسيس الديوان الوطني لتجارة ، و مراقبة كل عمليات التصدير و الاستيراد .

و قد تم تعزيز هذه الإجراءات بخلق عملة نقدية وطنية ممثلة في الدينار الجزائري الذي عوض الفرنك الفرنسي الجديد (حيث كان 1 دينار جزائري يساوي 1 فرنك جديد) و الذي حددت قيمته آنذاك بـ 180 ميلي غرام من الذهب .

و لأسباب سياسية قررت السلطات الجزائرية ربط قيمة عملتها بسلة من العملات تم اختيارها على أساس أهم الشركاء التجاريين للجزائر ، و أصبحت قيمة الدينار تحدد إدارياً بدلالة العملات المكونة للسلة .

• المرحلة من 1971 حتى 1988 :

تميزت هذه المرحلة بقيام السلطات بتطبيق نظام جديد لتسيير المؤسسات العامة يرتكز على التسيير الاشتراكي للمؤسسات و تبني برنامج تنمية اقتصادية يرتكز على تطوير الصناعات الثقيلة و على إستراتيجية التخطيط المركزي للاقتصاد ، و كانت تعتمد إستراتيجية التنمية في هذه المرحلة على

¹ Chiali, H. , "Les variations du taux de change réel influencent-elles l'inégalité des revenus entre zones urbaines et rurales en Algérie ? " , Centre de Documentation , Sciences Economiques , Université de Montréal , Décembre 2003. , P.7.

² Benhabib ,A. , & Benbouziane , M. , & Ziani , T. , "Marché de Change Informel et Mésalignement : Le Cas du Dinar Algérien " , Faculté des sciences économiques et de gestion , Université de Tlemcen , Avril 2002 , P.2-5.

تحفيز الاستثمارات المنتجة و تسهيل عمليات التجارة الخارجية من أجل تزويد القطاع الصناعي الجزائري بالمواد الأولية و قطع الغيار المستوردة ، و قد تميزت هذه المرحلة باحتكار الدولة كلياً للاقتصاد ، بحيث أن كل عمليات الإنتاج و التجارة و وضعت تحت رقابة الدولة ، و حددت النصوص القانونية طرق التدخل في سوق الصرف .

و ابتداءً من يناير 1974 تم ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات ، كان فيها معامل ترجيح الدولار الأمريكي مرتفع نسبياً ، باعتباره العملة المرجعية في تداول أسعار البترول و تسديد خدمات المديونية ، و بسبب أهمية العائدات المتأتية من تصدير البترول بالنسبة للجزائر .

و في سنة 1986 تعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة بترولية معاكسة ، دفعت بالسلطات العامة إلى الاقتراض من الخارج و مضاعفة القيود المفروضة على الواردات في نفس الوقت من أجل مواجهة الانخفاض الحاد في عائدات النفط ، و بين سنتي 1986 و 1988 تبنى بنك الجزائر سياسة سعر صرف نشطة سمحت بخفض قيمة الدينار الجزائري بـ 31 % بالنسبة لسلة من العملات ، كما أدت القيود المطبقة على توزيع العملة الصعبة ، و القيود المفروضة على الدخول لسوق الصرف و سياسة نظام الحصص المطبقة على الواردات إلى ظهور سوق الصرف الغير رسمي في الجزائر، و يوضح الجدول التالي تطور سعر صرف الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي و الموازي¹.

الجدول (3-4) : سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر بالنسبة للفرنك الفرنسي .

	1970	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1.0	1.0	1.3	0.62	0.80
السوق الموازي	1.0	1.1	1.5	2.0	4.0

Source : Henni ,A. , *Essai sur l'économie parallèle , Cas de l'Algérie , Edition Enag.,1991.*

• المرحلة من 1988 حتى 1994 :

تميزت هذه الفترة ببداية تخلي الجزائر عن نظام التخطيط المركزي للاقتصاد و شروعها في تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة بغية التحول نحو اقتصاد السوق ، و قد كانت المحاولة بإصلاحات التعديل الهيكلي الذاتي و التي كان من بينها قانون استقلالية لمؤسسات ، إلا أن هذه الإصلاحات لمتغير من واقع الاقتصاد الجزائري الذي زاد تدهوراً ، و هذا ما دفع الجزائر إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي الذي فرض على الجزائر تطبيق إصلاحات اقتصادية أكثر ليبرالية ، و قد سمحت هذه الإصلاحات للمؤسسات الخاصة من الدخول لسوق الصرف الأجنبي بواسطة غرفة التجارة ، والإعلان عن التحويل الجزئي للدينار ابتداءً من 1991 .

¹Holger Floerkemeier, Nkunde Mwase et Taline Koranchelian , " Algérie : Questions choisies " , Fonds Monétaire International , Rapport du FMI No. 05/52, Mai 2006 ,p.82.

و ابتداء من 1991 أعطيت لمجلس النقد و القرض صلاحية وضع سياسة الصرف و السياسة النقدية، و قد سمح قانون المالية التكميلي لسنة 1991 للمؤسسات و الخواص الحق في حيازة حساب بالعملة الصعبة ، و في نفس هذه الفترة تم إصلاح نظام الأسعار و الذي سمح بالتحول من نظام الأسعار المحددة إداريا إلى نظام الأسعار المحررة ، و تم هذا التحول بسرعة كبيرة و في مدة زمنية قصيرة. و في سنة 1991 و بغرض زيادة انفتاح الاقتصاد الجزائري تم تخفيض الدينار الجزائري بأكثر من 100% ، فأصبح الدولار الواحد يعادل 22 ديناراً ، و خلال الفترة الممتدة ما بين 1991 و 1994 كان متوسط معدل الانخفاض الإسمي السنوي للدينار الجزائري 4% مما جعل العملة الوطنية تحول بـ 24 ديناراً للدولار الواحد في السوق الرسمي للصرف ، و في الفترة من أكتوبر 1991 حتى نهاية 1993 فقد الدينار أكثر من 50% من قيمته الحقيقية .

• المرحلة بعد 1994 :

ابتداء من 1995 تم تطبيق نظام الصرف العائم المدار و الذي سمح بتقلب الدينار الجزائري مع إمكانية تدخل البنك المركزي في بعض الحالات للتأثير على سعر الصرف الإسمي ، و رغم اعتماد الجزائر ابتداء من سنة 1994 التحويل الجاري للدينار إلا أن الرقابة على الصرف لازالت صارمة ، و تهدف السلطات من وراء فرض رقابة على الصرف الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من مخاطر تسرب رؤوس الأموال ، لكن التحسن في مناخ الأعمال حديثاً و تحسن الوضع المالي للجزائر يمكن أن يساهم تدريجياً في خفض مخاطر تسرب مستمر لرؤوس الأموال . و تطبق هذه الرقابة على حركة رؤوس الأموال و خاصة في تسيير العملات الأجنبية الناتجة عن عمليات التصدير ، و فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فإن 50% من العملات الأجنبية المحققة منها تترك لبنك الجزائر مقابل حصول المتعامل مقابلها على الدينار الجزائري ، و الباقي (50%) يوضع في حساب بالعملة الصعبة لصالح المتعامل ، أما فيما يتعلق بعائدات المحروقات فتطبق عليها رقابة كلية ، فقانون 16 ماي 1991 يجبر مؤسسة صونا طراك على إيداع أموالها بالعملة الأجنبية لدى بنك الجزائر .

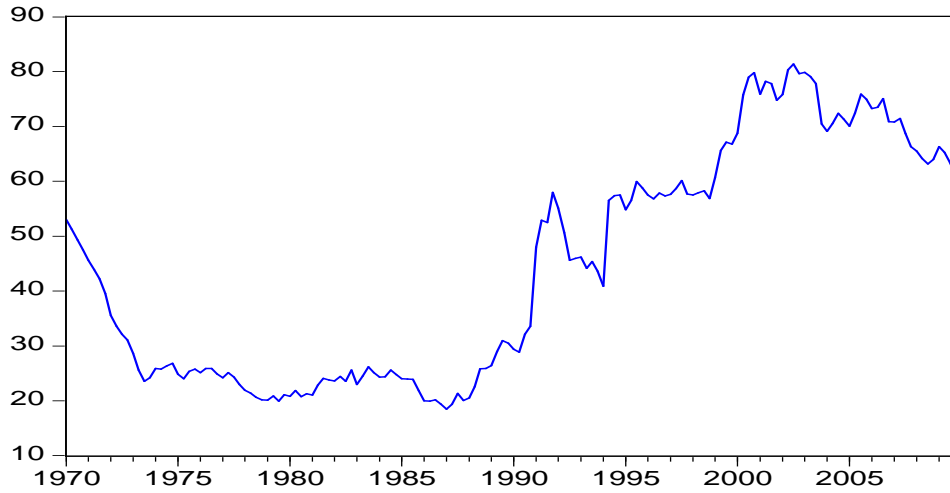
عرفت احتياطات الصرف الأجنبي ارتفاعاً كبيراً في الخمسة سنوات الأخيرة بسبب الارتفاع المستمر في أسعار البترول و الفوائض التجارية التي حققها ، فبينما لم تتجاوز احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي في سنة 1995 الخمسة ملايين دولار ، وصلت سنة 2000 عشرة مليارات دولار ، و من المتوقع ان تتجاوز حاجز الـ 100 مليار دولار في نهاية 2008 ، و يعمل بنك الجزائر حالياً على إدارة مثلى لهذه الاحتياطات و هذا من خلال توظيفها في أدوات الخزانة الأمريكية و لدى البنوك العالمية التي تتميز بتنقيط جيد من قبل هيآت التنقيط العالمية ، كما تم توزيع هذه الاحتياطات بين العملات الرئيسية العالمية .¹

¹ www.bank-algeria.dz

2. تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري :

عرف سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري تغيرات كبيرة تراوحت بين الارتفاع والانخفاض ، و هذا كما يظهر في الشكل (2-3) .

الشكل (2-3) : سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري (1970-2010)



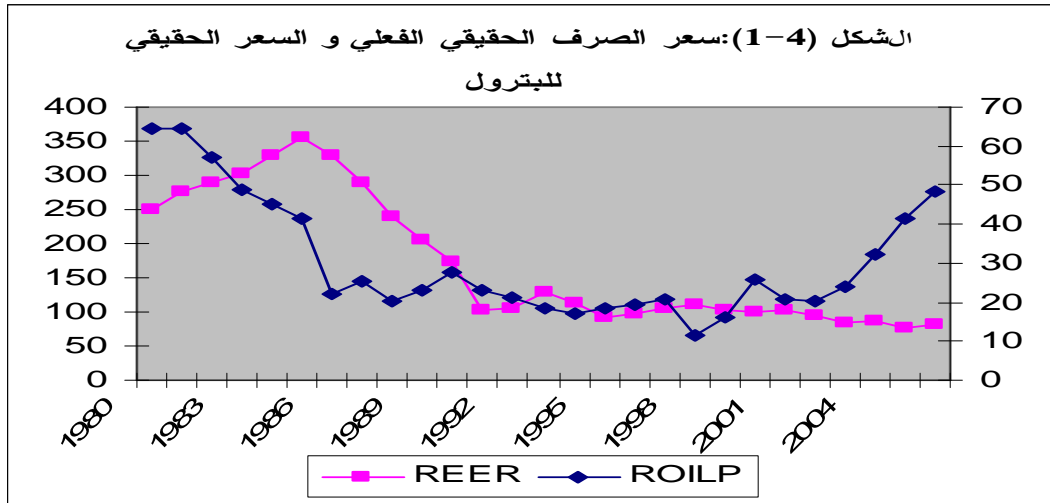
المصدر : صندوق النقد الدولي

أدى الارتفاع الكبير لسعر الدولار في النصف الأول من سنة 1980 إلى ارتفاع محسوس في القيمة الحقيقية للدينار الجزائري (حوالي 50 % خلال الفترة ما بين 1980 و 1985) مما أثر سلبا على تنافسية الصادرات خارج المحروقات و حفز الواردات .

في سنة 1994 و وضعت السلطات برنامجا للتعديل كان يهدف إلى تصحيح الارتفاع الحقيقي في سعر صرف للدينار الجزائري ، الذي تم تخفيض قيمته على مرحلتين بين أبريل و سبتمبر 1994 ، كما ارتفع الهامش بين سعر الصرف في السوق الموازي و السوق الرسمي بأكثر من 200 % في هذه المرحلة ، و قد كانت سياسة الصرف في هذه المرحلة ترمي إلى المحافظة على استقرار صرف الدينار لأن الهدف الرئيسي من نظام الصرف هذا هو تجنب التأثيرات السلبية لارتفاع الصرف الحقيقي و احتواء التضخم من خلال التنسيق مع السياسة النقدية .

و في سنة 1996 تم تأسيس سوق للصرف ما بين البنوك ، و بين سنتي 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 20% ليتراجع و ينخفض بـ 13 % بين 1998 و 2001 ، و بعد الانخفاض الحقيقي أثناء الـ 16 شهرا التي تلت بداية 2002 و التي تزامنت مع ارتفاع صرف الأورو بالنسبة للدولار ، تدخلت السلطات في سوق الصرف في الثلاثي الثاني من سنة 2003 من

اجل إعادة سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى مستواه في نهاية 2002¹ ، و ما بين 2002 و 2003 انخفض سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 17% .
 لكن عموما في الجزائر كان لارتفاع سعر البترول تأثير على سعر الصرف الحقيقي و هذا يبدو واضحا من خلال منحنى تطور سعر الصرف الحقيقي و سعر البترول الحقيقي في الشكل (3-3)، و مختلف الدراسات التي تناولت محددات سعر صرف الدينار الجزائري ، حيث في دراسة لصندوق النقد الدولي² IMF(2008) تتعلق بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني ، فقد تبين أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يرتفع مع ارتفاع أسعار البترول ، و أن زيادة قدرها 1 % في أسعار البترول الحقيقية تؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بحوالي 0.3 % ، كما توصل³ Koranchelian (2005) إلى أن سعر البترول يعتبر من بين محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري ، و يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، و هذا الارتباط بين سعر البترول و سعر الصرف الحقيقي يدعم إلى حد كبير فرضية المرض الاقتصادي الهولندي في الجزائر .



المطلب الثاني : تراجع قطاعي الصناعة و الفلاحة و توسع قطاعي البناء و الخدمات:

يؤدي المرض الاقتصادي الهولندي إلى تراجع قطاعات سلع التبادل التجاري خارج قطاع الموارد الطبيعية ، أي تراجع كل من القطاع الصناعي و القطاع الفلاحي ، هذا بالإضافة إلى عدد من التأثيرات السلبية على كل الاقتصاد ، و قد توصلت العديد من الدراسات إلى نتائج تدعم نظرية كورن و نيري حول تعرض البلدان الغنية بالموارد للمرض الاقتصادي الهولندي خاصة تراجع قطاعي الصناعة و الفلاحة ، في دراسة لـ (Fardmanesh ,1991) شملت خمسة بلدان نامية مصدرة

¹ koranchelian, T., "The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience," IMF Working Paper 05/135, International Monetary Fund.,2005 ,P.45.

² IMF, (2008), " Algeria: Algeria: Selected Issues " ,IMF Country Report No. 08/104 March 2008, International Monetary Fund Washington, D.C.

³ Koranchelian, Taline (2005), "The equilibrium real exchange rate in a commodity exporting country: Algeria's experience", IMF Working Paper 05/135, Washington D.C.

للبنترول (الجزائر ، الإكوادور ، إندونيسيا ، نيجيريا و فنزويلا) خلال الفترة الممتدة من 1966 حتى 1986 ، فقد توصل إلى أن الصدمة البترولية لسنة 1970 أدت إلى انحصار القطاع الفلاحي و توسع قطاع المنتجات الصناعية المحمي و قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري في هذه البلدان النامية المصدرة للبنترول ، و بالمقابل فقد أدى انخفاض أسعار البنترول في منتصف 1980 إلى تحسن القطاع الفلاحي و تراجع القطاع الصناعي ، وفي دراسة لصندوق النقد الدولي حول اقتصاد روسيا فقد توصل (Nienke Oomes and Katerine Kalcheva, 2007) إلى تأكيد تعرض اقتصاد روسيا لأعراض المرض الهولندي و المتمثلة في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ، تراجع القطاع الصناعي ، توسع قطاع الخدمات ، و ارتفاع عام في مستوى الأجور ، وفي دراسة لـ (Philipe Stijns, 2003) شملت مجموعة كبيرة من البلدان فقد توصل إلى أن زيادة قدرها 1% في سعر البنترول في الأسواق العالمية تؤدي إلى انخفاض قدره 0.5% في صادرات المنتجات الصناعية للبلدان المصدرة للبنترول ، و أن زيادة بـ 1% في الصادرات الصافية من الطاقة للبلدان المصدرة للبنترول تؤدي إلى انخفاض قدره 8% في صادرات المنتجات الصناعية لهذه البلدان .

و بالمقابل نجد أعمال أخرى ألفت الكثير من الشك حول وجود تأثيرات سلبية لوفرة الموارد الطبيعية ، و من بينها نذكر أعمال (Gelb, 1988) الذي توصل في دراسة مقارنة إلى أنه ليست معظم البلدان النامية الغنية بالموارد تعاني من المرض الهولندي غير أنه توصل إلى أن في غالب هذه البلدان يدفع انتعاش قطاع الموارد الحكومات إلى تبني سياسات غير منتجة ولفترات طويلة ، أما (Spilimbergo 1999) فلم يشر إلى وجود تأثير للمرض الهولندي و توصل إلى أن عائدات معدن النحاس كان لها أثر إيجابي في اقتصاد الشيلي . أما فيما يخص الجزائر فقد توصل (Auty, 2003) إلى أن تأثير المرض الهولندي كان تقريبا مهملا في اقتصاد إندونيسيا ، بينما في الجزائر فقد كان تأثير المرض الهولندي واضحا على قطاع المنتجات الصناعية .

1. هيكلية الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد الجزائري (1972-1989):

في دراسة لـ (Auty, R.M, 2003) تعرضت لمدى نجاح الاقتصاد الجزائري على الاندماج في الاقتصاد العالمي ، ، توصل هذا الأخير إلى أن تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري كان واضحا خلال الفترة من 1972 حتى 1990 ، حيث لاحظ الانخفاض الواضح في قطاعات سلع التبادل التجاري (الصناعة و الفلاحة) ، فالنسبة لقطاع الفلاحة ، فبينما في الحالة العادية (اقتصاد بحجم الاقتصاد الجزائري فيما يخص مستوى الدخل بالنسبة للفرد) نسبة مساهمته في GDP تمثل 25% غير أن هذه النسبة للاقتصاد الجزائري تساوي 11% فقط و هذا مؤشر على تراجع أداء هذا القطاع خلال الفترة بعد 1972 أي بعد الصدمتين البتروليتين الإيجابيتين الأولى و الثانية ، كذلك القطاع الصناعي هو الآخر شهد تراجعا مقارنة بالحالة العادية (النسبة العادية 20% أما النسبة المحققة كانت

16 % في الفترة الأولى ، و الفترة الثانية (الثمانينات) و التي شهدت انخفاض أسعار النفط زاد انخفاض نسبة مساهمة الصناعة في GDP من 23 % في الحالة العادية إلى 16 % (النسبة المحققة) . أما قطاعات سلع خارج التبادل التجاري فقد عرفت نموا مقارنة مع الحالة العادية ، فقطاع الأشغال العمومية و البناء نسبة مساهمته في GDP في الحالة العادية قدرت بـ 5% بينما النسبة المحققة في الجزائر كانت 13% في الفترة الأولى و هذا مؤشر على توسع كبير لهذا القطاع في مرحلة ارتفاع أسعار البترول ، أما في الفترة الثانية فقدت النسبة العادية بـ 16 % أما النسبة المحققة فكانت 13 % و هذا يعني تراجع قليل لهذا القطاع بعض انخفاض أسعار البترول بعد الصدمة البترولية السلبية لنهاية الثمانيات ، أما فيما يخص قطاع الخدمات ، في الفترة الأولى قدرت نسبة مساهمته في GDP في الحالة العادية بـ 50 % بينما النسبة المحققة في الجزائر كانت 60 % ، و في الفترة الثانية كذلك كانت النسبة المحققة أكبر من النسبة العادية (النسبة العادية 44 % ، النسبة المحققة 54 %) و هذا يدل على التوسع الكبير الذي شهده قطاع الخدمات سواء أثناء سنتي 1973 و 1979 و هي سنوات ارتفاع أسعار البترول أو بعد سنة 1986 فترة انخفاض أسعار المحروقات .

فالنسبة للجزائر كانت أعراض المرض الاقتصادي الهولندي واضحة ، و ظهرت تجلياتها من خلال:

أولا : تركيز جانب كبير من الاستثمارات العامة في القطاعات الصناعية الكثيفة رأس المال ، خاصة قطاع المحروقات: مع بداية 1970 تبنت الجزائر إستراتيجية صناعية أدت إلى تطور سريع في القطاع الصناعي العام المحلي ، و مع بداية 1980 أصبح القطاع الصناعي الجزائري يغطي أنشطة متنوعة ، و أصبح القطاع العام الصناعي يوظف أكثر من 60 % من اليد العاملة و يساهم بحوالي 65 % في الناتج الداخلي الخام ، كما كان لصناعات الثقيلة دور مهم في دعم القطاع الصناعي الجزائري ، ففي سنة 1988 تجاوز إنتاج هذا القطاع 25 مليار دينار منها 12 مليار كقيمة مضافة ، و وصلت مساهمته في الصادرات خارج المحروقات 74 % ، و عرف مؤشر الإنتاج الصناعي نموا قدرها 36 % خلال ثلاثة سنوات حيث انتقلت قيمته من 147.1 سنة 1980 إلى 273.4 سنة 1983 ، أما معدل النمو المتوسط في القطاع الصناعي عامة فقد كان في حدود 9.5 % أثناء هذه المرحلة ، و بالرغم من تراجع أسعار المحروقات فقد استمر القطاع الصناعي في تحقيق معدلات نمو جيدة بسبب استمرار التأثير الإيجابي للصناعة الكثيفة لسنوات السبعينات على مجمل الأنشطة الصناعية في الجزائر .

إن أهم ما ميز هذه المرحلة و كان له تأثير مهم على تضاعف الاستثمارات في القطاع الصناعي هو ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال المرحلة قبل 1986 ، و هذا بسبب انتهاء الجزائر سياسة تنمية صناعية تركز على ما يسمى بـ " اقتصاد التصنيع انطلاقا من الموارد الطبيعية " (Resource-based industry RBI) ، و من خلال الجدول (3-5) و الذي يبين تركيبة الاستثمار العام حسب القطاعات يلاحظ تركيز جانب كبير من الاستثمارات العامة في القطاعات الصناعية الكثيفة رأس المال ، خاصة قطاع المحروقات ، و من بين أهم الأسباب التي دفعت الحكومة في تلك الفترة لإيلاء

أهمية بالغة للاستثمار في قطاع المحروقات ، هي أولا ، اعتبار هذا القطاع كقاعدة للتصنيع في الجزائر ، ثانيا ، توقعات النفاد السريع للنفط الجزائري ، و رغبة الحكومة في زيادة صادرات الغاز الطبيعي باعتبار أن الجزائر كانت تمثل رابع دولة في العالم من حيث توقعات احتياطات الغاز الطبيعي مقارنة مع احتياطاتها المؤكدة من النفط و التي كان من المتوقع أن تنفذ مع نهاية القرن .

الجدول (3-5) : توزيع الاستثمارات العامة حسب القطاعات 1974-1984

القطاعات	1977-1974	1979-1978	1984-1980
الزراعة	7.7	3.1	4.0
الماء	2.9	1.5	4.0
المحروقات	26.4	34.9	14.8
الصناعات الأخرى	36.2	28.4	16.4
السكن	5.3	8.2	13.1
البناء	10.3	14.3	32.7
التعليم و التدريب	5.4	6.0	9.4
الخدمات	5.8	3.5	5.6

Source : Gelb, A. and Associates, "Oil Windfalls: Blessing or Curse? ", World Bank: Oxford University Press , 1989 ,p.156.

كذلك الصناعات الخفيفة هي الأخرى نالت حصة كبيرة من الاستثمارات العامة (36.2 % سنة 1975) و هذا بسبب اعتماد الجزائر لنموذج الصناعات المصنعة و رغبتها في تكوين قاعدة صناعية متينة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، كم عرفت الاستثمارات في المباني و البنية التحتية هي الأخرى زيادة معتبرة بعد 1978 (من 15.6 % سنة 1978 إلى 45.8 % سنة 1982) . و على خلاف القطاعات الأخرى ، فالاستثمارات العامة المخصصة للقطاع الفلاحي عرفت انخفاضا تدريجيا خلال الفترة من 1974 حتى 1984 ، في سنة 1974 خصص للقطاع الفلاحي 7.7 % من الاستثمارات العامة لتتخفف هذه النسبة إلى 3.1 % سنة 1978 و 4.0 % سنة 1982 ، و رغم تطبيق إصلاح الثورة الزراعية سنة 1971 ، إلا أن القطاع الفلاحي في الجزائر عرف أداءه ضعفا شديدا ، فما بين سنوات 1980 و 1983 مثلت واردات المواد الغذائية ما يعادل 80 % من القيمة المضافة للفلاحة .

ثانيا : تراجع مساهمة قطاعات سلع التبادل التجاري (الصناعة و الفلاحة) في GDP مقارنة بزيادة و توسع القطاعات خارج التبادل التجاري (البناء و الخدمات) ، فمعظم المؤشرات تدل على تراجع مساهمة قطاعي الصناعة و الفلاحة في الإنتاج الوطني و في الصادرات ، على عكس قطاع المحروقات و قطاع الأشغال العمومية و البناء .

بعد الاستقلال تبنت الجزائر سياسة تنمية طموحة ، ساهم في وضعها منظرين اقتصاديين معروفين من أبرزهم Gérard Destanne de Bernis ، و قد ركزت سياسة التنمية هذه على الصناعة و تنمية القطاع

الفلاحي ، و في ظل هذا النموذج للتنمية ، يكون للصناعة تأثير إيجابي مباشر و آخر غير مباشر على الفلاحة ، من خلال التوفير للقطاع الفلاحي الإمكانيات المادية و التقنية التي تسمح بتحديثه. أما إنتاج القطاع الفلاحي فقد شهد استقرارا منذ 1962 ، و مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام ما فتئت تتخفف من سنة لأخرى.

الجدول (3-6): مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام (بـ %)

1974	1973	1972	1971	1970	1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963	
7.3	9.3	10.3	12.4	12.5	14.3	17.3	17.0	12.3	19.0	20.7	24.7	
1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1978	1977	1976	1975
13.0	12.17	12.88	10.18	9.0	7.53	7.75	8.39	9.24	7.8	7.4	9.4	10.9

Source : [World Development Indicators database](#) .

من خلال الجدول (3-6) يلاحظ أن مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام بعدما كانت تمثل 24.7 % سنة 1963 ، فقد شهدت انخفاضا تدريجيا لتصل سنة 1978 إلى 7.8 % ، أما مؤشر الإنتاج الفلاحي فبقي مستقرا ، و هذا ما يفسر الارتفاع الكبير في حجم و نمو واردات الحبوب ، حيث أن استقرار الإنتاج الفلاحي و زيادة حاجات الجزائر الغذائية بسبب زيادة عدد السكان ساهم في زيادة واردات الغذاء ، كما أن مشكلة التصحر ، الجفاف ، و التوسع غير المراقب للعمران و للأنشطة الصناعية على حساب الأراضي الصالحة للزراعة ، بالإضافة إلى تركيز السلطات لمعظم الاستثمارات و الجهود لصالح قطاعي الصناعة و المحروقات أدى إلى إهمال للقطاع الفلاحي و تراجع أدائه بشكل كبير خلال هذه المرحلة .

و على خلاف القطاع الفلاحي ، فقد استفاد القطاع الصناعي من استثمارات كبيرة مقارنة بالقطاع الفلاحي ، ففي المخطط الرباعي الأول 1970-1973 تم توجيه 54% من مجموع الاستثمارات العمومية نحو الصناعة (المناجم و الطاقة و البترول) بينما لم تتجاوز حصة القطاع الفلاحي 10% ، كما ارتفعت نسبة الاستثمارات العمومية الموجهة للقطاع الصناعي في المخطط الرباعي الثاني 74-77 إلى 56% مقابل 06% فقط للقطاع الفلاحي .

و من خلال الجدول (3-7) الذي يبين توزيع معدل نمو القيمة المضافة بين قطاعي الفلاحة و الصناعة يمكن ملاحظة التغيرات الهيكلية التي أحدثتها الصدمات البترولية في هيكلية الاقتصاد الوطني ، فبعد الصدمة البترولية الأولى (1973) و حتى ثاني صدمة بترولية موجبة (1979) عرف معدل نمو القيمة المضافة في القطاع الصناعي تحسنا ملحوظا مقارنة بالفترة ما قبل ارتفاع أسعار البترول (معدل نمو القيمة المضافة في الصناعة تراوح ما بين 13.89 % و 17.9 % في الفترة ما بين 1975 و 1979 ، مقارنة بـ 11.31 % و 11.86 % بين سنوات 1967 و 1973) ، غير أنه مع نهاية الثمانينات (الصدمة البترولية السلبية لسنة 1986) بدأ نمو القطاع الصناعي يعرف تراجعا هاما ، حيث أن معدل نمو القيمة المضافة في هذا القطاع بقي في حدود 0.37 % في الفترة ما بين 1985 و 1989 .

أما القطاع الفلاحي فهو الأخر عرف تراجعاً في فترة ارتفاع أسعار البترول و ما بعدها مقارنة بمعدل نموه قبل سنوات السبعينات ، فبينما عرف معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي 12.13 % ما بين 1967 و 1969 ، نجد أنه تراجع إلى 7.86 % في نهاية 1980 .

إن تتبع قطاعي سلع التبادل التجاري (الفلاحة و الصناعة) و مقارنة معدلات النمو التي حققها هاذين القطاعين قبل و أثناء و بعد فترة ارتفاع أسعار البترول ، يلاحظ أن في كل من الصناعة و الفلاحة بدأت تظهر بوادر الانخفاض من حيث معدلات النمو بعد الصدمة البترولية السلبية لسنة 1986 ، وهذه النتائج لا تختلف عن توقعات نظرية المرض الاقتصادي الهولندي بشأن التأثير السلبي لانتعاش قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات سلع التبادل التجاري خاصة في الفترة التي تلي انخفاض عائدات تصدير الموارد الطبيعية نتيجة انخفاض أسعارها في السوق .

الجدول (3-7): معدل نمو القيمة المضافة لقطاعي الفلاحة و الصناعة 1967-1989

الصادمة البترولية العكسية (1986)	الصادمة البترولية الموجبتين الأولى و الثانية (1973-1979)	الصادمة البترولية الموجبتين الأولى و الثانية (1973-1979)	الصادمة البترولية الموجبتين الأولى و الثانية (1973-1979)	الصادمة البترولية الموجبتين الأولى و الثانية (1973-1979)	الصادمة البترولية الموجبتين الأولى و الثانية (1973-1979)
89-1985	84-1980	79-1978	77-1975	73-1970	69-1967
7.86	2.4	10.3	6.47	0.98	12.13
0.37	9.0	17.9	13.89	11.86	11.31

Source : [World Development Indicators database](#) .

ثالثاً : ارتباط نمو القطاع الحقيقي بنمو قطاع المحروقات : مع بداية السبعينات بدأت تتغير هيكلية الاقتصاد الجزائري ، و بدأ يترسخ واقع ارتباطه الشديد بقطاع المحروقات ، و ابتداء من سنة 1974 ، و بعد أول صدمة بترولية موجبة ، عرفت مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام زيادة كبيرة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية ، و في هذه السنة مثلت المحروقات 41.4 % من الإنتاج ، و من 1975 حتى 1984 تراوحت مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج ما بين 30 و 35 % ، أما الفترة ما بين 1985 و 1989 فقد تميزت بانخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الإنتاج وهذا في حدود 21 % ، نتيجة انخفاض أسعار البترول .

أما مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الإنتاج فقد انتقلت من 19.18 % في المتوسط للفترة ما بين 1970 و 1973 إلى 12.35 % ما بين 1974 و 1977 ، فهذه الصناعة لا تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام ، رغم الاستثمارات الضخمة التي استفادت منها في مرحلة السبعينات ، وحتى بعد 1980 فإن مساهمة الصناعة خارج المحروقات لم تتجاوز ما كانت عليه قبل 1973 .

حصة مساهمة قطاع الفلاحة في الإنتاج ، بعدما كانت تمثل 11.6 % في الفترة ما بين 1970 و 1973 ، انخفضت في سنوات السبعينات إلى حدود 10 % ، لتعرف نوعاً من التحسن في سنوات 1980 . أما قطاع الأشغال العمومية و البناء فقد عرف ازدهاراً كبيراً في سنوات 1970 ، فمساهمته في الإنتاج انتقلت من 13.1 % في المتوسط بين سنوات 1970 و 1973 إلى 18.2 % بين 1974 و 1977 ،

لتقارب 19 % بعد 1985 ، أما مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام فقد كانت شبه مستقرة ابتداء من 1974 .

الجدول (3-8): مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام : 1970-1989 .

القطاعات	1973-1970	1977-1974	1979-1978	1984-1980	1989-1985
الزراعة	11.6	10.5	10.3	9.56	13.3
المحروقات	17.12	35.46	31.0	35.34	21.66
الصناعة خارج المحروقات	19.18	12.35	13.2	13.36	17.34
البناء و الأشغال العامة	13.1	16.0	18.2	16.54	18.8
الخدمات	39.0	25.69	27.3	25.2	28.9
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS ، و صندوق النقد الدولي IFS

من خلال المعطيات المتعلقة بمساهمة قطاعات الاقتصاد الجزائري في الإنتاج ، يمكن ملاحظة أن قطاعات سلع خارج التبادل التجاري عرفت تحسنا نسبيا(في أسوأ الحالات لم تتراجع) من حيث المساهمة في الإنتاج ، فقطاع البناء و الأشغال العامة عرف توسعا أما قطاع الخدمات فنسبة مساهمته في الإنتاج بقيت مرتفعة ، غير أن قطاعات سلع التبادل التجاري فقد عرفت تراجعا نسبيا مقارنة بحجم الاستثمارات و برامج الإصلاح التي استفادت منها (الصناعات المصنعة ، الإصلاح الزراعي) ، وهذا يرجح تعرض الاقتصاد الجزائري لأعراض المرض الهولندي خلال هذه الفترة .

2. هيكلية الاقتصاد الجزائري أثناء فترة التحول نحو اقتصاد السوق (1990-2009) :

أولا- تطور الإنتاج في قطاعات الاقتصاد الحقيقي (تراجع قطاعي المنتجات الصناعية و الزراعة):

ابتداء من سنوات التسعينيات ومع تراجع إيرادات البترول بدأت تظهر بوادر و مؤشرات تراجع القطاع الصناعي المحلي خارج المحروقات بسبب تداعيات كل من أسعار البترول و ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي ، و بالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري الذي يؤثر سلبا على تنافسية صادرات الصناعة المحلية ، وبعدها كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام حوالي 65 % سنة 1980 فقد تراجعت إلى حوالي 7 % فقط طيلة الفترة من 1999 حتى 2005 ، كما انخفضت صادرات القطاع الصناعي بشكل كبير جدا ، حيث أنها لم تتجاوز نسبة 3 % من إجمالي الصادرات من سنة 1992 حتى 2005 .

و يعتبر القطاع العام هو من تحمل تراجع الصناعة dé-industrialisation ، فالمنتجات الصناعية للقطاع العام شهدت معدلات نمو سلبية بداية من نهاية فترة الثمانينات ، ففي سنة 2004 فقد مؤشر الإنتاج الصناعي 38 نقطة مقارنة مع سنة 1989 ، أما في سنة 2007 فقد هذا المؤشر 45.3 نقطة مقارنة بـ سنة 1989 ، أي أن الإنتاج الصناعي خارج المحروقات انخفض بما يقرب النصف ما بين سنة 1989 و 2007 ، و هذا خلافا لمؤشر إنتاج قطاع المحروقات الذي ارتفع من 100 نقطة سنة

1989 إلى 150.7 نقطة سنة 2007 ، أي أن إنتاجه عرف نمواً بأكثر من 50 % ما بين سنة 1989 و 2007 .

الجدول (3-9) : مؤشرات : الإنتاج الصناعي ، المحروقات ، الفلاحة 1989-2007

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1989	
68.0	69.0	63.4	68.7	78.9	80.2	88.2	100	مؤشر المنتجات الصناعية
121.5	119.2	118.3	112.4	107.6	106.1	109.1	100	مؤشر قطاع المحروقات
104.7	99.7	80.8	118.7	89.3	71.5	85.8	77.1	مؤشر الإنتاج الفلاحي
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
54.7	58.7	60.0	61.5	62.8	64.9	65.9	66.6	مؤشر المنتجات الصناعية
150.7	148.5	149.6	145.2	138.8	133.2	128.0	128.6	مؤشر قطاع المحروقات
			128.4	132.9	107.5	106.3	89.0	مؤشر الإنتاج الفلاحي

Source : International Monetary Fund , Algeria: Statistical Appendix , IMF Country Report , 1998 No. 98/87 , 2001 No. 01/163 , 2005 No. 05/51 , 2008 No. 08/102 , 2009 No. 09/111 , International Monetary Fund Washington, D.C.

و خلال المرحلة ما بعد 1990 بدأت تظهر التأثيرات السلبية لانتعاش قطاع البترول على القطاع الصناعي الجزائري ، فالفارق الكبير في النمو بين الصناعات البترولية المزدهرة و أنشطة القطاعات الصناعية الأخرى المتراجعة ، قد يساهم إلى حد ما في دعم فرضية تعرض الاقتصاد الجزائري للمرض الهولندي ، غير أن هذا التأثير لم يكن من خلال تأثير سعر الصرف الحقيقي بالدرجة الأولى ، و لكن بعوامل أخرى ساهمت في تراجع القطاع الصناعي الجزائري كان أبرزها تميز هذا القطاع بكونه قطاعا كان محميا من المنافسة الخارجية بسبب القيود و الرسوم الجمركية المرتفعة المفروضة على الواردات الأجنبية في سنوات السبعينات و الثمانينات ، و كونه أيضا ارتبط كثيرا بواردات المواد الأولية و التجهيز و قطع الغيار المستوردة ، غير أنه مع بداية التسعينات واجه القطاع الصناعي الجزائري مشكلتين أساسيتين: أولا : انخفاض إيرادات الدولة و تقلص حجم الواردات أدى إلى انخفاض مدخلات القطاع الصناعي المحلي ، ثانيا : اعتماد الجزائر سياسة تحرير الاقتصاد و تحرير التجارة الخارجية أدت إلى تعرض القطاع الصناعي لمنافسة أجنبية قوية ، بالإضافة إلى العامل التقني و التأثيرات على قائمة المنتجات التي انتهت لكونها قديمة و غير تنافسية مما اعتبر عائقا ليس فقط لتنمية الصناعة و لكن أيضا لوجود المؤسسات ، و النتيجة كانت تراجع عام في القطاع الصناعي الجزائري و انخفاض حاد في نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 12 % سنة 1993 إلى 8.6 % سنة 1999 ، و إلى 5 % سنة 2007 ، هذا بالإضافة لتأثير توفر الجزائر على موارد بترولية هامة جعلتها تركز جانب أكبر من الاهتمام لقطاع البترول على حساب قطاعات الاقتصاد الأخرى على غرار القطاع الصناعي.

ثانيا : مساهمة قطاعات الاقتصاد في الإنتاج (قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري):
من خلال هذا الجدول (3-10) الذي يبين مساهمة قطاعات الاقتصاد في الإنتاج بعد 1990، يتضح أن هيكله الاقتصادي الجزائري تقدم صورة تتوافق كثيرا مع أعراض المرض الاقتصادي الهولندي : قطاع المحروقات يعتبر محرك الاقتصاد الجزائري ، فنسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لم تتوقف عن الارتفاع ، حيث ارتفعت من 21.5% سنة 1993 إلى 40.8% سنة 2000 ثم إلى 45.9 % سنة 2006 ، أما الصناعة خارج المحروقات فقد شهدت حصتها في الناتج الداخلي الخام تراجعا بأكثر من النصف ، حيث انخفضت نسبة مساهمتها في الإنتاج من 12.1 % في سنة 1993 إلى 5 % سنة 2007 ، كما أن مساهمة قطاع الفلاحة في الإنتاج بقيت جد ضعيفة و مستقرة عند مستويات منخفضة إذا ما قورنت بإمكانيات البلد الزراعية ، و بصفة عامة تين هذه الأرقام أن أكثر القطاعات مساهمة في الناتج الداخلي الخام هما قطاع المحروقات و قطاعات السلع خارج التبادل التجاري (قطاع الخدمات ، البناء و الأشغال العامة) حيث أن مساهمة هذه القطاعات في النمو قدرت بأكثر من 87 % سنة 2007، أما مساهمة قطاعي الفلاحة و الصناعة فهي لم تتجاوز عتبة 13 % لنفس السنة .

الجدول (3-10) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (GDP %)

	07	06	05	04	03	02	01	00	99	98	97	96	95	94	93
المحروقات	43.9	45.9	44.4	37.8	36.2	32.8	34.0	40.8	27.8	23.0	30.1	29.2	25.6	22.7	21.5
الفلاحة	7.6	7.6	7.7	9.4	9.6	9.3	9.7	8.1	10.6	11.1	9.4	10.9	9.7	9.5	10.9
الصناعة	5.0	5.0	5.3	6.2	6.6	7.4	7.4	7.3	8.9	9.7	9.0	9.2	10.6	11.5	12.1
الخدمات الحكومية	8.4	8.0	8.4	9.8	11.1	11.7	11.1	10.6	12.7	13.5	10.6	10.5	11.7	12.7	13.6
الخدمات غير الحكومية	20.5	20.1	20.1	21.2	21.4	23.2	22.6	18.7	22.7	23.4	22.6	22.1	23.0	24.0	23.0
الأشغال العامة و البناء	8.9	8.0	7.5	8.3	8.8	9.1	8.5	8.6	10.0	10.7	9.9	9.6	10.2	11.3	11.5
أخرى	5.7	5.4	6.5	7.3	6.2	6.5	6.7	5.9	7.3	8.1	8.4	8.5	9.2	8.3	7.4

Source : International Monetary Fund , Algeria: Statistical Appendix , IMF Country Report , 1998 No. 98/87 , 2001 No. 01/163 , 2005 No. 05/51 , 2008 No. 08/102 , 2009 No. 09/111 , International Monetary Fund Washington, D.C.

إن هيكله الاقتصادي الجزائري هذه ، و التي تتميز بارتباطه الشديد بقطاع المحروقات ، و تراجع قطاعات سلع التبادل التجاري (الفلاحة و الصناعة) ، من المستبعد أن تشهد تغيرا ملموسا في المدى المتوسط و هذا لعدة أسباب ، من بينها:

- استمرار إعطاء الدولة أهمية بالغة للاستثمار في قطاع المحروقات ، فبين سنتي 2000 و 2005 استفاد هذا القطاع من حجم استثمارات قدرت بـ 21 مليار دولار ، و بحلول سنة 2009 خصصت صوناطرك 32 مليار دولار من أجل رفع حصة الجزائر من إنتاج النفط في منظمة البلدان المصدرة OPEP لتصل إلى 2 مليون برميل يوميا بحلول سنة 2010 .
- إن الاهتمام الكبير من قبل الدولة بقطاع المحروقات أدى إلى توسع الهوة بين أنشطة المحروقات المزدهرة و أنشطة القطاعات الصناعية الأخرى ، فبينما تساهم المحروقات في

رفع قدرات الاستيراد فإن تراجع إنتاج الصناعات الأخرى يؤدي إلى انخفاض كبير في الصادرات خارج المحروقات ، كما أن كثير من الصناعات الأخرى (صناعة السيارات ، البناء ، ...) تستعمل عوامل إنتاج محلية (أراضي ، يد عاملة ، رؤوس أموال) مما يؤدي إلى خلق قائمة واسعة من الأنشطة الإنتاجية و المؤسسات التي من شأنها المساهمة في خفض البطالة و زيادة النمو ، بينما تعتبر صناعة المحروقات مغلقة و معزولة و لها تأثير ضعيف على تطور قطاعات الاقتصاد الأخرى.

• قطاعات السلع خارج التبادل التجاري (الخدمات ، البناء و الأشغال العامة) من المتوقع أن تحافظ على معدلات نمو مستقرة للسنوات المقبلة ، نتيجة الاستثمارات الضخمة التي رصدت في البرنامج الأول لدعم النمو الاقتصادي سنة 2001 بمبلغ قدره 550 مليار دينار ، و البرنامج الثاني المكمل لدعم النمو و الذي رصد له أكثر من 55 مليار دولار على مدى خمسة سنوات (2005 - 2009) .

• أما فيما يتعلق بقطاعي الصناعة و الفلاحة فحتى الآن هناك بطء كبير و تردد فيما يتعلق بسياسة الإصلاح الموجهة لهما ، كما أن إصلاحات التعديل الهيكلي و حل المؤسسات العامة ، و تحرير التجارة الخارجية ساهمت إلى حد كبير في إضعاف القطاع الصناعي المحلي ، كما أن القطاع الخاص الصناعي و رغم التحسن الذي شهده مؤخرا إلا أنه غير قادر على تغطية التراجع الكبير في القطاع الصناعي العام ، ولهذا فالنهوض بقطاعات سلع التبادل التجاري في الجزائر لا يزال بحاجة لوقت طويل .

و قد انعكست الهيكلة القطاعية للاقتصاد الجزائري على تركيبة الصادرات ، حيث مازالت صادرات البترول تهيمن على إجمالي الصادرات الجزائرية ، فصادرات المحروقات مثلت سنة 2005 أكثر من 98 % من مجموع الصادرات ، وهذه الوضعية لهيكلة الصادرات في الجزائر لم تتغير منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي بمعنى أن الاقتصاد الجزائري بقي يحتفظ بنفس الخصائص ، أي اقتصاد يعتمد أساسا على إنتاج و تصدير النفط .

الجدول (3-11): نسبة مساهمة المحروقات في مجموع الصادرات

1997	1996	1995	1990	1985	1980	1975	1970
96.25%	93.39%	93,5 %	97,0 %	98,0 %	97,0 %	92,0 %	69,0 %
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998
98.05%	97.40%	97.26%	96.25%	96.5%	97.21%	96.50%	96.49%

المصدر: من إعداد الباحث و بالإستعانة بمعطيات صندوق النقد الدولي IFS

ثالثا: نمو كتلة الأجور في القطاعات :

نتوقع نظرية المرض الاقتصادي الهولندي أن تؤدي زيادة صادرات قطاع الموارد الطبيعية إلى زيادة في الأجور الحقيقية للقطاع الخاص و العائلات و هذا بفعل أثري النفقات و حركة الموارد ، و فيما

يخص تطور كتلة الأجور في الجزائر فيلاحظ من خلال الجدول أن كتلة الأجور شهدت نموا سريعا في كل قطاعات الاقتصاد و هذا ابتداءا من 2000 أي السنة التي عرفت تحسن و انتعاش أسعار البترول ، حيث ارتفعت كتلة الأجور في قطاع الإدارة مثلا بمقدار 54 % من سنة 2000 حتى 2005 ، أما في القطاع الفلاحي فقد عرفت معدل نمو بـ 93 % لنفس الفترة ، و في قطاعات الاقتصاد الأخرى زادت كتلة الأجور بمقدار 47 % من 2000 حتى سنة 2005 .

الجدول (3-12): تطور كتلة الأجور من 1997 إلى 2005 .

القطاعات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع الاقتصادي	352,9	378,0	393,2	416,5	450,3	482,2	510,6	576,2	613,9
القطاع الفلاحي	33,3	37,4	39,3	39,2	42,4	56,8	63,1	72,1	76,0
الإدارة	334,5	365,8	388,2	410,4	464,3	489,3	542,8	596,3	632,4
المجموع	720,7	781,1	820,7	866,1	956,9	1028,30	1116,50	1244,60	1322,3

المصدر : O.N.S.

كذلك الأجر الوطني القاعدي عرف نموا خلال السنوات الأخيرة ، و الذي انتقل من 1000 دج سنة 1990 إلى 12000 دج مع بداية 2007 ، و هذا استجابة لمطالب العمال قصد تحسين قدرتهم الشرائية ، لمواجهة ارتفاع أسعار مختلف السلع الاستهلاكية التي عرفت أسعارها ارتفاعا كبيرا في الأسواق العالمية بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار البترول ، حيث قفز سعر برميل النفط من 25 دولار سنة 2002 إلى أكثر من 95 دولار في فبراير 2008 .

و في الأخير ، كل المؤشرات كانت تدل على أن أداء الاقتصاد الجزائري و خاصة قطاعي الفلاحة و المنتجات الصناعية شهدت تراجعا كبيرا ، بينما عرف قطاع الخدمات استقرارا ، بينما ازدادت مكانة و أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ، فقطاع المحروقات لا يزال محرك الاقتصاد الجزائري ، حيث تمثل صادراته أكثر من 97% من إجمالي الصادرات في الجزائر ، كما أن الجباية البترولية تمثل أكثر من 70% من مداخيل الدولة .

المبحث الثالث : دورية السياسة المالية في الجزائر :

إن توفر الجزائر على ثروة هامة من الموارد الطبيعية ممثلة خاصة في البترول و الغاز الطبيعي ساهم بدرجة كبيرة في تكوين هيكلية الاقتصاد الجزائري ، حيث أن هذا الارتباط بعائدات قطاع المحروقات يمثل من جهة أهم مصدر لتدفقات العملات الأجنبية ، و من جهة أخرى يترتب على هذا الارتباط تأثيرات مهمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد ، حيث تؤدي التقلبات في أسعار البترول إلى تقلبات مماثلة في المتغيرات الاقتصادية الكلية (تغيرات في قيمة الصادرات ، في مداخيل الحكومة ، وفي سعر الصرف) .

و تنتقل تقلبات أسعار البترول العالمية إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية بواسطة عدة قنوات ، و من بين أهم هذه القنوات السياسة المالية ، و هذا من خلال الارتباط بين الميزانية (متغيرات الميزانية التي

تتمثل في الإيرادات الجبائية و النفقات العامة) و المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات ، حيث أن لتقلبات أسعار البترول تأثير مباشر على تسيير النفقات الحكومية ، فمثلا عندما تنخفض الأسعار في قطاع المحروقات نتيجة لصدمة بترولية معاكسة فإن هذا سوف يؤدي إلى انخفاض في النفقات العامة و بالتالي انخفاضا موافقا في الطلب على الاستهلاك و الاستثمار ، مما سوف يؤثر سلبا على النمو ، أما عندما ترتفع أسعار البترول فيزيد الإنفاق العام و يزيد الاستثمار و النمو .

المطلب الأول : مسار السياسة المالية في البلدان النامية و البلدان الصناعية :

يعتبر عالما الاقتصاد¹ (1997) Gavin and Perotti أول الاقتصاديين الذين توصلوا إلى وجود ظاهرة دورية السياسة المالية (procyclical fiscal policy) في بلدان أمريكا اللاتينية ، بحيث أثبتا أنه في هذه البلدان تكون السياسة المالية دورية أي تتجه لتكون توسعية في الأوقات الجيدة بينما تكون انكماشية في الأوقات السيئة .

كما يميز² (2004) Kamnsky , Reinhart and Vegh فيما يتعلق بمسار السياسة المالية بين ثلاثة حالات :

- **السياسة المالية الدورية (procyclical fiscal policy):** هي تلك السياسة التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي في الأوقات الجيدة و إلى انخفاضه في الفترات السيئة ، أي تكون السياسة المالية توسعية في فترات الانتعاش و انكماشية في فترات الركود ، كما تسمى هذه السياسة بالدورية لأنها تؤدي إلى تقلبات مستمرة في الدورة الاقتصادية ، و يكون الارتباط بين الدورة الاقتصادية و مكونات الإنفاق الحكومي موجبا .
- **السياسة المالية غير الدورية (countercyclical fiscal policy) :** هي تلك السياسة التي تكون توسعية في الأوقات السيئة و انكماشية في الأوقات الجيدة ، فيرتفع فيها الإنفاق الحكومي في فترات التراجع الاقتصادي و يرتفع في الحالات العكسية ، و يتجه هذا النوع من السياسة إلى تحقيق استقرار في الدورة الاقتصادية ، و يكون فيها الارتباط بين الإنفاق الحكومي و الدورة الاقتصادية سالبا ، و يمثل هذا النوع من السياسة المالية مقارنة الكلاسيكيون الجدد و المقاربة الكينزية ، و الذي يرى أن السياسة المالية المثلى ينبغي أن تكون غير دورية countercyclical ، أي أن عجز الميزانية ينبغي أن ينخفض في فترات الازدهار الاقتصادي و يرتفع في أوقات التراجع الاقتصادي .

¹ .Gavin, Michael and Roberto Perotti , " Fiscal Policy in Latin America " , NBER Macroeconomics Annual , 1997 .

² . Graciela L. Kaminsky , Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh , " When it rains , it pours: procyclical capital flows and macroeconomic policy " , NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH , Working Paper 10780 , Cambridge , September 2004

- **السياسة المالية المستقرة (acyclical fiscal policy):** السياسة المالية المستقرة هي تلك السياسة التي تتميز باستقرار في الإنفاق الحكومي ، و يكون فيها الارتباط بين النفقات الحكومية والدورة الاقتصادية معدوما .

أما¹ Talvin and Vegh (2000) فقد بينا أن دورية السياسة المالية هي القاعدة في معظم البلدان السائرة في طريق النمو ، و قد توصلا في دراستهما هذه إلى إثبات وجود علاقة ارتباط موجبة بين مكونات الإنفاق العام و الناتج الداخلي الخام لعينة تتكون من 36 دولة نامية (قدر الارتباط في المتوسط بـ 0.53) ، أما بالنسبة للبلدان الصناعية (مجموعة السبعة) فقد وجد أن معامل الارتباط في المتوسط فقد كان معدوما ، و هذا يبين عدم دورية السياسة المالية (acyclical fiscal policy) في البلدان الصناعية .

كذلك (Kamnsky , Reinhart and Vegh (2004) و باستعمال مقارنة قياسية لعينة تتكون من مجموعة بلدان OCDE و بلدان ذات الدخل المتوسط و المنخفض خلال الفترة من 1970 حتى 1998 ، إلى وجود دورية للسياسة المالية في معظم البلدان التي تتميز بدخل منخفض أو متوسط ، و إلى عدم دورية السياسة المالية في البلدان الصناعية .

في الجدول (3-13) و المقتبس من أعمال (Kamnsky , Reinhart and Vegh (2004) يقدم بيانات حول مؤشر دورية السياسة المالية ، و يظهر مدى الارتباط بين مكونات سياسة الإنفاق الحكومي و المكونات الدورية للناتج الداخلي الخام ، حيث أنه في معظم البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل يتجلى الارتباط الايجابي بين متغير الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام الحقيقي ، و إرتفاع مؤشر قياس دورية السياسة المالية و هذا يدعم فكرة دورية السياسة المالية في هذه البلدان ، و عكس هذا يبدو في جل البلدان الصناعية و هذا من خلال الارتباط السلبي بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام الحقيقي ، و انخفاض مؤشر قياس دورية السياسة المالية فيها .

¹Talvi, Ernesto, and Carlos A. Végh. "Tax Base Variability and Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries", *Journal of Development Economics*, Vol 78, 2005.

الجدول (3-13) : مؤشر دورية السياسة المالية

مؤشر دورية السياسة المالية	مسار دورة سياسة الإنفاق العام :		الارتباط بين مكونات GDP و :			البلدان
	percentiles	في المستوى	التضخم	الحكومي	الانفاق الحقيقي	
0.23	0.18	5.58	-0.08		0.35	الجزائر
0.24-	0.08-	0.62-	0.11		0.45-	فرنسا
0.25	0.04	1.04	0.29-		0.43	الهند
0.37	0.32	10.35	0.02-		0.60	إيران
0.16	0.07	2.17	0.38-		0.15	الأردن
0.26	0.22	7.00	0.29-		0.28	كينيا
0.40	1.00	32.42	0.00		0.90	ليبيريا
0.20	0.20	6.30	0.04		0.33	نيجيريا
0.16	0.20	6.37	0.33		0.38	العربية السعودية
0.63	0.49	15.59	0.46-		0.84	رواندا
0.37-	0.21-	1.61-	0.11		0.67-	المملكة المتحدة
0.19-	0.11-	0.86-	0.00		0.37-	الولايات المتحدة
0.36	0.27	8.67	0.35-		0.46	فنزويلا

Source : Graciela L. Kaminsky , Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh , " When it rains , it pours: procyclical capital flows and macroeconomic policy " , NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH , Working Paper 10780 , Cambridge , September 2004 , p.Appendix Table

و في دراسات مشابهة كثيرة ، فقد توصل العديد من الاقتصاديين إلى نفس هذه النتائج بشأن دورية السياسة المالية في البلدان النامية ، و عدم دوريتها في البلدان الصناعية ، و من بين هذه الدراسات نذكر أعمال: ¹ Ethan Ilzetzki , Carlos A. Vegh (2008) حيث في دراسة شملت عينة تتكون من 49 بلدا خلال الفترة الممتدة من 1960 حتى 2006 و باستعمال مجموعة من الاختبارات القياسية توصلنا بصفة قاطعة إلى أن دورية السياسة المالية في البلدان النامية تعتبر حقيقة واضحة .

و قد قدم الاقتصاديون عديد التفسيرات لشرح هذا الاختلاف في مسار السياسة المالية بين البلدان الصناعية و النامية ، و من بين الاقتصاديين من اعتبر أنه في الأوقات السيئة تواجه البلدان النامية صعوبة في الحصول على الائتمان ، كما تجبر على تسديد ديونها مما يدفعها إلى خفض نفقاتها العامة (تقييد سياستها المالية) في فترات الركود، بينما في الأوقات الجيدة يرتفع الإنفاق في هذه البلدان و هذا ما يؤدي إلى دورية السياسة المالية.

أما فيما يخص البلدان المصدرة للبترو ، ففي معظمها ترتبط سياسة الإنفاق العام ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات ، و في معظم هذه البلدان تكون استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول بزيادة النفقات العامة بشكل كبير ، و في هذا الإطار تلعب السياسة المالية دور القناة التي من خلالها تنتقل التقلبات في أسعار البترول إلى باقي الاقتصاد ، و ينتج عن التقلبات في عائدات النفط تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية (A.El Anshasy , 2009) ، و التي لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد :

فأولا :يؤدي ارتفاع العائدات الحكومية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول إلى زيادة في الإنفاق العام خاصة في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري ، و هذا سوف يترتب عنه تحول في الموارد من

¹ Ethan Ilzetzki , Carlos A. Vegh , " PROCYCLICAL FISCAL POLICY IN DEVELOPING COUNTRIES: TRUTH OR FICTION? " , NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH , Working Paper 14191 , Cambridge , July 2008 .

قطاع سلع التبادل التجاري نحو قطاع سلع خارج التبادل التجاري ، و تؤدي حركة الموارد هذه إلى ارتفاع البطالة و انخفاض مخرجات قطاع سلع التبادل التجاري (تراجع القطاع الصناعي) ، و هذا ما أطلق عليه (1982) Corden & Neary بظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي " Dutch Disease " ، و الذي يؤدي إلى تدهور تنافسية الأنشطة المصدرة خارج البترول و خاصة قطاعي الصناعة و الفلاحة ، ثانيا : عندما تنخفض أسعار البترول ، فإن دورية السياسة المالية (و التي تتمثل في سياسة الإنفاق التي تكون توسعية أثناء انتعاش أسعار البترول و انكماشية في فترات تراجع سعره) يمكن أن تكون جد مكلفة بالنسبة للاقتصاد ، خاصة عندما تستجيب الحكومة لانخفاض عائداتها بخفض الإنفاق العام ، و قرار مثل هذا لا يلقي ترحيبا شعبيا و إنما قد يثير سخط الشارع بسبب نتائجه الاجتماعية السلبية ، كما أن خفض النفقات الرأسمالية سوف يؤثر سلبا على النفقات الاستثمارية في المشاريع العامة و يترتب عنه تكاليف اقتصادية جد مرتفعة ، و إذا ما استمر انخفاض أسعار البترول لفترات طويلة فإن هذا سوف يزيد من حدة العجز الحكومي و يضاعف من نمو الدين العام و هذا ما يطرح مشكلة تحمل الدين العام ، حيث تمتلك معظم البلدان المصدرة للبترول أثناء فترات ارتفاع الأسعار قدرات اقتراض عالية ، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الاقتراض المحلي و الاقتراض الخارجي ، لكن عندما تنخفض أسعار النفط يمكن أن تواجه معظم هذه البلدان تراكما في ديونها الداخلية و الخارجية ، و هذا ما يجعل للسلطات المالية خيارات قليلة في تمويل عجزها ، و يكون خفض الإنفاق العام أمرا حتميا بما له من تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل .

و فيما يتعلق بمسار السياسة المالية في البلدان الغنية بالبترول فقد بينت العديد من الدراسات أن استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول تكون بزيادة النفقات العامة بشكل كبير ، حيث أن التقلبات في مداخيل المحروقات التي تسببها تقلبات الأسعار يترتب عليها تقلبات موازية في النفقات الحكومية مما يجعل السياسة المالية تتميز بالدورية أو ما يسمى بدورية السياسة المالية ، و في هذا الإطار فقد توصل¹ Hussain ,Kamilya Tazhibayva and anna Ter-Martirosyan (2008) إلى أن السياسة المالية تتجه لتكون توسعية عندما ترتفع أسعار البترول (العينة تشمل 10 دول غنية بالنفط من بينها الجزائر) ، وأن استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول في البلدان المصدرة للبترول لها تأثير سلبي على الدورة الاقتصادية خاصة في تلك البلدان التي تتميز بصغر حجم القطاع خارج المحروقات .

أما² (2009) A.El Anshasy و في دراسة شملت 15 دولة مصدرة للبترول ، توصل إلى أن السياسة المالية تعتبر أهم آلية تنتقل بها تقلبات أسعار البترول لباقي الاقتصاد ، و أن طريقة استجابة سياسة

¹ Hussain ,Kamilya Tazhibayva and anna Ter-Martirosyan (2008), *Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil-Exporting Countries*, IMF Working Paper , International Monetary Fund WP/08/253 , November 2008.

² Elanshasy,A," Oil price and economic growth in oil-exporting countries , " , working paper , collage of busness and economics , United Arab Emirates University ,(2009) .

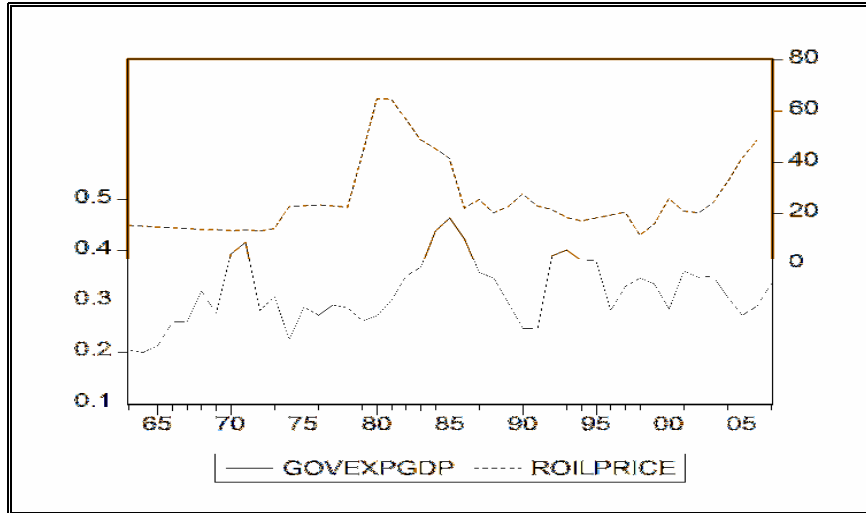
الإنفاق العام في هذه البلدان لانخفاض عائداتها النفطية جراء تراجع أسعار البترول تعتبر احد أهم العوامل التي تفسر تفاوت مستويات أداء النمو الاقتصادي في هذه البلدان .

المطلب الثاني : أهم خصائص السياسة المالية في الجزائر :

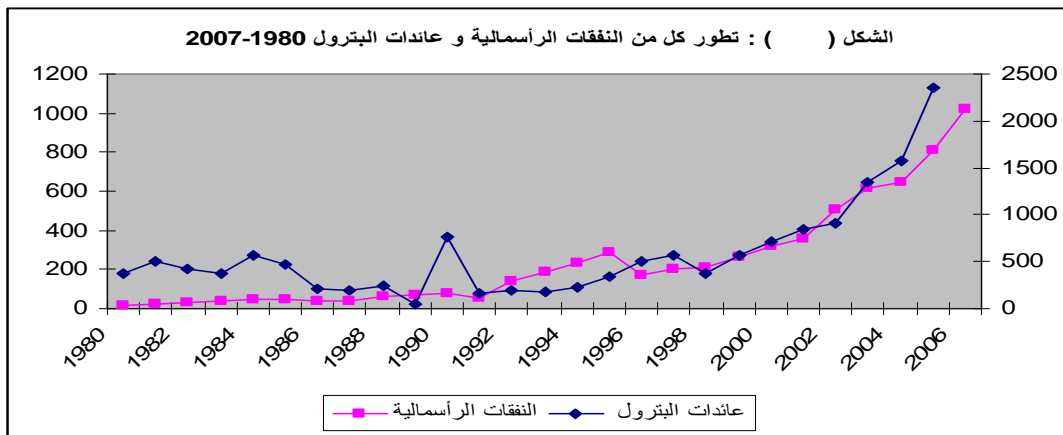
1. الارتباط القوي للسياسة المالية بتقلبات أسعار البترول :

إن الخاصية الأساسية للميزانية في الجزائر هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية ، لأن الجباية البترولية التي تمثل المورد الرئيسي لميزانية الحكومة ترتبط ارتباطا قويا بسعر النفط ، فأى ارتفاع في سعر برميل البترول يؤدي أوتوماتيكيا إلى ارتفاع في إيرادات الميزانية ، أما انخفاض السعر فيخفض آليا من نمو هذه الإيرادات ، إن هذا الأثر المباشر لتقلبات أسعار المحروقات على الميزانية يجعل مستوى إيرادات تصدير المحروقات هي التي تحدد قدرات البلد فيما يتعلق بالاستيراد ، وسياسة الإنفاق العام .

الشكل (3-4):تطور كل من سعر البترول الحقيقي و الإنفاق العام بالنسبة للناتج الداخلي الخام



فخلال الفترة الممتدة من 1980 حتى 2006 مثلا قدر معامل الارتباط بين النفقات الرأسمالية وعائدات البترول بـ 0.86 و هي قيمة جد مرتفعة ، و هي تؤكد الارتباط الشديد للنفقات الرأسمالية بعائدات المحروقات في الجزائر .



ابتداء من سنة 2000 و بعد التحسن الكبير الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق العالمية ، بدأت الحكومة تنتهج سياسات مالية توسعية نتيجة ارتفاع مداخلها التي تتميز بحساسيتها و ارتباطها الشديد بتغيرات أسعار البترول وبسعر الصرف ، وفي هذا الصدد تشير دراسة لصندوق النقد الدولي أن تغير نسبته 10 % في معدل صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يؤدي إلى تغيرات بحوالي 2 % من الناتج الداخلي الخام في مجموع العائدات ، كذلك ينتج عن تقلبات في سعر برميل النفط بـ 1 دولار خسارة أو ربح في عائدات الميزانية من صادرات المحروقات تعادل حوالي 1 % من الناتج الداخلي الخام.

2. عدم استقرار مكونات الميزانية (الإيرادات و النفقات):

إن أهم ما يميز الميزانية في الجزائر هو ارتباطها القوي بأسعار البترول في الأسواق العالمية ، و يترتب على هذا الارتباط بأسعار النفط عدم استقرار في متغيرات الميزانية خاصة الإيرادات و النفقات ، و هذا ما يبدو جليا في الجدول (3-14) .

الجدول (3-14): عدم استقرار متغيرات الميزانية (1990-2005).

الانحراف المعياري	المتوسط	
4.1	32.7	إجمالي العائدات:
4.9	21.1	عائدات المحروقات
1.2	11.6	العائدات خارج المحروقات
1.2	10.5	العائدات الجبائية
2.8	30.6	إجمالي النفقات:
2.2	21.9	نفقات التشغيل
1.0	8.3	الأجور
1.5	8.1	نفقات الاستثمار
4.9	2.7	رصيد الميزانية:
13.38	26.01	سعر البترول:

كل المتغيرات معبر عنها بنسبة مئوية للناتج الداخلي الخام باستثناء سعر البترول.

Source : la Banque mondiale , « REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE , UNE REVUE DES DEPENSES PUBLIQUES , A la recherche d'un investissement public de qualité » , Rapport N° 36270 – DZ , Volume II : Annexes et Suppléments Statistiques , Le 15 septembre 2007 , p.16.

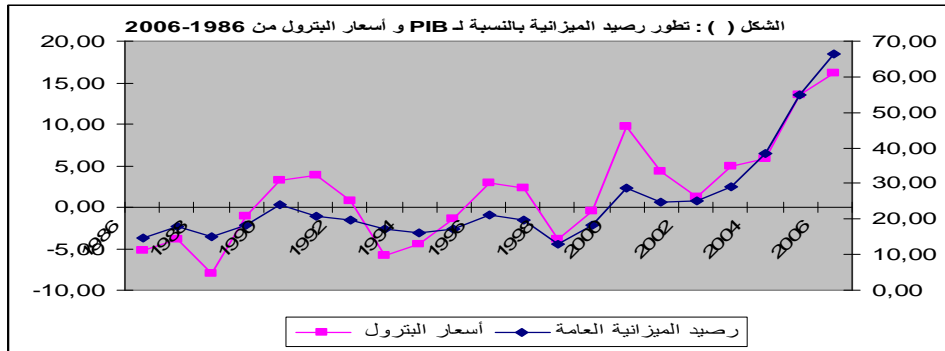
من خلال الجدول يتضح أن أكثر المتغيرات تقلبا كان سعر البترول الذي تميز بانحراف معياري مرتفع قدر بـ 13.38 للفترة الممتدة من 1990 حتى 2006 ، و قد انتقل تأثيره إلى أغلب متغيرات العائدات التي تميزت بعدم استقرارية مرتفعة مقارنة بمتغيرات النفقات ، و هذا يرجع إلى التأثير المباشر لتقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة ، كما أن إجمالي الإيرادات العامة و حجم عائدات المحروقات (انحرافها المعياري كان على الترتيب 4.1 و 4.9) كانت أكثر تقلبا من النفقات العامة (انحرافها المعياري 2.8) ، بينما العائدات خارج المحروقات و نفقات الأجور فقد كانت أقل تقلبا (انحرافها المعياري على الترتيب 1.2 و 1.0) .

أما بالنسبة لرصيد الميزانية فهو الآخر تميز بعدم الاستقرار (انحرافه المعياري 4.9) و هذا بسبب تبعيته و ارتباطه الشديد بتقلبات أسعار البترول كما يظهر في الشكل (5-2) و الدول (5-3) ، حيث كان رصيد الميزانية موجبا في الفترات التي تميزت بارتفاع أسعار البترول و سالبا في فترات تراجع الأسعار ، وهذا رغم وضع السلطات لصندوق ضبط الإيرادات (Fonds de régulation des recettes budgétaires) إلا أن توازن الميزانية ظل هشاً و عرضة للتقلبات القوية أثناء فترات الانخفاض الحاد و الطويل في أسعار البترول .

الجدول (3-15) : رصيد الميزانية بالنسبة لـ PIB و أسعار البترول ، في الجزائر 1980-2005

93	92	91	90	89	88	87	86	85	84	83	82	81	80
9-	1-	1.7	3.6	2-	14-	8-	13-	10-	9-	14-	12-	1-	8-
18	20	20	24	18	16	19	15	29	30	31	36	39	35
2005	2004	2003	2002	2001	2000	99	98	97	96	95	94		
13	9.6	7.8	0.2	4	9.7	1-	4-	2.4	2.9	1-	4-		
55	39	29	25	25	28	18	13	19	22	18	16		

source : World Bank DATA



3. مسايرة السياسة المالية للدورة الاقتصادية في الجزائر (دورية السياسة المالية في الجزائر |) : و من أجل معرفة مدى دورية السياسة المالية في الجزائر سوف ننطلق من النموذج المبسط الذي اتبعه العديد من الاقتصاديين من اجل اختبار دورية السياسة المالية ، على غرار كل من : Lane (2003) ، Fatas and Mihove (2006) ، B.Akitoby, B.Clements , S.Gupta , G.Inchauste (2004) :

$$\Delta \ln g_t = \alpha + \beta \Delta \ln Y_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

تمثل هذه المعادلة استجابة الإنفاق الحكومي للتغير في الناتج الداخلي الخام (تأثير الدخل على الإنفاق الحكومي) ، حيث تمثل g_t الإنفاق الحكومي ، و Y_t تعبر عن الناتج الداخلي الخام (GDP) ، و يمثل β المعامل الذي يعكس دورية السياسة المالية (أو مرونة الإنفاق الحكومي بالنسبة للدخل) :

- إذا كان $\beta < 0$ تكون السياسة المالية غير دورية (countercyclical fiscal policy) .
- إذا كان $\beta = 0$ تكون السياسة المالية مستقرة (acyclical fiscal policy) .
- إذا كان $\beta > 0$ تكون السياسة المالية دورية (procyclical fiscal policy) .

و بالنسبة للجزائر و لدراسة دورية السياسة المالية فقد استعملنا كل من تفاضل النفقات العامة معبرا عنها باللوغاريتم $\Delta \ln g_t$ و تفاضل الناتج الداخلي الخام معبرا عنه باللوغاريتم $\Delta \ln Y_t$ ، و هذا بالاعتماد على بيانات سنوية شملت الفترة الممتدة من 1975 حتى سنة 2009 و هذا من اجل الأخذ بعين الاعتبار مختلف الصدمات البترولية سواء التي عرفت ارتفاعا في سعر برميل النفط (1973 و 1974 ، 1981 ، 1999 حتى 2007) أو التي عرفت انخفاضا في أسعار البترول (1986 حتى 1998) ، و هذا بغرض تتبع مسار و استجابة السياسة المالية خلال هذه الفترات .

تقدير علاقة الانحدار بين $\Delta \ln g_t$ و $\Delta \ln Y_t$:

$$\Delta \ln g_t = 0.064 + 0.62 \times \Delta \ln Y_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

$$\dots\dots\dots (1.256^{**}) \dots\dots (2.198^{**})$$

$$\dots\dots\dots (0.0358^*)$$

$$DW = 1.771402$$

$$R = 0.37$$

**تمثل إحصائية STUDENT ، و * تمثل احتمال قبول الفرضية العدمية ، حيث نلاحظ أن احتمال المعلمة المقدرة ($\beta = 0.62$) يساوي 0.0358 ، و هو أقل من 5 % و هذا يعني قبول الفرضية البديلة $H_1 : \beta \neq 0$ و رفض الفرضية العدمية $H_0 : \beta = 0$ ، و بالتالي فإن المعلمة المقدرة β (المعامل الذي يعكس دورية السياسة المالية) تختلف جوهريا عن الصفر .

تبين هذه النتائج في المعادلة (2) أن المعامل $\beta > 0 \Rightarrow \beta = 0.62$ ، و استنادا إلى هذا الاختبار فإن هذه النتائج تؤكد دورية السياسة المالية (procyclical fiscal policy) في الجزائر ، كما أن معامل الارتباط بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام يساوي $R = 0.372$ و هو يقترب كثيرا من النتائج التي توصل إليها Kamnsky , Reinhart and Vegh (2004) بشأن الارتباط بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام في الجزائر ($R = 0.35$) ، و أعمال Riascos and Vegh (2003) حيث توصلا انطلاقا من معطيات سنوية حول الجزائر إلى أن معامل الارتباط بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام يساوي ($R = 0.3$) ، و هذا يدل على أن السياسة المالية في الجزائر هي سياسة دورية ، تتخفف في الأوقات السيئة (فترات تراجع سعر النفط) بمرتين إلى ثلاثة مرات أكبر من توسعها في الأوقات الجيدة (فترات انخفاض عائدات المحروقات) ، فيترتب عن هذا التقلب في السياسة المالية ارتفاع في مخاطر القروض ، و تأثيرات سلبية على انجاز المشاريع المسطرة في فترات الرخاء مما يؤثر سلبا على الدورة الاقتصادية .

فبمجرد تراجع أسعار البترول تتخفف معها العائدات فتتخفف النفقات الرأسمالية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ، فهذا الانخفاض في النفقات الرأسمالية الذي يصبح يتزامن مع انخفاض النمو الاقتصادي يولد ما يسمى دورية السياسة المالية التي تجعل الاقتصاد الجزائري مرتببا بالبترول و

معرضا لتراجع أدائه في أي لحظة تتخفف فيها أسعار البترول ، و تفقد السياسة المالية فيه دورها كوسيلة لدعم الأنشطة في فترات الركود الاقتصادي ، و إنما تصبح توسعية في فترات الازدهار و انكماشية في الأوقات التي ينبغي أن تكون توسعية ، كما أن التراوح من سياسة مالية انكماشية إلى سياسة مالية توسعية يؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص ، و على الاستثمار في المدى الطويل ، و يعتبر من بين أسباب انخفاض معدل النمو الاقتصادي و التنوع القليل في الاقتصاد الجزائري ، الذي يعتمد بنسبة 97 % على صادرات البترول ، و منذ الاستقلال لم تستطع الجزائر تطوير قطاع مصدر غير النفط .

المطلب الثالث : إجراءات الحكومة الجزائرية لعزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات البترول النفقات:

لأجل حماية و عزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات البترول قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات بهدف تحسين إدارتها لمواردها المالية و المحافظة على استقرار نفقاتها ، و من بينها اعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية ، و إنشاء صندوق لضبط الإيرادات (Fonds de régulation des recettes budgétaires) سنة 2000 .

1. اعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية :

لقد اتبعت الجزائر تدابير هامة بغرض تأمين إدارة عقلانية لنفقاتها العامة ، حيث بدت الحكومة الجزائرية أكثر تريثا في إعداد ميزانيتها العامة ، فرغم ارتفاع أسعار البترول إلا أن السعر المرجعي لإعداد الميزانية كان 19 دولارا للبرميل في السنوات ما بين 2003 حتى 2005 بينما تجاوز السعر المتوسط لبرميل النفط في هذه الفترة 38 دولار، و في سنة 2006 تم تقدير السعر المرجعي في حدود 22 دولار للبرميل بينما سعر البترول في الأسواق تجاوز 60 دولارا لنفس الفترة ، و في سنة 2008 تم تحديد سعر نفط مرجعي في حدود 37 دولار للبرميل الواحد ، و قامت الحكومة كذلك بإنشاء صندوق لضبط الإيرادات توجه نحوه فوائض عائدات تصدير المحروقات .

2. صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر :

إن الارتباط القوي بين مكونات الميزانية خاصة الإيرادات ، بأسعار البترول التي تتميز بتقلباتها المستمرة ، دفع الحكومة الجزائرية إلى إنشاء صندوق لضبط الإيرادات (Fonds de régulation des recettes budgétaires) سنة 2000 ، لأنه من بين أهم أهداف صناديق التثبيت في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (مثل الجزائر) هي : تجنب دورية سياسة الإنفاق العام (Procyclical Fiscal Policy) و ما لها من تأثيرات سلبية على استقرار الاقتصاد الكلي ، و هذا بواسطة استخدام موارد الصندوق في حال تراجع الإيرادات ، مما قد يحافظ على استقرار الإنفاق العام في المدى المتوسط ، و في الجزائر تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بغرض حماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات المرتبطة بالمحروقات ، و جعل النفقات ثابتة ، بمعنى الحد من دورية السياسة المالية (لأن عدم

استقرار النفقات العامة يترتب عليه انخفاضاً في نوعية و فعالية الإنفاق العام بصفة عامة) ، هذا بالإضافة إلى تعقيم تدفقات رؤوس الأموال و تخفيف حدة التقلبات في سعر الصرف الحقيقي (الحماية من المرض الاقتصادي الهولندي) ، من خلال تحويل فوائض الميزانية في حالة الانتعاش نحو الصناديق و العكس في حالة انخفاض الأسعار، كما كانت من بين أهداف هذا الصندوق في الجزائر هو ضمان خدمة الدين العام .

و يعتبر صندوق ضبط الإيرادات (FRR: Fonds de régulation des recettes budgétaires) كحساب للخرينة لدى البنك المركزي تتراكم فيه عائدات البترول التي لم تخصص في الميزانية ، و في السنوات القليلة الماضية اعتمدت الجزائر في إعداد ميزانياتها على سعر مرجعي أقل من سعر البترول السائد في السوق و هذا في محاولة منها لتفادي ضغوط الإنفاق وتخصيص موارد أكبر نحو هذا الصندوق،

فمثلا ، السعر المرجعي لإعداد الميزانية كان 19 دولارا للبرميل في السنوات ما بين 2003 حتى 2005 ، و في سنة 2006 تم تقدير السعر المرجعي في حدود 22 دولار للبرميل بينما سعر البترول في الأسواق تجاوز 60 دولارا لنفس الفترة ، و هذا ما يفسر المبالغ الكبيرة الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات ، ففي نهاية سنة 2003 بلغت موارد FRR الـ 14.5 مليار دولار و هو ما يعادل 20.5 % من GDP لسنة 2003 ، و قد عرفت موارد صندوق ضبط الإيرادات في السنوات الأخيرة زيادة مهمة ففي سنة 2007 بلغت موارد الصندوق ما يناهز 50 مليار دولار أمريكي .

الجدول (3-16) : وضعية صندوق ضبط الإيرادات (2000-2005)

2004	2003	2002	2001	2000	
37.4	29.0	25.2	24.8	28.5	متوسط سعر برميل النفط في السوق بـ \$
19.0	19.0	19.0	22.0	19.0	السعر المرجعي للنفط المستخدم في اعداد الميزانية بـ \$
---	568.4	275.5	249.0	232.1	صندوق ضبط الإيرادات (بالمليار دينار)
616.3	448.9	26.5	123.9	453.2	المبالغ المتراكمة (بالمليار دينار)
----	156.0	00.0	107.0	221.1	الاستخدامات (بالمليار دينار)
---	11.1	6.2	5.9	5.7	صندوق ضبط الإيرادات (بـ % لـ PIB)
10.5	8.8	0.6	2.9	11.1	المبالغ المتراكمة (بـ % لـ PIB)
----	3.0	0.0	2.5	5.4	استخداماتها (بـ % لـ PIB)

Source : Fonds monétaire international , " Algérie : Questions choisies " , Rapport du FMI No. 05/52 , Préparé par Holger Floerkemeier, Nkunde Mwase et Taline Koranchelian , Mai 2006 , p.15.

و حسب قانون المالية لسنة 2004 ، فإن المبالغ المتراكمة في هذا الصندوق تستعمل لتمويل عجز الميزانية في الحالة التي تنخفض فيها إيرادات المحروقات عن تلك المتوقعة في إعداد الميزانية ، كما تستخدم موارد الصندوق في تسديد الدين العام .

أما فيما يخص تمويل العجز ، فإن قانون المالية لسنة 2004 ينص على أن المبالغ التي يمكن أن تسحب من الصندوق ينبغي أن لا تتجاوز الفرق بين عائدات المحروقات (المتوقعة) التي على أساسها تم إعداد الميزانية و العائدات المحققة (نتيجة انخفاض سعر البترول) ، غير أنه في الواقع غالبا ما تستخدم موارد الصندوق في تمويل النفقات الإضافية المتوقعة في إطار الميزانية التكميلية ، كما أن الاحتياجات المالية الضخمة الناتجة عن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تعتبر جد مرتفعة مقارنة مع المبالغ المتراكمة في هذا الصندوق و التي من المفروض أن يخصص جزء منها لتسديد هذه الديون العامة .

3. القواعد المالية :

القواعد المالية هي عبارة عن قيود قانونية تفرضها الدولة على سياستها المالية ، و تدعم هذه القواعد بسن تشريعات تحدد المسؤولية المالية ، و عادة توضع القواعد المالية لتقييد النفقات العامة أو خفض عجز الميزانية أو تقييد قدرة الحكومة على الإقراض ، و باختصار فهي توضع من أجل تجنب دورية سياسة الإنفاق و عزل السياسة المالية عن الضغوط السياسية في البلدان المصدرة للبترول .
أما في الجزائر فتخضع السياسة المالية لقاعدة مالية تنص على ضرورة تحويل مداخيل تصدير البترول والغاز الطبيعي الفائضة (عن العائدات المتوقعة في إعداد الميزانية على أساس سعر نפט مرجعي متحفظ) إلى صندوق ضبط الإيرادات .

و من خلال تحليلنا لاستجابة السياسة المالية في الجزائر لاحظنا أن مكونات الميزانية (الإيرادات العامة و النفقات) تميزت بعدم استقرارها خلال الفترة من 1975 حتى 2007 ، و هذا نتيجة التأثير المباشر لتقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة ، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات البترول و إيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الجزائر و بالتالي إلى دوريتها ، و أصبحت بذلك السياسة المالية في الجزائر أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار البترول إلى باقي المتغيرات الاقتصادية ، و قد كان لدورية السياسة المالية في الجزائر تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي عندما تنخفض أسعار البترول لفترات طويلة ، كما أنها لم تساعد على تنوع الاقتصاد الجزائري .
و بما أن عدم استقرار النفقات العامة يترتب عليه انخفاض في نوعية و فعالية الإنفاق العام بصفة عامة من أجل الحد من التأثيرات السلبية لعدم استقرار سياسة الإنفاق العام لجأت الحكومة في الجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بغرض حماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات المرتبطة بالمحروقات ، و جعل النفقات ثابتة ، و بالتالي الحد من دورية السياسة المالية ، و جعل السياسة المالية بمنأى عن تقلبات أسعار النفط .

المبحث الرابع: التفسير المؤسساتي و السياسي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر:

و كما أشرنا إلى ذلك في الجانب النظري من هذه الدراسة فإن الاقتصاديين يعتبرون أن اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان الغنية بالموارد الطبيعية يرتبط أساسا باختلاف الحكم و نوعية المؤسسات بين هذه البلدان ، و فيما يتعلق بهذا الجانب من تفسير نقمة الموارد الطبيعية فإن الأدبيات الاقتصادية تعتبر غنية بأعمال عدد كبير من الاقتصاديين (من بين أبرز هذه الدراسات) التي أشرنا لها في الفصل الأول) نجد أعمال كل من : Daron Acemoglu (2003)¹ ، Dani Rodrik & Arvind² ، Subramanian (2003)³ ، Hali Edison (2003)⁴ ، Sachs & Warner (1995)⁴ ، Halvor Mehlum ، Karl Moene & Ragnar Torvik (2006)⁵ ، A.Tornell & P. Lane (1999) و Acemoglu & al (2002)⁶ ، Dalgaard & Olsson (2006 , 2008)⁶ ، جيفري زاكس (2003)⁷ .

إن كل هذه الدراسات تعزز أهمية المؤسسات في تفسير أسباب ضعف الأداء الاقتصادي لبعض الدول الغنية بالموارد ، وترى أنه يمكن للكثير من هذه البلدان أن تحسن كثيرا من نتائجها الاقتصادية إذا عززت نوعية مؤسساتها .

و فيما يلي سوف نتعرض إلى هذه التفسيرات السياسية و نطابقها على حالة الاقتصاد الجزائري معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي ، و هذا من خلال التركيز في تحليلنا على طبيعة الحكم و نوعية المؤسسات في الجزائر علاقتها بعملية التحول الاقتصادي و تنويع الاقتصاد الوطني .

المطلب الأول : ثروة النفط و الاقتصاد السياسي للجزائر:**1. مكانة ثروة النفط في الاقتصاد السياسي للجزائر :**

ارتبط نموذج التنمية في الجزائر ارتباطا كبيرا بمداخل عائدات تصدير المحروقات باعتبارها تمثل أهم مصدر لتمويل التنمية و الاستثمارات في البلد ، حيث أن البترول لعب دورا محوريا في الاقتصاد السياسي للجزائر قبل استقلالها عن فرنسا سنة 1962 ، و استمر هذا التأثير إلى مرحلة ما بعد الاستقلال و لا يزال إلى غاية اللحظة .

¹ أسيموجلو دارون ، " الأسباب الجزرية : نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيو 2003 ، ص 27-30 .

² رودريك داني و سوبرامانيان أرفيند ، " أسبقية المؤسسات (ماذا تعني و ماذا لا تعني) " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيو 2003 ، ص 31-34 .

³ إديسون هالي ، " اختبار الروابط : ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات و الأداء الاقتصادي ؟ " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيو 2003 ، ص 35-37 .

⁴ Sachs & Warner ، « Sources of Slow Growth in African Economies » ، Journal of African Economies, December 1997, Volume 6, Number 3, p :appendix data.

⁵ Mehlum H. ، Moene K. & Torvik R. ، " Institution and The Resource Curves " ، The Economic Journal Vol.116 ، January 2006 ، PP :1-20.

⁶ Dalgaard, C., et Olsson, O. (2006) "Windfall Gains, Political Economy, and Economic Development." University of Copenhagen Working Papers in Economics No. 223.

⁷ زاكس جيفري ، " المؤسسات مهمة ، غير أنها ليست كل شيء : لا ينبغي التقليل من شأن دور الجغرافيا و هبات الموارد في التنمية " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيو 2003 ، ص 38-41.

عندما استقلت الجزائر عن فرنسا سنة 1962 ورثت اقتصادا مرتبطا باقتصاد المستعمر ، يتميز بهيمنة القطاع الفلاحي من ناحية التوظيف ، و ينقسم إلى قطاع حديث يسيطر عليه المعمرون و يوجه للتصدير ، و قطاع تقليدي موجه أساسا لتلبية احتياجات الأهالي ، أما الصناعة فكانت في معظمها صناعة إستخراجية ، تعتمد على استغلال النفط و المناجم ، بالإضافة إلى أنشطة القطاع الخاص القليلة في مجالات الصناعات الخفيفة مثل صناعة النسيج و الجلود ، و الصناعة الغذائية ، أما مستويات البطالة فلم تكن مرتفعة بالشكل الكبير نتيجة الهجرة الكثيفة للعمال الجزائريين نحو فرنسا .

يمكن الإشارة إلى ثلاثة نقاط هامة كانت قد ميزت السياسة الاقتصادية لفرنسا بالجزائر ، و التي أصبح لها أثر كبير و امتداد لمرحلة ما بعد استقلال الجزائر سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، و التي نوجزها فيما يلي¹:

- مكانة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية و التي كانت تعرف زيادة مستمرة ، و قد مثلت سنة 1959 حوالي 58 % من إجمالي الصادرات و 59 % سنة 1962.
- المساهمة المعتبرة لإنتاج النفط في الناتج المحلي الإجمالي ، فبعدما كانت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ 14 % سنة 1958 أصبحت سنة 1960 تقدر بـ 34 % ، ثم 48 % سنة 1962 .

- أما من الناحية الاجتماعية ، فمنذ عام 1914 و خاصة عام 1930 أخذت هجرة السكان من الريف نحو المدن تتزايد ، و ارتفع عدد الجزائريين الذين يقطنون المدن من 500000 نسمة عام 1932 إلى 2 مليون نسمة سنة 1960².

لكن ابتداء من 1965 وأثناء نظام الرئيس هواري بومدين ، و خلال المخطط الرباعي الأول بدأت الحكومة في توجيه إستراتيجيتها للتنمية نحو تطوير الصناعات الثقيلة الكثيفة رأس المال ، من أجل تحقيق تنمية شاملة و استقلال في الميدان الاقتصادي يدعم الاستقلال السياسي المحقق ، و خلال فترة 1970 حققت الجزائر مكاسب هامة في القطاع الصناعي مكنتها من تكوين قاعدة صناعية متينة في مجال صناعة المحروقات ، الصناعات البتروكيميائية ، الصناعة الالكترونية ، الصناعات الخفيفة ، مواد البناء ، و الخشب ، و معظم الاستثمارات العامة خصصت للصناعات البتروكيميائية و مواد البناء و تم إهمال المنتجات الاستهلاكية .

و حسب وزارة التخطيط الجزائرية (سنة 1980) فقد سمحت إستراتيجية التنمية هذه من استثمار ما يزيد عن 300 مليار دينار ، و رغم ضخامة حجم الاستثمارات إلى أن النتائج كانت متواضعة و لم ترقى إلى التطلعات المتوقعة ، حيث أن ما ميز الصناعة الجزائرية هو انخفاض العائد على الاستثمار فيها ، و عدم قدرتها على تعويض المحروقات كأهم مصدر للدخل كما كان مخططا له ، أضف إلى هذا

¹ بن أشنهو عبد اللطيف ، " التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980 " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 19 ، ص.4-7.

² بن أشنهو عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره ، ص.8.

عدم قدرة أغلب المؤسسات الصناعية على تغطية نفقاتها الاستثمارية مما نتج عنه ارتفاع كبير في المديونية ، حيث ارتفع عجز المؤسسات العامة من 408 مليون دينار في سنة 1973 ، إلى 1.88 مليار في 1978 ليبلغ 110 مليار سنة 1987 .

و قد أدى هذا العجز الكبير إلى ارتفاع التضخم ، انخفاض القدرة الشرائية للأفراد الذين يعتمدون على دخل ثابت و ارتفاع المضاربة ، مما أدى إلى انتشار بعض الممارسات مثل الهروب من العمل و نهب الأملاك العامة كتعبير عن تدمير العمال من تدهور شروط حياتهم ، و توسع القطاع غير الرسمي والأنشطة غير الإنتاجية ، و قد تمكنت الحكومة من الحفاظ على استقرار الأوضاع الاجتماعية من خلال توفير التعليم المجاني للمواطنين و الرعاية الصحية المجانية ، و تدعيم أسعار المواد الاستهلاكية المستوردة ، فواردات المواد الغذائية المستوردة ارتفعت من 731 مليون دينار بين 1967-1969 لتصل إلى 9 مليار دينار ما بين 1980-1984 ، فقط ارتفاع مداخل تصدير المحروقات هي التي كانت تضمن زيادة هذه الواردات ، و هذا ما دفع بعض الملاحظين إلى القول أن الجزائر كانت فقط تأكل مداخل مواردها البترولية¹.

و في سنة 1986 أدى انخفاض الطلب العالمي على النفط و زيادة الإنتاج ، إلى تراجع أسعار البترول إلى ما دون 10 دولارات للبرميل الواحد ، و خلال نفس هذه الفترة انخفض كذلك صرف الدولار الأمريكي و الذي كان يمثل العملة التي يتداول بها البترول ، و قد كان لصدمة البترول العكسية هذه تأثير كبير على مداخل الجزائر ، التي انخفضت بـ 55 % من قيمتها في سنة 1986 ، و بالموازاة معها انخفضت عائدات البترول من إجمالي العائدات الحكومية من 44 % إلى 24 % ، و ما بين سنوات 1986 حتى منتصف 1990 بقي معدل نمو الاقتصاد الجزائري سالباً .

و كرد فعل عن الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية الحادة التي دخلت فيها الجزائر بعد انخفاض أسعار البترول (ارتفاع البطالة ، التضخم ، المديونية ،..) و فشل النظام عن معالجتها ، اندلعت أحداث أكتوبر 1988 المعادية للحكومة ، من قبل الشباب الذي كان ضحية تهميش اجتماعي و اقتصادي من طرف نظام فاسد ، فأعلنت الحكومة التعددية السياسية ، و قام الرئيس الشاذلي بن جديد حينها بتعيين حكومة إصلاحية قادها مولود حمروش للإشراف على هذه المرحلة الانتقالية ، و تميزت هذه المرحلة بالتخلي عن نظام الحزب الواحد و الإعلان عن تنظيم انتخابات تشريعية في ديسمبر 1991 ، سمحت لأحد الأحزاب الإسلامية بالحصول على 47 % من أصوات الناخبين ، و بداية من 1992 دخلت الجزائر في مرحلة من عدم الاستقرار الأمني و السياسي ، أضعفت النظام بشكل كبير ، و تكبد فيها البلد

¹ ADDI, L. , " Algeria's New Oil Strategy " , In H. Clement-Moore and Gillipsie, Oil in the New World Order, chapter 4, University Press of Florida, 1995 .

خسائر بشرية كبيرة و خسائر اقتصادية بالغة ، و مع بداية الألفية الجديدة تمكنت الدولة من السيطرة على حالة الانفلات الأمني و تراجع الإرهاب بشكل كبير .¹

و من الناحية الاقتصادية ، فلم يكن نظام الاقتصاد الموجه ناجحا بما فيه الكفاية ، و النتيجة كانت عدم صمود الاقتصاد الجزائري أمام الصدمة البترولية العكسية لسنة 1986 ، و أداء سيء ، فدفعت أزمة المديونية الجزائر إلى طلب مساعدة المؤسسات المالية الدولية ، التي وفرت الدعم المالي الخارجي للجزائر لكن تحت مجموعة شروط ، أبرزها إعادة هيكلة الاقتصاد وفقا للنهج الليبرالي ، فكانت سياسة تحرير النظام المالي ، تخفيض العملة ، خصصة المؤسسات العامة ، و تحرير التجارة المطالب الرئيسية للمؤسسات الدولية من اجل تحرير الاقتصاد الجزائري .

و حقيقة أن سياسات الإصلاح هذه سمحت بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، غير أنها لم تنجح في تخليص الاقتصاد الجزائري من تبعيته لعائدات المحروقات ، و لم تنجح في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية التي في كل مرة تتحمل الحكومة أعباء تطهيرها المالي ، و لم تنجح في خلق قطاعات مصدرة أخرى غير المحروقات ، و بقي الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي بامتياز منذ بدء استغلال هذا المورد الطبيعي سنة 1958 .

2 . الثقافة السياسية المهيمنة في الجزائر :

1.2 . طبيعة الممارسات الإدارية في الجزائر :

و بما أن الجزائر تعتبر من بين البلدان التي طبقت النهج الاشتراكي سواء في برامجها الاقتصادية أو السياسية بعد استقلالها و الذي استمر لفترة ليست بالقصيرة ، فقد اكتسب الأفراد و الفاعلين الاقتصاديين و السياسيين في الجزائر عادات و تعاملات و رثوها من النظام الايديولوجي الاشتراكي ، الذي ولد اختلالات كبيرة في تصرفات السكان و في طبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع ، فالنظام السابق جعل المواطنين يعتمدون كثيرا على الاقتصاد الموازي الذي تعزز بسبب احتكار المؤسسات العامة للنشاط الاقتصادي ، و استمر بسبب تواطؤ المصالح الشخصية للمسؤولين السياسيين و الاقتصاديين² ، و قد توسعت هذه الوضعية نتيجة لموارد قطاع المحروقات التي تعتبر أهم مصدر لمداخل الدولة في الجزائر .

و في نفس هذا السياق ، كانت المؤسسات العامة تدار حسب الأهداف الاجتماعية و السياسية للدولة ، والتي أولت أقل الاهتمام للفعالية الاقتصادية ، فمديري المؤسسات العامة و إدارات الدولة لم يكونوا يعينوا في مناصبهم حسب مهاراتهم الإدارية و إنما نتيجة لعلاقاتهم مع السياسيين و مراكز السلطة .

¹ Miriam R. Lowi , “ Oil Wealth and the Poverty of Politics: Algeria Compared ” , Cambridge University Press .

² Joffe, G. “The role of violence within the Algerian economy”. *Journal of North African Studies*, Vol 7, issue 1, 2002 , pp 29-52.

و قد نتج عن هذا النظام زيادة نفوذ و قوة جماعات الضغط التي كانت تمتلك الامتياز المطلق في احتكار الاقتصاد و الاستيراد لخدمة مصالحها الشخصية ، مما سمح بازدهار الأنشطة الربعية التي أصبحت الخاصة المشتركة لتصرفات و سلوكيات المجتمع .

و الدولة التي تعتمد على ريع الموارد الطبيعية مثل حالة الجزائر ، تعتبر الأطراف المقررة المستفيد الأكبر من ريع البترول ، و التي تقوم بتوزيعه على طبقات أخرى ، و هذه هي بدورها توزع هذا الريع على طبقات جديدة أخرى ، مما يؤدي إلى خلق نظام يتميز بالولاءات القبلية و الجهوية¹ ، ووجود زمر في السلطة تتحكم في كل القرارات الهامة للبلد سواء كانت سياسية أو اقتصادية ، وتتميز هذه الزمر أو المجموعات بوجود اختلافات في الرأي و صراعات حادة بينها ، و تنتقل هذه الاختلافات من أعلى مراكز صنع القرار إلى المنتخبين و المسؤولين المحليين الذين يعتبرون امتداد لهذه المجموعات في الولاء و الانتماء ، مما يؤدي إلى إضعاف فعالية مؤسسات الدولة و تعطيل كل محاولات تغيير الهياكل الاقتصادية الموجودة.²

و في الجزائر نتج عن ريع الموارد الطبيعية ما يسمى بالعقلية الربعية *Rentier Mentality* ، و هي عقلية ناتجة عن وجود خلل في العلاقة السببية بين العمل و العائد أين يصبح الدخل أو العائد لا يرتبط بالعمل في الدوائر الإنتاجية أو تحمل المخاطرة ، و إنما يصبح بمثابة ربح مفاجئ *Windfall Gain* يرتبط بالحظ أو بالوضعية الاجتماعية . و وجود هذه العقلية الربعية إلى جانب إرث الاديولوجية الاشتراكية يمثل عامل مهم في تفسير فهم الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري حاليا لإرساء قيم و أهداف الرأسمالية ، و سبب إخفاق الاقتصاد الجزائري في التحول نحو اقتصاد السوق رغم مرور أكثر من 20 سنة عن بدء تطبيق أول سياسات الإصلاح .

2.2. انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر :

ترجع العديد من الدراسات فشل التنمية الاقتصادية في البلدان البترولية إلى ما يسمى ريع النفط أو انتشار سلوك البحث عن الريع في هذه البلدان ، و الذي يشجع على توسع الأنشطة المؤثرة غير المنتجة ، و يؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد³ .

في الجزائر يعتبر الفساد ظاهرة قديمة كانت موجودة حتى قبل اكتشاف الموارد البترولية ، حيث بينت الدراسات التاريخية كيف أن الاقتصاد الاستعماري الذي بدأ بمصادرة الأراضي من الأهالي و منحها للمعمرين الأوروبيين قد أسس على ريع الأراضي ، كما أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر هي الأخرى كانت تتميز بانتشار كبير للفساد فيها و هذا ما كانت تتكلم عنه و تدنيه الصحف الفرنسية

¹ Jolly Cecil , *Les cercles vicieux de la corruption en Algérie* , *Revue internationale et stratégique* , Vol.3 ,N.03 , 2001, 112-119.

² Werenfels Isabelle , *obstacles to privatisation of state-owned industries in Algeria : The political economy of a distributive conflict* , *The journal of north African studies* , Vol.7 , N.01 , 2002 , p.1-28.

³ يمكن الاطلاع على أعمال الاقتصاديين الذين تعرضوا لهذه النقطة في الفصل الأول المبحث الرابع : Robinson j. , Torvik R. & Verdier (2006) , Ross Michael L. (1997). Lam Ricky & Wantchekan Leonard (2003) , Aaron Tornell & Philip R. Lane (1999) ؛

في تلك الفترة ، و النظام الاستعماري بصفة عامة كان نظاما عسكريا مستبدا و فاسدا ، و غير ديمقراطيا ، قام بتهميش و إقصاء السواد الأعظم من الجزائريين عن إدارة الشؤون العامة . و بطريقة أو بأخرى ، و بعد الاستقلال ، سمحت سياسة الاقتصاد الموجه من توسع واستمرار هذا النهج في إدارة الاقتصاد الجزائري ، فالإقتصاد المسير مركزيا يعتبر أهم مصدر للريع ، فالحصول على مناقصة مثلا في ظل هذا النظام لا يخضع للمنافسة باعتبار أن في هذا النظام لا وجود لقانون المنافسة ، وإنما الأمر يتطلب وسيط ، و بالتالي يصبح الفساد يمثل سعر الحق في الحصول على المناقصة ، و بالتالي يصبح الفساد كشكل خاص من أشكال البحث عن الريع في ظل الاقتصاد المركزي ، و بالتالي ، من المفروض أنه بتطبيق الاقتصاد الحر الذي يستند على قوانين المنافسة تتخفف معه ظاهرة الفساد ، لكن المفارقة في الجزائر كانت و بملاحظة المراقبين توسع و انتشار ظاهرة الفساد خلال مرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق¹.

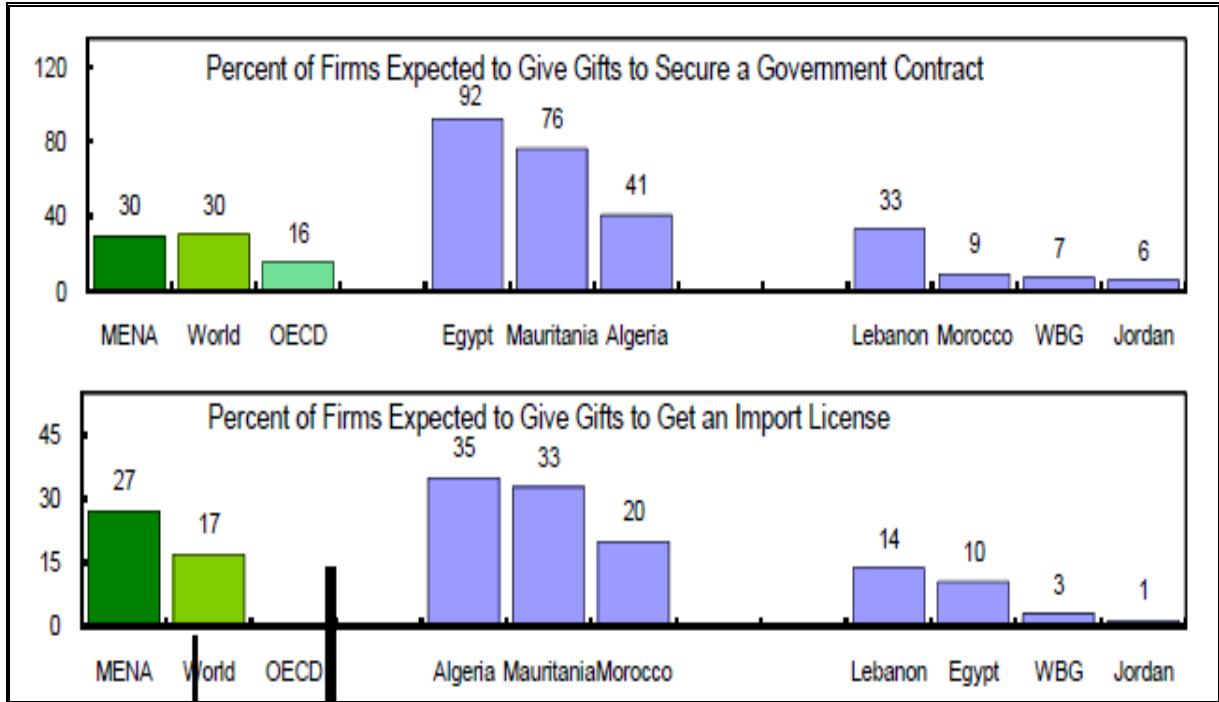
بين مؤشر إدراك الفساد Corruption Perception Index CPI الذي تنشره سنويا المنظمة غير الحكومية لمكافحة الفساد (الشفافية الدولية) ، أن تقيت الجزائر انخفض من 3.2 إلى 2.8 من 10 ، و من المرتبة 92 سنة 2008 إلى المرتبة 111 سنة 2009 ، و يرى محلي مخاطر الفساد والخبراء في مناخ الأعمال أن نقطة أقل من 3 من 10 تعني مستوى جد مرتفع للفساد في مؤسسات الدولة . و قد اعتبر ممثل شفافية دولية أن الفساد في الجزائر بلغ مستوى خطيرا ، و أن الجزائر أصبحت من بين أكبر البلدان فسادا في العالم، و أن تراجع الجزائر بـ 20 مرتبة إلى الخلف ليس بالأمر المفاجئ ، لان ممارسات الفساد في الجزائر على كل المستويات عرفت انفجارا كبيرا ، حيث انتشرت الرشوة في مختلف دواليب الدولة والمؤسسات ، و ازدادت الخروقات المسجلة في الصفقات العمومية خلال السنوات الأخيرة ، نتيجة إقدام بعض المسؤولين على منح صفقات عمومية بالتراضي ، على غرار الفساد الذي مس شركة صوناطراك ، و الطريق الوطني شرق غرب ، بالإضافة إلى الفضائح المالية و على رأسها فضيحة بنك الخليفة ، و البنك الصناعي و التجاري الجزائري، و صندوق الامتياز الفلاحي ، و فساد قطاع الصحة الذي صنفته منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الخاص بالفساد في قطاع الصحة في صدارة القطاعات الأكثر استفحالا لمظاهر الفساد والرشوة في الجزائر، من خلال تفشي ما نعته التقرير "ممارسات مالية شاذة" و"مظاهر اختلاس وسرقة وابتزاز" في تسير أموال الصحة العمومية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، كما ركز بوجه خاص على مختلف إدارات المؤسسات الاستشفائية العمومية وسوق الدواء، معتبرا أنها "مسرح الفساد المفتوح وتحويل المال العام ، والقائمة طويلة .

¹ Fatiha TALAHITE , « ECONOMIE ADMINISTREE, CORRUPTION ET ENGRENAGE DE LA VIOLENCE EN ALGERIE » , Revue Tiers-Monde.

وأرجع ممثل منظمة (شفافية دولية) بالجزائر، أسباب تنامي ظاهرة الفساد إلى ما أسماه "غياب إرادة سياسية" وافتقاد الجزائر إلى إجراءات ردية تحول دون تفاقم وانتشار ظاهرة الرشوة هناك، وضرب المتحدث مثلا بالقانون الحكومي للوقاية من الفساد (قانون 20 فبراير 2006) الذي مضى عام على ترسيمه بموجب مرسوم رئاسي لكن أهم دعوماته المتمثلة في الهيئة الحكومية لمحاربة الفساد لم تر النور، كما أن تجميد المادة السابعة من القانون التي تنص على عقوبات في حق المنتخبين والنواب وكبار المسؤولين إذا ما تأخروا أو رفضوا التصريح بممتلكاتهم قد غير جوهر المشروع و أفرغه من محتواه .

كما أن استطلاع البنك العالمي المتعلقة بنشاط المؤسسات المحلية ، والذي يطرح مجموعة أسئلة على مسيري الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات المحلية في حوالي 100 دولة ، و تتمحور هذه الأسئلة عن أهم العقبات التي يواجهونها و المرتبطة بنشاط مؤسساتهم ، أظهر أن الفساد و البيروقراطية تعتبر من بين أهم العقبات التي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي و النمو الاقتصادي ، و فيما يتعلق بالجزائر فقد بين هذا الاستطلاع أن 41% من المؤسسات المحلية في الجزائر قدمت رشوى من أجل تأمين حصولها على عقود حكومية ، بينما لا تتجاوز هذه النسبة مثلا في دول OECD نسبة 16% ، كما بين هذا الاستطلاع كذلك أن حوالي 35% من المؤسسات في الجزائر قدمت رشوى من أجل الحصول على رخص الاستيراد بينما لا تتجاوز هذه النسبة مثلا 17% في المتوسط لبلدان العالم ، وتدل هذه النتائج مدى انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر .

الشكل (3-7) : قيود الفساد على نشاط المؤسسات المحلية



Source : Rina Bhattacharya and Hirut Wolde , Constraints on Growth in the MENA Region , , International Monetary Fund , Working Paper 10/30 , February 2010,P:17

المطلب الثاني : ثروة النفط و البيئة المؤسساتية في الجزائر :

على خلاف التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و التي تمثلت في التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر ، و ما ترتب عليه من تغيرات تمثلت خاصة في تحرير التجارة الخارجية ، تحرير الأسعار ، إصلاحات في المؤسسات الاقتصادية و النظام المصرفي و نظام سعر الصرف ، و غيرها ، فإن البيئة المؤسساتية لقيت إهتماما قليلا من قبل صانعي السياسات في الجزائر، وحتى الجوانب المؤسساتية التي تم التركيز عليها لم تكن أكثر من تلك المتعارف عليها كتغيير القوانين و التنظيمات الرسمية حتى تتماشى مع اقتصاد السوق ، أما أنواع المؤسسات الأخرى مثل القواعد الغير رسمية فقد أهملت .

1. البيئة المؤسساتية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :

يبدو لنا أنه من المهم أن نبدأ أولا بتقديم تعريفا مختصرا للمؤسسات و أنواعها ، قبل أن نتطرق إلى كيفية تأثير البيئة المؤسساتية وعلاقتها بالتحولات و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر . في الأدبيات النظرية و في الغالب يستمد تعريف المؤسسات من التعريف الذي قدمه North ، ويعرف هذا الأخير المؤسسات على أنها معيار أو مجموعة المعايير التي لها تأثير هام على سلوك الأفراد ، وبالتالي فمفهوم المؤسسة لا يعني بالضرورة أن تكون منظمة أو هيئة حكومية أو غير حكومية ، وتتقسم هذه المؤسسات إلى قسمين :

المؤسسات الرسمية formal institution التي تعتبر مصنفة بشكل قانوني و رسمي (القوانين ، التنظيمات ، الدساتير ، ..)، و بالتالي فالمؤسسات الرسمية تخضع لقوانين و تنظيمات الدولة ، وتستمد شرعيتها من الدولة ، فطبيعة هذه المؤسسات تتميز بأنها تصاغ و تتغير من طرف واضعي القواعد والتشريعات .

والمؤسسات الغير رسمية informal institution هي تلك المؤسسات الغير مصنفة رسميا سواء في القوانين أو في دستور البلد ، و التي تتمثل في القواعد غير الرسمية التي تكون العادات ، التقاليد ، و كل الترتيبات التي في الغالب لا تظهر بشكل واضح مثل القواعد الرسمية ، غير أنها تستعمل من قبل الأفراد كموجه في حياتهم اليومية ، و أغلب هذه المؤسسات غير الرسمية تستند كليا على وجودها و فعاليتها و لا تمتلك مركزا يقود و ينسق أعمالها¹. (North 1994) .

المؤسسات غير الرسمية ليست مرنة مثل المؤسسات الرسمية ، و تغيير القواعد الرسمية لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير طريقة عمل المؤسسات غير الرسمية ، فإذا كان تغيير القواعد غير الرسمية لا يساير سرعة تغيير القواعد الرسمية ، فإن هذا سوف يؤدي إلى خلق تصادم بين هاذين النوعين من المؤسسات ، مما يترتب عليه عدم توازن غير مرغوب فيه عندما لا تستطيع المؤسسات الرسمية

¹ North, D. "Economic Performance Through Time". American Economic Review. Vol.84, No3,1994, pp359-368.

تحقيق أهدافها أو تحققها بأقل فعالية ، و هذا ما يجعل عملية التحول من وضعية إلى وضعية أخرى عملية صعبة و بطيئة ، و سبب هذا هو قلة مرونة المؤسسات غير الرسمية التي يعود وجودها إلى فترة ما قبل بدأ عملية التحول .

و تؤكد مقاربة المدرسة الاقتصادية المؤسساتية الجديدة the New Institutional Economic school ، هي الأخرى على قوة تأثير النظام المؤسساتي على تكلفة المبادلات و حالة عدم التأكد ، و هذا يعني أن نجاح سياسات التنمية و الإصلاح الاقتصادي يتطلب توفر بيئة مؤسساتية مناسبة .

لقد بينت تجارب الكثير من البلدان النامية التي طبقت فيها سياسات إصلاح اقتصادية تحت رعاية البنك و صندوق النقد الدولي ، أن هذه الإصلاحات لم تحقق النتائج المتوقعة ، فندفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية و السائرة في طريق النمو تعتبر منخفضة مقارنة بالبلدان الصناعية ، كما أن الجانب الكبير من الاستثمارات المتدفقة للبلدان النامية خاصة تلك الغنية بالموارد يتركز في قطاعات الموارد الطبيعية على غرار البترول ، كذلك فإن عمليات الخصخصة في هذه البلدان أخفقت في تحقيق أداء جيد .

و في هذا السياق ، يرى العديد من المحللين الاقتصاديين أن سياسات الإصلاح الاقتصادي المنفذة تحت إشراف المؤسسات الدولية كانت تستند على تصحيح المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل أنظمة الصرف ، معدلات الفائدة ، سياسات الأسعار ، .. ، و النتيجة كانت أن العديد من هذه البلدان التي تبنت هذه الإصلاحات فشلت في تحقيق الأهداف المسطرة في سياسات الإصلاح ، و الجزائر تعتبر من بين هذه البلدان التي فشلت فيها معظم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تنويع اقتصادها و زيادة حجم صادراتها خارج المحروقات .

و في تقرير للبنك العالمي 2002 أكد على أن نجاح سياسات التنمية في البلدان النامية يتطلب أن ترافق سياسات الإصلاح الاقتصادي إصلاحات في المؤسسات الرسمية ، كما أن المشاكل المرتبطة بقيود المؤسسات غير الرسمية مثل الفساد يمكن أن تؤدي إلى حالة مرتفعة من عدم التأكد و إلى ارتفاع في تكلفة المبادلات بالنسبة للأعوان الاقتصاديين ، مما يؤدي إلى انخفاض في أداء الأعمال و نمو اقتصادي منخفض¹.

في الجزائر أدت هذه التراكمات و العادات و السلوكات الموروثة عن النظام الاشتراكي السابق إلى عرقلة سياسات الإصلاح الاقتصادي و عملية التحول إلى اقتصاد السوق ، فبرامج الإصلاح التي طبقتها الجزائر بعد 1990 تحت إشراف المؤسسات الدولية كانت تتطلب إحداث تغييرات جذرية ، فقد كانت تستند على النهج الليبرالي بينما الجزائر كانت بلدا تسيره الايديولوجية الاشتراكية سواء في البرامج السياسية أو الاقتصادية ، و بناء على هذا فإن نجاح هذا التحول كان يتطلب توفر مجموعة

¹ Werenfels Isabelle , obstacles to privatisation of state-owned industries in Algeria : The political economy of a distributive conflict , The journal of north African studies , Vol.7 , N.01 , 2002 , p.1-28.

شروط ، من بينها هو أن يقبل الفاعلين و المشاركين في مسار التحول التغيير ، فإذا قاومت المؤسسات غير الرسمية (العادات و التصرفات ، ..) في الجزائر التغيير ، و لم تساير التغييرات في المؤسسات الرسمية ، فمن المتوقع أن لا تحقق جهود الإصلاح و التحول أهدافها المخططة ، و كان هذا هو الحال في الجزائر ، فحتى سنة 2010 لا تزال صادرات البترول تمثل أكثر من 95 % من إجمالي الصادرات في الجزائر ، و هي نفس خصائص الاقتصاد الجزائري الموروثة عن النظام الاستعماري و عن النظام الاشتراكي .

يعتبر كل من الفساد ، المحسوبية ، سلوك البحث عن الربح و الجهوية من أهم خصائص المؤسسات غير الرسمية في الجزائر و التي لم تتغير لحد الساعة ، و التي تتعارض بشكل كبير مع المؤسسات الرسمية التي عرفت تغيرا ، فالمحسوبية Cronyism و التأثيرات Influences من بين أهم أوجه الفساد الظاهر في الجزائر ، فهي تنتشر بشكل كبير في الاقتصاد و السياسة خاصة و تمثل أهم عامل مؤثر فيهما ، كذلك العلاقات بين الأفراد تعتبر جد حساسة لشبكة العلاقات الخاصة و التي يستخدمها الأفراد بطريقة سيئة ، و للعلاقات الخاصة أثر سلبي كبير على شفافية و مصداقية المؤسسات الرسمية لدى أفراد المجتمع و نشاط الأعمال ، و بصفة عامة يمكن القول أن هذه الأنواع من القيود غير الرسمية تؤثر سلبا على الثقة في المؤسسات ، و تقلل بذلك من حجم التبادلات في الاقتصاد مما يخفض من نمو الاقتصاد .

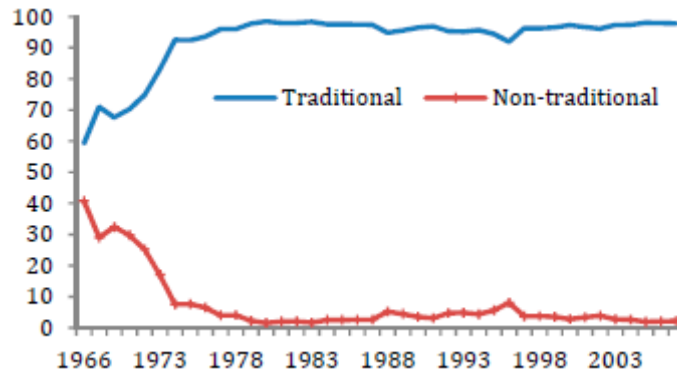
و قد ساهم سلوك البحث عن الربح بشكل كبير في استثناء أوجه الفساد هذه ، مما جعل الأفراد يستعملون علاقاتهم الخاصة و معارفهم مع صناع القرار من أجل الحصول على الامتيازات التي أوجدتها هذه السلوكيات في معاملاتهم و تبادلاتهم ، و هذا ما أوجد لدى المجتمع حالة من عدم الثقة و غياب العدالة ، و أدى إلى عدم المساواة في الفرص المتاحة أمام المتعاملين الاقتصاديين التي من المفروض أن توفرها المؤسسات الرسمية ، و التي أصبحت تفتقر للفعالية بسبب مقاومة المؤسسات غير الرسمية للتغيير ، و وضعية مثل هذه سوف تزيد من تكلفة المبادلات التي يتحملها المتعاملون ، فتصبح بيئة الأعمال مناسبة أكثر بالنسبة للأفراد الذين يمتلكون شبة علاقات خاصة كبيرة ، فينقسم بذلك المتعاملون الاقتصاديون ، إلى متعاملين نشطين يمتلكون شبكة علاقات خاصة ضخمة ، و متعاملين غير نشطين لديهم شبكة علاقات خاصة ضيقة ، و حسب دراسة البنك العالمي¹ من المفروض أن يؤدي هذا النوع من النظام إلى ارتفاع تكلفة المبادلات التي تتحملها المؤسسات التي لا تستفيد من العلاقات الخاصة مقارنة بتلك التي تستفيد منها من جانب الحصول على فرص الأعمال ، وهذا الوضع يشبه كثيرا الحالة التي يخلقها الاحتكار ، مما سوف يؤدي إلى فشل التحول إلى اقتصاد السوق .

¹ See : Kaufmann and Siegelbaum, 1997, Kaufmann, and Zoido-Lobaton, 1999

2. نوعية المؤسسات والتنوع الاقتصادي في الجزائر :

إن هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري ساهم إلى حد كبير في عرقلة و إبطاء سرعة التحولات الهيكلية والنمو الاقتصادي الدائم ، وأدى إلى فشل الجزائر في خلق اقتصاد صناعي متنوع . فالبنسبة لتنوع الصادرات ، و كما يظهر في الشكل (5-2) ، فإنه في الفترة الممتدة من بداية الستينات حتى أواخر السبعينيات فإن صادرات الجزائر غير التقليدية (الصادرات خارج المحروقات) مثلت حوالي 40% من إجمالي صادراتها ، بينما هذه الصادرات لم تتجاوز حاليا نسبة 2% .

الشكل (3-8) : الصادرات الجزائرية (%) من 1966 حتى 2007



Source : Rina Bhattacharya and Hirut Wolde , Constraints on Growth in the MENA Region , , International Monetary Fund , Working Paper 10/30 , February 2010,P:17

تعتبر البيئة المؤسساتية من بين أهم العوامل التي تساعد على نجاح الإصلاحات الاقتصادية في البلدان مثل الجزائر ، كما أن المؤسسات الرسمية وحدها مهمة و لكنها غير كافية لنجاح التحول دون وجود مؤسسات غير رسمية ملائمة ، و التي لا يمكن إهمالها ، و لهذا على السلطات في الجزائر أن تعمل على تغيير هذه القواعد غير الرسمية ، و هذا ليس بالأمر الهين ، فهو يتطلب وقت و مجهودات كبيرة لأن مثل هذه العوامل منصهرة في عادات و سلوكيات المجتمع ، و هي وليدة تراكمات طويلة خلفها الإرث الاستعماري الذي استمر لما يقارب القرن و النصف القرن ، و رسخها النظام الاشتراكي بعد الاستقلال و لا زالت تعرقل تقدم الإصلاحات و التحول نحو اقتصاد السوق .

يبين الجدول أن نوعية كل المؤشرات الحكومية في الجزائر هي منخفضة (التصويت و المسؤولية ، الاستقرار السياسي ، الفعالية الحكومية ، النوعية التنظيمية ، دور القانون و مراقبة الفساد) مقارنة بدولة مثل فرنسا ، حيث أن النقاط المرتبطة بمؤشرات الحكومة في الجزائر هي الأكثر انخفاضا (النقاط تتراوح بين 2.5 و -2.5 ، و كلما اقتربت نقطة أي مؤشر من 2.5 يكون ذا نوعية جيدة) .

الجدول (3-17) : مقارنة مؤشرات الحوكمة بين الجزائر و فرنسا (1996 - 2010)

2010	2005	2002	2000	1998	1996		
							الجزائر
1.01-	0.74-	0.96-	1.31-	1.48-	1.11-	Voice and accountability	التصويت و المسؤولية
-1.25	-0.99	1.54-	1.70-	2.65-	2.48-	Political Stability	الاستقرار السياسي
-0.56	-0.42	0.59-	0.75-	0.95-	0.70-	Government Effectiveness	الفعالية الحكومية
-1.15	-0.43	0.54-	0.80-	1.20-	0.65-	Regulatory Quality	النوعية التنظيمية
-0.76	-0.71	0.54-	0.79-	0.79-	0.59-	Rule of Law	دور القانون
-0.48	-0.42	0.70-	0.65-	0.70-	0.31-	Contrôle of corruption	مراقبة الفساد
							فرنسا
+1.23	+1.46	1.29 +	1.07+	1.09 +	1.43+	Voice and accountability	التصويت و المسؤولية
+0.70	+0.39	0.73+	1.16+	0.79 +	1+	Political Stability	الاستقرار السياسي
+1.44	+1.71	1.67 +	1.45 +	1.64 +	1.41+	Government Effectiveness	الفعالية الحكومية
+1.34	+1.22	1.25 +	0.77 +	0.97+	0.98+	Regulatory Quality	النوعية التنظيمية
+1.52	+1.40	1.33 +	1.49 +	1.44 +	1.56 +	Rule of Law	دور القانون
+1.39	+1.37	1.45 +	1.46+	1.75+	1.30+	Controle of corruption	مراقبة الفساد

Source: Daniel Kaufmann , Aart Kraay , Massimo Mastruzzi , Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002 , World Bank; the 2002 Governance Research Indicators dataset. all scores lie between -2.5 and 2.5, with higher scores corresponding to better the government quality.

و لهذا ينبغي محاربة الفساد بكل أنواعه من محسوبية و جهوية ، إذا أرادت الدولة إعادة بناء الثقة بين السلطات الرسمية و المواطنين ، فالثقة تعتبر عنصر أساسي من أجل خفض قيود المؤسسات غير الرسمية ، و هذا ما سوف يزيد من تدفق الاستثمارات المنتجة و يخفض من تكلفة التبادلات بين المتعاملين الاقتصاديين.

فقد بينت الدراسات المرتبطة بالفساد ، أن الفساد يؤثر على النمو الاقتصادي عبر خفض الاستثمار الخاص¹ ، و الفساد يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار ، و يحوله إلى النشاطات الأقل فعالية و إنتاجية و يزيد من تكلفة المبادلات بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين ، كما أنه يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر².

و إذا ما طبقنا هذا المنطق على الجزائر ، فنلاحظ أن السلطات الجزائرية كانت متحمسة جدا لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن هذا لم يتحقق ، وفاعليتها في جلب تدفقات الاستثمار الأجنبي تعتبر منخفضة مقارنة ببلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا باستثناء قطاع البترول و الغاز ، الذي ساهم ارتفاع العائد على الاستثمار فيه من استفادته دائما من الاستثمار الأجنبي .

و على غرار البلدان المتوسطة الدخل ، و لعدة سنوات لم تستطع الجزائر استقطاب جانب كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، و يتضح من خلال الشكل (3-9) الذي يبين مقارنة بين تدفقات

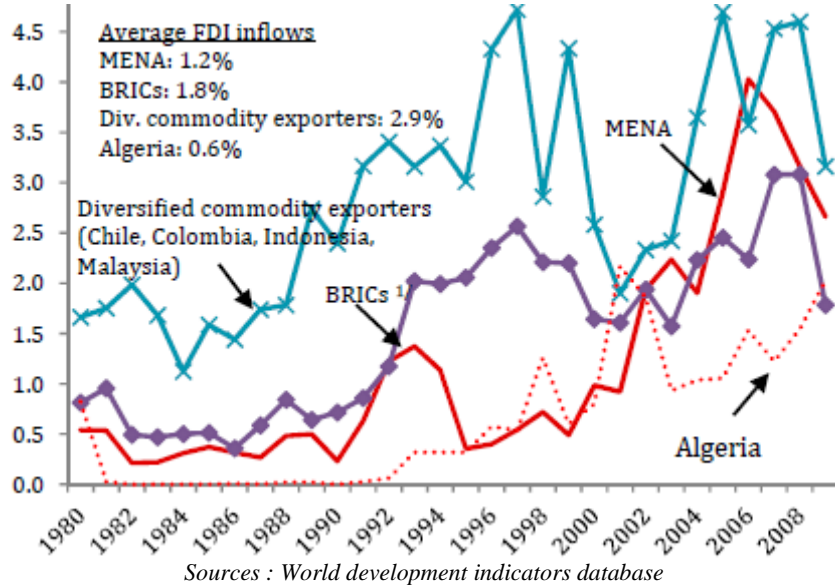
¹ Mauro P. , " Corruption and Growth " , The Quarterly Journal of Economics, Vol. 110 , N 03 , Aug.1995 , P 683-695

² Mock G. , " Undue Influence : Corruption and Natural Resources " , World Resources 2002 , June 2003 , P:36-37.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا MENA ، البلدان المتوسطة الدخل ، و بعض البلدان التي تتميز بتنوع صادراتها ، أن الجزائر تحصلت على أقل نسبة من هذه التدفقات مقارنة بباقي البلدان ، و أن حوالي 36% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تركزت في قطاع المحروقات .

الشكل (3-9) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1980 – 2008

(بالنسبة للناتج الداخلي الخام)



و بالنسبة للجزائر يمكن اعتبار أن انخفاض حصتها من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان من بين العوامل التي لم تساعد على تنويع اقتصادها ، حيث بينت العديد من البحوث التطبيقية أن الاستثمارات الأجنبية يمكنها أن تساهم في تحسين تنويع الصادرات (Banga 2006 , Buckeley et Al) ، و تبين هذه النتائج أن انخفاض الاستثمار الأجنبي من شأنه أن يعرقل مجهودات الحكومة الجزائرية لتنويع صادراتها خارج المحروقات .

و في تقريره الصادر سنة 2009 يرى البنك الدولي انه إذا أرادت الحكومة الجزائرية تنويع اقتصادها و صادراتها ينبغي عليها : تطوير البنية التحتية استقرار الاقتصاد الكلي ، تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد أهم عوامل تطور صادرات القطاع الخاص ، حيث يرى البنك الدولي أن الإجراءات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2009 لا تشجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر ، تطوير القطاع البنكي و المالي ، بالإضافة إلى قطاعي الخدمات و السياحة و بناء مؤسسات ذات نوعية جيدة .

و بصفة عامة فإن التنويع الاقتصادي بالنسبة للجزائر ينبغي أن يركز على تحديث القطاعات غير النفطية و تتميتها من أجل تخفيض المساهمة النسبية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي ،

وتأثير تقلبات إيرادات النفط في الميزانية العامة للدولة ، و بالتالي فإن نطاق التنوع الاقتصادي للاقتصاد الجزائري ينبغي أن يشمل :

- تطوير البنية التحتية التي تعتبر قاعدة أساسية لنمو قطاعات الاقتصاد خارج المحروقات .
- تطوير كافة قطاعات الاقتصاد بما في ذلك الصناعة ، الزراعة ، التجارة و القطاع المالي ، بالإضافة إلى القطاع السياحي .
- العمل على تطوير القطاع الخاص باعتباره من بين عوامل تحقيق النمو الاقتصادي .
- تنمية رأس المال البشري من خلال تحسين نوعية التعليم و التدريب ، و تنمية اليد العاملة المحلية ، هذا بالنظر إلى تزايد تدفق اليد العاملة الأجنبية (خاصة الصينية) .

خلاصة الفصل الثالث :

يعاني الاقتصاد الجزائري كباقي عدد من البلدان الغنية بالموارد لطبيعية من اختلال في هيكله الإنتاجي و الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية لتوفير الإيرادات اللازمة لسير العجلة الاقتصادية ، وقد أثرت هذه الخصائص على الاستقرار الاقتصادي و جعلته مرهونا بالتقلبات في سوق النفط العالمي ، كما أن هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري ساهم إلى حد كبير في عرقلة و إبطاء سرعة التحولات الهيكلية والنمو الاقتصادي ، وأدى إلى فشل الجزائر في خلق اقتصاد متنوع ، و هذا بالرغم من تبني الحكومات الجزائرية للعديد من برامج الإصلاح الاقتصادي التي كانت تهدف إلى تنويع صادرات و مداخل القطاعات غير النفطية ، فحتى الآن لا تزال صادرات البترول تمثل أكثر من 95 % من إجمالي الصادرات في الجزائر.

قمنا في هذا الفصل بمحاولة لتشخيص أعراض المرض الاقتصادي الهولندي على الاقتصاد الجزائري و بتحليل لأهم المشاكل التي يمكن أن تظهر في أي اقتصاد مصدر للموارد الطبيعية ، و قد بين هذا التشخيص أنه في الجزائر يعتبر قطاع المحروقات من بين القطاعات القليلة و إن لم نقل الوحيد الذي لم يعرف إنتاجه و صادراته تراجعاً منذ الشروع في استغلاله سنة 1958 ، و بالمقابل فإن القطاع الصناعي الجزائري و بعدما كان من أهم القطاعات المزدهرة في الاقتصاد الجزائري في بداية 1970 و حتى منتصف 1980 بسبب الإستراتيجية الصناعية المطبقة في تلك الفترة ، عرف تراجعاً كبيراً ابتداء من بداية التسعينات و تراجع أسعار البترول ، نتيجة ارتباط مدخلاته بالواردات من الخارج و التي انخفض حجمها من جراء انخفاض عائدات الدولة و بالتالي كان ارتباط القطاع الصناعي بطريقة غير مباشرة بقطاع البترول من أهم العوامل التي جعلت إنتاجه ينخفض و صادراته تقل ، و هذا التراجع في الصناعة (القطاع المصدر) مقابل ازدهار قطاع المحروقات و القطاعات غير المصدرة ممثلة في كل من الخدمات و الأشغال العمومية والبناء ، يعتبر أحد أهم أعراض المرض الاقتصادي الذي أصاب هولندا في مرحلة الستينات.

كما اعتمدنا في هذا الفصل على الجانب السياسي و المؤسساتاتي لتفسير أهم الأسباب التي عرقلة نجاح التحولات الاقتصادية في الجزائر ، و قد توصلنا إلى أن الفساد ، المحسوبية ، سلوك البحث عن الربح و الجهوية من أهم خصائص المؤسسات في الجزائر ، و أن البيئة المؤسساتاتية في الجزائر عرقلة سياسات الإصلاح الاقتصادي و عملية التحول نحو اقتصاد السوق ، كما أنها لم توفر مناخاً مناسباً لجلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، باستثناء قطاع المحروقات ، و هذه كلها عوامل لم تساهم في نجاح سياسات تنويع الاقتصاد الجزائري و بالتالي تجنب نقمة الموارد على اعتبار أن هذا الأخير يعتبر خطوة مهمة لتجنب نقمة لموارد الطبيعية ، كم أنها لم تساعد في الاستفادة من عائدات قطاع الموارد الطبيعية بشكل فعال و تسخيرها لتنمية قطاعات اقتصادية أخرى .

و لهذا ينبغي على الجزائر تنويع اقتصادها خارج المحروقات ، خاصة في قطاع الصناعة ، فالجزائر منذ سنوات السبعينات تمتلك بعض المؤسسات الصناعية و التي رغم تراجعها إلا أنها تبقى قابلة لإعادةتها من جديد ، و توجد هذه المؤسسات في مجال صناعة الحديد ، عتاد البناء ، الإلكترونيك ، الصيدلة ، الصناعة الغذائية ، الكيمياء و البيتروكيميا ، و تمتلك هذه المؤسسات تجربة صناعية يمكن استغلالها من خلال إعادة هيكلة ذكية تركز على توجه جديد لإدماجها في اقتصاد السوق ، وهذا عبر الشراكة مع المؤسسات العالمية المعروفة في هذا المجال كي يتسنى للمؤسسات الجزائرية الحصول على التكنولوجيا و القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، وتمثل مجمل هذه النقاط الإطار المسطر في مشروع الإستراتيجية الصناعية الجديدة المقترحة على المشاركين في الجلسات الوطنية حول الصناعة ، حيث يقترح هذا المشروع قائمة للصناعات التي تمتلك قدرات في مجال التصدير (الصناعات التي أشرنا إليها سابقا) بالإضافة إلى تطوير الصناعات الجديدة مثل صناعة السيارات و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، كما يقترح المشروع إعادة تأهيل المؤسسات العامة و الخاصة ، و تنمية الرأس المال البشري ، بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاع الفلاحي ، و السياحة ، حتى تتمكن الجزائر من مواجهه النفاذ المحتمل للبترول الجزائري في العقود القليلة القادمة .

الفصل الرابع:

تقييم قياسي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر
(من خلال دراسة تأثير تقلبات أسعار البترول على متغيرات
انتقال تأثيراتها الاقتصادية)

تمهيد:

يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا كبيرا جدا بعائدات صادرات المحروقات ، و أي صدمة تمس أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية سوف يكون لها بدون شك تأثير على الاقتصاد الجزائري ، فنقلبات مداخيل النفط التي تسببها تغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية تعتبر حدثا هاما بالنسبة لبلد مصدر للنفط مثل الجزائر ، لأن هذه النقلبات ينعكس أثرها على السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الجزائر ، وبالتالي فإن الارتباط الكبير بالنفط يضاف إليه عدم الاستقرار و عدم التأكد في أسواق النفط العالمية جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لصددمات أسعار البترول .

في هذا الفصل سوف نحاول تقييم نقمة الموارد الطبيعية أو ما يسمى كذلك بنقمة البترول في الاقتصاد الجزائري و هذا من خلال دراسة تأثير تغيرات أسعار البترول على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمثل قنوات انتقال نقمة الموارد للاقتصاد ، و تتمثل هذه المتغيرات في كل من الناتج الداخلي الخام ، سعر الصرف الحقيقي ، النفقات العامة و عرض النقود ، و هذا خلال الفترة الممتدة من 1970 حتى 2008 .

و لأجل هذا فقد بدأنا في المبحث الأول بنمذجة سلسلة سعر البترول و استخراج سلسلة التطاير باعتبارها تعكس أهم الصدمات في أسعار البترول منذ صدمتي 1972-1973 وصولا إلى النقلبات الأخير التي عرفتها أسواق البترول العالمية ، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتحليل كيفية استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لنقلبات أسعار النفط ، و استجابتها لصدمة في تطاير سعر البترول الذي قسناه بالانحراف المعياري الشرطي لسعر النفط ، و قد اعتمدنا في هذا على تحليل دوال الاستجابة الدفعية و تحليل التباين .

المبحث الأول : نمذجة قياسية لتطايير سلسلة سعر البترول :

إن الهدف من دراسة سلسلة تطور سعر البترول هو تحليل و استخراج سلسلة تطايير سعر البترول the volatility of oil prices و المعبر عنها بالانحراف المعياري الشرطي conditional standard deviation و التي قمنا بحسابها انطلاقا من النماذج GARCH . ويستخدم الانحراف المعياري أو التباين كمقياس للتطايير ، و بما أن أسعار البترول تتميز بتقلباتها المستمرة ، يستخدم الاقتصاديون الانحراف المعياري الشرطي (التباين الشرطي) المستخرج من النماذج GARCH كمقياس لتطايير سلسلة سعر البترول ، لأن هذا النوع من النماذج يعتبر التباين غير ثابت عبر الزمن ، على خلاف النماذج ARMA التي تفترض ثبات التباين ، و يعتبر Engle(1982) هو من قام بتطوير النماذج ARCH (Auto Regressive Conditional Heteroskedastity) حتى يسمح لتباين السلسلة الزمنية بالارتباط بمجموع المعلومات المتوفرة و خاصة الوقت . و فيما يتعلق بحساب الانحراف المعياري الشرطي ، فقد بين (1997) Teyssiere أن إهمال الذاكرة الطويلة للسلسلة الزمنية التي تتميز بذاكرة طويلة مزدوجة يمكن أن يؤدي إلى تحيز جد مهم خلال تقدير التطايير¹ ، و على هذا الأساس و قبل قيامنا باستخراج الانحراف المعياري الشرطي لسلسلة أسعار البترول ينبغي أولا معرفة ما إذا كانت هذه الأخيرة تتميز بذاكرة طويلة أم لا ، لأنه في حالة ما إذا كانت أسعار البترول تتميز بذاكرة طويلة فلحساب التطايير سوف نعتمد على السيرورة ARFIMA من أجل نمذجة سلسلة سعر البترول .

المطلب الأول : تحليل لمنهجية الدراسة التطبيقية :

في هذا المطلب سوف نستعرض أهم الطرق الإحصائية التي سوف نستخدمها من أجل نمذجة سلسلة سعر البترول و استخراج سلسلة التطايير ، و التي تتمثل في كل من اختبارات الجذور الوحيدة و هذا لدراسة الاستقرار، اختبار الذاكرة الطويلة (نماذج الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة الكسرية ARFIMA) ، نماذج الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة ARIMA و منهجية Box-Jenkins، ثم نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات تباينات الأخطاء ARCH .

1. مفهوم الاستقرار :**1.1. الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية المستقرة :**

تعتبر دراسة الاستقرار أحد أهم الأعمال التي ينبغي القيام بها في الدراسات القياسية التي تعتمد على السلاسل الزمنية ، و السلسلة الزمنية المستقرة هي السلسلة التي يكون وسطها الحسابي ، تباينها وتباينها المشترك منتهية و مستقلة عن الزمن ، فإذا تعرضت لصدمة فإنها تعود دائما لقيمتها المتوسطة .

¹ Triki M.D., Selmi N. , Long Memory in Stock Returns: Evidence of G7 Stocks Markets , Research Journal of International Studies - Issue 9 (January, 2009) , p . 36 -46 .

إذا كانت لدينا السلسلة الزمنية x_t و $t \in T$ حيث $T = R, Z$ ou N ، نقول عن هذه السلسلة الزمنية أنها مستقرة من الدرجة الثانية أي أنها تتميز باستقرار بالمعنى الواسع إذا كان¹:

$$E[x_t] = m \quad \forall t \in T$$

$$V[x_t] = \sigma^2 \quad \forall t \in T$$

$$\text{cov}[x_t, x_{t+\theta}] = \gamma_x[\theta] \quad \forall t \in T, \forall \theta \in T$$

يشير كل من الشرطين الأول و الثاني إلى ثبات كل من متوسط و تباين السلسلة الزمنية ، أما الشرط الثالث فيبين أن التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين المشترك .

و باختصار تكون السلسلة الزمنية x_t مستقرة بالمعنى الواسع إذا كان متوسطها ، تباينها (منتهايان) وتباينها المشترك مستقلة عن الزمن .

2.1. أنواع السلاسل الزمنية الغير مستقرة :

يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية الغير مستقرة :

السلاسل الزمنية الغير مستقرة من نوع TS : هي سلاسل يكون فيها الاتجاه ذو علاقة واضحة ، وتأخذ السلاسل من نوع TS الشكل الخطي و تكتب : $x_t = a_0 + a_1t + \varepsilon_t$ ، و تعتبر غير مستقرة لكون وسطها الحسابي يرتبط بالزمن ، و تحول إلى سلاسل مستقرة من خلال تقدير المعلمات \hat{a}_0 و \hat{a}_1 بطريقة المربعات الصغرى و طرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1t$ من x_t .

السلاسل الزمنية الغير مستقرة من نوع DS : تسمى هذه السلاسل بسلاسل السير العشوائي ، و تأخذ الشكل $x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ، و تحول إلى سلاسل مستقرة باستخدام طريقة الفروق ، يسمح إدخال الثابت β في السيرورة DS بالتمييز بين نوعين مختلفين :

- إذا كان $\beta = 0$: تسمى بالسلسلة DS بدون انحراف ، و تكتب على الشكل : $x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$ ، و هي غير مستقرة من حيث التباين لأن تباينها يرتبط بالزمن $V[x_t] = t\sigma_\varepsilon^2$ ، و بتطبيق الفروق على الصيغة السابقة يمكن الحصول على سلسلة مستقرة .
- إذا كان $\beta \neq 0$: تسمى بالسلسلة DS بانحراف ، و تكتب على الشكل : $x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ، و هي سلاسل غير مستقرة من حيث وسطها الحسابي $E[x_t] = x_0 + \beta t$ ، و من حيث تباينها $V[x_t] = t\sigma_\varepsilon^2$ ، و تحول إلى سلسلة مستقرة بتطبيق طريقة الفروق الأولى .

¹ Bourbounnais R. et Terraza M. , *Analyse des séries temporelles en économie* , presse universitaires de France , premiere édition , 1998 , p . 80 .

3.1. اختبارات الاستقرار (اختبارات الجذور الوحيدة):

1.3.1. اختبار الجذور الوحيدة العليا لديكي-فولار Dickey Fuller Augmente :

و يعتبر إختبار الجذور الوحيدة العليا لديكي-فولار¹ Dickey Fuller Augmente (ADF) Dickey و Fuller (1979 ، 1981) من بين الاختبارات الإحصائية القوية للكشف عن استقرار السلاسل الزمنية ، و يسمح هذا الاختبار بتبيان ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة ، و أيضا ما هي أحسن طريقة لجعلها مستقرة .

و من أجل اختبار ADF يتم تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة التالية بالنسبة لكل متغير:²

$$\Delta X_T = pX_{T-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{T-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta X_T = pX_{T-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{T-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta X_T = pX_{T-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{T-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots [3]$$

حيث:

P : عدد التأخرات في النماذج .

ΔX_T : التفاضل الأول للمتغير X .

يقوم إختبار ADF على الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : \phi - 1 = 0$$

$$H_1 : \phi - 1 < 0$$

و قد درس ديكي- فولار التوزيع الاحصائي للمقدر ϕ_i و هذا باستخدام طريقة المحاكاة لـ Monte-Carlo و أعد جدولاً للقيم الحرجة $\hat{\phi}_j - 1$ أي T_{tab} ليتم مقارنتها مع T_{cal} المحسوبة ، حيث :

$$T_{cal} = \frac{\hat{\phi}_1 - 1}{\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}}$$

فإذا كانت $T_{cal} \geq T_{tab}$ فهذا يعني وجود جذور وحيدة أي قبول الفرضية العدمية H_0 و بالتالي

السلسلة الزمنية غير مستقرة ، أما إذا كانت $T_{cal} < T_{tab}$ فهذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة .

و يتم حساب عدد التأخرات p عن طريق اختيار القيم التي تعطي أقل قيمة لمعيار Akaike(1979) ومعيار Schwartz(1978) ، حيث :

¹ Dickey,D.A. & Fuller ,W.A. , Likelihood Ratio Statistics for Time Series Using Unit Roots , *Econometrica* ,Vol.49 , P.1057-1072.

² Bourbonnais R. , *Econométrie , Manuel et Exercices Corrigés* , Dunod , Paris , 4 me édition, 2002, P.234.

$$AIC(P) = n \log(\delta_{\hat{\epsilon}_t}^2) + 2(3 + p)$$

$$SC(P) = n \log(\delta_{\hat{\epsilon}_t}^2) + (3 + p) \log n$$

حيث :

$(\delta_{\hat{\epsilon}_t}^2)$: تباين الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير .

n : المشاهدات الفعلية .

2.3.1. اختبار فيليبس و بيرون (1988) Phillips et Perron :

يسمح اختبار Phillips et Perron (1988) بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي و عدم ثبات التباين للخطأ العشوائي التي يعاني منها اختبار ديكي فولار العادي ، و يجري هذا الاختبار في أربعة مراحل¹:

1. التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولار و حساب الإحصائيات المرافقة .

2. تقدير التباين المسمى بالقصير الأجل $\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ ، حيث يمثل e_t الباقي المقدر .

3. تقدير المعامل المصحح s_t^2 المسمى بالتباين الطويل الأجل ، و المستخرج من هيكلية التباينات

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

المشتركة لبواقي النماذج السابقة ، حيث : l : عدد التأخرات المقدر بـ l المقدر بـ دلالة عدد المشاهدات الكلية n .

$$4. \text{ حساب إحصائية فيليبس و بيرون (pp) : } t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع : $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ (الذي يساوي الواحد في الحالة التقاربية - إذا كان e_t يمثل تشويشا أيضا .

ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول MacKinnon .

3.3.1. اختبار Kwiatkowski , Phillips , Schmidt et shin (1992) :

اقترح Kwiatkowski et al (1992) استخدام اختبار مضاعف لاغرانج (Multiplificateur de lagrange LM) لاختبار الفرضية العدمية لعدم وجود الجذور الوحيدة مقابل الفرضية البديلة لوجود جذور

وحيدة²:

¹ Bourbonnais R. , op-cité, P. 234 .

² Lardic. S, Mignon. V, "Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financière", Economica , Paris , 2002., p 182-183.

$$LM = \frac{\sum_{t=1}^T S_t^2}{\hat{\sigma}_\varepsilon^2} : \text{تعطى إحصائية مضاعف لاغرانج بالعلاقة التالية :}$$

$$S_t = \sum_{i=1}^t e_i, T = 1, \dots, T : e_t \text{ للمجموع الجزئي للبقايا}$$

و $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$ مقدر لتباين الخطأ e_t .

يتم رفض الفرضية العدمية (فرضية الاستقرار) إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيم الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkowski et al (1992).
 يتم قبول الفرضية العدمية إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيم الحرجة.
2. نماذج الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة ، ومنهجية بوكس-جانكينس لتحليل السلاسل الزمنية:

تم إدخال النماذج ARMA من قبل Box et jenkins (1970) ، و كان الهدف منها هو نمذجة أي سلسلة زمنية بدلالة قيمها الماضية و لكن أيضا بدلالة القيم الحاضرة و الماضية للخطأ ، و من أجل اختيار نموذج ARMA الملائم فقد اقترح Box و Jenkins منهجية تتم من خلال مجموعة مراحل (التعرف ، التقدير ، الفحص و التنبؤ) .

1.2. نماذج الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة (Auto Regressive Moving Average) :

• نماذج الانحدار الذاتي $AR(P)$:

في نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة P تكون الملاحظة الحالية y_t مفسرة بواسطة متوسط الترجيح للملاحظات الماضية حتى إلى الفترة P ، و هذا على النحو التالي¹:

$$AR(1): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$AR(2): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \varepsilon_t$$

.....

$$AR(p) = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \dots + \theta_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

$\theta_1, \theta_2, \dots, \theta_p$: معاملات يتم تقديرها و يمكن أن تكون موجبة أو سالبة .

ε_t : عبارة عن الخطأ العشوائي و يسمى بحد الاضطراب الأبيض .

و يتميز نموذج الانحدار الذاتي $AR(P)$ بالخصائص التالية :

دالة الارتباط الذاتي البسيطة في حالة الاستقرار تبقى مستمرة في التناقص .

فقط p الأوائل من معاملات بيان الارتباط الذاتي الجزئي تختلف جوهريا عن الصفر .

¹ Bourbonnais R. op-cité, P. 240 .

• نماذج المتوسطات المتحركة $MA(q)$:

في نماذج المتوسطات المتحركة من الدرجة q ، كل مشاهدة y_t تكون مفسرة بمتوسط مرجح للأخطاء العشوائية حتى إلى الفترة q .

و تكتب الصياغة العامة لهذه النماذج على النحو التالي¹ :

$$MA(1): y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1}$$

$$MA(2): y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \alpha_2 \varepsilon_{t-2}$$

$$MA(q): y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \alpha_2 \varepsilon_{t-2} - \dots - \alpha_q \varepsilon_{t-q}$$

حيث :

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_q$: تمثل معاملات يمكن أن تكون موجبة أو سالبة .

ε_t : عبارة عن الخطأ العشوائي و يسمى بحد الاضطراب الأبيض .

في دالة الارتباط الذاتي للنموذج $MA(q)$ فقط المعاملات q الأولى هي التي تختلف جوهريا عن الصفر .

يتميز بيان الارتباط الذاتي الجزئي بانخفاض أسي للتأخرات .

• النماذج المختلطة $ARMA(p, q)$:

تتشكل هذه النماذج من جزأين ، جزء الانحدار الذاتي $AR(p)$ بدرجة p ، و جزء المتوسطات المتحركة $MA(q)$ بدرجة q ، و بالتالي فإن النماذج المختلطة هي نماذج مفسرة بتركيبة تتكون من القيم الماضية و الأخطاء الماضية .

و تعرف النماذج $ARMA(p, q)$ بالمعادلة التالية :

$$ARMA(p, q): y_t = \theta_1 y_{t-1} + \dots + \theta_p y_{t-p} + \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \dots - \alpha_q \varepsilon_{t-q}$$

يتميز النموذج $ARMA(p, q)$ بالخصائص التالية :

دالة الارتباط الذاتي البسيطة لا تنعدم و تبقى مستمرة في التناقص .

دالة الارتباط الذاتي الجزئية لا تنعدم و تبقى مستمرة في التناقص .

2.2. مراحل تحليل السلسلة الزمنية وفق منهجية بوكس-جانكينس :

و من أجل اختيار نموذج $ARMA$ الملائم فقد اقترح Box و Jenkins منهجية تتم من خلال خطوات يتعين اتباعها ، و تتمثل في كل من : مرحلة التعرف ، مرحلة تقدير النموذج ، مرحلة اختبار جودة النموذج و التنبؤ .

¹ Bourbonnais R. op-cité, P. 241 .

1.2.2. مرحلة التعرف :

تعتبر مرحلة التعرف أهم و أصعب مرحلة في تحليل بوكس-جانكينس ، فهي تسمح بتحديد النموذج الملائم من ضمن النماذج $ARIMA(p,d,q)$ ، أي تحديد المعلمات (p,d,q) ، و هي درجات الانحدار الذاتي ، عدد الفروق المطبقة لإرجاع السلسلة مستقرة و درجات المتوسطات المتحركة على الترتيب .

و بعد نزع الموسمية و تحويل السلسلة الزمنية إلى سلسلة مستقرة بالاعتماد على اختبارات الجذور الوحيدة ، يمكن التعرف على المعلمات (p,q) للنموذج $ARMA$ و هذا بالاستعانة بخصائص دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية .

-إذا كان في بيان الارتباط الذاتي البسيط فقط q الأوائل تختلف جوهريا عن الصفر ، و بيان الارتباط الذاتي الجزئي ينخفض ببطء ، يمكن القول أن السلسلة من نوع $MA(q)$.

-إذا كان في بيان الارتباط الذاتي الجزئي فقط p الأوائل تختلف جوهريا عن الصفر ، و كان بيان الارتباط الذاتي البسيط يتناقص ببطء ، هذا يعني أن السلسلة من نوع $AR(p)$.

-إذا كان بيان الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي يتناقصان ببطء و يبقيان مستمرين في التناقص ، فإن السلسلة الزمنية تكون من نوع $ARMA$ ، و من أجل تحديد الدرجات p و q ، يتم تقدير كل النماذج التي تكون عندها p و q تختلف جوهريا عن الصفر ، و يتم اختيار النموذج $ARMA(p,q)$ الذي يقوم بتدنية معيار المعلومات (Akaike(1979) .

2.2.2. مرحلة تقدير النموذج :

بعد تحديد درجة النموذج $ARMA(p,q)$ ينبغي تقدير معلمات النموذج ، و تختلف طريقة التقدير و هذا تبعا للنموذج المشخص .

في حالة نموذج الانحدار الذاتي $AR(p)$ يمكن تقدير المعلمات بتطبيق طريقة المربعات الصغرى أو باستخدام معادلات يول-ولكر (équations Yule-Walker) و التي تعطى بالشكل التالي¹:

$$AR(p): \left\{ \begin{array}{l} r_1 = \theta_1 + \theta_2 r_1 + \dots + \theta_p r_{p-1} \\ r_2 = \theta_2 r_1 + \theta_2 + \dots + \theta_p r_{p-2} \\ \dots \\ r_p = \theta_1 r_{p-1} + \theta_2 r_{p-2} + \dots + \theta_p \end{array} \right.$$

حيث تمثل (r_1, r_2, \dots) معاملات الارتباط الذاتي ، و يمكن تقدير المعلمات $(\theta_1, \theta_2, \dots)$ بحل جملة المعادلات المحصل عليها ، و تستخدم هذه المعادلات لتقدير معلمات أي نموذج انحدار ذاتي من أي درجة .

¹ Bourbonnais R. op-cité, P. 248 .

أما بالنسبة لتقدير معاملات النموذج $MA(q)$ فقد اقترح بوكس و جانكينس استخدام طريقة تقدير تكرارية (itérative de type balayage)¹.

3.2.2. مرحلة اختبار جودة النموذج :

بعد تقدير معاملات النموذج ، يتم فحص نتائج التقدير ، و هذا من خلال² :
اختبار معنوية المعلمات المقدرة و التي ينبغي أن تختلف جوهريا عن الصفر ، و لهذا يتم استخدام اختبار ستودنت الكلاسيكي .

تحليل بواقي عملية التقدير ، بحيث ينبغي التأكد من أن بواقي عملية التقدير تحاكي تشويشا أبيضاً ، و تسمح إحصائية Ljung-Box (Q') و Box-Pierce (Q) من اختبار هذه الفرضية ، و إذا لم تكن بواقي عملية التقدير تحاكي تشويشا أبيض فهذا يعني أنه لم تتم نمذجة جميع المركبات الجوهرية للسلسلة الزمنية .

3. نماذج الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة الكسرية ARFIMA و اختبار الذاكرة الطويلة :

تقليدياً تعتمد الدراسة الإحصائية للسلاسل الزمنية على معرفة مدى وجود جذور وحيدة من عدمها ، حيث أن وجود جذور وحيدة يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة بينما يدل عدم وجود جذور وحيدة على أنها مستقرة ، و وفقاً لمنهجية Box et jenkins فإن هاتين الحالتين يمكن نمذجتهما بالاعتماد على السيرورة $ARIMA(P,d,q)$ و $ARMA(P,q)$ ، و يدل وجود جذور وحيدة ($d=1$) في النموذج $ARIMA$ على إمكانية نمذجة السلسلة بالاعتماد على سيرورة ذات ذاكرة غير منتهية ، بينما في حالة غياب الجذور الوحيدة ($d=0$) يمكن نمذجة السلسلة بالاعتماد على سيرورة ذات ذاكرة قصيرة ، غير أن هذه النمذجة لا تأخذ بعين الاعتبار الحالات التي يكون فيها معامل التفاضل d عدداً كسرياً ، و الذي بواسطته يمكن تمييز النماذج ذات الذاكرة الطويلة $ARFIMA$ ³.

و النماذج $ARFIMA$ هي نماذج تم تطويرها من طرف كل من Granger et joyeux (1980) و Hosking (1981) ، و تعتبر امتداداً للنماذج $ARIMA$ — Box et Jenkins أين يأخذ معامل التفاضل d قيماً حقيقية تنحصر بين -0.5 و 0.5 ، و تتمثل أهميتها في أنها تسمح بنمذجة التصرفات القصير الأجل للسلسلة الزمنية من خلال معاملات الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة ، و التصرفات الطويلة الأجل من خلال معاملات التكامل الكسري⁴.

¹ Bourbonnais R. , op-cité, P. 248 .

² Bourbonnais R. , op-cité, P. 249 .

³ Lardic. S, Mignon. V, "Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financière", op-cité, p. 331.

⁴ Lardic S. et Mignon V. ,. "Prévision ARFIMA des taux de change : les modélisateurs doivent-ils encore exhorter à la naïveté des prévisions ?", Annales d'économie et de statistique, 54, 1999 , pp. 47-68.

1.3. تعريف السيرورة ARFIMA :

يعطى النموذج النمطي للسيرورة $ARFIMA(p,d,q)$ على النحو التالي¹:

$$\begin{aligned}\Phi(L)(1-L)^d y_t &= \Theta(L)\varepsilon_t \\ \Phi(L)(1-L)^d y_t &= u + \Theta(L)\varepsilon_t\end{aligned}$$

حيث:

$\Phi(L)$ و $\Theta(L)$: يمثلان على التوالي كثيري الحدود في L للجزأين $AR(p)$ و $MA(q)$ للسيرورة .
 ε_t : تشويش أبيض ، حيث أن ε_t يتبع $i.i.d(0, \delta_\varepsilon^2)$.
 u_t : المتوسط للسلسلة y_t .

d : معامل التفاضل الكسري ، $d \in \left(-\frac{1}{2}, \frac{1}{2}\right)$ ، و الذي يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية :

$$(1-L)^d = \sum_{j=0}^{\infty} (-1)^j \binom{d}{j} (L)^j = 1 - dL + \frac{d(d-1)}{2!} L^2 - \frac{d(d-1)(d-2)}{3!} L^3 + \dots = \sum_{j=0}^{\infty} \pi_j L^j$$

$$\pi_j = \frac{\Gamma(j-d)!}{\Gamma(j+1)\Gamma(-d)}$$

Γ : تعتبر دالة من الدرجة الثانية .

تعتبر النماذج $ARFIMA(p,d,q)$ نماذج ذات ذاكرة طويلة مستقرة و غير معكوسة (invertible) إذا كان: $d \in \left]-\frac{1}{2}, \frac{1}{2}\right[$ et... $d \neq 0$

إن وجود علاقة بين معامل هورست (H) exposant de Hurst (الذي سوف نتعرض له لاحقا) ومعامل التكامل الكسري (d) يسمح بترتيب السلاسل الزمنية بدلالة هيكله ارتباطاتها .

2.3. تحليل R/S و معامل Hurst :

أدخل Hurst (1951) إحصائية تسمح باكتشاف وجود ظاهرة الذاكرة الطويلة (ارتباطات في المدى الطويل) ، تسمى هذه الإحصائية بتحليل R/S ، و التي من خلالها يمكن حساب معامل يسمى بمعامل هورست exposant de Hurst و الذي يسمح بترتيب السلاسل الزمنية بدلالة طبيعة ذاكراتها .
تعرف الإحصائية R/S على أنها الامتداد (R) للمجاميع الجزئية للانحرافات لسلسلة زمنية عن المتوسط مقسوما عن انحرافها المعياري (S_T) .

فإذا كانت السلسلة الزمنية X_t ، حيث : $t=1\dots T$ ، و متوسط \bar{X}_T ، فإن الإحصائية R/S و التي يرمز له بـ Q_T تكتب على النحو التالي²:

¹ Floros C. , Long Memory in Milk Prices: Evidence from EU-15 , International Journal of Applied Economics, 6(2), September 2009, 10-20

² Lardic S. et Mignon V., Les tests de mémoire longue appartiennent-ils au "camp du démon" ? , In: Revue économique. Volume 47, n°3, 1996. pp. 531-540.

$$Q_T = \frac{R}{S_T} = \frac{1}{\left[\frac{1}{T} \sum_{j=1}^T (X_j - \bar{X}_T)^2 \right]^{\frac{1}{2}}} \times \left[\max_{1 \leq k \leq T} \sum_{j=1}^k (X_j - \bar{X}_T) - \min_{1 \leq k \leq T} \sum_{j=1}^k (X_j - \bar{X}_T) \right]$$

يسمح تحليل R/S بحساب معامل يسمى بمعامل هورست *exposant de Hurst* يرمز له بالرمز H ، حيث $0 < H < 1$ ، و الذي يعرف بالنسبة بين لوغاريتم قيمة إحصائية R/S و لوغاريتم عدد المشاهدات T

$$H \approx \frac{\log Q_T}{\log T} :$$

و قد بين Hosking (1981) و Lo(1991) وجود علاقة قوية بين معامل التفاضل الكسري (d) للنماذج $ARFIMA$ و معامل هورست (H) ، حيث : $d = H - \frac{1}{2}$ ، و هذا ما يسمح بتصنيف السلاسل الزمنية بدلالة قيم المعامل (d) و هذا حسب تغير قيم المعامل (H) كما يلي¹ :

- إذا كان $H = \frac{1}{2}$ يكون $d = 0$: لا يوجد ارتباط بين الأحداث الماضية و الحاضرة ، فالسيرورة لا تمثل أي ارتباط في المدى الطويل ، يصبح النموذج $ARFIMA$ نموذج $ARMA$ عادي .
- إذا كان $0 < H < \frac{1}{2}$ يكون $0 < d < \frac{1}{2}$: يكون النموذج $ARFIMA$ نموذجا مستقرا بذاكرة طويلة ، و تكون الارتباطات الذاتية موجبة و تتخفف بتناقص (*hyperpoliquement*) باتجاه الصفر عندما يرتفع الخطأ و يكون النموذج *persistence* (الارتباطات الذاتية موجبة) ، و قد أطلق على هذه الحالة *effet joseph* للارتباطات في المدى الطويل ، حيث تكون الارتباطات قوية كلما اقتربت قيمة H من الواحد .
- إذا كان $0 < H < \frac{1}{2}$ يكون $-\frac{1}{2} < d < 0$ - النموذج *antipersistent* (الارتباطات الذاتية تتبادل في الإشارة) ، فترات ارتفاع تتجه لتتبعها فترات انخفاض .

يرى Lo(1991) أنه من بين نقائص التحليل R/S هو حساسيته الشديدة للارتباطات القصيرة الأجل ، حيث يمكن للتحليل R/S أن يعطي نتائج متحيزة إذا كانت السلاسل تتميز بهيكلية ارتباطات قصيرة الأجل ، بالإضافة إلى أن هذه الإحصائية لا تمثل اختبار بالمعنى الصحيح لأن توزيعها الإحصائي غير معروف ، و لمعالجة هذا النقص فقد اقترح Lo(1991) إحصائية سميت بإحصائية R/S المغيرة (*R/S Modifier*) ، و التي تتميز بحساسيتها للذاكرة الطويلة و عدم تغيرها لفئة السيرورة التي تتميز بذاكرة قصيرة .

إحصائية R/S المغيرة (*R/S Modifier*) و التي يرمز لها بـ Q_{mT} تعرف على النحو التالي¹ :

¹ Lardic S. et Mignon V. .. "Prévision ARFIMA des taux de change : les modélisateurs doivent-ils encore exhorter à la naïveté des prévisions ?", op-cité , p535.

$$Q_{mT} = \frac{R}{S_T(q)} = \frac{1}{S_T(q)} \times \left[\max_{1 \leq k \leq T} \sum_{j=1}^k (X_j - \bar{X}_T) - \min_{1 \leq k \leq T} \sum_{j=1}^k (X_j - \bar{X}_T) \right] \dots \dots \dots (1)$$

$$S_T^2(q) = \frac{1}{T} \sum_{j=1}^T (X_j - \bar{X}_T)^2 + \frac{2}{T} \sum_{j=1}^q \omega_j(q) \left[\sum_{i=j+1}^T (X_j - \bar{X}_T)(X_{i-j} - \bar{X}_T) \right] \dots \dots \dots (2)$$

مع :

$$\omega_j(q) = 1 - \frac{j}{q+1}, q \leq T \dots \dots \dots (3)$$

و على عكس تحليل R/S التقليدي ، فإن إحصائية R/S المغيرة (R/S Modifier) تخضع لتوزيع إحصائي معروف ، حيث يمكن حساب الإحصائية V (و المعرفة بالعلاقة التالية : $V = \frac{Q_{mT}}{(T)^{1/2}}$) باختبار معنوية إحصائية معامل هورست exposant de Hurst من خلال مقارنة القيمة المقدره للإحصائية Q_{mT} مع القيم الجدولية لـ Lo(1991) ، و تسمح كذلك باختبار الفرضية العدمية للذاكرة القصيرة مقابل الفرضية البديلة للذاكرة الطويلة .

3.3 طرق تقدير النماذج ARFIMA :

يمكن التمييز بين طريقتين لتقدير النماذج ARFIMA : الطرق بمرحلتين و الطرق بمرحلة واحدة (طريقة الإمكان الأكبر) .

1.3.3 الطرق بمرحلتين :

في هذه الطرق يتم في المرحلة الأولى تقدير معلمة التفاضل الكسري (d) ، و في المرحلة الثانية يتم تقدير بالاعتماد على الطرق التقليدية للسلاسل الزمنية معلمات الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة للتمثيل $ARMA(p,q)$ للسلسلة المحولة (التي تتميز بتفاضل كسري) .

تعتبر طريقة (Geweke et Porter-Hudak (1983) من بين أكثر الطرق استعمالا لتقدير و اختبار معلمة التفاضل الكسري للنموذج ARFIMA ، حيث تبين هذه الطريقة أنه من أجل تكرار يقترب من الصفر ، يمكن تقدير (d) بالاعتماد على الانحدار الخطي التالي²:

$$Y_j = a + bX_j + \zeta_j$$

حيث :

$$m = (T)^{1/2} \text{ و } m \text{ يمثل } \text{coordonnées} , j = 1, 2, \dots, m$$

¹ Lardic S. et Mignon V. , "cointégration fractionnaire entre la consommation et le revenu", *economie et prévision* , N° 158 , 2003-2, p.123-142.

² Lardic S. et Mignon V. , *Les tests de mémoire longue appartiennent-ils au "camp du démon" ?* op-cité , pp. 535

$$Y_j = \ln I_n(w_j)$$

$$X_j = \ln |1 - e^{-iw_j}|^2$$

$$\zeta_j = \ln \frac{I_n(w_j)}{f(w_j)}$$

$$a = \ln f_u(0)$$

$$b = -d$$

و يتم تقدير المعلمات b و d بطريقة المربعات الصغرى ، و يعطى \hat{d} بالعلاقة التالية :

$$\hat{d} = - \left[\sum_{j=1}^m (X_j - \bar{X})^2 \right]^{-1} \left[\sum_{j=1}^m (X_j - \bar{X})(Y_j - \bar{Y}) \right]$$

و قد بين (Geweke et Porter-Hudak (1983) أنه عندما يكون $\frac{1}{2} < d < \frac{1}{2}$ ، يكون توزيع المقدر \hat{d} و d يتجه نحو التوزيع الطبيعي عندما $T \rightarrow \infty$ ، حيث تمثل T عدد المشاهدات .

2.3.3. الطرق بمرحلة واحدة (طرق الإمكان الأكبر):

تعتبر طرق الإمكان الأكبر من بين أكثر الطرق فعالية لتقدير معلمة الذاكرة الطويلة b ، و تمثل طرق الإمكان الأكبر الطرق بمرحلة واحدة ، و التي يتم فيها تقدير معامل التفاضل الكسري b بالموازاة مع معاملات $ARMA$ للنموذج $ARFIMA$ ، و تتطلب هذه الطرق أن تكون السلسلة الزمنية مستقرة أو أن يتم تحويلها إلى سلسلة مستقرة .

و من بين هذه الطرق طريقة الإمكان الأكبر المقترحة من طرف (Sowell (1992) ، و التي تسمح باستخدام كل المعلومات الطويلة الأجل و القصيرة الأجل المرتبطة بتصرف السلسلة الزمنية ، لأن في هذه الطريقة يتم تقدير و في نفس الوقت معاملات الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة و معامل التفاضل الكسري¹.

4. نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات تباينات الأخطاء (النماذج ARCH):

لقد اعتمد الاقتصاديون و لفترة طويلة على النماذج الخطية بغرض وصف و نمذجة الظواهر الاقتصادية ، و هذا من خلال الاعتماد على النماذج $ARMA(p,q)$ ، التي تركز على مجموعة فرضيات ، و من بين أهمها فرضية ثبات التباين للخطأ العشوائي (أي أن تباين عنصر الخطأ مستقل عن الزمن²) ، غير أن هذه الفرضية تعتبر غير واقعية خاصة عندما يتعلق الأمر بالسلاسل التي تمثل تطور متغيرات مالية ، حيث أن معظم المتغيرات المالية بما فيها أسعار البترول تتميز بديناميكية غير خطية و عدم ثبات التباين عبر الزمن و بظاهرة عدم التناظر $asymétrie$ و التي لا تأخذها النماذج

¹ Lardic S. et Mignon V., Les tests de mémoire longue appartiennent-ils au "camp du démon" ? op-cité, p. 537

² $E(\varepsilon_t^2) = \delta_\varepsilon^2$: تباين عنصر الخطأ مستقل عن الزمن ، أي ثابت خلال الزمن ، خطر توسع الخطأ هو نفسه خلال كل الفترات .

ARMA بعين الاعتبار ، و بالتالي فإن هذه النقاىص تيرر اللجوء إلى النماذج الغير الخطية من حيث التباين ARCH .

قام Engle(1982)¹ بتطوير نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات تباينات الأخطاء ARCH (Autoregressive Conditional Heteroskedasticity) ، و التي في ظلها يرتبط تباين السلسلة الزمنية بمجموع المعلومات المتوفرة و خاصة الوقت .إذا فالنماذج من نوع ARCH تسمح بنمذجة السلاسل الزمنية التي تتميز بعدم ثبات تباين الخطأ أو التطاير volatility .

1.4 الصياغة العامة لنماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات تباينات الأخطاء (النماذج ARCH):

ليكن نموذج الانحدار الخطي $y = Xa + \varepsilon$.

نفترض أن هذا النموذج يتميز بخطأ مرتبط ذاتيا من نوع $AR(1)$: $\varepsilon_t = \rho\varepsilon_{t-1} + \mu_t$

مع $\mu_t \rightarrow independent..and..identically..distributed(0; \delta_u^2)$

نضع $\varepsilon_t = \mu_t \times h_t$ ، حيث أن z_{t-1} متغير عشوائي بتباين مستقل عن μ_t .

و بما أن $E(\varepsilon_t) = 0$ فرضا ، و $V(\varepsilon_t) = \delta_u^2 z_{t-1}^2$

و في هذه الحالة $V(\varepsilon_t / \varepsilon_{t-1}) = \delta_u^2 z_{t-1}^2$ ، و يصبح النموذج يتميز بعدم ثبات التباين ، و من أجل معرفة كيف يتطور التباين الشرطي لـ ε_t عبر الزمن ، سوف نتعرض للنماذج من نوع ARCH و التي تسمح بنمذجة السلاسل الزمنية التي تتميز بعدم ثبات تباين الخطأ أو التطاير ، و التي تقدم مجموعة من النماذج الخطية و الغير خطية لتباين الخطأ العشوائي .

• النماذج ARCH(q) :

في سنة 1982 ، و في دراسة لتغيرات التضخم في بريطانيا ، اقترح Engle (1982) النماذج ARCH (Autoregressive conditionnally heteroscedastic) نماذج الانحدار الذاتي الغير ثابتة التباين ، و وفقا لهذه النماذج يكون تباين السلسلة الزمنية غير ثابت أي يرتبط بمجموع المعلومات المتوفرة و الزمن . تقدم صياغة النموذج ARCH(q) بالعلاقة التالية :

$$\delta_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2 \dots\dots\dots(1)$$

$$\delta_t^2 = \alpha_0 + \alpha_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \alpha_2 \varepsilon_{t-2}^2 + \dots + \alpha_q \varepsilon_{t-q}^2 \dots\dots\dots(2)$$

حيث :

δ_t^2 : يمثل التباين الشرطي للخطأ العشوائي ε_t ، و الذي يمثل مؤشر قياس تطاير Volatility السلسلة الزمنية ، و حسب (1) فإن التباين الشرطي conditional variance في الزمن t لـ ε_t يعتبر دالة خطية

¹ Engle, R., .GARCH : the use of ARCH / GARCH models in applied econometrics. Journal of Economic Perspectives, 2001 , 15 , 157 – 168 .

² R. Bourbounnis , M.Terraza , Analyse des series temporelles en économie , op-cité , 1998, P .245-251.

لمربع القيم الماضية q للخطأ العشوائي (ε_{t-1}^2) ، و هذا يعني انه إذا كان ε_{t-1} مرتفعا (من حيث القيمة المطلقة) يتوقع أن يكون التباين الشرطي (التطاير) لـ ε_t هو كذلك مرتفعا (القيمة المطلقة) ، بمعنى أن الصدمات الكبير (الصغيرة) تتجه لتتبع بصدمات كبيرة (صغيرة) سواء كانت موجبة أو سالبة.¹

المعاملات حيث أن $\alpha_0 > 0$ و $\forall i \alpha_i \geq 0$ ، القيود المفروضة على المعاملات تضمن ايجابية التباين الشرطي ، و في حالة $\alpha_i = 0$ ($i = 1, 2, \dots, q$) يكون التباين الشرطي ثابت $\delta_t^2 = \alpha_0$ و بالتالي تصبح سلسلة الخطأ العشوائي ε_t ثابتة التباين الشرطي homoscedastic .

كما يمكن كتابة النموذج $ARCH(q)$ على شكل نموذج انحدار ذاتي لمربع الخطأ العشوائي:

و هذا يبين على أن معاملات مربع الأخطاء الماضية تتجه لانخفاض خطيا . $\alpha_i = \frac{\alpha(q+1-i)}{q(q+1)/2}$ ، $i = 1, 2, \dots, q$ ،

و يكون التباين الشرطي أو التطاير منتهيا إذا كانت $\sum_{i=0}^p \alpha_i < 1$

• النماذج $GARCH(p, q)$ ²:

قام Bollerslev (1986) بتعميم النموذج الأولي لـ Engle (1982) ، و هذا بإنشاء النموذج $GARCH(p, q)$ (Generalized ARCH) ، وفي هذا النموذج يكون التباين الشرطي للخطأ العشوائي دالة خطية لمربع القيم الماضية للخطأ العشوائي وللتباين نفسه مؤخر بـ j خطوة زمنية . الصياغة العامة لنموذج $GARCH(p, q)$ تعرف بالمعادلة التالية :

$$\delta_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2 + \sum_{j=1}^q \beta_j \delta_{t-j}^2 \dots \dots \dots (3)$$

$\forall j$ و $\forall i : \alpha_0 > 0$ و $\alpha_i \geq 0$ ، $\beta_j \geq 0$.

تضمن القيود على المعاملات ايجابية التباين الشرطي .

في حالة $p = 0$ ، النموذج $GARCH(p, q)$ يصبح نموذج $ARCH(q)$.

بالرغم من أهمية النماذج $ARCH(q)$ و $GARCH(p, q)$ في نمذجة السلاسل الزمنية للمتغيرات المالية ، إلا أنها تعرضت لانتقادات الاقتصاديين على غرار Nelson (1991) و Cao et Tsay (1992) ، خاصة فيما يتعلق بتحديد علاقة مربع الخطأ العشوائي مع التباين الشرطي ، فهذه العلاقة تتحقق فقط في الحالات التي تكون فيها التغيرات المدروسة تتميز بنفس الإشارة و نفس حجم التأثير ، أما في الحالات التي تتميز بوجود تقلبات في اتجاهات متعاكسة وبسعة تأثيرات جد متباينة فإن هذه

¹ Philip Hans Franses , Dick van Dijk , *Nonlinear Time Series Models in Empirical Finance* , Cambridge university press , 2003, p.136-137.

² Lardic. S, Mignon. V., *économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financiers* , op-cité , P.290-291.

النماذج لا يمكنها أخذ بعين الاعتبار هذه التقلبات ، و يقدم Nelson (1991) سبب رئيسي يقلل من قوة النماذج ARCH في نمذجة السلاسل الزمنية للمتغيرات المالية التي تتميز بتطايير مستمر، وهو أنه¹:

1. في النماذج ARCH علاقة التباين الشرطي هي علاقة تربيع Qudratic و بالتالي فإن تأثير القيم الماضية للخطأ العشوائي على التباين الشرطي يأخذ بعين الاعتبار فقط حجم التغيرات أو التقلبات ، لأن التباين الشرطي يرتبط بمربع الخطأ العشوائي ، أي أن الصدمات الموجبة أو السالبة بنفس الشدة لها نفس التأثير على التباين الشرطي أو التطايير ، وهذا يعني أن هذه النماذج تهمل إشارة الصدمة ، غير انه في حالة المتغيرات المالية أو أسعار البترول يكون للصدمات الموجبة و السالبة تأثير غير متناظر Asymmetric على التباين الشرطي (التطايير) ، و هذا ما بينه Black(1976) و Zakoian (1990) ، حيث أثبتنا أن التطايير يتجه لان يكون أكثر أهمية بعد الانخفاض عنه بعد الارتفاع ، كما أن التطايير يتجه نحو الارتفاع استجابة للأخبار السيئة و إلى الانخفاض استجابة للأخبار الجيدة ، و بالتالي فإن اختيار شكل العلاقة المربعة للتباين الشرطي لا يسمح بنمذجة ظاهرة عدم التناظر .

2. تنقيد النماذج ARCH كثيرا بشرط ايجابية التباين الشرطي ، لكن في الواقع أي صدمة مهما كانت إشارتها موجبة أو سالبة لها تأثير ايجابي على التطايير حيث يرتفع التأثير مع قوة الصدمة ، لهذا يرى Nelson et cao (1992) أن شروط ايجابية المعاملات ليست ضرورية .

و قد أدت كل هذه الانتقادات إلى ظهور عدة نماذج أخرى نذكر من بينها النماذج EGARCH(Exponential GARCH) ، و النماذج TGARCH(Threshold GARCH) ، و كل هذه النماذج تم تطويرها حتى تاخذ بعين الاعتبار مختلف التأثيرات الايجابية و السلبية للصدمات أي مختلف أنواع عدم التناظر .

النماذج EGARCH ، TGARCH :

النماذج EGARCH(Exponential GARCH) ، و النماذج TGARCH(Threshold GARCH) ، تختلف عن النماذج ARCH لكونها تلغي فرضية التناظر المرتبطة بخاصية مربع التباين الشرطي .

• النماذج EGARCH² :

تعتبر EGARCH من بين أولى النماذج التي تسمح بعدم تناظر تأثير الصدمات ، و التي اقترحها Nelson (1991) في دراسة حول مردودية الأصول المالية ، و تتميز هذه النماذج بادخال اللوغاريتم على التباين الشرطي و التي تسمح بتجنب القيود الايجابية على المعاملات α_i و β_j ، و تكتب معادلة النموذج $EGARCH(p, q)$ على النحو التالي :

$$\delta_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^q \alpha_i (\Phi z_{t-i} + \gamma [|z_{t-i}| - E|z_{t-i}|]) + \sum_{j=1}^p \beta_j \ln \delta_{t-j}^2 \dots \dots \dots (4)$$

¹ Lardic. S, Mignon. V., *économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financiers*, op-cité , P.292.

² Philip Hans Franses , Dick van Dijk , op-cité , p.149-150.

$$z_{t-i} = \frac{\varepsilon_{t-i}}{\delta_{t-i}}$$

تصف النماذج EGARCH العلاقة بين القيم الماضية للخطأ العشوائي و لوغاريتم التباين الشرطي ، في ظل عدم وجود قيود على المعاملات التي تضمن عدم سلبية التباين الشرطي ، في النماذج $EGARCH(p,q)$ يمكن أن تكون المعلمات موجبة أو سالبة و هذا ما يسمح بنمذجة مختلف التأثيرات السلبية و الايجابية للصدمة على التباين الشرطي و كذا مختلف أنواع عدم التناظر .

النماذج TGARCH :

في هذه النماذج GARCH ذات العتبة (TGARCH) التي اقترحها (Zakoian(1991) ، تم تعويض الشكل المربع للنماذج GARCH بدالة خطية على قطع ، حيث كل قطعة تضم صدمات لها نفس الطبيعة ، و هذا ما يسمح بالحصول على دوال تطاير مختلفة و هذا حسب إشارة و قيمة الصدمة .
تكتب صياغة نموذج TGARCH(p,q) على الشكل التالي :

$$\delta_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^q (\alpha_i^+ \varepsilon_{t-i}^+ - \alpha_i^- \varepsilon_{t-i}^-) + \sum_{j=1}^q \beta_j \delta_{t-j} \dots\dots\dots(5)$$

$$\delta_t = \alpha_0 + \alpha^+(L)\varepsilon_t^+ - \alpha^-(L)\varepsilon_t^- + \beta(L)\delta_t$$

حيث :

$$\begin{aligned} \varepsilon_t^+ &= \max(\varepsilon_t, 0) \\ \varepsilon_t^- &= \min(\varepsilon_t, 0) \end{aligned} \dots\dots\dots(6)$$

يسمح إلغاء قيود إيجابية المعاملات من الأخذ بعين الاعتبار لظاهرة عدم التناظر أو عدم التماثل التي تميز التطاير ، و بالتالي تصبح أي صدمة ε_{t-i} على التباين الشرطي تعتمد على كل من حجم و إشارة الصدمة.

ملاحظة :

يتم تحديد الدرجات p و q للنموذج $GARCH(p,q)$ انطلاقا من دراسة الارتباطات و الارتباطات الجزئية لسلسلة مربع الخطأ العشوائي ، فالنسبة لنموذج من نوع $ARCH(q)$ تتجه دالة الارتباط الذاتي الجزئية نحو الصفر ابتداء من الدرجة $q+1$ ، و بالنسبة لنموذج $GARCH(p,q)$ دالة الارتباط الذاتي الجزئية لا تتعدم و تنخفض بطريقة أسية عندما يرتفع عدد التأخيرات .

2.4. اختبار النموذج من نوع ARCH¹ :

ليكن نموذج الانحدار $y = Xa + \varepsilon$ مع وجود خاصية من نوع ARCH بالنسبة للخطأ ε_t حيث أن

$$\varepsilon_t = \mu_t \times h_t$$

$$\text{مع } \mu_t \rightarrow (0,1) \text{ و } \delta_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2$$

¹ R. Bourbounnis , M.Terraza , op-cité, P.249-250.

في هذا النموذج يكون تباين الخطأ العشوائي لسلسلة تابعة لسلسلة الخطأ العشوائي مؤخر بـ i خطوة زمنية.

قبل تقدير نموذج ARCH لابد من إجراء إختبار للتأكد أولاً من أن تباين البواقي غير ثابت عبر الزمن ومن بين هذه الإختبارات نجد إختبار ARCH والذي يتم عن طريق إختبار الفرضيتين الآتيتين:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_p = 0$$

الفرضية العدمية هي فرضية ثبات التباين أي : H_0 مقابل الفرضية البديلة لعدم ثبات التباين الشرطي : على الأقل معامل α_i ($i=1, \dots, q$) تختلف عن

$$H_1 : \alpha_i \neq 0$$

الصفري أي : لا تختلف كلها جوهريا عن الصفر .
في حالة قبول الفرضية العدمية H_0 يكون تباين الخطأ ثابت عبر الزمن $\delta_t^2 = \alpha_0$ ، و في الحالة العكسية أي رفض الفرضية العدمية أي أن تباين الخطأ غير ثابت عبر الزمن ، و يصبح الخطأ يتبع سيرورة من نوع ARCH(p) .

يتم جراء الاختبار عبر المراحل التالية¹:

المرحلة الأولى : يتم حساب $\hat{\varepsilon}_t$ باقي نموذج الانحدار (أو باقي نموذج ARMA إذا كان الأمر يتعلق بسلسلة متغير واحد) .

المرحلة الثانية : يتم حساب $\hat{\varepsilon}_t^2$.

المرحلة الثالثة : يتم إجراء الانحدار الذاتي $\hat{\varepsilon}_t^2$ على ثابت وعلى q من قيمه الماضية (يحتفظ فقط

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2$$

المرحلة الرابعة : يتم حساب إحصائية مضاعف لاغرو نج $LM = n \times R^2$ ، حيث أن:

n : عدد المشاهدات المستخدمة في حساب الانحدار للمرحلة الثالثة .

R^2 : معامل التحديد للمرحلة الثالثة .

في ظل الفرضية العدمية لثبات التباين Homoscedasticité ، تتبع الإحصائية LM توزيع كاي تربيع بدرجة حرية p ، لذا يتم تحديد قيمة LM_{tab} الجدولية ، و اتخاذ القرار يكون كما يلي :

• $LM < \chi^2$ فهذا يعني قبول الفرضية العدمية H_0 أي أن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن .

• $LM > \chi^2$ يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة أي فرضية عدم ثبات التباين

الشرطي ، و هذا يعني أن الخطأ من نوع ARCH(p) .

يسمح اختبار معنوية المعاملات α_i للانحدار ε_t^2 على ε_{t-p}^2 بتحديد الدرجة p للصيغة ARCH(p) ، و يتم تحديد معامل التأخر P بالنسبة للنموذج ARCH إنطلاقاً من معيار AKAIKE حيث أن الدرجة

$P=3$ تعتبر كدرجة قصوى وإذا حدث ذلك يتم الإنتقال إلى نموذج GARCH .

الطريقة الثانية :

¹ Lardic. S, Mignon. V., économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financiers, op-cité , P.298

إجراء بيان الارتباط الذاتي لعملية مربع البواقي للنموذج الأساسي ، و إذا كانت بعض احتمالات إحصائية Ljung-Box تختلف معنويا عن الصفر (أصغر من 5%) فهذا يدل على أنه من الممكن أن تكون سلسلة البواقي من الصيغة ARCH أو GARCH ، ثم يتم حساب إحصائية مضاعف لاغرو نج $LM = n \times R^2$.

3.4. تقدير النماذج ARCH و GARCH¹:

إن الطريقة الأكثر إستعمالا من أجل تقدير معاملات النماذج ARCH و GARCH هي طريقة الإمكان الأكبر حيث يتم إختيار المعلمات (α_i, β_j) التي تقوم بتعظيم دالة معينة تسمى بدالة الإمكان الأكبر. يمكن أن تستعمل تقنية الإمكان الأكبر من أجل تقدير معاملات النموذج ARCH .

لوغاريتم الإمكان الأكبر الشرطي في الزمن t تعطى بالعلاقة التالية : $l_t = Cte - \frac{1}{2} \log h_t^2 - \frac{1}{2} \varepsilon_t^2 . h_t^{-2}$

لوغاريتم الإمكان الأكبر الإجمالي تعطى بالعلاقة : $l_t = Cte - \frac{1}{2} \sum_{i=1}^{t=n} \log(h_t)^2 - \frac{1}{2} \sum_{i=1}^{t=n} (\varepsilon_t^2 . h_t^{-2})$

يسمح هذا الاختبار بتحديد الدرجة p للصيغة ARCH و بالتالي تقدير المعلمات للانحدار (أول-ARMA) و الثابت α .

المطلب الثاني : نمذجة تطاير (volatility) سعر البترول بالاعتماد على النماذج ARCH:

و في هذا المبحث سوف نقوم بحساب تطاير سلسلة سعر البترول من خلال النماذج ARCH ، و لأجل هذا سوف نقوم بنمذجة قياسية لأسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1970 حتى 2009 ، معتمدين في ذلك على المراحل التالية :

المرحلة الأولى : دراسة إستقرارية سلسلة أسعار البترول.

المرحلة الثانية : اختبار الذاكرة الطويلة لسلسلة أسعار البترول .

المرحلة الثالثة : نمذجة أسعار البترول بإستخدام منهجية Box-Jenkins. التي تركز على نماذج تحليل السلاسل الزمنية ذات الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة و النماذج المختلطة ARIMA .

المرحلة الرابعة : نمذجة تباين سلسلة بواقي أسعار البترول بإستخدام نموذج ARCH و GARCH ، و EGARCH .

المرحلة الخامسة : حساب سلسلة تطاير أسعار البترول the volatility of oil price .

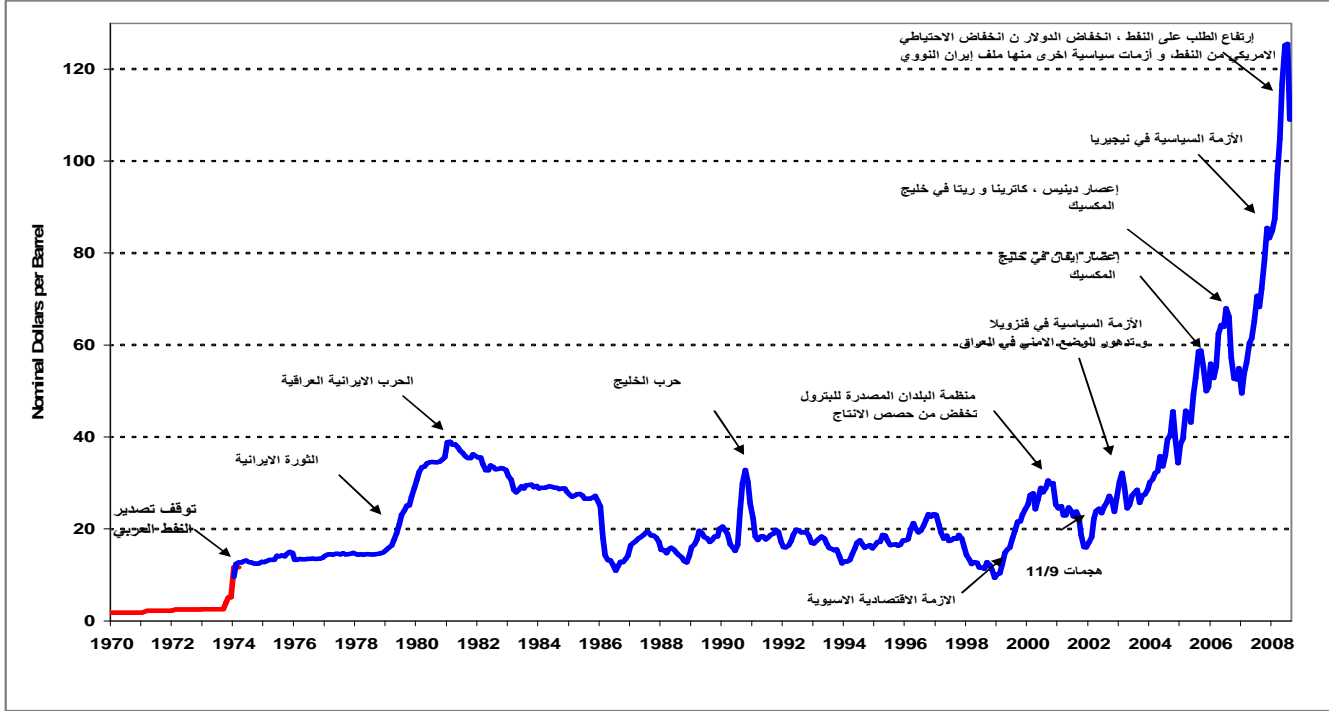
1. المرحلة الأولى : دراسة إستقرارية سلسلة أسعار البترول.

- أهم الأحداث العالمية التي كان لها تأثير واضح في تقلبات أسعار البترول من 1970 حتى 2010 :

¹ R. Bourbounnis , M.Terraza , op-cité, P.250-251.

يبين منحنى تطور سلسلة أسعار البترول من 1970 حتى 2009 عدم استقرار أسعار هذا المورد الطبيعي في الأسواق العالمية طيلة السنوات الماضية ، و هذا بسبب عدة عوامل سياسية و اقتصادية ، نوجز أهمها في التمثيل البياني لتطور سعر البترول ، الذي يظهر في الشكل (1-4) :

الشكل (1-4) : التمثيل البياني لسلسلة سعر البترول من 1970 حتى 2009 ، معطيات شهرية .



Source : the website of the Energy Information Administration (<http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/chron.html>)

منذ الصدمة البترولية الأولى الموجبة لسنتي 1973 و 1974 تميزت أسعار البترول بتقلباتها المستمرة ، وقد تلت هاتين الصدمتين صدمات أخرى متعددة ساهمت في زيادة تقلبات و عدم استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية ، و من بين أهم هذه الصدمات نذكر الثورة الإيرانية ما بين سنتي 1978 و 1979 ، الحرب الإيرانية العراقية التي استمرت من 1980 حتى 1988 و التي انتهت باتفاق الجزائر ، حرب الخليج ما بين 1990 و 1991 ، الأزمة الفنزويلية 2002-2003 ، الاحتلال الأمريكي للعراق و الذي بدأ سنة 2003 و الذي قلل من قدرات العراق في مجال تصدير النفط باعتبار أن هذا الأخير يعتبر من بين أكبر البلدان المنتجة و المصدرة للبترول ، عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا ، و التخوف بشأن ملف إيران النووي و احتمال توجيه ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية ضد إيران و ما قد يترتب عليه من نقص في تزويد الأسواق العالمية بالنفط ، و بالإضافة إلى التأثيرات التي تحدثها عوامل مرتبطة بالحروب و بعدم الاستقرار السياسي في البلدان و المناطق المنتجة و المصدرة لهذا المورد الطبيعي على تقلبات أسعاره ، توجد عوامل اقتصادية بحثه تؤثر هي الأخرى على أسعار البترول ، ونذكر من بينها تزايد الطلب العالمي على النفط و الذي كان أهم أسبابه

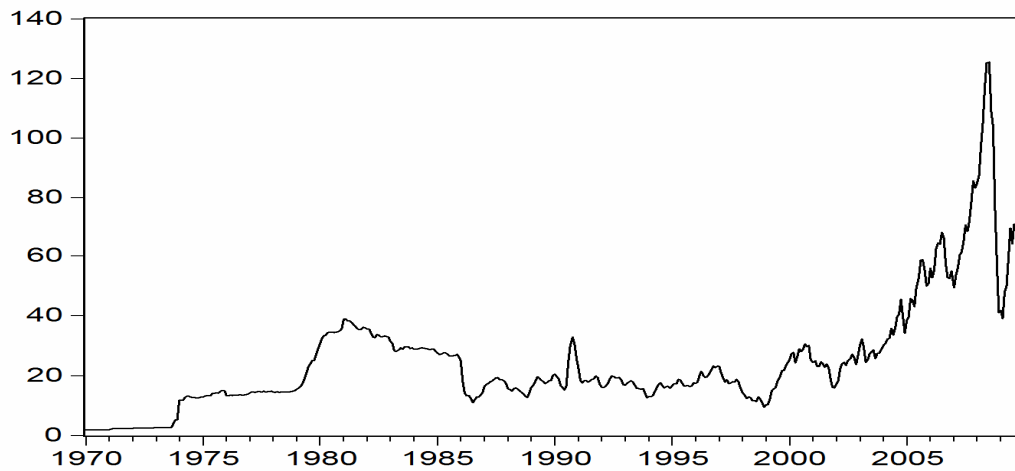
النمو السريع و الغير مسبوق في اقتصاديات كل من الصين و الهند ، انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي ، و المضاربة في الأسواق المستقبلية للنفط .

• إحصاءات وصفية لسلسلة أسعار البترول :

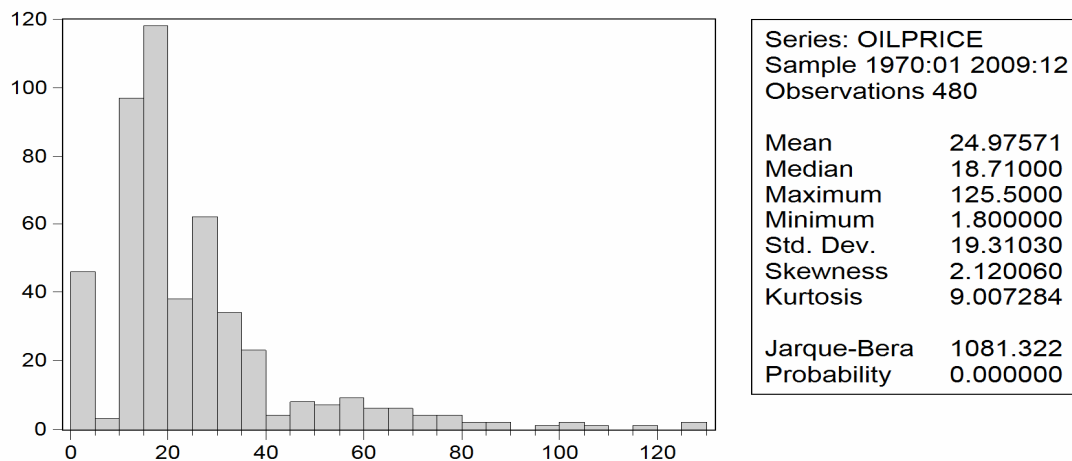
يبين الشكل (2-4) بعض الإحصائيات الوصفية المتعلقة بسلسلة سعر البترول ، حيث يلاحظ من خلال الشكل أن معامل skewness يختلف عن الصفر ، و هذا يثبت وجود عدم التناظر ، كما يظهر أن احتمال إحصاءة Jarque-Bera يساوي الصفر أي أصغر من 5% وهذا يعني أن سلسلة سعر البترول لا تتبع التوزيع الطبيعي ، و هذا ما يجعلنا بصدد تقدير نموذج من نوع ARCH .

الشكل (2-4) : التمثيل البياني لسلسلة سعر البترول من 1970 حتى 2009 ، معطيات شهرية .

OILPRICE



الشكل (3-4) : بعض المعلومات الإحصائية الوصفية المتعلقة بسلسلة سعر البترول



• نتائج استقرارية سلسلة سعر البترول :

من أجل معرفة درجة تكامل سلسلة سعر البترول ، استعملنا ثلاثة اختبارات لكشف الجذور الوحيدة تمثلت في كل من اختبار الجذور الوحيدة العليا Augmented Dickey-Fuller ADF ، و اختبار الجذور الوحيدة لـ Philips- Perron PP ، و اختبار الجذور الوحيدة لـ Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) ، وقد تم حساب عدد التأخرات بناء على أصغر قيمة يأخذها المعامل Schwarz و Akcaike (KPSS و PP كانت تساوي 5) ، وقد بينت النتائج التي تظهر في الجدول (1-4) أن سلسلة سعر البترول (معبّر عنها باللوغاريتم LN OIL PRICE) غير مستقرة في المستوى بالنسبة للاختبارات الثلاثة عند مستوى معنوية 5% ، و مستقرة في النفاصل الأول ، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

الجدول(1-4) : إختبار الجذور الوحيدة

إختبار الجذور الوحيدة العليا Augmented Dickey-Fuller unit root test : ADF					
المتغيرات	$ADF \phi_j$	القيم الحرجة الجدولية:	1%	5%	10%
LN (OIL PRICE)	-2.398241		-3.443892	-2.867405	-2.569956
معامل الاتجاه @trend(1963:0 1) لا يختلف جوهريا عن الصفر إحتمال المعلمة المقدره لـ @ أقل من 5% (0.2020) الثابت C يختلف جوهريا عن الصفر إحتمال المعلمة المقدره لـ @ أقل من 5% (0.0068)					
D(LN OILPRICE)	-9.512969		-2.569980	-1.941493	-1.616251
إختبار الجذور الوحيدة Phillips-Perron unit root test :PP					
المتغيرات	$ADF \phi_j$	القيم الحرجة الجد	1%	5%	10%
LN (OIL PRICE)	-2.266695		-3.443776	-2.867354	-2.569929
معامل الاتجاه @trend(1963:01) لا يختلف جوهريا عن الصفر إحتمال المعلمة المقدره لـ @ أقل من 5% (0.4028) الثابت يختلف جوهريا عن الصفر إحتمال المعلمة المقدره لـ @ أقل من 5% (0.0070)					
D(LN OIL PRIC)	-15.54454		-2.569083	-1.941487	-1.616254
إختبار الجذور الوحيدة Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) unit root test: KPSS					
المتغيرات	LM_{cal}	القيم الحرجة الجد	1%	5%	10%
LN (OIL PRICE)	0.791233		0.216000	0.146000	0.119000
D(LN OIL PRICE)	0.103352		0.216000	0.146000	0.119000

2. المرحلة الثانية : اختبار وجود ذاكرة طويلة في سلسلة أسعار البترول :

من أجل معرفة ما إذا كانت سلسلة سعر البترول تتميز بذاكرة طويلة ، سوف نعتمد على كل من طريقة (1983) Geweke et Porter-Hudak و طريقة الإمكان الأكبر ، و بما أن هاتين الطريقتين تتطلبان سلاسل زمنية مستقرة ، فقد قمنا بدراسة استقرارية سلسلة سعر البترول و تبين أنها متكاملة من

الدرجة الأولى ، و بناء على هذا فإن تطبيق هاتين الطريقتين سوف يكون على سلسلة الفروق الأولى للوغاريتم النيبييري لأسعار البترول $D(\ln oilprice)$.

• **طريقة (1983) Geweke et Porter-Hudak :**

سوف نبدأ أولاً بتقدير معامل التفاضل الكسري d بالاعتماد على طريقة Geweke et Porter-Hudak (1983).

إن تطبيق طريقة¹ (1983) Geweke et Porter-Hudak يتطلب اختيار عدد الإحداثيات العمودية m — m في الغالب تكون قيمة m محصورة في المجال $[T^{0.45}; T^{0.55}]$ ، حيث تمثل T عدد مشاهدات السلسلة الزمنية ، و في داخل هذا المجال يفضل أن تكون $m = T^{0.5}$ ، و في دراستنا هذه اعتمدنا عدة قيم لـ m ، مع إعطاء أهمية كبيرة للنتائج الموافقة للجذر التربيعي لعدد المشاهدات $m = \sqrt{T}$ ، و الهدف من اختيار عدة قيم لـ m هو اختبار مدى استقرار التقديرات عندما يتغير العدد m .

تظهر نتائج تطبيق طريقة (1983) Geweke et Porter-Hudak على سلسلة الفروق الأولى للوغاريتم النيبييري لأسعار البترول $D(\ln oilprice)$ في الجدول (2-4) ، حيث تبين هذه النتائج أنه من أجل عدة قيم لـ m فإن معامل التفاضل الكسري d لا يختلف جوهريا عن الصفر ، و هذا يبين أن سلسلة أسعار البترول لا تتميز بذاكرة طويلة .

الجدول (2-4) : تقدير معامل التفاضل الكسري d باستخدام طريقة Geweke et Porter-Hudak

	$m = 20$	$m = 30$	$m = 40$	$m = 50$	$m = 60$
$d..parameter$	-0.019	0.018	0.0313	- 0.028	0 .0109
$t..statistic$	(0.181)	(0.140)	(0.117)	(0.103)	(0.093)
$prob.$	(0.912)	(0.894)	(0.790)	(0.785)	(0.906)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Ox metrics 5

• **طريقة الإمكان الأكبر Maximum de vraisemblance :**

بالاعتماد على برنامج Ox metrics 5 سوف نقوم بتقدير بالنسبة لسلسلة الفروق الأولى للوغاريتم النيبييري لأسعار البترول $D(\ln oilprice)$ عدة نماذج $ARFIMA(p, d, q)$ من أجل قيم لـ p و q تتراوح بين الصفر و الاثنين² ، و هذا باستخدام طريقة الإمكان الأكبر ، و سوف نأخذ فقط النموذج الذي يسمح بتدنية معياري SIC و AIC ، حيث يمثل معيار المعلومات لـ (1978) Schwarz و AIC معيار المعلومات لـ (1973) Akaike ، تظهر نتائج التقدير في الجدول التالي :

¹ Lardic. S, Mignon. V, "cointégration fractionnaire entre la consommation et le revenu", op-cité , p.123-142.

² يتضح من خلال بيان الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئي أن الارتباطات تتجه نحو الصفر بعد p الثانية .

الجدول (3-4) : تقدير معامل التفاضل الكسري d باستخدام طريقة الإمكان الأكبر

	Coefficient	t-value	t-prob
d parameter	-0.070	-0.535	0.593
AR-1	0.410	2.70	0.007
Constant	0.0074	1.86	0.064
log-likelihood	537.11881		

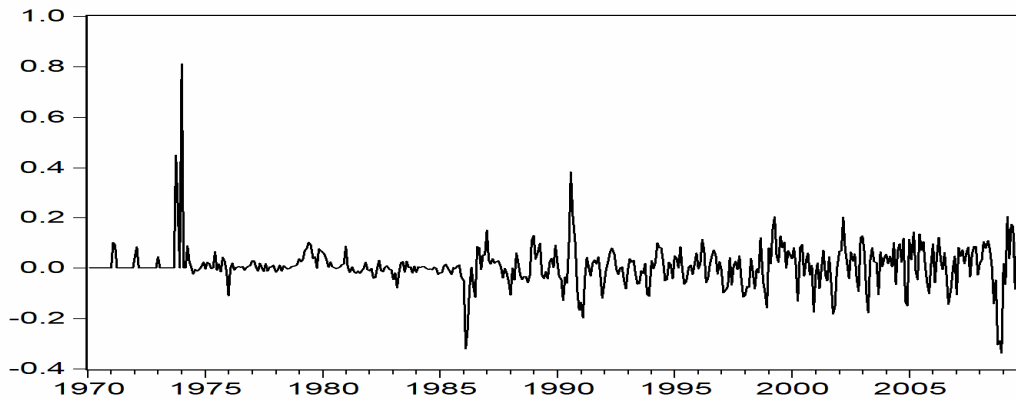
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Ox metrics 5

بين الجدول (3-4) نتائج التقدير باستخدام طريقة الإمكان الأكبر ، حيث في السطر الأول تظهر قيمة معامل التفاضل الكسري d ، و من خلال إحصائية ستودنت الموافقة له يظهر أنه لا يختلف جوهريا عن الصفر ، و هذا يعني أن سلسلة أسعار البترول لا تتميز بذاكرة طويلة ، و هذا ما يتوافق مع النتائج التي تحصلنا عليها باستخدام طريقة (Geweke et Porter-Hudak (1983) ، و بناءا على هذه النتائج سوف نقوم بنمذجة سلسلة أسعار البترول و استخراج سلسلة التطاير بالاعتماد على النماذج ARIMA وفقا لمنهجية بوكس-جانكينس .

3. المرحلة الثالثة : تحليل السلسلة الزمنية لأسعار البترول وفقا لمنهجية بوكس-جانكينس:

سوف تتم باقي الدراسة على سلسلة الفروق الأولى لسعر البترول $D(\ln \text{ oil price})$ لأنها سلسلة زمنية مستقرة ، و هذا من خلال مرحلة التعرف ، مرحلة تقدير النموذج ، ثم مرحلة اختبار النموذج . الشكل (4-4) : التمثيل البياني $D(\ln \text{ oil price})$ من 1970 حتى 2009 ، معطيات شهرية .

D(LNOILPRICE)



• التعرف :

في البداية يتم تحديد الدرجات p و q للنموذج ARMA ، و هذا بالاستعانة ببيان الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئي لسلسلة $D(\ln \text{ oil price})$.

الشكل (4-5) : بيان الارتباط الذاتي لسلسلة D(In oil price)

Correlogram of D(LNOILPRICE)

Auto correlation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.331	0.331	52.773	0.000
		2	0.187	0.084	66.205	0.000
		3	0.121	0.054	73.258	0.000
		4	-0.071	-0.152	75.725	0.000
		5	-0.076	-0.031	78.518	0.000
		6	-0.109	-0.070	84.333	0.000
		7	-0.067	0.023	86.506	0.000
		8	-0.034	-0.004	87.087	0.000
		9	-0.008	0.015	87.118	0.000
		10	0.059	0.050	88.822	0.000
		11	0.073	0.035	91.450	0.000
		12	0.008	-0.055	91.478	0.000
		13	-0.087	-0.118	95.251	0.000
		14	-0.079	-0.023	98.307	0.000
		15	-0.097	-0.031	103.02	0.000

يتضح من خلال بيان الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئي المبين في الشكل (4-5) ، أن دالة الارتباط الذاتي البسيط غير منعدمة و مستمرة في التناقص ، بينما في دالة الارتباط الذاتي الجزئية فقط P الأول يختلف جوهريا عن الصفر ، و هذا يعني أن سلسلة أسعار البترول يمكن أن تكون على شكل نموذج انحدار ذاتي من الدرجة p أي $AR(p)$.

و بعد المفاضلة بين عدة نماذج $AR(p)$ اعتمادا على تدنية المعيار $AKAIKE$ و معنوية المعاملات ، توصلنا إلى قبول النموذج $AR(1)$ لنمذجة السلسلة D(In oil price) .

• تقدير و اختبار جودة النموذج $AR(1)$:

تظهر نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى للسلسلة D(In oil price) $AR(1)$ في الشكل التالي :

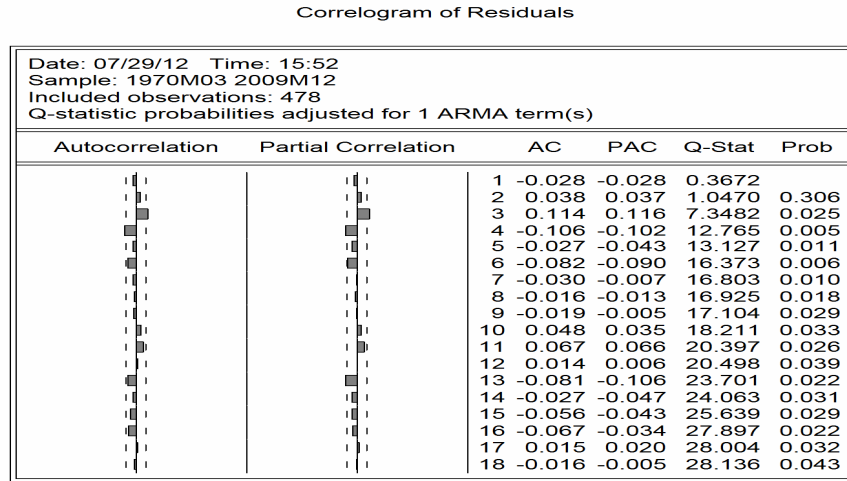
الشكل (4-6) : نتائج عملية تقدير النموذج $AR(1)$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.337289	0.043123	7.820937	0.0000
R-squared	0.105647	Mean dependent var		0.007783
Adjusted R-squared	0.105647	S.D. dependent var		0.081954
S.E. of regression	0.077504	Akaike info criterion		-2.274873
Sum squared resid	2.865310	Schwarz criterion		-2.266150
Log likelihood	544.6946	Hannan-Quinn criter.		-2.271443
Durbin-Watson stat	2.044799			
Inverted AR Roots	.34			

يلاحظ من خلال الشكل (4-6) أن الاحتمال المناظر لإحصائية t يساوي الصفر ، و بالتالي فإن المعلمة المقدره للنموذج تختلف جوهريا عن الصفر .

و يمكن التأكد من أن بواقى عملية التقدير تحاكي تشويشا أبيضاً ، و هذا من خلال استخدام بيان الارتباط الذاتي للبواقى .

الشكل (4-7) : بيان الارتباط الذاتي للبواقى



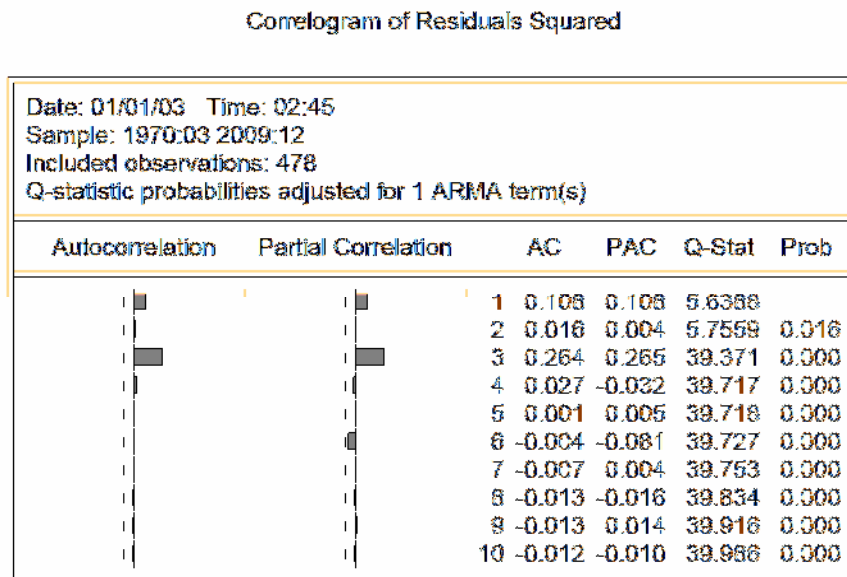
من خلال الشكل يتضح أن معاملات الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية تقع داخل مجال ثققتها ، و هذا يعني أن سلسلة البواقى تحاكي تشويشا أبيضاً ، أي أن النموذج مقبول إحصائياً .

4. المرحلة الرابعة : نمذجة تباين سلسلة بواقى أسعار البترول باستخدام نموذج ARCH و GARCH ، EGARCH ،

• بيان الارتباط الذاتي لمربع بواقى عملية التقدير:

نلاحظ من خلال بيان الارتباط الذاتي لسلسلة مربع البواقى أن كل إحصاءات إحصاءة Ljung-Box تختلف معنوياً عن الصفر (أصغر من 5%) وهذا يدل على أنه من الممكن أن تكون سلسلة البواقى من الصيغة ARCH .

الشكل (4-8) : بيان الارتباط الذاتي لسلسلة مربع البواقى لعملية التقدير



• إختبار وجود ARCH :

من أجل إجراء إختبار أثر ARCH ، ينبغي إجراء الانحدار الذاتي لمربعات البواقي من الرتبة p :

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2 \dots\dots\dots(7)$$

قبل إجراء هذا الانحدار الذاتي ينبغي حساب عدد التأخرات ، وقد تبين أن معامل التأخير 3 هو الذي يقوم بتدنية معياري Akaike و Schwarz ، تظهر نتائج تقدير هذا النموذج في الشكل التالي :

الشكل (4-9) : نتائج إختبار نموذج ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	13.88025	Prob. F(3,472)	0.0000	
Obs*R-squared	38.58921	Prob. Chi-Square(3)	0.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 01/01/03 Time: 00:36				
Sample (adjusted): 1970:05 2009:12				
Included observations: 476 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.003939	0.001516	2.597635	0.0097
RESID^2(-1)	0.106730	0.044383	2.404735	0.0166
RESID^2(-2)	-0.024659	0.044641	-2.377659	0.0178
RESID^2(-3)	0.264880	0.044383	5.968086	0.0000
R-squared	0.081070	Mean dependent var	0.006020	
Adjusted R-squared	0.075229	S.D. dependent var	0.033005	
S.E. of regression	0.031740	Akaike info criterion	-4.054138	
Sum squared resid	0.475493	Schwarz criterion	-4.019134	
Log Likelihood	966.8848	Hannan-Quinn criter.	-4.040374	
F-statistic	13.88025	Durbin-Watson stat.	1.982945	
Prob(F-statistic)	0.000000			

تبين نتائج الاختبار أن احتمال إحصاءة LM_{cal} (Obs*R-squared) اصغر من 5% وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية القائلة بأن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن ، و نقبل الفرضية البديلة فرضية عدم ثبات التباين الشرطي ، و يمكن التأكد من هذه النتائج من خلال تحليل نتائج تقدير المعادلة (7) : حيث يتضح أن معاملات الانحدار الذاتي المرتبطة بمربع الخطأ المؤخر (RESID^2) تختلف جوهريا عن الصفر .

• تقدير النموذج ARCH:

من أجل تقدير معادلة التباين ، فقد قمنا بتقدير النماذج التالية : $ARCH(1)$ ، $ARCH(2)$ ، $ARCH(3)$ ، $GARCH(1,1)$ ، $EGARCH(1,1)$ ، و $TGARCH(1,1)$ قد اتضح بأن النموذج المقبول لتمثيل التباين الشرطي (التطاير) لسعر البترول هو النموذج $GARCH(1,1)$ ، وتظهر نتائج تقدير هذا النموذج في الجدول التالي .

الشكل (4-10) : نتائج تقدير النموذج $GARCH(1,1)$

Dependent Variable: D(LNOILPRICE)				
Method: ML - ARCH (Marquardt) - Normal distribution				
Date: 01/01/03 Time: 02:49				
Sample (adjusted): 1970:03 2009:12				
Included observations: 478 after adjustments				
Convergence achieved after 98 iterations				
Presample variance: backcast (parameter = 0.7)				
$GARCH = C(2) + C(3)*RESID(-1)^2 + C(4)*GARCH(-1)$				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
AR(1)	0.425776	0.063043	6.753774	0.0000
Variance Equation:				
C	0.001036	0.000136	7.676047	0.0000
RESID(-1)^2	0.339860	0.062583	5.430512	0.0000
GARCH(-1)	0.522343	0.061655	8.496808	0.0000
R-squared	0.097747	Mean dependent var	0.007783	
Adjusted R-squared	0.092037	S.D. dependent var	0.081954	
S.E. of regression	0.078092	Akaike info criterion	-2.806793	
Sum squared resid	2.890620	Schwarz criterion	-2.571890	
Log Likelihood	627.0210	Hannan-Quinn criter.	-2.593065	
Durbin-Watson stat	2.226691			
Inverted AR Roots	.43			

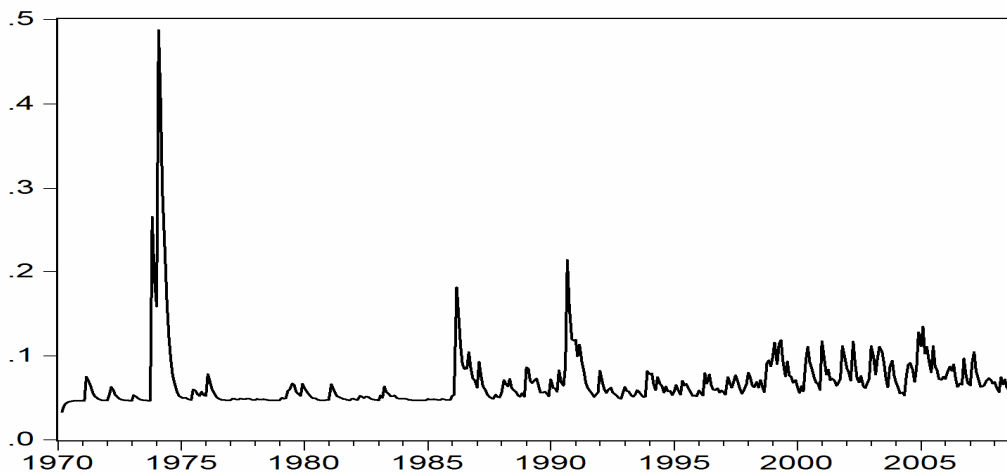
بالنسبة للنموذج $GARCH(1,1)$ تم التوصل إليه بعد تقدير النماذج $ARCH(1)$ ، $ARCH(2)$ ، $ARCH(3)$ ، و يتضح من خلال الجدول (4-10) أن جميع معاملات معادلة التباين موجبة و تختلف جوهريا عن الصفر .

تكتب معادلة التباين كما يلي : $GARCH(1,1) : h_t^2 = 0.001 + 0.339 * \varepsilon_{t-1}^2 + 0.522 * h_{t-1}^2$

5. المرحلة الخامسة : حساب سلسلة تباين أسعار البترول the volatility of oil price .

من أجل دراسة تأثير تباين أسعار البترول ، سوف نعتمد على الانحراف المعياري الشرطي لأسعار البترول Conditional Standard Deviation الذي تحصلنا عليهما بعد نمذجة قياسية لأسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1970 حتى 2009 ، معتمدين في ذلك على النموذج $GARCH(1,1)$.

الشكل(4-11): تباين سعر البترول (الانحراف المعياري الشرطي $GARCH(1,1)$ CSD)



المبحث الثاني : استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لتقلبات أسعار البترول في الجزائر :

فيما تبقى من هذا المبحث سوف نقوم بتقييم قياسي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر ، حيث في مرحلة أولى سوف نقوم بدراسة تأثير تغيرات سلسلة أسعار البترول على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمثل قنوات انتقال نقمة الموارد للاقتصاد ، أما في المرحلة الثانية فسوف نقوم بدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول معبر عنها بالانحراف المعياري الشرطي و المتغيرات الاقتصادية الكلية ، و هذا تماشيا مع ما توصل إليه العديد من الاقتصاديين في دراستهم للعلاقة بين صدمات البترول و المتغيرات الاقتصادية الكلية¹ ، و في نفس هذا السياق فقد أشار Lee et al (1995) أنه دراسة العلاقة السببية بين صدمات سعر البترول و المتغيرات الاقتصادية الكلية بالطريقة التقليدية أي باستخدام متغير سلسلة سعر البترول على المستوى تعتبر غير فعالة ، بل ينبغي دراسة العلاقة باستخدام سلسلة تطاير سعر البترول.

المطلب الأول : الدراسات السابقة :

نظرا للدور المهم الذي يحتله النفط في الاقتصاد العالمي و بسبب تقلباته المستمرة و خاصة بعد صدمتي 1973 و 1974 ، فقد حظي هذا المورد باهتمام بالغ من قبل السياسيين و الاقتصاديين ، حيث اهتم الاقتصاديون بدراسة الآثار المترتبة عن صدمات أسعار البترول خاصة على اقتصادات البلدان الصناعية التي تعتبر أكبر مستهلك و مستورد للنفط ، بينما الدراسات التي تناولت تأثير صدمات أسعار البترول على البلدان المصدرة لهذا المورد الطبيعي تعتبر قليلة .

و من الناحية النظرية لصدمات أسعار البترول تأثيرات مختلفة على المتغيرات الاقتصادية الكلية سواء في البلدان المستوردة أو البلدان المصدرة ، و تختلف هذه التأثيرات حسب تركيبة و هيكله اقتصاد البلد ، و نوعية مؤسساته ، حيث اعتبر Berument and Ceylan (2005) أن تأثير تغيرات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية يرتبط من ناحية بهيكله اقتصاد البلد ، و من ناحية أخرى بما إذا كان البلد مصدرا صافيا أو مستوردا صافيا للنفط ، فالبلدان المصدرة للنفط تستفيد من ارتفاع أسعار البترول من خلال ارتفاع عائداتها ، بينما في البلدان المستوردة للنفط يعتبر ارتفاع أسعار البترول بمثابة عبء إضافي على اقتصادها ، وفي دراسة لـ Abeyasinghe (2001) شملت 12 بلدا ، الهدف منها دراسة تأثير تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي ، توصل Abeyasinghe أنه حتى البلدان المصدرة ليست بمنأى عن التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار البترول ، فالتأثير المباشر لارتفاع أسعار البترول على البلدان المصدرة الصافية للنفط كان موجبا لكن التأثير السلبي لارتفاع أسعار البترول على هذه البلدان كان بواسطة شركائها التجاريين ، ففي المدى الطويل التأثير الايجابي لأسعار البترول ينعكس سلبا على البلدان المصدرة للنفط .

¹ معظم هذه البحوث أشرنا عليه في الدراسات السابقة .

فيما يخص البلدان المتطورة الصناعية، توجد العديد من البحوث التي تعرضت لدراسة العلاقة بين صدمات أسعار البترول و أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في هذه البلدان المستورة للنفط ، و تعتبر دراستي (1982) Darby و (1983) Hamilton¹ من بين أولها .

حيث قام Hamilton(1983) بدراسة العلاقة بين صدمات أسعار البترول و حالات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1942 حتى 1981 ، و توصل إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين ارتفاع أسعار النفط الخام و أزمات الركود الاقتصادي التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية ، كما استنتج Hamilton في هذا العمل أن سبعة من بين ثمانية أزمات التي عرفتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كانت مسبقة بارتفاع حاد في أسعار البترول الخام.

و منذ هذا العمل ، اهتم العديد من الباحثين بدراسة العلاقة بين أسعار البترول و المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة في البلدان الصناعية المستوردة للنفط ، حيث توصلت بعض هذه الدراسات إلى أن لارتفاع أسعار البترول تأثير سلبي واضح على النشاط الاقتصادي (مثلا نذكر : Burbidge and ; Rotemberg and Woodford,1996 ; Hooker ,1996 ; harisson ,1984) ، بينما دراسات أخرى توصلت إلى أن استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لتقلبات أسعار البترول كانت غير متناظرة Asymmetrie في هذه البلدان المستوردة للنفط :

فقد توصل Mork(1989)² إلى أن استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لارتفاع و انخفاض أسعار البترول تعتبر غير متناظرة (Asymmetry) ، حيث استنتج أن لارتفاع أسعار البترول تأثير سلبي واضح على تغيرات الناتج الداخلي الخام في الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما تأثير انخفاض أسعار البترول على الناتج الداخلي الخام لم يكن ذا أهمية كبيرة .

(1995) Lee , Ni and Raati لاحظا أنه بعد 1986 أصبحت أسعار البترول تتميز بتقلباتها المستمرة أي أنها أصبحت ذات طبيعية تطايرية ، و من اجل قياس تطاير(volatility) سلسلة سعر البترول فقد استخدموا النماذج GARCH من أجل استخراج التباين الشرطي (conditional variance) الذي يعتبر مقياسا للتطاير ، و توصلوا إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين صدمات أسعار البترول الموجبة و نمو الناتج الداخلي الخام ، بينما صدمات أسعار البترول السلبية لم يكن لديها ارتباط مع نمو الناتج الداخلي الخام .

¹ Hamilton, J.D., 1983. Oil and the marcoeconomy since World War II. *The Journal of Political Economy* 91, 228–248.

Hamilton, J.D., 2003. What is an oil shock? *Journal of Econometrics* 113, 363–398.

Hamilton, J.D., 1996. This is what happend to the oil price-macroeconomy relationship. *Journal of Monetary Economics* 38, 215–220.

² Mork, K.A., 1989. Oil and the marcoeconomy when prices go up and down: an extension of Hamilton's results. *The Journal of Political Economy* 97, 740–744.

Mork, K.A., 1994. Business cycles and the oil market. *The Energy Journal. The Changing World Petroleum Market*, vol. 15, pp. 15–38 (Special Issue).

في دراسة قام بها (Lardic and Mignon 2006) حول علاقة أسعار البترول و الناتج الداخلي الخام لـ 12 بلدا أوروبا ، توصلنا إلى وجود علاقة غير متناظرة بين تغيرات أسعار البترول و النشاط الاقتصادي في هذه البلدان ، أي أن ارتفاع أسعار البترول يثبط النشاط الاقتصادي أكثر مما يحفز انخفاض أسعار البترول .

أما فيما يتعلق بالبلدان المصدرة للنفط ، توجد دراسات قليلة قامت بتحليل تأثير تغيرات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية لهذه البلدان ، و فيما يلي سوف نستعرض البعض من هذه الدراسات :
 قام¹ (Farzanegan and Markwardt 2009) بتحليل ديناميكية العلاقة بين صدمات أسعار البترول و معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية بالنسبة للاقتصاد الإيراني ، باستخدام النماذج VAR ، فتوصلنا إلى أنه سواء صدمات أسعار البترول الايجابية أو السلبية تؤدي إلى زيادة معدل التضخم ، كما وجدنا أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين ارتفاع أسعار البترول و نمو الإنتاج الصناعي ، كما لاحظنا ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و هذه دلالة على أعراض المرض الاقتصادي الهولندي في إيران .

(Olomola and Adejumo 2006) قاما بدراسة استجابة كل من الناتج الداخلي الخام ، التضخم ، سعر الصرف الحقيقي و عرض النقود لتغيرات أسعار البترول في نيجيريا ، في الفترة الممتدة من 1970 حتى 2003 ، باستعمال نماذج الانحدار الذاتي المتعدد VAR ، فتوصلنا أن صدمات أسعار البترول ليس لها تأثير كبير على التضخم و الناتج الداخلي الخام ، كما استنتجنا أن ارتفاع أسعار البترول أدت إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ، و تعتبر هذه إحدى أعراض المرض الاقتصادي الهولندي .
 (Eltony and Al-Awadi 2001) توصلنا إلى أن الصدمات التناظرية لسعر البترول تعتبر أهم عامل مفسر لتقلبات النفقات الحكومية في الكويت و التي تعتبر بدورها من أهم محددات النشاط الاقتصادي في هذا البلد الغني بالبترول .

(Berument and Ceylan 2005) قاما بتحليل تأثير صدمات أسعار البترول على الناتج الداخلي الخام في بعض بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا MENA في الفترة الممتدة من 1960 حتى 2003 ، و قد بينت نتائجهم أن صدمة موجبة على سعر البترول لها تأثير معنوي و موجب على نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر ، نفس النتائج تم الحصول عليها بالنسبة للنمو الاقتصادي في كل من إيران ، العراق ، الأردن ، الكويت ، قطر و سوريا .

و بعد الاطلاع على معظم الدراسات السابقة التي تناولت علاقة أسعار البترول بالنشاط الاقتصادي ، يمكن ملاحظة أنه لصدمات أسعار البترول تأثيرات كبيرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج

¹ Mohammad Reza Farzanegan, Gunther Markwardt , The effects of oil price shocks on the Iranian economy , Energy Economics 31 (2009) 134-151.

الداخلي الخام ، التضخم ، الاستثمار ، البطالة ، سعر الصرف الحقيقي ، ..) سواء في البلدان المستوردة أو البلدان المصدرة للنفط .

المطلب الثاني : دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول و المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري :

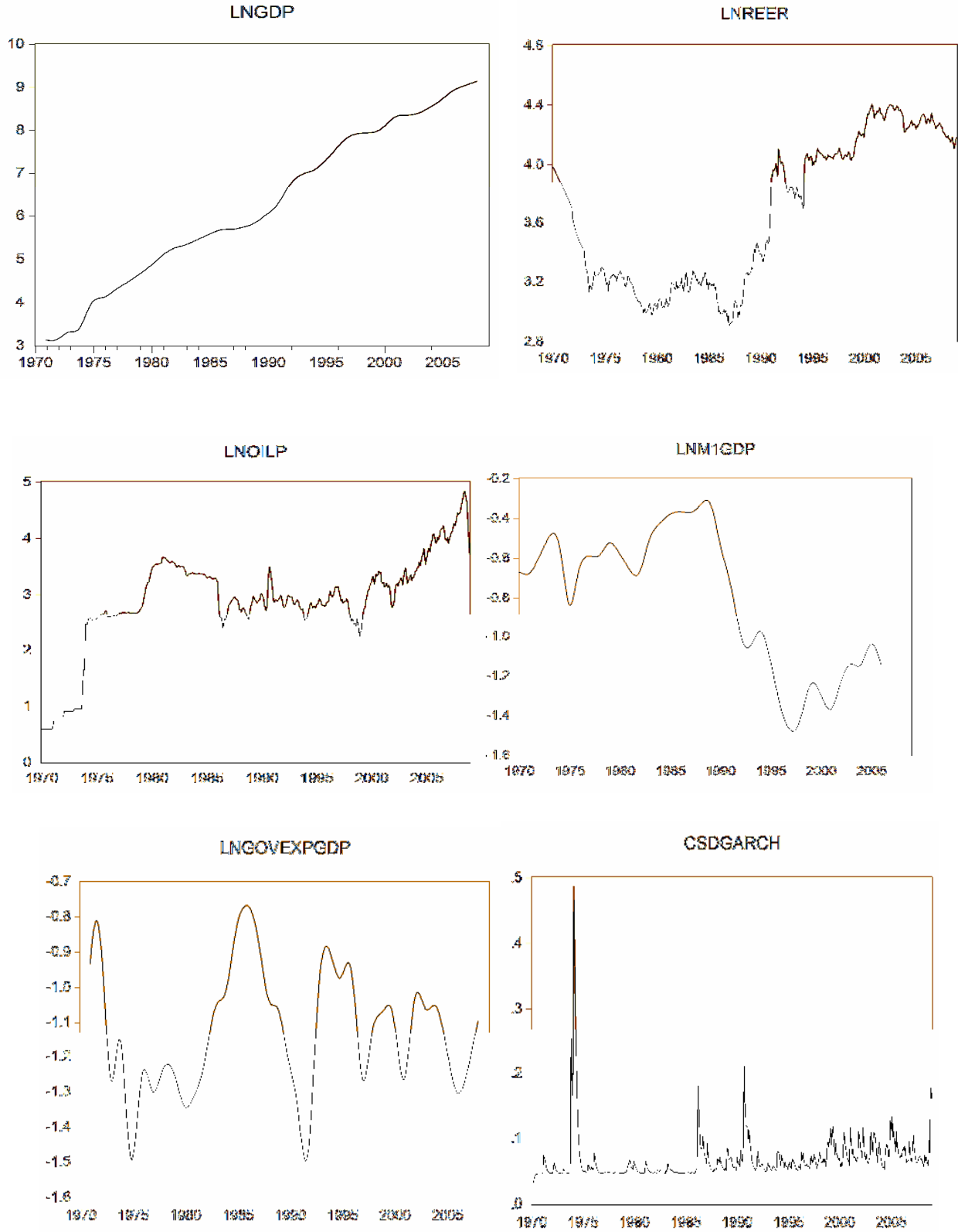
بعد مراجعتنا لأدبيات هذا الموضوع ، يتضح أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين صدمات أسعار البترول و المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان المصدرة للبترول تعتبر قليلة ، و الهدف من وراء هذا المبحث هو تقييم قياسي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر من خلال دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول و المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري .

وبما أن أسعار البترول تتميز بالتقلب المستمر ، و من أجل قياس تطاير (volatility) سلسلة سعر البترول فقد استخدمنا النماذج GARCH من أجل استخراج التباين الشرطي (conditional variance) الذي يعتبر مقياسا للتطاير (لأنه و كما أشار إلى ذلك Lee et al (1995) دراسة العلاقة السببية بين صدمات سعر البترول و المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام متغير سلسلة سعر البترول على المستوى تعتبر غير فعالة ، لهذا ينبغي دراسة العلاقة باستخدام سلسلة تطاير سعر البترول).

1. وصف المعطيات :

سوف نقوم بدراسة و تحليل إستجابة بعض المتغيرات الاقتصادية لتقلبات سعر البترول في الجزائر ، ولأجل هذا سوف نستخدم ستة متغيرات اقتصادية كلية : الناتج الداخلي الخام GDP ، النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام GOVEXP ، سعر الصرف الحقيقي الفعلي REER ، سعر البترول OILP و عرض النقود M1 بالنسبة للناتج الداخلي الخام ، تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (IFS)، و البنك العالمي (WDI) ، و تعبر هذه المتغيرات على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري شملت الفترة الممتدة من 1970 حتى 2009 ، كما تشمل هذه الدراسة على متغير آخر يعتبر كمقياس لتطاير سعر البترول يتمثل في الانحراف المعياري الشرطي لسلسلة سعر البترول (CSDGARCH) و المستخرج من النموذج GARCH(1.1) . كل هذه المتغيرات معبر عنها بالوغاريتم النيبييري ، باستثناء سلسلة تطاير سعر البترول CSDGARCH .

الشكل (4-12): المتغيرات المستعملة في الدراسة :



2. منهجية الدراسة التطبيقية :

1.2. اختبارات الجذور الوحدية :

سيتم في مرحلة أولى التعرف على درجة تكامل هذه السلاسل الزمنية أي دراسة استقرارية المتغيرات ، و لأجل هذا سوف نستعمل إختبار الجذور الوحدية Dickey Fuller Augmente (ADF) — Dickey و Fuller (1979 ، 1981) ، إختبار الجذور الوحدية — Philips- Perron PP (1988)، و إختبار KPSS — Kwiatkowski و Al. (1992) .

2.2. إختبار التكامل المتزامن — johansen :

المرحلة الثانية فتتمثل في استعمال كل من إختبار التكامل المتزامن لغرض إختبار إمكانية وجود علاقة توازن في المدى الطويل ، توجد عدة إختبارات لهذا الغرض غير أن أهمها هي مقارنة johansen¹ (1988,1991) ، و مقارنة نماذج المتجهات ذات الانحدار المتعدد Vector autoregressive model VAR .

يسمح إختبار Johansen بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وهذا بالإعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر لمصفوفة التكامل المتزامن ، ويسمح إختبار Johansen بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن ، ويقوم هذا الإختبار على تقدير النموذج التالي²:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon$$

حيث:

$$\pi = \sum_{i=1}^p A_{i-1} : \text{تكتب على الشكل التالي} :$$

P : عدد التأخرات في النموذج.

$$R_g(\pi_p) = r \text{ رتبة المصفوفة } \pi, \text{ والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.}$$

3.2. تحليل دوال الاستجابة الدفعية و تحليل التباين:

في المرحلة الثالثة نستخدم دوال الاستجابة الدفعية The impulse response function لمعرفة كيف تستجيب هذه المتغيرات لصدمة في سعر البترول ، و تمثل دوال الاستجابة الدفعية تأثير صدمة جديدة على القيم الجارية و المستقبلية للمتغير الداخلي ، فأى صدمة على المتغير في أي لحظة تؤثر مباشرة على قيم هذا المتغير و لكن يمكن أن تنتقل أيضا إلى مجموع المتغيرات الأخرى بواسطة الهيكلية الديناميكية للنموذج VAR .

¹ Johansen, S., "Statistical Analysis of Cointegration Vectors", Journal of Economic Dynamics and Control, Vol.2 (June-September), 1988, pp. 231-54.

² Bourbonnais R. , op - cité, p 291

أما بالنسبة لتحليل التباين Variance decomposition فهو يقدم كذلك معلومات تتعلق بالأهمية النسبية لكل صدمة في تفسير تصرفات المتغيرات الداخلية .

إن تحليل تباين خطأ التنبؤ يهدف إلى حساب بالنسبة لكل صدمة مساهمتها في تباين الخطأ ، و بتقنية رياضية يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ في المدى h بدلالة تباين الخطأ الذي يعود لكل متغير .

ليكن النموذج $VAR(1)$ بمتغيرين y_{1t} و y_{2t} ، يكتب تباين خطأ التنبؤ بالنسبة لـ y_{1t+h} بالعلاقة التالية¹:

$$\sigma_{y_1}^2(h) = \sigma_{y_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)] + \sigma_{y_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]$$

حيث تمثل m_{ii} معاملات المصفوفة M .

في المدى h يعطى تحليل التباين (بنسبة مئوية) للصدمة y_{1t} على y_{1t} بالعلاقة التالية :

$$\frac{\sigma_{y_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)]}{\sigma_{y_1}^2(h)}$$

و يعطى تحليل التباين (بنسبة مئوية) للصدمة y_{2t} على y_{1t} بالعلاقة التالية :

$$\frac{\sigma_{y_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]}{\sigma_{y_1}^2(h)}$$

فإذا كانت صدمة على ε_{1t} لا تؤثر على تباين الخطأ لـ y_{2t} مهما كان أفق التنبؤ ، فإن y_{2t} يمكن أن يعتبر كمتغير خارجي لأن تغير y_{2t} مستقل عن ε_{1t} .

و بالعكس ، إذا كانت صدمة على ε_{1t} تؤثر كلياً على تباين خطأ y_{2t} ، فيعتبر هذا الأخير داخلي .

4.2. اختبار السببية لـ Granger :

و في الأخير و لمعرفة وجود أي علاقة قصيرة المدى نعتمد على اختبار السببية Granger-causality test لـ (1969) Granger ، حيث اقترح Granger معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية ، فإذا كانت x_t و y_t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين ، و كانت السلسلة y_t تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة x_t في هذه الحالة يمكن القول أن y_t يسبب x_t .

ليكن النموذج $VAR(p)$ بمتغيرين X_t و Y_t ، حيث :

$$\begin{pmatrix} Y_t \\ X_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{t-1} \\ X_{t-1} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{t-p} \\ X_{t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

اختبار غياب السببية من X_t نحو Y_t يقوم على اختبار معنوية معاملات المتغيرات X_t للنموذج $VAR(p)$ ، يتم تحديد التأخر p حسب معياري AIC و SC .

¹ Bourbonnais R. , op -cit , p 271

و بالتالي :

$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$: إذا تم قبول الفرضية العدمية التالية :

$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots = b_p^2 = 0$: إذا تم قبول الفرضية العدمية التالية :

و يتم إجراء هذا الاختبار بالاعتماد على اختبار فيشر التقليدي .

3. نتائج الدراسة التطبيقية و التحليل :

1.3. خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات:

من اجل معرفة خصائص المتغيرات المستعملة في الدراسة ، استعملنا ثلاثة اختبارات لكشف الجذور الوحيدة تمثلت في كل من اختبار الجذور الوحيدة العليا Augmented Dickey-Fuller ADF ، و اختبار الجذور الوحيدة لـ Kwiatkowski-Phillips- و اختبار الجذور الوحيدة لـ Philips- Perron PP ، و اختبار الجذور الوحيدة لـ Schmidt-Shin (KPSS) ، وقد تم حساب عدد التأخرات بناءا على أصغر قيمة يأخذها المعامل Akcaike و Schwarz ، وقد بينت نتائج الاختبارات الثلاثة أن كل من المتغيرات التالية : LNOILP ، LNGDP ، LNREER ، LNGOVEXP ، و LNMIGDP غير مستقرة في المستوى بالنسبة للاختبارات الثلاثة عند مستوى معنوية 5% ، و مستقرة في التفاضل الأول ، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، أما سلسلة تطاير سعر البترول CSDGARCH فقد بينت الاختبارات الثلاثة أنها مستقرة في المستوى I(0) .

الجدول (4-4) : اختبار الجذور الوحيدة العليا ADF : Augmented Dickey-Fuller unit root test

النتيجة	التفاضل الأول		المستوى		المتغيرات
	t-ADF	القيم الحرجة عند 5 %	t-ADF	القيم الحرجة عند 5 %	
I(1)	-4.523	-2.945	-2.565	-2.943	LNOILP
I(1)	-4.222	-3.544	-2.677	-3.540	LNGDP
I(1)	-5.074	-1.950	-0.059	-1.950	LNGOVEXP
I(1)	-3.913	-1.950	0.160	-1.950	LNREER
I(1)	-4.266	-1.951	-0.231	-1.951	LNMIGDP
I(0)	NA	NA	-3.071	-2.943	CSDGARCH

الجدول (5-4) : اختبار الجذور الوحيدة PP : Philips-Perron unit root test

النتيجة	التفاضل الأول		المستوى		المتغيرات
	t-PP	القيم الحرجة عند 5 %	t-PP	القيم الحرجة عند 5 %	
I(1)	-6.151	-2.943	-2.149	-2.941	LNOILP
I(1)	-4.392	-2.945	-0.383	-2.943	LNGDP
I(1)	-7.283	-1.950	-0.573	-1.950	LNGOVEXP
I(1)	-3.672	-1.950	0.056	-1.949	LNREER
I(1)	-4.153	-1.951	-0.026	-1.950	LNMIGDP
I(0)	NA	NA	-5.916	-3.533	CSDGARCH

الجدول (4-6): اختبار الجذور الوحيدة KPSS Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) unit root test:

النتيجة	التفاضل الأول		المستوى		المتغيرات
	t-KPSS	القيم الحرجة عند 5 %	t-KPSS	القيم الحرجة عند 5 %	
I(1)	0.193	0.463	0.539	0.463	LNOILP
I(1)	0.064	0.463	1.044	0.463	LNGDP
I(1)	0.072	0.146	0.312	0.146	LNGOVEXP
I(1)	0.346	0.463	0.717	0.463	LNREER
I(1)	0.121	0.146	0.160	0.146	LNMI1GDP
I(0)	NA	NA	0.055	0.146	CSDGARCH

2.3. نتائج اختبار التكامل المتزامن :

و بما أن كل من سعر البترول OILP و المتغيرات الاقتصادية الأخرى المتمثلة في كل من GDP ، GOVEXP ، REER و MIGDP متكاملة من نفس الدرجة (كما بينها اختبار الجذور الوحيدة) فهناك إمكانية و وجود علاقة تكامل متزامن بينها .

تظهر نتائج اختبار λ_{trace} في الجدول التالي :

الجدول (4-7) : نتائج اختبار التكامل المتزامن .

Hypothesized no.of Ce(s)	Eigenvalue	Trace Statistics	0.05 critical Value	Prob**
None*	0.836312	100.5270	60.06141	0.0000
At most 1 *	0.514885	44.42350	40.17493	0.0176
At most 2	0.426943	21.99905	24.27596	0.0943
At most 3	0.132309	4.739198	12.32090	0.6044
At most 4	0.010898	0.339683	4.129906	0.6226

Trace test indicates 2 cointegration eqn(s) at the 0.05 level
 *denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

$$H_0 : r = 0$$

الاختبار الأول :

$$H_1 : r > 0$$

$\lambda_{trace} = 100.5270$ و هي أكبر من القيم الحرجة عند عتبة 5% (60.06) ، نرفض الفرضية

العدمية عند 5 % ، و بالتالي فإن رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر، و نمر للاختبار الثاني .

$$H_0 : r = 1$$

الاختبار الثاني :

$$H_1 : r > 1$$

$\lambda_{trace} = 44.423$ و هي أكبر من القيم الحرجة عند عتبة 5% (40.174) ، نرفض الفرضية

العدمية عند 5 % ، و بالتالي فإن رتبة المصفوفة لا تساوي الواحد، و نمر للاختبار الثالث .

$$H_0 : r = 2$$

الاختبار الثالث :

$$H_1 : r > 2$$

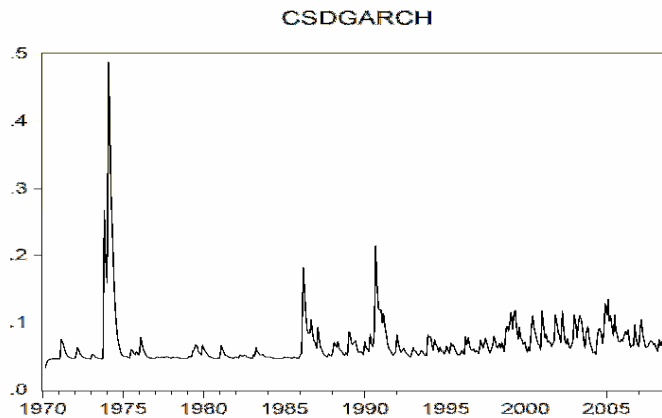
$\lambda_{trace} = 21.999$ هي أصغر من القيم الحرجة عند عتبة 5 % (24.275) ، و بالتالي نقبل الفرضية العدمية أي أن رتبة المصفوفة تساوي 2 ، و هذا يؤكد وجود على الأكثر علاقتي تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة ، و نتوقف عن الاختبار .

تدل نتائج اختبار التكامل المتزامن على وجود علاقات مدى طويل بين سعر البترول و المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، و هذه النتائج تعكس التأثير الكبير للبترول على الاقتصاد الجزائري ، وبناء على هذا سوف يتم الاعتماد على نموذج لتصحيح الأخطاء VECM لتحليل تأثير حركة سعر البترول OILP على المتغيرات الاقتصادية الكلية موضوع الدراسة (GDP,GOVEXP,REER,MIGDP) .

وبما أن تطاير سعر البترول المعبر عنها بـ CSDGARCH هي مستقرة أي $I(0)$ ، و بالتالي و لأجل معرفة التأثير المحتمل لتطاير أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية سوف يتم الاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي المتعدد VAR ، يشمل التفاضل الأول لكل من الناتج الداخلي الخام ، الإنفاق العام ، سعر الصرف الحقيقي و عرض النقود بالإضافة إلى CSDGARCH.

يبين الشكل (4-13) مقياس تطاير سعر البترول ، المتمثل في الانحراف المعياري الشرطي لسلسلة سعر البترول (CSDGARCH) و المستخرج من النموذج $GARCH(1.1)$ ، و تظهر في المنحنى مجموعة من التغيرات المفاجئة في سعر البترول (القمم spikes) ، فوادة تتوافق مع الصدمة البترولية لسنتي 1973-1974 ، و اثنتان تظهران خلال حرب الثمانية سنوات بين العراق و إيران (1980-1981) ، كما يتضح جليا في المنحنى التطاير الكبير الذي عرفته أسعار البترول بسبب حرب الخليج لسنة 1991 ، هذا بالإضافة إلى تقلبات أخرى عرفتها أسعار البترول بعد 1991 حتى 2009 ، غير أن هذه التقلبات الأخيرة هي أقل حدة من التقلبات الثلاثة الأولى .

الشكل (4-13): تطور تطاير سعر البترول معبر عنه بـ CSDGARCH



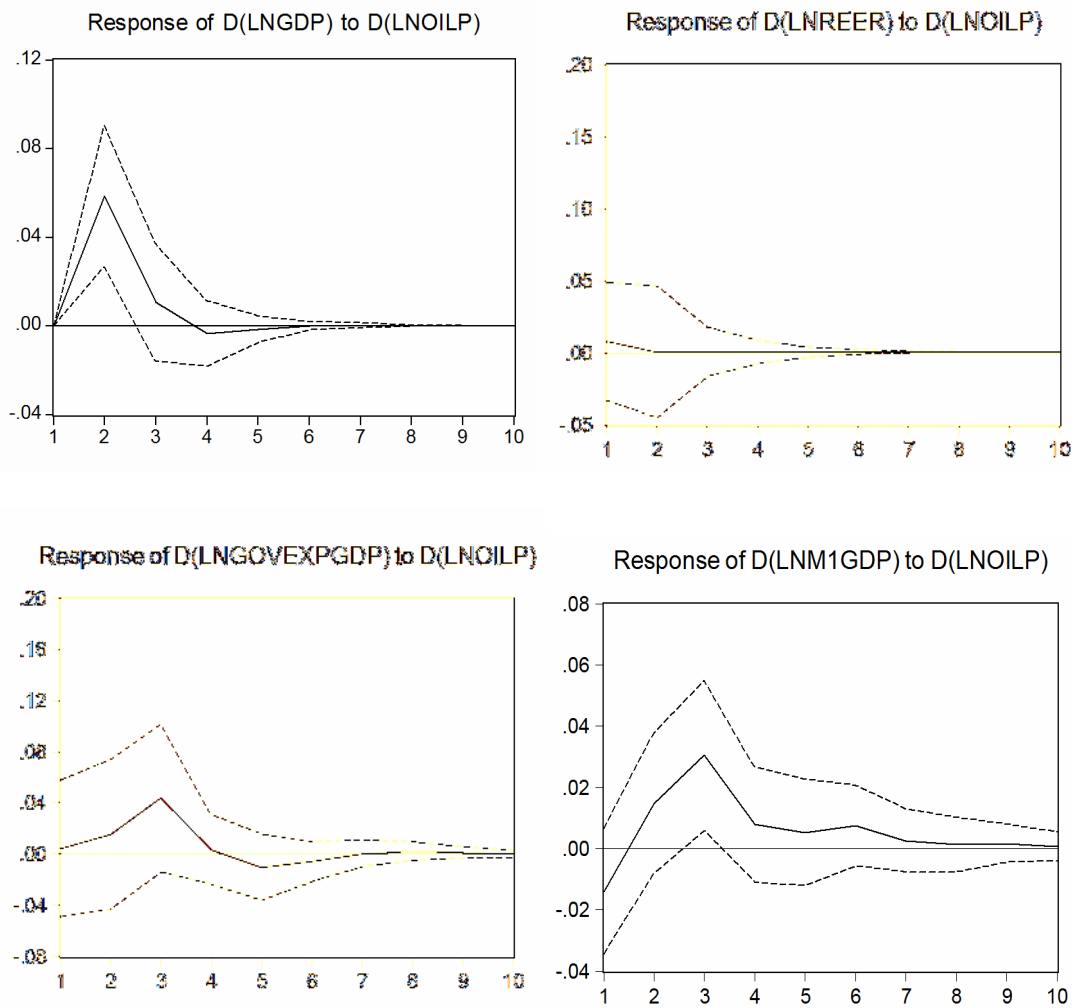
3.3. تحليل دوال الإستجابة الدفعية :Impulse response function

1.3.3. دوال الاستجابة الدفعية لصدمة في سعر البترول oil :

في هذا الجزء سوف نقوم بتحليل تأثير تقلبات سعر البترول OILP على المتغيرات الاقتصادية الكلية و هذا بالاستعانة بدوال الاستجابة الدفعية لفترة تتبؤ تمتد على مدى 10 سنوات ، و يبين الشكل دوال الاستجابة الدفعية لكل متغير لصدمة واحدة في أسعار البترول للفترة الممتدة من 1970 حتى 2009 .

الشكل (4-14) : إستجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لصدمة في سعر البترول

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.

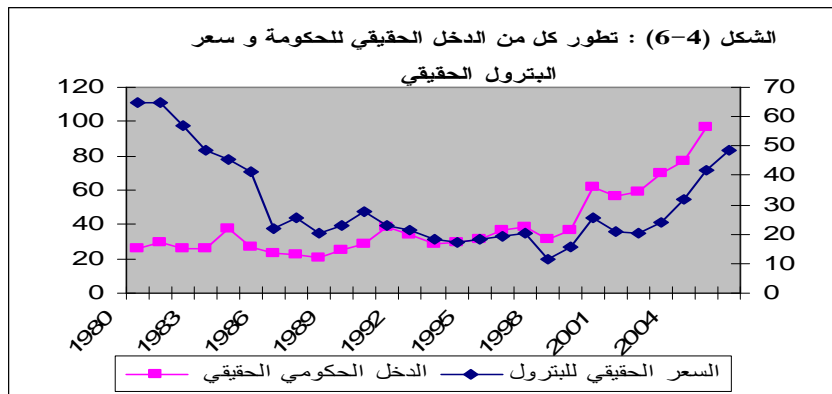


• حيث يلاحظ أن إستجابة الناتج الداخلي الخام لصدمة موجبة في سعر البترول كانت موجبة و متزايدة في السنة الأولى لتبدأ في الانخفاض في السنة الثانية ، ثم لتصبح سالبة في منتصف السنة الثالثة ، و هذا التأثير الموجب على الناتج الداخلي الخام يرتبط ببرامج الإنعاش الاقتصادي و سياسة التوسع في النفقات العامة في كل مرة ترتفع فيها أسعار النفط ، حيث يكون هذا التأثير الايجابي فقط في المدى القصير ، أما في المدى الطويل فيلاحظ أن استجابة الناتج الداخلي الخام لارتفاع أسعار البترول أصبحت سالبة و هذا ما يدعم فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر .

• و من جهة أخرى نلاحظ أن صدمة موجبة في سعر البترول لها تأثير موجب على عرض النقود ، و قد امتد هذا التأثير الموجب على مدى 8 فترات ، و يمكن أن نفسر هذا على أساس أن ارتفاع أسعار البترول يترتب عليه ارتفاع كبير في العائدات الحكومية ، و التي تحول في حسابات البنك المركزي ، فتستفيد منها البنوك العامة ، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى السيولة في الاقتصاد الجزائري ، و هذا ما يتحقق في كل مرة ترتفع فيها أسعار البترول حيث يلاحظ حاليا أن البنوك العامة لديها فائض كبير في الموارد المالية الغير مستعملة و التي مصدرها عائدات البترول .

• يلاحظ أن صدمة موجبة في سعر البترول لها تأثير موجب على الإنفاق العام ، و هذا بسبب الارتباط الكبير للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية التي تمثل الجباية البترولية حصة الأسد فيها ، و يتضح هذا جليا من خلال برامج الإنفاق العام لدعم النمو الاقتصادي و التي خصصت لها مبالغ مالية هامة ، و التي تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية .

و بالنسبة للجزائر فإن قطاع المحروقات يحتل مكانة هامة في اقتصاد البلد و يعتبر محرك الاقتصاد ، فصادرات النفط تمثل أكثر من 97 % من إجمالي صادرات البلد ، و عائداته تمثل أهم مورد لتمويل الاقتصاد و هذا ما جعل للتقلبات في أسعار البترول تأثير مهم في مجمل الإنفاق العام ، حيث تحول في الجزائر أغلب عائدات البترول من العملة الصعبة إلى بنك الجزائر و تقسم هذه الإيرادات بين كل من الحكومة و شركة صون طراك و فروعها ، و في المتوسط يوجه ثلثي عائدات صادرات البترول في الجزائر إلى الخزينة العامة و هذا ما يجعل مداخل الحكومة مرتبطة كثيرا بتقلبات أسعار النفط ، و هذا ما يطلق عليه الاقتصاديين بدورية السياسة المالية Procyclical Fiscal Policy ، والتي تتمثل في سياسة الإنفاق العام التي تكون توسعية أثناء الإنتعاش (نتيجة زيادة المداخل) و تكون انكماشية في فترات الركود ، و يترتب عن دورية السياسة المالية تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لأنها تعتبر من بين العوامل الاقتصادية التي تفسر نقمة الموارد الطبيعية .



و قد سمح الارتفاع الكبير في أسعار البترول لسنوات 1970 و بداية 1980 للحكومة الجزائرية بزيادة نفقاتها العامة و خاصة منها النفقات الرأسمالية ، غير أنه في منتصف 1980 و بعد انخفاض أسعار البترول تغيرت ديناميكية الإنفاق هذه فانخفضت الاستثمارات العامة ، و قد أدى الاستمرار في ارتفاع

نفقات الاستهلاك إلى توسع العجز المالي ، استنزاف احتياطات الصرف الأجنبي ، زيادة الاقتراض الداخلي و الخارجي ، و ارتفاع معدل التضخم ، و قد دفع هذا الوضع المالي الصعب الحكومة الجزائرية إلى إبرام اتفاق للتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي رافقه تشدد في السياسة المالية خلال الفترة من 1994 حتى 1998 .

إلا أن الحكومة الجزائرية عادت لتتبع سياسة مالية توسعية بعد ارتفاع أسعار البترول ، فاعتمدت الحكومة برنامج الإنعاش الاقتصادي بين سنتي 2001 و 2004 ، فارتفعت النفقات الرأسمالية من 8 % من الناتج الداخلي الخام في سنة 2001 إلى 11 % من PIB في سنة 2004 ، و في سنة 2005 أطلقت السلطات برنامجا لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) و الذي تمثلت أهم أهدافه الرئيسية في تحسين البنية التحتية للبلد و خلق مناصب عمل للشباب الجزائري العاطل ، و في سنة 2005 مثلت النفقات الرأسمالية حوالي 11 % من PIB .

غير أن الارتفاع الكبير في حجم الإنفاق العام و سرعة تنفيذه في مدة زمنية قصيرة قد يترتب عليها مخاطر ليست بالهينة بالنسبة لبلد مثل الجزائر ، حيث أن موارد مالية ضخمة إضافية و سياسة مالية توسعية قد تولد ضغوطا تضخمية كبيرة .

• كما يظهر من خلال منحنى استجابة سعر الصرف الحقيقي أن صدمة موجبة في سعر البترول أدت إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي الفعلي على مدى السنة الأولى ، و هذا يدعم فرضية المرض الاقتصادي الهولندي ، حيث يتبين أن حركة سعر الصرف الحقيقي في الجزائر ترتبط بتغيرات أسعار البترول .

فأسعار البترول تعتبر أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي في البلدان المصدرة للنفط¹ ، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية و ارتفاع في الإنفاق العام ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري ، فينتج بذلك ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، و مع مرور الوقت يترتب عن ارتفاع سعر الصرف تحول في الموارد خارج القطاعات المصدرة غير البترول ، و قد بينت العديد من الدراسات هذا الارتباط بين سعر البترول و سعر الصرف الحقيقي في البلدان التي يرتبط اقتصادها كثيرا بعائدات مورد أو سلعة معينة .

و في الجزائر و بما أن قطاع البترول يعتبر ملكا للحكومة فإن معظم نفقات الميزانية مصدرها عائدات البترول (مثلت الجباية البترولية في الجزائر ما نسبته 76.34 % من مجموع إيرادات الدولة سنة 2005) ، و بما أن الجانب الأكبر من الإنفاق العام في الجزائر يخصص لقطاعات السلع الغير قابلة للتبادل التجاري (الأشغال العامة و البناء ، الخدمات) فإن تأثير تغيرات أسعار البترول قد يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي من خلال ما أطلق عليه Corden&Neary(1981) بأثر النفقات ، وهذا

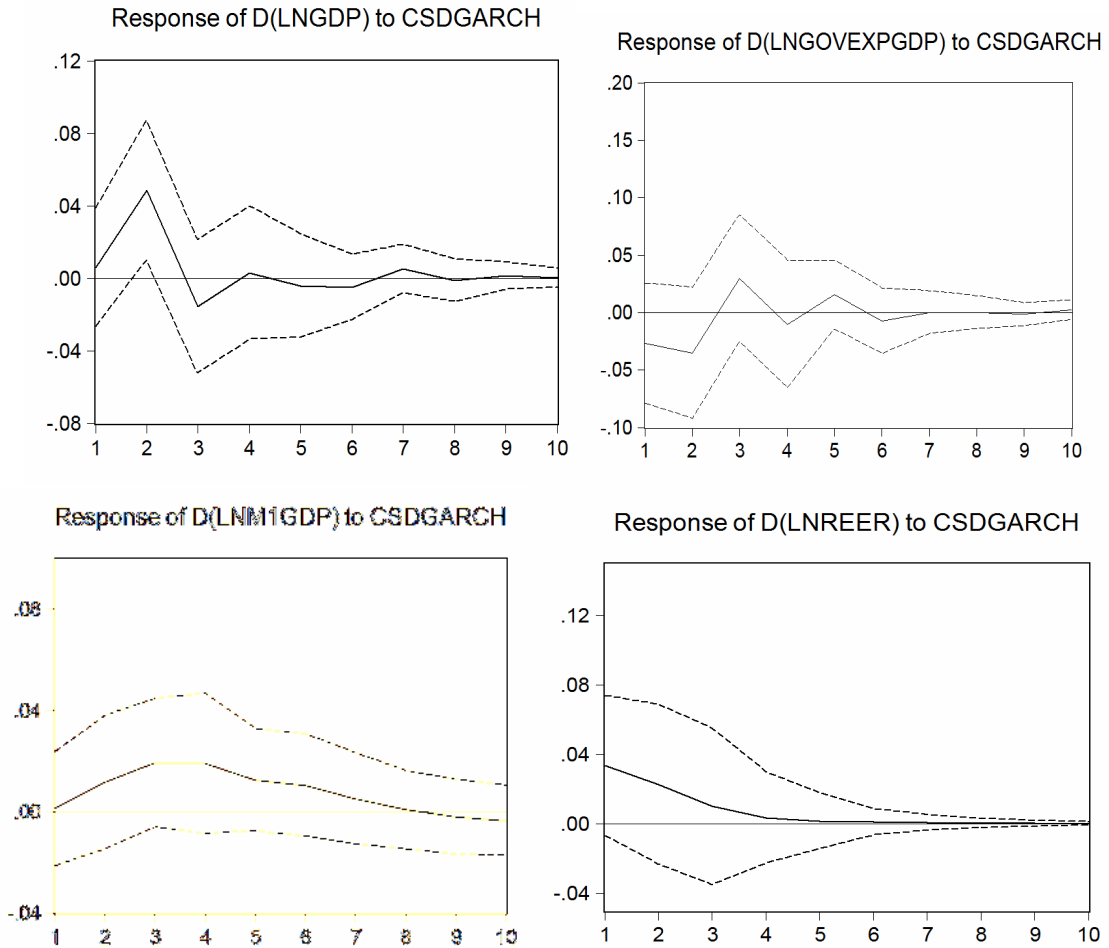
¹ Zaldueño, Juan , "Determinants of Venezuela's Equilibrium Real Exchange Rate", IMF Working Papers 06/74, Washington D.C.: IMF, 2006, P.8.

ما قد يقوض تنافسية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري خارج النفط و يعرقل مجهودات الحكومة الجزائرية الرامية لتعزيز الأنشطة الاقتصادية المصدرة غير قطاع الطاقة .

2.3.3. دوال الاستجابة الدفعية لتطايير سعر البترول CSDGARCH :

الشكل (4-16): إستجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لصدمة في تطايير سعر البترول CSDGARCH

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.



يبين الشكل (4-15) دوال الاستجابة الدفعية التي تركز على صدمة موجبة في تطايير سعر البترول المعبر عنه بالانحراف المعياري الشرطي لسلسلة سعر البترول CSDGARCH ، يتضح أن استجابة الناتج الداخلي الخام كانت موجبة خلال سنة و نصف ثم أصبحت سالبة ، و هذا يدعم الدور الأساسي الذي يلعبه قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري و هذا من خلال ما يوفره من مداخل للحكومة ، كذلك استجابة النفقات العامة لصدمة موجبة في تطايير سعر البترول CSDGARCH كانت بالارتفاع ، و هذا يدعم فرضية دورية السياسة المالية ، لأنه في بلد يعتمد كلية على عائدات النفط مثل الجزائر ترتبط سياسة الإنفاق العام ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار البترول ، حيث تكون استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول بزيادة النفقات العامة بشكل كبير ، و في هذا الإطار تلعب السياسة المالية دور القناة التي من خلالها تنتقل التقلبات في أسعار البترول إلى باقي الاقتصاد ، و ينتج عن التقلبات في

عائدات النفط تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية التي يترتب عليه انخفاضاً في نوعية وفعالية الإنفاق العام بصفة عامة .

أما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي و عرض النقود فقد كانت استجابة كل منهما لصدمة موجبة في تطاير سعر البترول CSDGARCH بالارتفاع ، و يمكن أن نفسر هذا بالنسبة للجزائر من خلال ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي عبر ما أطلق عليه S.Edwards(1985) بالأثر النقدي The monetary effect ، حيث أن ارتفاع أسعار البترول في الجزائر تؤدي إلى تراكم في الاحتياطات الأجنبية ، و تحويل هذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية يترتب عليه توسع في القاعدة النقدية و زيادة عرض النقود ، و هذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع في الأسعار و إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، و هذا ما يحدث فعلاً بالنسبة للاقتصاد الجزائري ، و في هذه الحالة ينبغي أن تتدخل السلطات النقدية لغرض تعقيم النمو السريع في السيولة النقدية لأجل احتواء الضغوط التضخمية ، و في الجزائر فقد قامت الحكومة بإنشاء صندوق لضبط الإيرادات (Fonds de régulation des recettes budgétaires) ابتداء من سنة 2000 ، من أجل تجنب هذه التأثيرات السلبية على سعر الصرف الحقيقي ، وبغرض حماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات المرتبطة بالمحروقات ، كما كانت من بين أهداف هذا الصندوق في الجزائر هو ضمان خدمة الدين العام .

4.3. تحليل التباين Variance decomposition:

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة نسبة التنبؤ في تباين الخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير نفسه و المتغيرات الأخرى ، و في دراستنا لتحليل التباين في هذه الحالة سوف نحاول معرفة نسبة التغيرات المستقبلية في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تفسر بصدمات في سعر البترول OILP و تطاير سعر البترول CSDGARCH على الترتيب ، تبين نتائج تحليل التباين التي تظهر في الجدولين (4-8) و (4-9) أن سعر البترول يعتبر المفسر الرئيسي للتغيرات المستقبلية في معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري .

فالنسبة للناتج الداخلي الخام ، نلاحظ أن أسعار البترول تفسر ما بين 23.58 % و 28.22 % من التقلبات المستقبلية للناتج الداخلي الخام ، و هذه النتائج لا تتعد كثيراً غير أنها أكبر عن تفسير تطاير سعر البترول CSDGARCH للتقلبات المستقبلية في الناتج الداخلي الخام و التي قدرت بحوالي 22.5 % ، و تعتبر هذه نسبة جد مرتفعة و هي تبين المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات و عائدات النفط في دعم نمو الاقتصاد الجزائري ، كما أنها تبين مدى كبر درجة حالة عدم التأكد التي تواجه صانعي السياسات للتخطيط في المدى الطويل خاصة في ظل عدم الاستقرار الذي تعرفه أسعار البترول ، و تطرح هذه النتائج التحدي الكبير الذي سوف تواجهه الجزائر في المستقبل في حالة لم تستطع فك الارتباط الكبير لاقتصادها بقطاع المحروقات و في حالة لم تقدر على تنويع اقتصادها .

أما بالنسبة للنفقات العامة ، يلاحظ أن تفسير أسعار البترول لتغيراتها المستقبلية يعرف تصاعدا حادا ، يبدأ بـ 5.29 % للسنة الأولى ثم 22.26 % للسنة الخامسة ليصل إلى حوالي 26 % في السنة العاشرة ، و هذا يعني أنه تغيرات النفقات العامة في المدى القصير يمكن أن تفسر فقط بصدمات مرتبطة بها (94.7 %) ، أما في المدى الطويل فحوالي ثلث تغيرات النفقات العامة تفسر بصدمات في سعر البترول ، أما بالنسبة لتطايير سعر البترول CSDGARCH فيلاحظ أن قوتها التفسيرية للتقلبات المستقبلية في النفقات العامة هي أقل من تفسير سعر البترول لتقلبات النفقات العامة ، فتفسير تطايير سعر البترول لتغيرات الإنفاق العام قدر بحوالي 17 % في المدى الطويل، و هذه النتائج تتوافق مع نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية و مع مشكلة دورية سياسة الإنفاق العام في الجزائر .

الجدول (4-8): تحليل التباين الثنائي بين سعر البترول (OILP) و كل GDP ، GOVEXP ، REER و MIGDP بالاعتماد على النموذج VECM

D(LNGOVEXP)	D(LNOILP)	S.E.	D(LNGDP)	D(LNOILP)	S.E.	الفترات
94.703	5.294	0.124	94.290	5.709	0.092	1
77.731	22.268	0.165	70.950	29.049	0.127	5
74.096	25.903	0.171	71.774	28.225	0.134	10
D(LNMIGDP)	D(LNOILP)	S.E.	D(LNREER)	D(LNOILP)	S.E.	الفترات
82.541	17.458	0.105	100.00	0.000	0.129	1
58.279	41.720	0.145	86.453	13.546	0.176	5
62.831	37.168	0.160	83.625	16.374	0.217	10

يتضح من خلال جدول تحليل التباين أن تأثير صدمة في سعر البترول لا يبدو أن لها أي تأثير في المدى القصير في تفسير تقلبات سعر الصرف الحقيقي ، فتقلبات هذا المتغير في المدى القصير ترتبط بصدمة في المتغير نفسه بنسبة كبيرة جدا قدرت في السنة الأولى بحوالي 100 % و في السنة الثانية 2.10 % ، غير انه في المدى الطويل تفسر صدمة في سعر البترول حوالي 16 % من تقلبات سعر الصرف الحقيقي ، و بالمقابل يلاحظ أن تأثير تطايير سعر البترول CSDGARCH في تقلبات سعر الصرف الحقيقي كان لحظيا أي ابتداء من السنة الأولى ، حيث أن تطايير سعر البترول يفسر في المتوسط حوالي 9 % من تقلبات سعر الصرف الحقيقي ، و هي نسبة أقل من نسبة تقلبات هذا المتغير التي تفسرها صدمة في سعر البترول .

يفسر سعر البترول OILP ما بين 17 % و 44 % من التقلبات المستقبلية لعرض النقود ، بينما يفسر تطايير سعر البترول CSDGARCH حوالي 26 % من التقلبات المستقبلية لعرض النقود في المدى الطويل ، و هذا مؤشر على أهمية عائدات البترول بالنسبة للاقتصاد الجزائري .

الجدول (4-9): تحليل التباين الثنائي بين تطاير سعر البترول (CSDGARCH) و كل GDP ، GOVEXP ، REER و M1GDP بالاعتماد على النموذج VAR

الفترات	S.E.	CSDGARCH	D(LNGDP)	S.E.	CSDGARCH	D(LNGOVEXP)
1	0.090	0.343	99.656	0.159	4.057	95.942
5	0.1132	22.459	77.540	0.1716	15.606	84.393
10	0.1138	22.491	77.508	0.1716	15.619	84.381
الفترات	S.E.	CSDGARCH	D(LNREER)	S.E.	CSDGARCH	D(LNM1GDP)
1	0.132	7.351	92.648	0.104	1.788	98.21
5	0.137	9.397	90.602	0.133	25.588	74.411
10	0.137	9.406	90.594	0.134	25.579	74.420

لقد بينت نتائج تحليل تباين الأخطاء للمتغيرات أن كل من سعر البترول OILP أو تطاير سعر البترول CSDGARCH يفسر الجانب الأكبر من تقلبات كل من الناتج الداخلي الخام ، النفقات العامة و عرض النقود ، و نسبة أقل من تقلبات سعر الصرف الحقيقي ، و مرد هذا إلى الدور الكبير الذي أعطي لقطاع المحروقات (عائدات البترول) في مختلف برامج التنمية و سياسات الإصلاح التي تبنتها و لا زالت تتبعها معظم الحكومات الجزائرية منذ الاستقلال ، و هذا ما جعل من الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطيا بامتياز .

5.3. العلاقات في المدى القصير : من أجل معرفة إمكانية وجود علاقة معنوية في المدى القصير بين سعر البترول و المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ، سوف نعلم على اختبار السببية لـ Granger ، تظهر النتائج في الجدولين (4-10) و (4-11) :

الجدول (4-10): اختبار العلاقات السببية بين سعر البترول (OILP) و كل GDP ، GOVEXP ، REER و M1GDP

الفرضيات العدمية	F-Statistic	الاحتمال
D(LNOILP) does not Granger Cause D(LNGDP)	9.28792	0.00073
D(LNOILP) does not Granger Cause D(LNREER)	1.65946	0.1863
D(LNOILP) does not Granger Cause (LNGOVEXP)GDP	3.75280	0.0351
D(LNOILP) does not Granger Cause D(LNM1GDP)	6.94943	0.0035

الجدول (4-11): اختبار العلاقات السببية بين تطاير سعر البترول (CSDGARCH) و كل GDP ، GOVEXP ، REER و M1GDP

الفرضيات العدمية	F-Statistic	الاحتمال
CSDGARCH does not Granger Cause D(LNGDP)	6.65507	0.0041
CSDGARCH does not Granger Cause (LNGOVEXP)GDP	1.99095	0.1542
CSDGARCH does not Granger Cause D(LNREER)	0.09535	0.9093
CSDGARCH does not Granger Cause D(LNM1GDP)	5.95291	0.0070

تبين النتائج الواردة في الجدول أعلاه ، و وجود سببية من سعر البترول باتجاه كل من الناتج الداخلي الخام ، النفقات الحكومية و عرض النقود ، و كذلك توجد سببية من تطاير سعر البترول نحو كل من الناتج الداخلي الخام و عرض النقود ، بينما لا توجد سببية في المدى القصير من سعر البترول و تطاير سعر البترول نحو سعر الصرف الحقيقي ، و لا توجد سببية كذلك من تطاير سعر البترول نحو

النفقات العامة في المدى القصير ، و هذه النتائج تبين التأثير المباشر لسعر البترول على الإنفاق العام و على الناتج الداخلي الخام ، بينما التأثير على سعر الصرف الحقيقي يكون في المدى الطويل .

خلاصة الفصل الرابع :

قمنا في هذا الفصل بدراسة و تحليل تأثير تقلبات سعر البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية بالنسبة للاقتصاد الجزائري باستعمال منهجية نماذج المتجهات ذات الانحدار المتعدد VAR ، و قد بينت النتائج التطبيقية أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي للجزائر ، حيث أظهرت دوال الاستجابة الدفعية أن إستجابة كل من الناتج الداخلي الخام ، النفقات العامة و عرض النقود لصدمة موجبة في سعر البترول كانت موجبة و متزايدة في المدى القصير ، كما أن صدمة موجبة في سعر البترول أدت على ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي الفعلي على مدى السنة الأولى و هذا يدعم فرضية المرض الاقتصادي الهولندي ، أما نتائج تحليل تباين الأخطاء واختبار السببية لـ granger فقد بينت أن سعر البترول يفسر الجانب الأكبر من تقلبات كل من الناتج الداخلي الخام ، النفقات العامة و عرض النقود .

و نظرا لأن أسعار البترول تتميز بتقلباتها المستمرة فقد رجح العديد من الاقتصاديين استعمال التطاير بدلا من سلسلة سعر البترول لدراسة التأثير المحتمل لهذا المورد على الاقتصاد الكلي لأي بلد و خاصة البلدان المصدرة له ، و في هذه الورقة البحثية قمنا باستخدام الانحراف المعياري الشرطي (التباين الشرطي) المستخرج من النماذج GARCH كمقياس لتطاير سلسلة سعر البترول ، و قد بينت النتائج التطبيقية سواء المرتبطة بتقدير دوال الاستجابة الدفعية ، تحليل التباين أو اختبار العلاقات السببية أن لتطاير سعر البترول تأثير واضح على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري . و بما أن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصادا نفطيا بامتياز يفتقر للتنوع و لوجود قطاعات أخرى مصدرة ومصدر للدخل غير البترول ، هذا ما يجعل منه عرضة للتقلبات السلبية في أسعار هذا المورد الطبيعي ، حيث في الجزائر بمجرد أن تتراجع أسعار البترول تتخفض معها العائدات فتتخفض النفقات الرأسمالية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ، فهذا الانخفاض في النفقات الرأسمالية الذي يصبح يتزامن مع انخفاض النمو الاقتصادي يولد ما يسمى دورية السياسة المالية التي تجعل الاقتصاد الجزائري مرتبطا بالبترول و معرضا لتراجع أدائه في أي لحظة تنخفض فيها أسعار البترول ، و تفقد السياسة المالية فيه دورها كوسيلة لدعم الأنشطة في فترات الركود الاقتصادي ، كما أن التراوح من سياسة مالية انكماشية إلى سياسة مالية توسعية يؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص ، و على الاستثمار في المدى الطويل، ويعتبر من بين أسباب انخفاض معدل النمو الاقتصادي و التنوع القليل في الاقتصاد الجزائري ، الذي يعتبر من بين أعراض المرض الاقتصادي الهولندي .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

لقد كان الهدف من بحثنا هذا دراسة تأثير وفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري ، فالموارد الطبيعية تعتبر من بين أهم مصادر الثروة في أي بلد ، غير أن التجربة أثبتت أن الوفرة في الموارد الطبيعية غير كافية وحدها لتحقيق التطور و التنمية الاقتصادية للبلد ، فقد دلت العديد من الأبحاث التطبيقية الحديثة أن لوفرة الموارد الطبيعية تأثير سلبي على النمو الاقتصادي الطويل الأجل .

و في هذا السياق تقدم لنا النظرية الاقتصادية مجموعة من التفسيرات الاقتصادية و السياسية لهذه الظاهرة التي أطلق عليها الاقتصاديون مصطلح **نقمة الموارد الطبيعية** ، و تتمثل هذه التفسيرات و التي تعرضنا لها بالتفصيل في بحثنا هذا في كل من : **المرض الاقتصادي الهولندي** الذي يترتب عليه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و في مستويات الأجور مما يسبب انخفاضا في صادرات القطاع الصناعي و تباطؤ في النمو الاقتصادي ، **تطاير أسعار و بالتالي عائدات تصدير الموارد الطبيعية** والتي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال دورية سياسة الإنفاق العام ، ارتفاع و عدم استقرار سعر الصرف الحقيقي ، و تقييد الابتكار و الإبداع في القطاعات الاقتصادية خاصة في ظل تخلف النظام المالي ، **المرض السياسي الهولندي** حيث يرى العديد من الباحثين أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية ، لأن هذا الربيع الناتج عن عائدات الموارد يعيد توجيه الحوافز الاقتصادية للأفراد للمشاركة في التنافس على الوصول إلى الإيرادات النفطية وبعيدا عن الأنشطة الإنتاجية التي تدعم النمو الاقتصادي ، **التفسير المؤسسي** فالتأثير العام لإنتعاش الموارد على الاقتصاد يرتبط بشكل واضح بالمؤسسات (و المقصود هنا بالمؤسسات تلك التي لها صلة بالجانب السياسي و التي تضمن شفافية عمل الحكومة و قدرة المواطنين على محاسبتها) باعتبارها هي التي تحدد مدى الحافز السياسي في السياسات المتبعة ، حيث أن في البلدان الغنية بالموارد تنتشر مؤسسات تشجع على توسع الأنشطة المؤثرة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص و الملكية و غياب استقلال و كفاءة القضاء و انتشار البيروقراطية والفساد و الرشوة مما يجعل لهذا النوع من المؤسسات تداعيات سيئة على النمو خاصة عندما تحفز وفرة الموارد المشروعات على العمل خارج الأنشطة الإنتاجية .

و كما أشرنا إلى ذلك سابقا فإن الإطار النظري الذي تبنيناه منذ البداية في هذا البحث لتفسير ضعف و عدم تنوع الاقتصاد الجزائري هو ذلك الذي تقترحه نظرية نقمة الموارد الطبيعية ، و التي بدت لنا أنها تعتبر من بين أهم التبريرات التي يمكن أن تفسر الأداء الاقتصادي الهزيل للاقتصاد الجزائري ، باعتبار أن الجزائر تعتبر من بين البلدان التي تتوفر على وفرة في الموارد النفطية من جهة ، و من جهة أخرى لا تمتلك اقتصاد قوي و متنوع ، و بناء على هذا التحليل فقد كان الهدف من بحثنا هذا هو دراسة تأثير وفرة الموارد الطبيعية ممثلة في ثروة النفط على أداء و هيكلية الاقتصاد الجزائري ، و قد

كان لابد من التمهيد لهذه الدراسة بإطار نظري لتزويد القارئ بالخبرة لفهم ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية بمختلف أبعادها الاقتصادية و السياسية و المؤسساتية ، و كيفية معالجتها ، و هذا كان محتوى الجزء الأول من هذه الدراسة ، أما الجزء الثاني فقد خصصناه لمعرفة هل الاقتصاد الجزائري يعاني من نقمة الموارد الطبيعية .

بالنسبة للجزء الأول فقد تضمن فصلين ، في **الفصل الأول** تعرضنا لنظرية نقمة الموارد الطبيعية ومختلف التفسيرات التي قدمت لها ، و قد بدا جليا أن الأداء الاقتصادي لمجمل البلدان الغنية بالموارد الطبيعية و البلدان المصدرة للنفط كان أقل بكثير من أداء البلدان الفقيرة الموارد على مدى العقود القليلة الماضية (J.D.Sachs &A.M.Warner (1995) ، Throvaldur Gylfason (2001)) ، كما سقنا في هذا الفصل أهم النظريات التي يمكن أن تقدم لنا تفسيراً كافياً لهذا اللغز (الارتباط السلبي بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي) ، فمن الجانب الاقتصادي لهذه الظاهرة وجدنا أن المرض الاقتصادي الهولندي و دورية السياسة المالية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تعتبران من بين أهم القنوات التي تؤثر بها وفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي ، حيث تشير أدبيات المرض الاقتصادي الهولندي (Neary & Van Wijnbergen (1986) ، Neary (1984) ، Corden & neary (1982)) أن التوسع في القطاع المصدر للطاقة يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ، مما يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي *De-industrialisation* و تراجع القطاع الفلاحي *De-agriculturation* ، ويحدث هذا من خلال أثرين مهمين هما أثر حركة الموارد و أثر النفقات ، و بالإضافة إلى هذا التأثير على الاقتصاد الحقيقي ، فإن لإنتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية ، في المدى القصير ، أثر نقدي " Monetary Effect " يتجلى من خلال زيادة كل من الطلب و عرض النقود ، و سواء الآثار الحقيقية للمرض الهولندي (أثري حركة الموارد و النفقات) أو الآثار النقدية (زيادة الطلب و العرض على النقود) كلها تفضي إلى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي و عجز في النشاط الإنتاجي الصناعي بالذات و ضعف تنافسية صادرات المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية و ميل المستهلك المحلي نحو الواردات التي تصبح أقل سعرا ، كذلك تعتبر ظاهرة دورية السياسة المالية من بين أهم الدلائل الاقتصادية التي قدمها الاقتصاديون لتفسير انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ، و من بين الاقتصاديين الذين قدموا تفسيراً للإجابة على هذا التساؤل نذكر من بينهم (على سبيل المثال لا الحصر) (El-Anshasy, Bradly and joutz (2005) ، Husain et Al (2008) و الذين يعزرون هذا التفاوت إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار البترول (The Response of Fiscal Policy to Oil Price Shocks) ، حيث انه في معظم هذه البلدان ترتبط النفقات الحكومية ارتباطا كبيرا بعائدات صادرات المحروقات ، و تؤدي تقلبات عوائد الصادرات النفطية التي ترتبط بعدم استقرار أسعار النفط إلى تقلبات موازية في سير سياسة الإنفاق العام ، و يؤدي هذا إلى دورية السياسة المالية التي لها تداعيات سلبية على اقتصادات البلدان المصدرة للبترول .

و بالإضافة إلى هذا التفسير الاقتصادي لظاهرة نعمة الموارد الطبيعية فإن الاقتصاديين يقدمون كذلك تفسيراً سياسياً و يعتبرون أن جوهر المشكلة سياسي بالدرجة الأولى ، و أن للجانب السياسي و طبيعة المؤسسات دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، بسبب الطريقة التي تدار بها اقتصاديات هذه البلدان أو ما يسمى بالاقتصاد السياسي للبلدان الغنية بالموارد ، حيث أن وفرة الموارد الطبيعية و ارتفاع عائداتها تدفع بالسياسيين إلى المبالغة في استغلال و استخراج الموارد الطبيعية على حساب تنمية قطاعات اقتصادية أخرى ، و التوسع في سياسات الدعم و الحماية لبعض الأنشطة ، و التوظيف في القطاع العام لغرض البقاء في السلطة ، مما يؤدي إلى توسع قطاع عام أقل أداء و التقليل من دور القطاع الخاص الذي يفترض أنه أكثر إنتاجية ، و تؤدي كذلك وفرة الموارد الطبيعية في الكثير من الحالات إلى انتشار فساد القطاع العام حيث لا يطبق القانون على الجميع و يستخدم تطبيق القانون لتعزيز المصالح الخاصة بدلاً من حماية الصالح العام بسبب ضعف المؤسسات ، أي تلك المؤسسات التي تدعم استقلال القضاء و حكم القانون و محاسبة المسؤولين ، لأن هذه المؤسسات من شأنها كبح الحوافز السياسية المنحرفة التي تنشأ من وفرة الموارد. **أما في الفصل الثاني** فقد قدمنا أهم السياسات التي من شأنها مساعدة البلدان الغنية بالموارد الطبيعية على تجنب نعمة مواردها ، و هذا من خلال التركيز على الدور المهم للدولة باعتبارها تقوم بوظيفتين مزدوجتين ، كمستعمل للموارد و منظم لسلوك و أعمال المتعاملين الاقتصاديين ، و تتراوح هذه السياسات بين الحاجة إلى كبح الإنفاق العام لتجنب الفساد و هدر المال العام ، و الحاجة لخلق بيئة ملائمة لتنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط .

و قد خرجنا من هذا الفصل بالنتائج التالية :

1. فيما يتعلق بالسياسة المالية ، و بالنظر لملكية الحكومة لقطاع الموارد الطبيعية في معظم البلدان ، فإن هذه الأخيرة تمثل أهم قناة تضخ بواسطتها عائدات تصدير الموارد في الاقتصاد المحلي ، كما أنها تعتبر طرف مهم في معادلة ضبط التدفقات الأجنبية و بالتالي التقليل من التأثيرات السلبية للمرض الهولندي ، و قد بينت عدة دراسات أنه من بين الطرق الأكثر فاعلية بالنسبة للحكومات في البلدان الغنية بالموارد لتجنب لعنة البترول ، هي جعل السياسة المالية بمنأى عن التقلبات المرتبطة بأسعار البترول ، و لأجل هذا (حماية و عزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات البترول) فقد قامت العديد من البلدان الغنية بالموارد بإنشاء ما يسمى مؤسسات المالية و الميزانية المتخصصة "Special Fiscal Institutions" (S.F.I) بهدف تحسين إدارتها لمواردها المالية و المحافظة على استقرار نفقاتها ، و تشمل مؤسسات المالية و الميزانية المتخصصة كل من صناديق النفط " Oil Fund " ، القواعد المالية " Fiscal Rules " ، تشريع المسؤولية المالية " Fiscal Responsibility Legislation " .

2. و بالإضافة إلى السياسة المالية ، هناك سياسة اقتصادية أخرى في متناول السلطات تستطيع بواسطتها تغيير التأثير المتوقع لإنتعاش قطاع الموارد على هيكل قطاعات الاقتصاد المحلي ، و تتمثل

هذه السياسة في سياسة سعر الصرف و السياسة النقدية ، حيث يعتبر التدخل الأكثر حسما و الجوهري للدولة في مواجهة التداعيات السلبية لوفرة مداخيل الموارد هو تعقيم "Stérilisation" التدفقات الغير مرتقبة للعملات الأجنبية الناتجة عن زيادة عائداتها ، و هذا بتكوين احتياطات أجنبية بالخارج أو توظيف فوائض ريع البترول في البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية و أسواق المال العالمية من أجل تجنب تحول هذه الموارد المالية إلى سيولة نقدية في الاقتصاد المحلي ، و هذا ما اسماه Corden حماية سعر الصرف لأن هذا الإجراء يمنع أو يقلل من الارتفاع الحقيقي في العملة المحلية الناتج عن أثر النفقات ، كما يسمح التعقيم الخارجي للإيرادات البترولية بتخفيض المشاكل المرتبطة بقدرة الاقتصاد على استيعاب رأس المال ، و بالإضافة إلى هذه الإجراءات توجد سياسات أخرى مقترحة للحماية من المرض الهولندي على غرار وضع نظام صرف ثنائي و وضع سياسة تعريفية انتقائية.

3. اتخاذ الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاجية في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري ، و هذا بتطبيق إصلاحات على غرار الخصخصة و إعادة هيكلة مؤسسات هذا القطاع و توسيع البنية التحتية للاقتصاد من خلال توسيع الاستثمارات في الطرق و الموانئ ، الإتصالات السلكية واللاسلكية ، الكهرباء و تدريب اليد العاملة الماهرة ، و بذل مجهودات كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار و بيئة الأعمال لغرض تعزيز و دعم النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد و خلق قطاعات اقتصادية مصدرية أخرى خارج الموارد ، و تدعيم القطاعات المتضررة .

4. تحسين نوعية المؤسسات الديمقراطية ، و مؤسسات حماية حقوق الملكية الخاصة ، و مؤسسات تنظيم النشاط الاقتصادي ، حيث تشير معظم الدراسات الحديثة أن المؤسسات الجيدة و نوعية الإدارة العامة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على السياسة الاقتصادية ، و البلدان المنتجة للبترول هي في أمس الحاجة لهذا النوع من المؤسسات من أجل تعزيز نظام إدارة المالية العامة لأن ارتفاع العائدات الغير متوقعة و الإنفاق العام في هذه البلدان يجعل من تقوية قدرات الإدارة و الشفافية المالية خاصة أمرا مستعجلا .

5. تنويع الاقتصاد ، بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن الحجة الأساسية للتنويع الاقتصادي هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية و خاصة المرض الاقتصادي الهولندي ، بالإضافة إلى تجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار هذه الموارد على اقتصادياتها ، وقد ثبت أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يجعل البلد أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بنقمة الموارد الطبيعية .

6. تحسين نوعية التعليم و الاستثمار في رأس المال البشري ، فالتعليم يجعل القوة العاملة أكثر إنتاجية ويشجع الابتكار و الإختراع و يساعد الشركات المحلية على اكتساب أساليب إنتاج جديدة و تكنولوجيا متطورة ، كما أن مجتمعا أكثر تطورا يعزز الديمقراطية و المساواة و يساعد على خلق شروط جيدة لحكم راشد.

الفصل الثالث فقد خصصنا جزؤه الأول لدراسة ما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الاقتصادي الهولندي و من دورية السياسة المالية و اللذان يعتبران من بين القنوات الاقتصادية لانقزال تأثير نقمة الموارد الطبيعية في الاقتصاد .

حيث يرى بعض الاقتصاديون أن المرض الاقتصادي الهولندي الذي يترتب عليه : ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ، انخفاض إنتاج و صادرات القطاع الصناعي ، و ارتفاع مخرجات القطاعات غير المصدرة ، و ارتفاع مستويات الأجور الحقيقية هو السبب في ضعف معدلات النمو في البلدان المصدرة للنفط ، ولأجل معرفة ما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي ، فقد قمنا في هذا الفصل بتحليل ومطابقة هذه الأعراض على الاقتصاد الجزائري .

ففيما يتعلق بأعراض المرض الاقتصادي الهولندي و التي تتلخص في : ارتفاع مخرجات قطاع البترول و القطاعات غير المصدرة ، و تراجع إنتاج و صادرات القطاع الصناعي و القطاع الفلاحي ، و أخيرا ارتفاع الأجور الحقيقية ، فقد بين هذا التشخيص أنه في الجزائر يعتبر قطاع المحروقات من بين القطاعات القليلة و إن لم نقل الوحيد الذي لم يعرف إنتاجه و صادراته تراجعا منذ الشروع في استغلاله سنة 1958 ، حيث عرفت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام نموا متزايدا ، كما أن صادرات المحروقات تمثل أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات المحلية ، و يساهم بحوالي الثلثين في العائدات الجبائية ، و بالمقابل فإن القطاع الصناعي الجزائري و بعدما كان من أهم القطاعات المزدهرة في الاقتصاد الجزائري في بداية 1970 و حتى منتصف 1980 بسبب الإستراتيجية الصناعية المطبقة في تلك الفترة ، عرف تراجعا كبيرا ابتداء من بداية التسعينيات مع تراجع أسعار البترول ، نتيجة ارتباط مدخلاته بالواردات من الخارج و التي انخفض حجمها من جراء انخفاض عائدات الدولة و بالتالي كان ارتباط القطاع الصناعي بطريقة غير مباشرة بقطاع البترول من أهم العوامل التي جعلت إنتاجه ينخفض و صادراته تقل ، و هذا التراجع في الصناعة (القطاع المصدر) مقابل ازدهار قطاع المحروقات و القطاعات غير المصدرة ممثلة في كل من الخدمات و الأشغال العمومية و البناء ، يعتبر أحد أهم أعراض المرض الاقتصادي الذي أصاب هولندا في مرحلة الستينات، كما عرفت كتلة الأجور نموا سريعا في كل قطاعات الاقتصاد وهذا ليس بسبب زيادة إنتاجية القطاعات و إنما نتيجة مطالب العمال لتحسين قدرتهم الشرائية التي تأثرت سلبا بارتفاع الأسعار المحلية من جهة ، و ارتفاع ريع البترول من جهة أخرى .

حيث يمكن في الأخير القول أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي ، لاسيما التراجع الكبير في القطاع الصناعي و انتعاش البترول و التراجع العام في أداء الاقتصاد الجزائري عامة و الذي لم يستطع تطوير أي قطاع مصدر خارج المحروقات منذ ما ينيف عن 50 سنة ، فارتبط الاقتصاد الجزائري كليا بالبترول و عائداته و أصبح هذا الأخير قاطرة الاقتصاد الجزائري ، فتراجع أسعاره تنعكس سلبا على كل الاقتصاد .

و فيما يخص دورية السياسة المالية و التي يعتبرها العديد من الاقتصاديون (Bradly and joutz) (2005)، El-Anshasy، (2008) Husain et Al) من بين أهم التفسيرات الاقتصادية لنقمة الموارد الطبيعية ، فقد لاحظنا أن مكونات الميزانية (الإيرادات العامة و النفقات) تميزت بعدم استقرارها خلال الفترة من 1975 حتى 2007 ، و هذا نتيجة التأثير المباشر لتقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة ، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات البترول و إيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الجزائر و بالتالي إلى دوريتها ، و أصبحت بذلك السياسة المالية في الجزائر أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار البترول إلى باقي المتغيرات الاقتصادية ، و قد كان لدورية السياسة المالية في الجزائر تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي عندما تنخفض أسعار البترول لفترات طويلة ، كما أنها لم تساعد على تنوع الاقتصاد الجزائري ، و بما أن عدم استقرار النفقات العامة يترتب عليه انخفاض في نوعية و فعالية الإنفاق العام بصفة عامة من أجل الحد من التأثيرات السلبية لعدم استقرار سياسة الإنفاق العام لجأت الحكومة في الجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بغرض حماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات المرتبطة بالمحروقات ، و جعل النفقات ثابتة ، و بالتالي الحد من دورية السياسة المالية ، و جعل السياسة المالية بمنأى عن تقلبات أسعار النفط .

أما في الجزء الأخير من هذا الفصل فقد اعتمدنا على الجانب السياسي و المؤسسي لتفسير أهم الأسباب التي عرقلت نجاح التحولات الاقتصادية في الجزائر، و كما أشرنا إلى ذلك في الجانب النظري فإن الاقتصاديين يعتبرون أن اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان الغنية بالموارد الطبيعية يرتبط أساسا باختلاف الحكم و نوعية المؤسسات بين هذه البلدان ، و فيما يتعلق بهذا الجانب من تفسير نقمة الموارد الطبيعية فإن الأدبيات الاقتصادية تعتبر غنية بأعمال عدد كبير من الاقتصاديين (Daron Acemoglu (2003) ، Dani Rodrik & Arvind Subramanian (2003) ، Hali Edison ، (2003) Sachs & Warner (1995) ، Halvor Mehlum , Karl Moene & Ragnar Torvik (2006) ، A.Tornell & P. Lane (1999) و Acemoglu & al (2002) ، Dalgaard & Olsson (2006 , 2008) ، جيفري زاكس (2003)) ، حيث أن معظم هذه البحوث بينت أن المؤسسات الجيدة تعتبر عاملا مهما في تجنب نقمة الموارد الطبيعية ، و يرى صندوق النقد الدولي (2002) كذلك أن إصلاح هيكل المؤسسات الرسمية (القوانين ، التنظيمات ، و خاصة ما هو مرتبط بحقوق الملكية) في معظم هذه البلدان ينظر إليه على أنه من بين أهم العوامل المساعدة على نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنوع الاقتصادي .

و في الجزائر نتج عن ريع الموارد الطبيعية ممارسات إدارية و ثقافة سياسية تتسم بالعقلية الريعية ، و هي عقلية ناتجة عن وجود خلل في العلاقة السببية بين العمل و العائد أين يصبح الدخل أو العائد لا يرتبط بالعمل في الدوائر الإنتاجية أو تحمل المخاطرة ، و إنما يصبح بمثابة ربح مفاجئ يرتبط بالحظ

أو بالوضع الاجتماعية ، كما ساهم ريع النفط في توسع الأنشطة غير المنتجة ، وانتشار ظاهرة الفساد و البيروقراطية اللتان تعتبران من بين أهم العقبات التي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي و النمو الاقتصادي ، و وجود هذه العقلية الريعية إلى جانب إرث الايديولوجية الاشتراكية يمثل عامل مهم في تفسير فهم الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري حاليا و سبب إخفاقه في التحول نحو اقتصاد السوق .

كما أن افتقار الجزائر لنوعية مؤسسات جيدة (حيث أن النقاط المرتبطة بمؤشرات الحكومة و نوعية المؤسسات في الجزائر هي الأكثر انخفاضا) و هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري ساهم إلى حد كبير في عرقلة و إبطاء سرعة التحولات الهيكلية و التنوع الاقتصادي ، حيث ثبت أن التنوع الاقتصادي يمكن أن يجعل البلد أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بنقمة الموارد الطبيعية ، وفي هذا الصدد يعتبر البنك الدولي في تقريره لسنة 2009 أن بناء مؤسسات جيدة يعتبر أمرا ضروريا لتنوع صادرات أي البلد ، و بالنسبة للجزائر و غيرها من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن الحجة الأساسية للتنوع الاقتصادي هي الرغبة في تقادي نقمة الموارد الطبيعية و خاصة المرض الاقتصادي الهولندي ، بالإضافة إلى تجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار هذه الموارد على اقتصادياتها .

و بصفة عامة يمكن القول أن البيئة المؤسساتية في الجزائر عرقلة سياسات الإصلاح الاقتصادي وبالتالي خلق قطاعات مصدرة غير نفطية ، كما أنها لم توفر مناخا مناسباً لجلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد أهم عوامل تطور صادرات القطاع الخاص ، باستثناء قطاع المحروقات ، و هذه كلها عوامل لم تساهم في نجاح سياسات تنوع الاقتصاد الجزائري و بالتالي تجنب نقمة الموارد على اعتبار أن هذا الأخير يعتبر خطوة مهمة لتجنب نقمة لموارد الطبيعية ، كم أنها لم تساعد في الاستفادة من عائدات قطاع الموارد الطبيعية بشكل فعال و تسخيرها لتنمية قطاعات اقتصادية أخرى .

الفصل الرابع فقد خصصناه لتقييم قياسي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر ، وهذا من خلال دراسة تأثير أسعار البترول على أهم متغيرات انتقال نقمة الموارد، كما حاولنا معرفة مدى أهمية تطاير أسعار البترول في تفسير نقمة الموارد الطبيعية بالنسبة للاقتصاد الجزائري ، و هذا من خلال محاولتنا الإجابة على السؤالين التاليين : كيف كانت استجابة كل من الناتج الداخلي الخام ، سعر الصرف الحقيقي ، النفقات العامة و عرض النقود لصددمات تقلبات أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1970 حتى 2008 ، و ما هي أهمية تقلبات أسعار البترول في تفسير التقلبات المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية الكلية موضوع الدراسة ؟.

و لغرض الإجابة على هاذين السؤالين قمنا بدراسة و تحليل تأثير صدمات أسعار البترول على بعض أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري ، حيث بدأنا في المبحث الأول بنمذجة سلسلة سعر البترول و استخراج سلسلة التطاير باعتبارها تعكس أهم الصدمات في أسعار البترول منذ

صدمتي 1972-1973 وصولاً إلى التقلبات الأخيرة التي عرفت أسواق البترول العالمية ، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتحليل كيفية استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لتقلبات أسعار النفط ، واستجابتها لصدمة في تطاير سعر البترول الذي قسناه بالانحراف المعياري الشرطي لسعر النفط وهذا تماشياً مع ما توصل إليه العديد من الاقتصاديين في دراستهم للعلاقة بين صدمات البترول والمتغيرات الاقتصادية الكلية (: Darby (1982) ، Hamilton(1983) ، Mork(1989) ، Lee , Ni and Raati (1995) ، Lardic and Mignon (2006) ، Farzanegan and Markwardt (2009) ، Olomola ، and adejumo (2006) ، Eltony and Al-Awadi(2001) ، Berument and Ceylan (2005)) ، و في نفس هذا السياق فقد أشار Lee et al (1995) أن دراسة العلاقة السببية بين صدمات سعر البترول والمتغيرات الاقتصادية الكلية بالطريقة التقليدية أي باستخدام متغير سلسلة سعر البترول على المستوى تعتبر غير فعالة ، بل ينبغي دراسة العلاقة باستخدام سلسلة تطاير سعر البترول ، و من أجل قياس تطاير(volatility) سلسلة سعر البترول فقد استخدمنا النماذج GARCH من أجل استخراج التباين الشرطي (conditional variance) الذي يعتبر مقياساً للتطاير .

و في الدراسة التطبيقية بدأنا أولاً بنمذجة قياسية لتطاير سعر البترول بالاعتماد على النماذج GARCH، حيث قمنا في المرحلة الأولى بدراسة استقرارية المتغيرات ، و لأجل هذا استعملنا إختبار الجذور الوحيدة (ADF) Dickey Fuller Augmente لـ Dickey و Fuller (1979 ، 1981) ، إختبار الجذور الوحيدة لـ Philips- Perron PP (1988)، و إختبار KPSS لـ Kwiatkowski و Al. (1992) ، و في المرحلة الثانية و من أجل إختيار السيروورة الملائمة لنمذجة سلسلة سعر البترول (النماذج ARIMA أو النماذج ARFIMA) و استخراج التطاير ، فقد استعنا باختبارات الذاكرة الطويلة من خلال طريقة Geweke et Porter-Hudak (1983) و طريقة الإمكان الأكبر ، و قد بينت هاتين الطريقتين أن سلسلة سعر البترول لا تتميز بذاكرة طويلة ، و بناء على هذه النتائج فقد قمنا في المرحلة الثالثة بنمذجة سلسلة أسعار البترول و استخراج سلسلة التطاير بالاعتماد على النماذج ARIMA وفقاً لمنهجية بوكس-جانكينس ، و في المرحلة الرابعة قمنا بنمذجة تباين سلسلة بواقي أسعار البترول باستخدام النموذج $GARCH(1,1)$ ، و في المرحلة الخامسة قمنا بحساب و استخراج سلسلة تطاير أسعار البترول المعبر عنها بالانحراف المعياري الشرطي لأسعار البترول Conditional Standard Deviation .

و في الخطوة الثانية فقد قمنا بتقييم قياسي لنقمة الموارد الطبيعية أو ما يسمى كذلك بنقمة البترول في الاقتصاد الجزائري و هذا بدراسة و تحليل إستجابة بعض المتغيرات الاقتصادية التي تمثل قنوات انتقال نقمة الموارد للاقتصاد لتقلبات سعر البترول في الجزائر ، ولأجل هذا فقد استخدمنا ستة متغيرات اقتصادية كلية : الناتج الداخلي الخام GDP ، النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام GOVEXP ، سعر الصرف الحقيقي الفعلي REER ، سعر البترول OILP و عرض النقود M1 بالنسبة للناتج الداخلي

الخام ، كما شملت هذه الدراسة على متغير آخر يعتبر كمقياس لتطايير سعر البترول يتمثل في الانحراف المعياري الشرطي لسلسلة سعر البترول (CSDGARCH) و المستخرج من النموذج GARCH(1.1) . و لأجل هذا فقد استعملنا كل من اختبار التكامل المتزامن لغرض اختبار إمكانية وجود علاقة توازن في المدى الطويل ، توجد عدة اختبارات لهذا الغرض غير أن أهمها هي مقارنة (johansen johansen) (1988,1991) ، و مقارنة نماذج المتجهات ذات الانحدار المتعدد Vector autoregressive model VAR ، و لأجل هذا يتم الاعتماد على المعامل Akcaike و Schwarz من اجل تحديد عدد التأخرات اللازمة لإجراء اختبار التكامل المتزامن و تقدير النموذج VAR ، في المرحلة الثالثة استخدمنا دوال الاستجابة الدفعية The impulse response function لمعرفة كيف تستجيب هذه المتغيرات لصدمة في سعر البترول ، و يقدم تحليل التباين Variance decomposition كذلك معلومات تتعلق بالأهمية النسبية لكل صدمة في تفسير تصرفات المتغيرات الداخلية ، و في الأخير و لمعرفة وجود أي علاقة قصيرة المدى اعتمدنا على اختبار السببية Granger-causality test — Granger (1969) .

و قد بينت النتائج التطبيقية أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر ، حيث أظهرت دوال الاستجابة الدفعية أن إستجابة كل من الناتج الداخلي الخام ، النفقات العامة و عرض النقود لصدمة موجبة في سعر البترول كانت موجبة و متزايدة في المدى القصير ، أما في المدى الطويل فيلاحظ أن استجابة الناتج الداخلي الخام لارتفاع أسعار البترول أصبحت سالبة و هذا ما يدعم فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر . كما أن صدمة موجبة في سعر البترول أدت على ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي الفعلي على مدى السنة الأولى و هذا يدعم فرضية المرض الاقتصادي الهولندي ، أما نتائج تحليل تباين الأخطاء واختبار السببية لـ granger فقد بينت أن سعر البترول يفسر الجانب الأكبر من تقلبات كل من الناتج الداخلي الخام ، النفقات العامة و عرض النقود . و بما أن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصادا نفطيا بامتياز يفتقر للتنوع و لوجود قطاعات أخرى مصدرة و مصدر للدخل غير البترول ، هذا ما يجعل منه عرضة للتقلبات السلبية في أسعار هذا المورد الطبيعي ، حيث في الجزائر بمجرد أن تتراجع أسعار البترول تتخفف معها العائدات فتتخفف النفقات الرأسمالية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ، فهذا الانخفاض في النفقات الرأسمالية الذي يصبح يتزامن مع انخفاض النمو الاقتصادي يولد ما يسمى دورية السياسة المالية التي تجعل الاقتصاد الجزائري مرتبنا بالبترول و معرضا لتراجع أدائه في أي لحظة تتخفف فيها أسعار البترول ، و تفقد السياسة المالية فيه دورها كوسيلة لدعم الأنشطة في فترات الركود الاقتصادي ، كما أن التراوح من سياسة مالية انكماشية إلى سياسة مالية توسعية يؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص ، و على الاستثمار في المدى الطويل ، و يعتبر من بين أسباب انخفاض معدل النمو الاقتصادي و التنوع القليل في الاقتصاد الجزائري ، و هذا ما يعزز فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر .

توصيات البحث :

على ضوء النتائج التي توصنا إليها من خلال هذا البحث ، نقترح بعض التوصيات التي نراها مناسبة لمساعدة الاقتصاد الجزائري على الاستفادة بطريقة فعالة من عائدات موارده النفطية ، والتغلب على ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية ، ونجمل أهم هذه التوصيات فيما يلي :

1. ينبغي على الجزائر تنويع اقتصادها خارج المحروقات ، خاصة في قطاع الصناعة ، فالجزائر منذ سنوات السبعينات تمتلك بعض المؤسسات الصناعية و التي رغم تراجعها إلا أنها تبقى قابلة لإعادةها من جديد ، و توجد هذه المؤسسات في مجال صناعة الحديد ، عتاد البناء ، الإلكترونيك ، الصيدلة ، الصناعة الغذائية ، الكيمياء و البيتروكيميا ، و تمتلك هذه المؤسسات تجربة صناعية يمكن استغلالها من خلال إعادة هيكلة ذكية تركز على توجه جديد لإدماجها في اقتصاد السوق ، وهذا عبر الشراكة مع المؤسسات العالمية المعروفة في هذا المجال كي يتسنى للمؤسسات الجزائرية الحصول على التكنولوجيا و القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، بالإضافة إلى تطوير الصناعات الجديدة مثل صناعة السيارات و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، و إعادة تأهيل المؤسسات العامة و الخاصة ، بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاع الفلاحي ، حتى تتمكن الجزائر من مواجهة النفاذ المحتمل للبترول الجزائري في العقود القليلة القادمة .

2. الاهتمام بقطاعي الخدمات و السياحة باعتبارهما يلعبان دورا مهما في تنويع صادرات البلد غير النفطية ، و خلق مناصب الشغل ، حيث أشار البنك الدولي (2009) أنه ينبغي على الجزائر أن تستغل طاقاتها في تصدير الخدمات و تشجيع السياحة ، على غرار كل من المغرب و تونس و مصر .

3. استثمار التدفقات المالية التي مصدرها قطاع المحروقات في التعليم ورأس المال البشري في الجزائر، حيث أن الاستثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات ويعتبر أحد أهم محددات النمو الاقتصادي ، وخاصة التعليم ذو النوعية الجيدة ، الذي يساعد على خلق كوادر بشرية تستطيع مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي .

4. العمل على تطوير القطاع المالي ، فالنظام المصرفي الجزائري لا يزال بحاجة لمزيد من الإصلاحات بغية إعادة تأهيله و تطويره حتى يكون له دور أساسي في استغلال الموارد الإذخارية لخدمة التنمية الاقتصادية و تشجيع الإنتاج من خلال التعامل بمرونة أكبر مع المستثمرين و طالبي التمويل ، و زيادة مساهمته في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها أحد عوامل نمو القطاع الحقيقي ، كما ينبغي على السلطات الإسراع في تطبيق الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بفتح رأسمال البنوك العامة أمام بنوك عالمية معروفة ، وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية من أجل تشجيع المنافسة داخل القطاع المالي الجزائري ، مع تقوية الرقابة و الإشراف على كل البنوك و المؤسسات المالية سواء كانت عامة أو خاصة.

5. ينبغي على السلطات بناء مؤسسات قوية من أجل محاربة الفساد بكل أنواعه من محسوبة و جهوية ، إذا أرادت الدولة إعادة بناء الثقة بين السلطات الرسمية و المواطنين ، فالثقة تعتبر عنصر أساسي من أجل خفض قيود المؤسسات غير الرسمية ، و هذا ما سوف يزيد من تدفق الاستثمارات المنتجة و يخفض من تكلفة التبادلات بين المتعاملين الاقتصاديين .
6. العمل على تطوير القطاع الخاص باعتباره من بين عوامل تحقيق النمو الاقتصادي ، و تعميق التعاون بين القطاعين العام و الخاص من خلال إقامة مشروعات مشتركة ، و خلق بيئة تنظيمية تشجع القطاع الخاص على التوسع في استثماراته .
7. تحسين نوعية و فعالية النفقات العامة باعتبارها تلعب دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري ، والحد من دورية السياسة المالية و هذا يجعلها بمنأى عن تقلبات أسعار النفط ، و اتخاذ إجراءات للمتابعة و المراقبة الصارمة لأصرف النفقات الحكومية بما يسمح بزيادة الشفافية و تجنب هدر المال العام .
8. تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة ، و تهيئة البيئة التشريعية المشجعة على الاستثمار ، و إقامة مؤسسات تضمن احترام المنافسة و تعمل على تحسين أنظمة الحكم و محاربة الفساد ، فالاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترتب عليه تحويل للتكنولوجيا و المعارف الجديدة و التي تعتبر ضرورية لخلق و تطوير استثمار خاص محلي قوي ، تمكنه من القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية .

أفاق البحث:

في إطار الحديث عن وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي في الجزائر تثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتوسع ذات الصلة بالموضوع غير أن إطار الدراسة لم يسمح بتناولها بإسهاب ، و التي يمكن أن تكون مفاتيح لبحوث مستقبلية ، و التي نذكر من بين أهمها تلك المتعلقة بالمؤسسات و دورها في تجنب نقمة النفط ، و السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى التنويع الاقتصادي من خلال خلق قطاعات مصدرة غير نفطية ، و التي نعتبرها كأحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري مستقبلا .

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله، العظيم، التوفيق والسداد في إنجاز هذا البحث المتواضع ، راجيا أن يفيد الباحثين والمهتمين.
وسبحان من أبي أن يكون الكمال إلا لكتابه ...

تمت بحمد الله وعونه

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية :

1. أسيموجلو دارون ، " الأسباب الجذرية : نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيه 2003 .
2. أنور شاه و مارك شاكتر ، " محاربة الفساد : انظر أمامك قبل أن تثب " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 41 ، العدد 04 ، ديسمبر 2004 .
3. اريك هانوشيك ، " ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم " ، التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، يونيه ، 2005 .
4. إديسون هالي ، " اختبار الروابط : ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات و الأداء الاقتصادي ؟" ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيه 2003 .
5. رودريك داني و سوبرامانيان أرفيند ، " أسبقية المؤسسات (ماذا تعني و ماذا لا تعني) " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيه 2003 .
6. هادي حسن عليوي ، " الفساد و انعكاساته الاقتصادية و الاجتماعية " ، من موقع جريدة الصباح ، أفاق إستراتيجية ، بتاريخ 20 ديسمبر 2007.
7. زاكس جيفري ، " المؤسسات مهمة ، غير أنها ليست كل شيء : لا ينبغي التقليل من شأن دور الجغرافيا و هبات الموارد في التنمية " ، صندوق النقد الدولي ، التمويل و التنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيه 2003 .
8. صالح سلطان ، " مفهوم اقتصاديات التعليم في الفكر الاقتصادي " ، ورقة بحثية ، من الموقع الالكتروني للباحث .
9. ديفيز جيفري ، أوسوسكي رولاند ، دانيك جيمس ، بارنيت ستيفن ، " صناديق النفط : هل تطرح المشكلات بوصفها حولا " ، التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، المجلد 38 ، العدد 04 ، ديسمبر 2001 .
10. صالح سلطان ، " مفهوم اقتصاديات التعليم في الفكر الاقتصادي " ، ورقة بحثية ، من الموقع الالكتروني للباحث.

ثانيا : المراجع باللغة لأجنبية :

1. ADDI , L . , " Algeria's New Oil Strategy " , In H. Clement-Moore and Gillipsie, Oil in the New World Order, chapter 4, University Press of Florida, 1995 .
2. Aghion, P., Caroli, E., GarcmH a-Pen_ alosa, C.,". Inequality and economic growth: The perspective of the new growth theories". Journal of Economic Literature, Vol.37,1999.
3. Aok ,M.&Edwards,S.,, " Export Boom and Dutch Disease : a Dynamic analysis " , UCLA Department of Economics , Working Paper , 1982 .
4. Arzelier , Marie-Pierre , " Dépenses Publiques , Ressources Naturelles et croissance Sectorielle : Une Comparaison Afrique-Asie " , Revue économique, Vol. 49, No. 1, Janvier 1998.
5. Amuzegar,J. , oil exporter's ,Economic development in an Interdependent World , International Monetary Fund , Occasional Paper No.18 , Washington,D.C. 1983a
6. Aghion, P., Caroli, E., GarcmH a-Pen_ alosa, C.,". Inequality and economic growth: The perspective of the new growth theories". Journal of Economic Literature ,Vol.37,1999. 1631
7. Auty, R. M. (2001a). Resource abundance and economic development. Oxford: Oxford University press.
8. Auty, R. M. (2001b). The political economy of resource driven growth. European Economic Review, 45, 839-846.

9. Auty, R.M.(2003), " *Third time lucky for Algeria? Integrating an industrializing oil-rich country into the global economy* ", *Resources Policy* , Vol. 29 , 2003, P.41.
10. Banque mondiale , « *REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE , UNE REVUE DES DEPENSES PUBLIQUES , A la recherche d'un investissement public de qualité* » , *Rapport N° 36270 – DZ , Volume II : Annexes et Suppléments Statistiques , Le 15 septembre 2007* , p.16.
11. Barnett S.& Ossowski R., " *Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries*" *IMF Working Paper ,Fiscal Affairs Department, October 2000.*
12. Berument, H., Ceylan, N.B., 2005 , *The impact of oil price shocks on the economic growth of the selected MENA countries* , *Working Paper, Bilkent University.*
13. Bhattacharya and Hirut Wolde , *Constraints on Growth in the MENA Region* , , *International Monetary Fund , Working Paper 10/30 , February 2010.*
14. Birdsall, N .& Pinckney,T. & Sabot,R., " *Natural Resources, Human Capital, and Growth* " ,in *Resource Abundance and Economic Growth*, R. M. Auty ed., *Oxford University Press (2001).*
15. Birdsall, N .& Pinckney,T. & Sabot,R., , " *Equity, Savings, and Growth* " ,*Brooking Institution Center on Social and Economic Dynamics, Working Paper No. 8,Washington D.C,October 1999.*
16. Bourbonnais R. , *Econométrie , Manuel et Exercices Corrigés* , *Dunod , Paris , 4 me édition, 2002, P. 234 .*
17. Bourbounnis , M.Terraza , 1998 , *Analyse des series temporelles en économie* , *Presse universitaires de France , 1 ere édition, P .245-251.*
18. Bouziane SEMMOUD , (1982), *Croissance du secteur industriel prive en Algerie dans ses relations avec le secteur national* , *Revue canadienne des etudes africaines/Canadian Journal of African Studies Vol. 16, no. 2, 279-291 .*
19. Bravo-Ortega, Claudi., and Jose de Gregorio 2007. " *The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital, and Economic Growth* ". In *Lederman, D., and Maloney, W.F. (2007). Natural resources. Neither Curse nor Destiny. The World Bank. Stanford University Press*
20. Bulte, E.H.,Damania,R.,Deacon,R.T.,2004.*Resourceabundance,poveertyand development. ESA workingPaperNo.04-03.*
21. Burbidge,J.,Harrison,A.,1984 , *Testing for the effects of oil-price raises using vector autoregression* , *International Economic Review 25 , 459 – 484.*
22. Carneiro Francisco G , " *Development Challenges of Resource-Rich Countries: The Case of Oil Exporters* " , *working paper, The World Bank, Africa Region , 2007.*
23. *Collection statistiques Les Comptes de l'industrie ,O.N.S.,No.18 , 1989.*
24. Corden,M., " *Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation* " ,*Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36 , Nov.1984 .*
25. Corden .M.. & Neary P., " *Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy* " , *The Economic Journal , Vol .92,december 1982 .*
26. Corden W.Max , " *Exchange Rate Policy and Resource Boom* " ,*Australian National University, Canberra ,ACT 2600 ,1982.*
27. Daniel James A., " *Hedging Government Oil Price Risk* " , *International Monetary Fund Working Paper 01/185,November 2001.*
28. Dalgaard, C., et Olsson, O. (2006) " *Windfall Gains, Political Economy, and Economic Development.*" *University of Copenhagen Working Papers in Economics No. 223.*
29. Darby,M.R.,1982 , *The price of oil and world inflation and recession* , *American Economic Review72,738–751.*
30. Darreau , P. , " *Croissance et Politique Economique* " , *Bruxelles , De Boeck Université , 2003 .*
31. Davis, G.,, " *Learning to Love Dutch Disease : Evidence from the Mineral economies* " ; *World Development,Vol. 23,No 10, 1995.*
32. Dickey, D. and W. Fuller,(1981), " *Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root,*" *Econometrica, Vol. 49.*

33. Ebrahim-zadeh C., "Dutch Disease : Too Much Wealth Managed Unwisely", *Finance and Development*, International Monetary Fund, Mars 2003 .
34. Edwards,S., "Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link", *National Bureau of Economic Research*, Cambridge, 1985 .
35. Edwards S.& Van Wijnbergen S., " Disequilibrium and Structural Adjustment ", *Handbook of Development Economics*, Volume II,Edited by H. Chenery and T.N. Srinivasan ,North Holland , 1989.
36. Eltony, M.N., Al-Awadi, M., 2001. Oil price fluctuations and their impact on the macroeconomic variables of Kuwait: a case study using a VAR model. *International Journal of Energy Research* 25, 939–959.
37. Engle, R.F. and Granger,C.W.J., "Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing", *Econometrica*,55,251-76, 1987 .
38. Engle, R.,2001.GARCH : the use of ARCH / GARCH models in applied econometrics. *Journal of Economic Perspectives* 15 , 157 – 168 .
39. ERWIN H. BULTE , RICHARD DAMANIA , ROBERT T. DEACON ,(2005) , *Resource Intensity, Institutions, and Development* , *World Development* Vol. 33, No. 7, pp. 1029–1044.
40. Fardmanesh,M., *Terms of Trade Shocks and Structural Adjustment in a Small Open Economy* , Ph.D,Yale University ,1985.
41. Farzanegan and Markwardt,2009 , *The effects of oil price shocks on the Iranian economy* , *Energy Economics* 31 , 134–151.
42. Fasano Ugo, " Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries ", *International Monetary Fund Working Paper* 00/112 , June 2000 .
43. Fonds monétaire international , "Algérie : Questions choisies", *Rapport du FMI* No. 05/52 , Préparé par Holger Floerkemeier, Nkunde Mwase et Taline Koranchelian , Mai 2006 .
44. Floros C. , Long Memory in Milk Prices: Evidence from EU-15 , *International Journal of Applied Economics*, 6(2), September 2009, 10-20
45. Joffe, G. "The role of violence within the Algerian economy". *Journal of North African Studies*, Vol 7, issue 1, 2002 , pp 29-52.
46. Johansen, S., *Estimation and hypothesis testing of cointegration vectors in Gaussian vector autoregressive models*. *Econometrica* 59,1991 , pp. 1551–1580.
47. Johansen, S., *Likelihood-based inference in cointegrated vector autoregressive models*. *Oxford University Press* , 1995.
48. Johansen, S., "Statistical Analysis of Cointegration Vectors", *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol.2 (June-September),1988, pp. 231–54.
49. Jolly Cecil , *Les cercles vicieux de la corruption en Algérie* , *Revue internationale et stratégique* , Vol.3 ,N.03 , 2001, 112-119.
50. Hamilton, J.D., 1983. Oil and the marcoeconomy since World War II. *The Journal of Political Economy* 91, 228–248.
51. Hamilton, J.D., 2003. What is an oil shock?. *Journal of Econometrics* 113, 363–398.
52. Hamilton, J.D., 1996. This is what happend to the oil price-macroeconomy relationship. *Journal of Monetary Economics* 38, 215–220.
53. Hooker, M.A., 1996. What happened to the oil price–macroeconomy relationship? *Journal of Monetary Economics* 38, 195–213.
54. Hussain ,Kamilya Tazhibayva and anna Ter-Martirosyan (2008), *Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil-Exporting Countries* , *IMF Working Paper* , *International Monetary Fund* WP/08/253 , November 2008.
55. *International Monetary Fund*, "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", *IMF Working Paper* , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 2007.
56. *International Monetary Fund* , " Algeria: Statistical Appendix" , *IMF Country Report* No. 08/102 , March 2008.
57. *International Monetary Fund* , " Algeria: Statistical Appendix" , *IMF Country Report*, *IMF Country Report* No. 05/51 , February 2005.
58. *International Monetary Fund* , " Algeria: Statistical Appendix" , , *IMF Country Report* No. 01/163 , September, 2001.

59. *International Monetary Fund*, "Algeria: Selected Issues and Statistical Appendices", *IMF Country Report No. 03/69*, March, 2003, 11-*International Monetary Fund Washington, D.C.*
60. *International Monetary Fund*, "Algeria: Selected Issues and Statistical Appendices", *IMF Country Report N0.07/95*, March 2007, *International Monetary Fund Washington, D.C.*
61. *International Monetary Fund*, "Algeria: Recent Economic Developments", *IMF staff Country Report No. 00/105*, August 2000, *International Monetary Fund Washington, D.C.*
62. *International Monetary Fund*, "Algeria: Selected Issues and Statistical Appendices", *IMF Country Report No. 09/111*, April, 2009, *International Monetary Fund Washington, D.C.*
63. Gavin, and Perotti, "Fiscal Policy in Latin America", *NBER Macroeconomics Annual*, 1997.
64. Gelb, A. and Associates, "Oil Windfalls: Blessing or Curse?", *World Bank: Oxford University Press*, 1989.
65. Gregory, R.G., "Some implications of the growth mineral sector", *Australian Journal of the Agricultural Economics*, 20 Aout 1976.
66. Gylfason T., "Natural Resources, Education, and Economic Development", *European Economic Review* 45, 2001.
67. Gylfason T. & Zoega G., "Natural Resource and Economic Growth: the Role of Investment", *Working paper, Third Revision*, June 2002.
68. Kaminsky, Reinhart and Végh, "When it rains, it pours: procyclical capital flows and macroeconomic policy", *NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper 10780*, Cambridge, September 2004.
69. Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi, *Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002*, *World Bank; the 2002 Governance Research Indicators dataset. all scores lie between -2.5 and 2.5, with higher scores corresponding to better the government quality.*
70. Knack, S., et Keefer, P. (1995) "Institutions and Economic Performance: Cross Country Tests Using Alternative Institutional Measures." *Economics and Politics* 7 (3): 207-27.
71. Koranchelian, T., "The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience", *International Monetary Fund, Working Paper 05/135*, July 2005.
72. Lam, R. & Wantchekan L., "Political Dutch Disease", *Working paper*, April 2003.
73. Lardic, S., Mignon, V., *The impact of oil price on GDP in European countries: an empirical investigation based on asymmetric cointegration. Energy Policy* 34 (18), 2006, 3910 – 3915
74. Lardic, S., Mignon, V., "Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financière", *Economica*, Paris, 2002., p 182-183.
75. Lardic S. et Mignon V. "Prévision ARFIMA des taux de change: les modélisateurs doivent-ils encore exhorter à la naïveté des prévisions?", *Annales d'économie et de statistique*, 54, 1999, pp. 47-68.
76. Lardic S. et Mignon V., *Les tests de mémoire longue appartiennent-ils au "camp du démon" ?*, In: *Revue économique. Volume 47, n°3, 1996. pp. 531-540.*
77. Lardic S. et Mignon V., "cointégration fractionnaire entre la consommation et le revenu", *économie et prévision*, N° 158, 2003-2, p.123-142.
78. Lee, K., Ni, S., Ratti, R.A., 1995. *Oil shocks and the macroeconomy: the role of price Variability. Energy Journal* 16 (4), 39 – 56
79. Leite C. & Weidman J. "Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, corruption, and Economic Growth", *International Monetary Fund, Working Paper*, July 1999.
80. Manasse Paolo, "Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS", *International Monetary Fund, working Paper*, 2006.
81. Manzano, O., & Rigobon, R. (2001). *Resource curse or debt overhang?* *NBER Working Paper No. W8390*, Cambridge, MA
82. Matsuyama, K. *Agricultural productivity, comparative advantage and economic growth. Journal of Economic Theory*, 1992, 58, 317–334.
83. Mauro P., "Corruption and Growth", *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 110, N 03, Aug. 1995.

84. Mehlum H. , Moene K. & Torvik R. , " Institution and The Resource Curces " , *The Economic Journal* Vol.116 , January 2006 .
85. Ministère de Finances , *La situation économique et financiers a fin septembre 2005* , Réf.8051 /MF / DGEP ,
86. Mock G. , " Undue Influence : Corruption and Natural Resources " , *World Resources* 2002 , June 2003 .
87. Mork, K.A., 1994. *Business cycles and the oil market. The Energy Journal. The Changing World Petroleum Market*, vol. 15, pp. 15–38 (Special Issue).
88. Murphy K. , Shleifer A. & Vishny R. , " Why is Rent –Seeking So Costly ? " , *The American Economic Review* , Vol. 83 , N 02 , May 1993 .
89. Neary, P., & van Wijnbergen, S. (1986). *Natural resources and the macroeconomy*. Cambridge: MIT Press.
90. Nehmé Majed, Philippe Tourel, Philippe Lebeau, Roger Lahouès et Hassan Zeitouni , " Algérie Le retour de l'industrie " , *Afrique Asie*, Avril 2007.
91. Nienke Oomes and Katerina Kalcheva , *Diagnosing Dutch Disease: Does Russia Have the Symptoms?* , *IMF Working Paper* , April 2007
92. North, D. "Economic Performance Through Time". *American Economic Review*.Vol.84, No3,1994, pp359-368.
93. Olomola, P.A., Adejumo, A.V., 2006. *Oil price shock and macroeconomic activities in Nigeria. International Research Journal of Finance and Economics* 3, 28–34.
94. PARDMANESH MOHSEN, *Dutch Disease Economics and the Oil Syndrome:An Empirical Study*, *World Development*, Vol. 19,1991, No. 6, pp. 711-717.
95. Paul G. Hare , *Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges* , CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University , Discussion Paper 2008/04, July 2008,
96. Perry G. , "Can Fiscal Rules Help Reduce Macroeconomic Volatility in the Latin America and the Caribbean Region? " , Prepared for the IMF/World Bank Conference on Fiscal Rules and Institutions Oaxaca, Mexico, February 2002 .
97. Philip Hans Franses , Dick van Dijk, *Nonlinear Time Series Models in Empirical Finance* , Cambridge university press , 2003.
98. Rina Bhattacharya and Hirut Wolde , *Constraints on Growth in the MENA Region* , , *International Monetary Fund* , Working Paper 10/30 , February 2010,P:17
99. Robinson j. , Torvik R. & Verdier T. , " Political Foundation of The Resource Curse " , *Journal of Development Economics* , V. 79 , 2006 .
100. Ross M. , " The Natural Resource Curse : How Wealth Can Make You Poor " . In , " *Natural Resource and Violent Conflict , Option and Action* " , Bannon Lan & Collier Paul , The World Bank , Washington , D.C. ,2003.
101. Ross Michael L. , " The Political Economy of the Resource Curse " , *World Politics* , 51 , January 1997.
102. Ross M. " , What Do We Know About Natural Resources and Civil War ? " , *Journal of Peace Research* , Vol.41,N :03 , 2004 .
103. Rotemberg,J.,Woodford,M, *Imperfect competition and the effects of energy price increases on economic activity* . *Journal of Money , Credit and Banking* . 1996 , 28 (4), 550–577.
104. Sala-I-Martin, X., & Subramanian, A. (2003). *Addressing the natural resource curse: An illustration from Nigeria. Working Paper 9804, NBER, Cambridge*.
105. Sachs J.D. & Warner A.M. , " Natural Resource Abundance and Economic Growth " , *National Bureau of Economic Research* , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995.
106. Sachs J.D. & Warner A.M, " Natural Resource Abundance and Economic Growth " , *Center for International development and Harvard Institute for International development* , Harvard University , Cambridge , November 1997 .
107. Sachs & Warner , " Sources of Slow Growth in African Economies " , *Journal of African Economies* , December 1997, Volume 6, Number 3.

108. Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1999). *The big push, natural resource booms and growth. Journal of Development Economics*, 59, 43–76.
109. Sachs, J. D., & Warner, A. M. (2001). *The curse of natural resources. European Economic Review*, 45, 827–838.
110. Shabsigh Ghiath & Ilahi Nadeem , "Looking Beyond the Fiscal:Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability?" , *International Monetary Fund Working Paper 07/96* , April, 2007.
111. Shuddhasawtta Rafiq , Ruhul Salim, Harry Bloch ,2009 , *Impact of crude oil price volatility one conomic activities : An empirical investigation in the Thai economy , Resources Policy* , 34,121–132 .
112. Sid Ahmed , A. , " *Economie de L'industrialisation à partir des ressources naturelles (I.B.R.)* " , O.P.U , Tome 02 .
113. Sid Ahmed, Abdelkader , " *Rente pétrolière : quelques problèmes théoriques* " , *Institut de Recherches et D'études sur le Monde Arabe et Musulman , ORSTOM, Paris,1991* , pp.29-40.
114. SPILIMBERGO, A., " *Copper and the Chilean Economy: 1960-98,*" *IMF Working Paper 99/57*, April , 1999, p: 1-33.
115. Stijns J.P.,," *Natural Resource Abundance and Human Capital Accumulation*" , *World Development Vol. 34, No. 6,2006*.
116. Stijns, J. (2002). *Natural resource abundance and economic growth revisited. Mimeo, Department of Economics, University of California at Berkeley, Berkeley,2002*
117. Talvi, Ernesto, and Carlos A. Végh." *Tax Base Variability and Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries*" , *Journal of Development Economics* , Vol 78 , 2005 .
118. Tanner Evan," *Fiscal Rules and Countercyclical policy , FrankRamsey Meets ,Cranne-Holling*" , *International Monetary Fund Working Paper03/220,November 2003*.
119. Tornell A. & Lane P., " *The Voracity Effect*" , *The American Review* ,Vol.89 ,N0 :01 ,1999.
120. Tornell,A.,Lane,P.R.,*Are windfalls a curse?J.Int.Econ.2001* , 44,83–112.
121. Torvik, R. *Learning by doing and the Dutch disease. European Economic Review*,2001, 45, 285–306.
122. Torvik, R., *Natural resources, rent seeking and welfare. Journal of Development Economics*,2002, 67, 455–470.
123. Triki M.D., Selmi N. , *Long Memory in Stock Returns: Evidence of G7 Stocks Markets , Research Journal of International Studies - Issue 9 (January, 2009)* , p . 36 -46 .
124. *Transparency International.*
125. Usui,N.,"*Dutch disease and policy adjustment to the oil boom : a comparative study of Indonesia and Mexico* " , *Resources policy*,Vol.32,No.04,1997.
126. Usui , N. , " *Policy Adjustments to the Oil Boom and their Evaluation: The Dutch Disease in Indonesia*" , *World Development*, Vol. 24, No. 5, 1996 .
127. Van Wijnbergen, S , " *The Dutch Disease: A Disease After All?*" , *The Economic Journal*, Vol. 94, No. 373. Mars 1984.
128. van der ploeg and steven poelhekke ,*Volatility and the Natural Resource CurseDepartment of Economics, Manor Road Building, Manor Road Oxford OX1 3UQ, United Kingdom* , February 2009.
129. Werenfels Isabelle , *obstacles to privatisation of state-owned industries in Algeria : The political economy of a distributive conflict* , *The journal of north African studies* , Vol.7 , N.01 , 2002 , p.1-28.
130. *World Bank* , *World Development Report 2002: Building Institutions for Markets*.Washington, D.C.: World Bank.

المخلص : تقليديا ينظر إلى وفرة الموارد الطبيعية على أنها أحد أهم عوامل دعم التنمية و النمو الاقتصادي ، غير أن معظم الدراسات والبحوث التي شملت بلدانا تتوفر على موارد طبيعية ضخمة بينت أن الأداء الاقتصادي للغالبية العظمى من هذه البلدان كان ضعيفا مقارنة ببلدان فقيرة من حيث وفرة الموارد الطبيعية ، و هذا ما أطلق عليه الاقتصاديون نقمة الموارد الطبيعية .

و بما أن الجزائر تعتبر واحدة من بين هذه البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (النفط) ، فقد كان الهدف من هذه الأطروحة هو محاولة معرفة هل الاقتصاد الجزائري يعاني حقيقة من ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية؟ ، و قد قمنا بمعالجة هذه الإشكالية من خلال تقسيم عملنا هذا إلى جزأين، الجزء الأول حاولنا فيه عرض الإطار النظري لعملا ، و هذا من خلال عرض لأدبيات الاقتصاد الحديث التي تبين علاقة الارتباط السليبي بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي ، شرح لأهم التفسيرات الاقتصادية و المؤسساتية لنقمة الموارد الطبيعية ، و تقديم أهم السياسات التي من شأنها مساعدة البلدان الغنية بالموارد الطبيعية على تجنب نقمة مواردها ، أما في الجزء الثاني فقد قمنا بمحاولة إسقاط التفسيرات المقدمة لهذه الظاهرة سواء منها الاقتصادية أو المؤسساتية على الاقتصاد الجزائري ، كما قمنا كذلك بتحليل قياسي بغرض تقييم نقمة الموارد الطبيعية أو ما يسمى كذلك بنقمة البترول في الاقتصاد الجزائري ، و قد توصلنا إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي ، لاسيما التراجع الكبير في القطاع الصناعي و القطاع الفلاحي ، كما توصلنا كذلك إلى أن ريع النفط ساهم في انتشار ظاهرة الفساد و البيروقراطية و عرقلة و إبطاء سرعة التحولات الهيكلية و تنويع الاقتصاد الجزائري ، و قد دعمت الدراسة التطبيقية نتائج التحليل ، حيث بينت النتائج التطبيقية أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر، كما أن له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل و هذا ما يدعم فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : نقمة الموارد الطبيعية ، النمو لاقتصادي ، المرض الاقتصادي الهولندي ، الفساد ، الجزائر .

Résumé : Généralement, l'abondance en ressources naturelles devrait servir au développement et à la croissance économique des pays, mais la littérature empirique montre que la quasi-totalité des pays abondants en ressources naturelles enregistrent des performances économiques plus faibles que les pays pauvres en ressources naturelle, c'est ce qui les économistes appellent *la malédiction des ressources naturelles*.

Etant donné que l'Algérie dispose d'importantes ressources en hydrocarbures, l'objectif de notre thèse était d'analyser la malédiction des ressources naturelles. Ce travail s'articule autour de deux parties. Dans la première partie, nous synthétisons la littérature économique sur la relation négative entre les ressources naturelles et les taux de croissance économique, ensuite nous analysons les canaux de transmission économiques et institutionnels de la malédiction des ressources, et enfin nous développons les principales alternatives permettant d'échapper à la malédiction de ces ressources. Dans la deuxième partie, nous avons évalué l'existence des symptômes de la malédiction des ressources dans l'économie algérienne, aussi nous avons analysé empiriquement l'évaluation de la malédiction des ressources ou la malédiction pétrolière en Algérie. C'est ainsi qu'on a pu constater que l'économie Algérienne souffre actuellement de certains symptômes du mal hollandais, en l'occurrence, le déclin absolu des secteurs manufacturier et agricole, de même, la rente pétrolière a contribué à amplifier la corruption, la bureaucratie, et à bloquer et ralentir les changements structurels et la diversification de l'économie algérienne. Finalement, Les résultats empiriques confirment que le prix du pétrole est considéré comme le déterminant le plus important de l'activité économique en Algérie, et qu'il a également un impact négatif sur la croissance économique à long terme, et du fait de soutenir l'hypothèse de *la malédiction des ressources naturelles* en Algérie.

Mots clés : La malédiction des ressources naturelles, Croissance économique, Mal hollandais, Corruption, Algérie.

Abstract: Natural resource abundance has traditionally been viewed as a positive factor for economic growth , but according to empirical evidence, resource rich countries usually have lower rates of growth compared to resource poor countries , this is what has been called by economists *the resource curse thesis*.

As Algeria is a country with rich endowment of natural resource, this study analyse the resource curse thesis for the Algerian economy .The study is divided into two parts. In part one, we review the theoretical framework on the relationship between resource abundance and economic growth, we review then the main explanations for the resource curse, and we provide the most important policies that will help countries to overcome the resource curse. In part two , we examine symptoms of the resource curse and provide evidence for its presence in the Algerian economy , As a result we conclude that Algeria is clearly affected by some symptoms of the Dutch Disease, particularly the significant decline in the manufacturing and agricultural sectors , in addition , we find that an increase in oil rents significantly increases both corruption and bureaucratic practices , which resulted in poor performance of the reform policies and economics diversification in Algeria. Moreover, the econometric analysis show that the oil price is considered as the most important determinant of economic activity in Algeria, and at the same time it has a negative impact on the economic growth in the long run and thus supporting *the resources curse thesis* in Algeria.

Key words: Natural resource curse, Economic growth, Dutch disease, Corruption, Algeria.